مراقبة العملية السياسية
أدوات وتقنيات للناشطين

POLITICAL-PROCESS MONITORING
ACTIVIST TOOLS AND TECHNIQUES

كورتني بومبي
لايسي كولموس

Kourtney Pompi
Lacey Kohlmoos

المعهد الديمقراطي الوطني
National Democratic Institute

مراقبة العملية السياسية
أدوات وتقنيات للناشطين

POLITICAL-PROCESS MONITORING
ACTIVIST TOOLS AND TECHNIQUES

كورتني بومبي
Kourtney Pompi

لايسي كولموس
Lacey Kohlmoos

المعهد الديمقراطي الوطني
National Democratic Institute

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظّمة غير ربحية، غير منحازة وغير حكومية تلبّي تطلّعات ألافراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق إلانسان ألاساسية وتشجّعها.

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين ألاحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، واعتماد سياسة الانفتاح والمساءلة ضمن الحكومات.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهود من أصحاب الاختصاصات والمتمرّسين في الحقل السياسي، ومنهم الموظّفون والمتطوّعون على السواء، ألافراد والمجموعات من أجل تبادل ألافكار والمعارف والتجارب والخبرات. فيساعد شركاءه على التعرّف، بشكل مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يناسب احتياجات دولهم. من جهتها، تعزّز المقاربة المتعدّدة الجنسيات التي يتّبعها المعهد الديمقراطي الوطني رسالته القائلة بأن: رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد في العالم، إلا أنّ ألانظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادىء الجوهرية نفسها.

يتّبع المعهد، في عمله، المبادىء المنصوص عليها في إلاعلان العالمي لحقوق إلانسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير أقنية التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزّز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، الرجاء زيارة الموقع إلالكتروني التالي: www.ndi.org

جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة إلانكليزية والعربية © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني.
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لاغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

ترجمة نور ألاسعد؛ تصميم طباعي مارك رشدان.
طُبِعت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١٢.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:

National Democratic Institute
455 Massachusetts Ave, NW, 8th Floor, Washington, DC 20001-2621
phone: 202.728.5500 fax: 888.875.2887

أو إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد إلالكتروني:
arabictranslation@ndi.org

تيسّر طبع هذا الكتاب بفضل الدعم الذي قدّمه صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية (NED). يُشار إلى أنّ آلاراء الواردة في هذا الكتاب صادرة عن المؤلفتين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

شكر وتقدير

يودّ المعهد الديمقراطي الوطني أن يتقدّم بالشكر من الموظّفين الذين قدّموا معلومات قيّمة وساعدوا على إعداد هذا الكتيّب، وهم: كيبيل برايس، المستشار ألاعلى لبرامج المشاركة المدنية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ ليلاني غرين، مساعدة المشروع، برامج المشاركة المدنية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ روزماري كلوستون، مساعدة المشروع، برامج المشاركة المدنية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ جيسي شوارتز، مساعد المشروع ألاسبق، برامج المشاركة المدنية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ بول رولاند، المدير ألاعلى لمكتب المعهد الديمقراطي الوطني في أندونيسيا؛ براين فوت، مدير البرنامج، برامج المعهد الديمقراطي الوطني لمنطقة آسيا؛ إيان وودوارد، مدير البرامج المقيم، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؟؟؟؛ لويس نافارو، مدير مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؛ جوليان كويبل، مدير البرامج ألاعلى المقيم، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في المكسيك؛ كايلا غونزاليس، مدير البرامج العليا المقيمة، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في المكسيك؛ روتشو ألفاريز، مساعد البرامج المقيم، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في المكسيك؛ ناتالي هيل، المسؤولة عن البرامج، برامج المعهد الديمقراطي الوطني لاوروبا الوسطى والشرقية؛ براين جياكوميتي، مدير البرامج ألاعلى، برامج المعهد الديمقراطي الوطني لاوروبا الوسطى والشرقية؛ جتمير باكيا، مدير الاتصال المقيم، برامج المعهد الديمقراطي الوطني في كوسوفو؛ جيل سالمون، مدير البرامج ألاعلى، برامج المعهد الديمقراطي الوطني لافريقيا الوسطى والغربية؛ ليندساي ووركمان، مدير البرامج العليا، برامج المعهد الديمقراطي الوطني للشرق ألاوسط وشمال أفريقيا؛ نيتي شيهو، مدير البرامج المقيم، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في ألاردن؛ مويلو نديتي، مدير البرامج ألاعلى، برامج المعهد الديمقراطي الوطني في جنوب وشرق أفريقيا؛ كلودين بايج، مدير البرنامج، برامج المعهد الديمقراطي الوطني في جنوب وشرق أفريقيا؛ روب رانيان، المساعد ألاعلى للشؤون العامة، قسم الشؤون العامة في المعهد الديمقراطي الوطني، أليكس كريشنر، المساعد ألاعلى للبرامج، برامج المعهد الديمقراطي الوطني في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ زاك بوش، المسؤول ألاعلى للبرامج، برامج ألاحزاب السياسية في المعهد الديمقراطي الوطني؛ ريبيكا دي مار، مديرة البرنامج، برامج المعهد الديمقراطي الوطني في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ناتيا جيكيا، مديرة البرامج، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؛ تينا بوكوشافا، المسؤولة عن البرنامج، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؛ نينو فاردوسانيدز، منسّق البرنامج، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؛ نينو غفينادز، مساعد البرنامج، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا؛ ماكا ميشفيلياني، مسؤول أسبق عن البرنامج، مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في جورجيا.

فضلاً عن ذلك، يودّ المعهد الديمقراطي الوطني أن يقدّم شكراً خاصاً إلى الشركاء التالي ذكرهم الذين قدّموا إلى المؤلّفتين سرداً مفصّلاً لمبادرة المراقبة التي قاموا بها، وهم: إكا سيرادز، المديرة التنفيذية، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية؛ تامونا بارتايا، منسّقة البرنامج، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية؛ ليلا جافاكيشفيلي، منسّقة البرنامج، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية؛ تامونا كاروسانيدز، عضو مجلس إلادارة، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية وموظفة سابقة في قسم البرامج في المعهد الديمقراطي الوطني؛ تامونا زفانيا، مديرة تنفيذية سابقة، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية؛ ميشا كيشاكمادز، مديرة سابقة للبرامج، المجتمع الدولي للانتخابات والديمقراطية؛ أبيغايل هرنانديز ميا، مديرة تنفيذية، الكونفدرالية المكسيكية للمنظمات المؤيّدة لألاشخاص ذوي إلاعاقات التعلّمية؛ خوان لوبيز، المنسّق، الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة؛ كيم مونك– غولدسميث، المساعدة التنسيقية، الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة؛ فرانسيسكو سيسنيروس، الرئيس الفخري، منظّمة «لبيري آتشيزو»؛ لورا برميجو، المديرة، منظّمة «لبيري آتشيزو» ود. إنريكي غاريدو، المدير، الجمعية من أجل ألاشخاص المصابين بالشلل الدماغي.

تيسّر إعداد هذا الدليل بفضل دعم صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

فهرس المحتويات

Table of Contents

توطئة vi
مسرد المصطلحات viii
مقدّمة ٢
عمل المعهد الديمقراطي الوطني بشأن مبادرات مراقبة العملية السياسية ٢
الفرص والتحديات ٤
الفرص الناجمة عن مراقبة العملية السياسية ٤
نتائج مراقبة العملية السياسية ٥
فرص مراقبة العملية السياسية ٥
التحديات السياسية والتنموية ٦
مراقبة العملية السياسية ومقاربة المعهد الديمقراطي الوطني نحو الشراكات ٨
التوصيات الناتجة عن مراقبة العملية السياسية ١٠
التوصيات للقائمين على تطبيق البرنامج ١٠
التوصيات لمجموعات المراقبة ١٠
مساعدة مجموعات المراقبة ١٢
مرحلة الإعداد للمراقبة ١٢
مرحلة جمع البيانات ١٣
النتائج والمبادرات التالية ١٣
مراقبة الميزانية/المدافعة المتعلقة بالميزانية/تتبّع أثر النفقات ١٥
الهدف ١٥
مرحلة الإعداد للمراقبة ١٦
مراقبة الميزانية ١٧
المدافعة المتعلقة بالميزانية ١٨
تتبّع أثر النفقات ١٩
الميزانية التشاركية وتتبّع أثر النفقات في أندونيسيا: موجز عن مراقبة الميزانية، تتبّع أثر النفقات والمدافعة ٢١
معلومات عامة عن البرنامج ٢١
نظرة عامة إلى البرنامج ٢٢
أنشطة البرنامج ٢٢
النتائج ٢٤
التوصيات ٢٤
أدوات الميزانية التشاركية/مراقبة الميزانية/تتبّع أثر النفقات ٢٥
المراقبة التشريعية ٥١
الهدف ٥١
مرحلة الإعداد للمراقبة ٥١
مرحلة جمع البيانات ٥٤
النتائج والمبادرات التالية ٥٥
مشروع المراقبة البرلمانية في ألاردن: موجز عن المراقبة التشريعية ٥٧
خلفية البرنامج وإطاره ٥٧
لمحة عن البرنامج ٥٧
منطق البرنامج ٥٨
نشاطات المراقبة التشريعية ٥٨
النتائج ٦٠
التوصيات ٦٠

أدوات المراقبة التشريعية ٦١
تقارير الظل ٩١
الهدف ٩١
مرحلة إلاعداد للمراقبة ٩٢
مرحلة جمع البيانات ٩٢
النتائج والمبادرات التالية ٩٣
تقرير الظل الخاص بالائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة– مبادرة في المكسيك: دراسة حالة ٩٥
مقدّمة ٩٥
لمحة عن البرنامج وإطاره العام ٩٥
النشاطات الخاصة بصياغة تقارير الظل ٩٧
التحليل ١٠٠
النتائج ١٠٠
أدوات صياغة تقارير الظل ١٠٣
مراقبة المتابعة الحكومية ١٧٢
الهدف ١٧٢
مرحلة إلاعداد للمراقبة ١٧٣
مرحلة جمع البيانات ١٧٤
النتائج والمبادرات التالية ١٧٤
أدوات مراقبة المتابعة الحكومية ١٧٦
المراقبة المتعلقة بالحملات ٢٠٧
الهدف ٢٠٧
مرحلة المراقبة ما قبل الانتخابات ٢٠٨
مرحلة المراقبة ما بعد الانتخابات ٢١٠
الديمقراطية وإدارة الحكم في ألبانيا: موجز عن مراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات والمراقبة المرتبطة بالحملات ٢١٢
خلفية البرنامج وسياق تطبيقه ٢١٢
لمحة عن البرنامج وغرضه ٢١٢
النشاطات الخاصة بمراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات ٢١٣
النشاطات المرتبطة بالحملات ٢١٣
النتائج ٢١٤
التوصيات ٢١٤
أدوات المراقبة المتعلّقة بالحملات ٢١٥
مراقبة العملية السياسية: لمحة عامة ٢٤٧
مراقبة الميزانية/الميزانية التشاركية/المدافعة المتعلقة بالميزانية/تتبّع أثر النفقات ٢٤٧
المراقبة التشريعية ٢٤٨
تقارير الظل ٢٤٨
مراقبة المتابعة الحكومية ٢٤٩
المراقبة المتعلّقة بالحملات ٢٥٠
أدوات إضافية ٢٥١

توطئة

لا ريب في أنّ تحقيق التنمية الديمقراطية على المدى الطويل يشترط مشاركة المواطنين في العمل الناشط، كوسيلة لبناء ثقافة المساءلة وضمان عمل الحكومة بما يصبّ في مصلحة المواطنين. بالفعل، المواطنون شرطٌ أساسي من شروط إدارة الحكم الديمقراطي. فهم يضخّون الحياة في المبادىء الديمقراطيةوالمؤسسات المصمّمة لإيجاد فسحة من التعددية والمساءلة وفرض حدودٍ على السلطة الحكومية. من هذا المنطلق، عمل المعهد الديمقراطي الوطني، منذ أكثر من ٢٥ سنة، على تعزيز العمل السياسي الناشط للمواطنين وتحسين قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية.

لا يخفى على أحد أنّ تنظيم المواطنين لخياراتهم والتعبير عنها بشكل واضح يمكّنهم من تعلّم فنّ «المواطنة»، فيصبحون أكثر استعداداً للمشاركة ويتمكّنون من تقديم المساهمات البنّاءة في العملية السياسية على نحوٍ أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا العمل الناشط في قيام الممارسات السياسية التشاركية على أساس مؤسساتي، كما يحافظ على «المساحة» اللازمة لهذه المشاركة. نتيجةً لذلك، تتعزّز أسس الديمقراطية نفسها.

يعترف المعهد الديمقراطي الوطني أنّ العمل الناشط المرتكز على المواطن نفسه– والمنطلق من الاحتياجات والرغبات الحقيقية للمجتمع– هو قوّةٌ تحولية نافذة؛ فبوسعه تغيير طريقة مزاولة العمل السياسي واجراء تحوّل في نوعية الحياة ضمن المجتمعات المحلية. بالفعل، يتطلّع المواطنون في مختلف أنحاء العالم إلى تحسين مستوى معيشتهم، وهم مهتمّون غالباً باتّخاذ التحركات السلمية عندما يعتقدون أنها قد تحدث فرقاً. في هذا السياق، لا شكّ في أنّ المواطنين المعنيين بقضية معيّنة، والقادرين على التعبير عن «رأيهم» في عملية صنع القرار، سيشاركون بلا تردّد في الجهود الرامية إلى تعزيز التغييرات الإيجابية الدائمة.

من هنا، يجب أن يفهم المواطنون الأفكار المتعلقة بالمواطنة والسياسة والحكومة. فضلاً عن ذلك، هم بحاجة إلى اكتساب المعرفة اللازمة لاتّخاذ القرارات المتعلقة بالخيارات السياسية والاستخدام المناسب للسلطة، ناهيك عن مهارات التعبير عن مخاوفهم، والعمل بشكل مشترك، ومساءلة المسؤولين العامين (كالممثلين المنتخبين والموظفين الحكوميين والقادة المعيّنين). في الوقت نفسه، يحتاج المواطنون إلى الاطلاع على المعلومات الخاصة بألانشطة الحكومية، كما يجب أن يكونوا أحراراً في تنظيم أنفسهم دونما تدخّل من الحكومة. ففي ظل غياب المشاركة الناشطة للمواطنين في الحياة السياسية، يمكن أن يقدم البعض على إساءة استغلال السلطة الحكومية، بما يصبّ في مصلحة شريحة صغيرة من المجتمع. وبالتالي، فإنّ التأكد من حسن عمل الحكومة، بما يصبّ في مصلحة الخير العام، يشترط مشاركة واعية، منظّمة، ناشطة وسلمية من المواطنين.

في هذا الإطار، يقدّم الفريق المعنيّ بالمشاركة المدنية يدَ المساعدة إلى موظّفي المعهد الديمقراطي الوطني، لصياغة برامج فاعلة في مجال المشاركة المدنية في مختلف أنحاء العام، وتطبيقها وتقييمها. فبفضل بعد النظر الذي يتمتّع به هذا الفريق، وخبراته الوظيفية العالمية، يساعد الزملاء العاملين في الميدان على تحديد فرص نسج البرامج، والتغلّب على الثغرات، واستخلاص العبر من كل تجربة. يركّز الجزء الأكبر من العمل على تمكين المواطنين، وزيادة مشاركتهم السياسية المستدامة، بهدف ضمان مساءلة الحكومة، واستجابتها وشفافيتها. وبمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، انخرطت مئات من جمعيات المواطنين في أنواع مختلفة من العمل الناشط، مثل حملات نشر الوعي، والتنظيم، والمدافعة ومراقبة العملية السياسية.

وُلد هذا الدليل نتيجة جهدٍ قام به الفريق المعنيّ بالمشاركة المدنية، وهو يتعمّق في العمل الذي قام به المعهد ومجموعاته الشريكة على صعيد خمسة أنواع من مراقبة العملية السياسية– أي المراقبة التشريعية؛ مراقبة الميزانية، المدافعة المرتبطة بالميزانية وتتبّع أثر النفقات؛ إعداد تقارير الظل ومراقبة المتابعة الحكومية؛ ومراقبة متعلقة بالحملات الانتخابية. يستند هذا الدليل إلى ألابحاث النوعية التي امتدّت على فترة سنة واحدة، وشملت مراجعة مكتبية لمواد برامج المعهد، ومقابلات مع موظّفي المعهد وشركائه المحليين. فضلاً عن ذلك، استفاد الدليل من البعثات المرسلة إلى المكسيك وجورجيا، حيث أجرى الفريق مقابلات معمّقة مع مكاتب المعهد في كل دولة، وشركائه المحليين والمستفيدين من برامجه.

Foreword

تلقى فريق المعهد الديمقراطي الوطني المعنيّ بالمشاركة المدنية، بهدف إعداد هذا الدليل، تمويلاً من صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية. صحيح أنّ الدليل يستهدف، بشكل خاص، موظّفي المعهد وشركاءه، لكن يمكن استخدامه كمورد وكتيّب لأي منظّمة تطبّق برنامجها الخاص بمراقبة العملية السياسية، أو تقدّم الدعم لجهود يبذلها آخرون في مجال المراقبة. في الواقع، يزوّد هذا الدليل قرّاءه بما يلي:

- شرحاً لمقاربة المعهد الديمقراطي الوطني نحو نسج الشراكات والمحافظة عليها؛
- الفرص والتحديات التي يصادفها الأشخاص عند وضع مبادرات مراقبة العملية السياسية وتطبيقها؛
- مراجعة لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في مجال مراقبة العملية السياسية؛
- تشكيلة من الأدوات التي يستخدمها المعهد الديمقراطي الوطني لتقديم المساعدة، كما يستخدمها شركاؤه لتنفيذ برامج مراقبة العملية السياسية؛
- الملخّصات ودراسات الحالة التابعة لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في مجال برامج مراقبة العملية السياسية؛
- نظرة عامة إلى مبادرات مراقبة العملية السياسية عبر العالم.

آرون أزلتون
مدير البرامج الخاصة بمشاركة المواطنين
المعهد الديمقراطي الوطني
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

مسرد المصطلحات

Glossary of Terms

ائتلاف الشباب العالمي ضدّ إلايدز: هي مبادرة موجّهة نحو الشباب، تسعى إلى تحسين السياسات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز، من خلال تسهيل دمج القادة الشباب الكفوئين في عمليات صنع القرارات التي تؤثّر على حياتهم.

إعداد تقارير الظل: هي وسيلة لمراقبة التزام الحكومة بالمعاهدات والاتفاقيات وإلاعلانات الدولية التي وقّعتها، ونشر الوعي تجاه هذا ألامر، من خلال إعداد بحث أو إصدار «تقرير ظل» بديل أو مكمّل للتقرير «الرسمي» الذي ترفعه الحكومة إلى ألامم المتحدة. فتعدّ منظّمة من منظّمات المجتمع المحلي تقريراً مستقلاً يقدّم بياناً عن كيفية التزام الحكومة بمعاهدة أو اتفاقية أو إعلان وقّعته، أو كيفية التزامها بشروط هذه الوثائق، ومن ثم ترفعه إلى ألامم المتّحدة من أجل استكمال المعلومات الناقصة التي يمكن أن يكون تقرير الحكومة قد تضمّنها.

إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – إلايدز: عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في حزيران/يونيو ٢٠٠١ فكانت معلماً رئيسياً في الرد على فيروس إلايدز. وقد تمّ الاعتراف بأنّ فيروس إلايدز قد سبّب معاناةً وحالات وفاة غير مسبوقة في مختلف أنحاء العالم.

بناء القدرات: أي مساعدة ألافراد أو المنظّمات على تطوير مهاراتهم أو كفاءاتهم من أجل تحسين أدائهم بشكل عام.

برلمان عموم أفريقيا: هي الهيئة التشريعية التابعة للاتحاد ألافريقي. في الوقت الحالي، يتمتّع هذا البرلمان بصفة إشرافية وهو يملك سلطات استشارية، لكنه يتطلّع إلى ممارسة سلطات تشريعية ملزمة كاملة في المستقبل.

برنامج المجتمع المحلي: هي مجموعة من السياسات ذات ألاولوية التي أعدّها أفراد المجتمع المحلي، ويعرضونها عادةً على المرشّحين وألاحزاب السياسية خلال فترة الحملات الانتخابية.

تتبّع أثر النفقات: هي مراقبة المواطنين ومنظّمات المجتمع المدني لطريقة توزيع الموارد والنفقات الحكومية، فضلاً عن المشاريع ذات التمويل العام، للتبيّن إن كانت ألاموال المنصوص عليها في الميزانية قد أُنفقت كما هو مرجوّ واستخدمت على نحو مؤثّر وفعّال.

التخطيط السياسي: هي تقنية لتحديد التحالفات و/أو مواقف القوى الفاعلة السياسية وتحليلها ضمن محور معيّن من السياسات.

تقييم مدى تأمين الخدمات العامة القائمة على المواطنين: هي منهجية تقييم يقوم أفراد المجتمع بموجبها بتصنيف وانتقاد نوعية الخدمات التي تقدّمها الحكومة ومدى توافرها.

حملة التعهدات: هو برنامج تطلب فيه منظّمات المجتمع المدني من المرشّحين وألاحزاب السياسية الالتزام بمجموعة من المبادىء التي وعدوا بدعمها أو ألاعمال التي تعهدوا بتنفيذها في حال فوزهم في الانتخابات.

دليل الناخبين: هو مرجع يتضمّن معلومات حول سيرة المرشّحين أو ألاحزاب، وسياساتهم و/أو برامجهم، استعداداً للانتخابات.

دورة مراحل الميزانية: هي عملية تقوم على خطوات أربع، تشمل صياغة الميزانية، إقرارها، تطبيقها وإلاشراف عليها.

سجل الأداء التشريعي: هي أداة تستخدمها منظّمات المجتمع المدني لتوفير معلومات حول سلوك الأعضاء في الهيئة التشريعية، وتُنشر في المقام الأوّل لما يصبّ في مصلحة المواطنين وبقية منظّمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، من النقاط التي يمكن إدراجها في هذا السجل نسبة حضور عضو الهيئة التشريعية للجلسات، ومدى مشاركته في اجتماعات مع الناخبين.

الشفافية: أي توفّر المعلومات لعامة الناس واعتماد الوضوح بشأن القوانين وإلاجراءات والقرارات الحكومية. ويعتبر الوصول المفتوح إلى معلومات الحكومة شرطاً أساسيًّا من شروط الشفافية.

الصوت: أي قدرة المواطنين على التعبير عن خياراتهم، ومصالحهم المجتمعة، والتصرّف بشكل فردي وجماعي، والتأثير على المسؤولين في القطاع العام وبقية صنّاع القرار.

القوانين الداخلية: هي ألانظمة والقواعد التي تعتمدها منظّمة من أجل ضبط شؤونها الخاصة.

لجنة حقوق الطفل: هي لجنة تابعة لألامم المتحدة مهمّتها مراقبة تطبيق اتفاقيات ألامم المتّحدة وبروتوكولاتها المتعلقة بحقوق الطفل.

لقاء مفتوح: هو اجتماع بين المواطنين (المتّصلين في ما بينهم برابط جغرافي مشترك أو مصلحة واحدة) من جهة، والمسؤولين في القطاع العام من جهة أخرى، لمناقشة القضايا المطروحة وتأمين محفل حيث يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم.

المدافعة: هي مجموعةٌ من الخطوات السياسية الاستراتيجية والمنظّمة التي تهدف إلى التأثير على صانع قرار وبالتالي التأثير على نتيجة معيّنة.

المراقبة التشريعية: هي عملية تقوم منظّمات المجتمع المدني من خلالها بمراقبة أعمال أعضاء الهيئة التشريعية وأدائهم، فضلاً عن تقييمها والتعليق عليها، مع التركيز في أغلب ألاحيان على مدى فعالية العمليّات التشريعية وفاعليتها في تلبية احتياجات المواطنين.

مراقبة العملية السياسية: تشمل مجموعةً متنوّعة من المبادرات المدنية أو الخاصة بمنظّمات المجتمع المدني التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين الحكوميين، من خلال مراقبة تصرّفاتهم وإعداد التقارير بشأنها. تتمثّل ألانواع الخمسة لمراقبة العملية السياسية بمراقبة الميزانية، المدافعة المتعلقة بالميزانية وتتبّع أثر النفقات، المراقبة التشريعية، تقارير الظل، مراقبة المتابعة الحكومية؛ والمراقبة المتعلقة بالحملات.

مراقبة المتابعة الحكومية: هي المبادرات التي تراقب منظّمات المجتمع المدني بموجبها حسن تطبيق الحكومات للقرارات الرسمية– على غرار تطبيق السياسات المناهضة للعنف المنزلي، اتفاقات تقاسم السلطة، قوانين إلاصلاح الانتخابي والتزامات إلاصلاح الدستوري.

المراقبة المتعلّقة بالحملات: تقوم على مراقبة المعلومات التي يجمعها المواطنون ومنظّمات المجتمع المدني، وتسجيلها، بهدف تحليل ونشر المعلومات المتعلّقة بالبرامج الحزبية، ومدى إيفاء المرشّحين بالوعود التي أطلقوها أثناء الحملات الانتخابية والتزامهم بالتعهدات التي وقّعوها خلال هذه الفترة. يندرج هذا النوع من أنشطة المراقبة ضمن فئتين: المراقبة ما قبل الانتخابات والمراقبة ما بعد الانتخابات.

مراقبة الميزانية: تقوم على تمعّن المواطنين والمجموعات المدنية في عمليات إعداد الميزانية وغيرها من الوثائق الحكومية، بهدف فهم مجريات ألامور، ونشر التوعية، والتأثير على كيفية توزيع التمويل العام وانفاقه.

المساءلة: هي الحالة التي يكون فيها أصحاب السلطة، المخوّلون إصدار القوانين وتنفيذها، مساءلين أمام ألاشخاص الذين يتّبعون هذه القوانين.

المساءلة الاجتماعية: هي العملية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى مساءلة الحكومة كوسيلة لضمان إدارة الحكم السليم وصياغة السياسات المعالجة للمشاكل.

المساحة: هي السبل والفرص المتوفّرة للمواطنين من أجل تنظيم أنفسهم، والتعبير عن خياراتهم، والتحرّك فردياً وجماعياً، وإشراك الحكومة.

معايير ميزانية «صن شاين»: هي وحدات قياس لتحليل الشفافية عند إعداد الميزانية وقدرة المسودّة والميزانية النهائية على تمثيلها. يُقصد بها استخدامها كمبادىء توجيهية لأيّ من مبادرات المراقبة التي تستهدف الميزانيات المحلية.

المنحة الفرعية إلانمائية: هي مساعدة مالية تصبّ في مجال بناء قدرات المجموعات المحلية وتحسين فعاليّتها، خلال سعيها لتنفيذ ألاهداف العامة والخاصة التي حدّدتها.

منظّمات المجتمع المدني: هي مجموعة واسعة من المنظّمات المستقلة عن الحكومة وعن السوق، ومنها المنظّمات غير الحكومية، المنظّمات التي تُعنى بشؤون المواطنين، النقابات العمالية، المجموعات ألاهلية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات الدينية، النقابات المهنية والمؤسسات. لدواع تتعلّق بأسلوب

برامج المعهد الديمقراطي الوطني، لم تُدرج وسائل إلاعلام وألاحزاب السياسية ضمن خانة منظّمات المجتمع المدني.

منظّمة حارسة: هي منظّمة تحمي من الهدر أو السرقة أو الممارسات غير المرغوب فيها ضمن الحكومة.

منهاج عمل بيجين: هو برنامج لتمكين النساء، وبشكل خاص للقضاء على الحواجز التي تقف في وجه مشاركة المرأة في الحياة العامة، انبثق عن المؤتمر العالمي الرابع المعنيّ بالمرأة الذي انعقد في بيجين في العام ١٩٩٥.

الميزانية التشاركية: هي عملية من التداولات وصنع القرار على نحو ديمقراطي، تخصّصُ الحكومات بموجبها نسبةً من الميزانية، على المستوى البلدي عادةً، للمجتمع المدني كي يقوم بدوره بإدخالها ضمن ميزانية وفقاً لاولويات المجتمع المحلي.

مقدّمة

يرمي المعهد الديمقراطي الوطني، من خلال معظم أعماله، إلى مساعدة الحكومات الديمقراطية على تحسين نوعية حياة المواطنين. في الواقع، ترتبط مصداقية النظام الديمقراطي، إلى حدٍّ ملحوظ، بكيفية عمل مؤسساته فعلياً، وبمدى تطرّقها إلى القضايا التي تحسّن من الظروف المؤثّرة على حياة المواطنين اليومية في مجالات عدة مثل التوظيف، الصحة، التربية، السلامة العامة، الخدمات الاجتماعية، حقوق الإنسان والبنى التحتية. في هذا الإطار، أصبح ترسيخ الديمقراطية، بحيث تدخل تحسيناتٍ ملموسة على حياة الأشخاص، هدفاً شاملاً بالنسبة للمعهد الديمقراطي الوطني. من هنا، تنطوي مقاربة المعهد غالباً، أي «مساعدة الديمقراطية على تقديم الحلول المطلوبة»، على نسج شراكات مع المجموعات المهمّشة سياسياً والمقصاة اجتماعياً، بهدف مساعدتها على نشر الوعي وإحداث تأثير تجاه أولوياتها الخاصة. فضلاً عن ذلك، يشمل هذا الأمر تعزيز التفاعل المستدام والجوهري بين المواطنين والمسؤولين العامين.

تستند مقاربة المعهد الديمقراطي الوطني، أي مساعدة الديمقراطية على تقديم الحلول المطلوبة، إلى مفهوم مفاده أنّ المشاركة المدنية هي وسيلة لترسيخ البنى والعمليات الديمقراطية ومأسستها، تماماً كما إنها نتيجةٌ نهائية للديمقراطية. فلطالما سعى المعهد، من خلال برامجه المدنية، إلى زيادة نسبة المشاركة الواعية والناشطة، سيما وأنّ هذه المشاركة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي ديمقراطية حيوية وقوية. في الوقت نفسه، من شأن المشاركة المدنية المنظّمة والاستراتيجية أن تساعد في إجراء تغييرات سياسية سلمية، مما يحيل مشاركة المواطنين عنصراً أساسياً من عناصر تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها. بالفعل، تستند هذه المقاربة المرتكزة على المواطنين، والمتعلقة بترسيخ الديمقراطية ومساعدتها على تقديم الحلول المطلوبة في مختلف السياقات، إلى تمكّن المواطنين من تنظيم أنفسهم والتحرك كيدٍ واحدة.

وفقاً لهذه المقاربة، تعالج برامج المشاركة المدنية الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني النواقص في قدرة المواطنين على إعلاء صوتهم، فضلاً عن المساحة السياسية والمساءلة الحكومية. ونعني بالصوت قدرة المواطنين على التعبير عن خياراتهم، ومصالحهم المجتمعة، والتصرّف بشكل فردي وجماعي، والتأثير على المسؤولين في القطاع العام وبقية صنّاع القرار. أما مفهوم المساحة السياسية، فيشير إلى السبل والفرص المتوفّرة للمواطنين من أجل تنظيم أنفسهم، والتعبير عن خياراتهم، واشراك الحكومة. من جهتها، تشير المساءلة إلى الحالة التي يكون فيها أصحاب السلطة، المخوّلون إصدار القوانين وتنفيذها، مساءلين أمام الأشخاص الذين يتّبعون هذه القوانين. من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ هيكلية العمل القائمة على «الصوت، المساحة والمساءلة» تعكس العلاقة المتداخلة بين مختلف أبعاد الممارسة الديمقراطية، كما تعكس الفكرة القائلة بأنّ المشاركة ترسّخ الأبعاد الثلاثة كافة.

ترتبط هيكلية عمل «الصوت، المساحة والمساءلة» الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني بهيكلية عمل «المساءلة الاجتماعية» الخاصة بالبنك الدولي. فوفقاً لهذا الأخير، تعتبر المساءلة الاجتماعية مقاربةً منتهجة نحو بناء المساءلة التي تعتمد على المشاركة المدنية ما بعد عملية التصويت. وهي تتمثّل بسلسلةٍ واسعة من التحركات والآليات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن أن يستخدمها المواطنون، المجتمعات المحلية، منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل، ليضمنوا أنّ المسؤولين العامين والموظّفين الحكوميين يتحمّلون مسؤولية أعمالهم. وتعتبر هذه الآليات شاملة، متأثّرةً بالمطالب، وتتّبع نمطاً هرمياً من الأسفل إلى الأعلى، حيث يمكنها أن تساعد المواطنين العاديين– لا سيما السكّان المهمّشين تقليدياً– على إحداث تغييرات في صياغة السياسات وتطبيقها، وعمليات صياغة الميزانية. أما النتيجة، فتكون تحسّناً في مستوى تسليم الخدمات وتراجعاً في درجة الفساد الحكومي، فضلاً عن إقرار سياسات عامة وبرامج تعكس، بشكل أكثر دقة، أولويات المواطنين.

تعتبر هيكلية عمل المعهد الديمقراطي الوطني واضحةً وصريحة بشأن قيام المواطنية على سلسلة من الأدوار والمسؤوليات السياسية المتأصّلة فيها، وهي تعترف بأنّ تنظيم المواطنين وعملهم يمكن أن يساعدا في تغيير طريقة مزاولة السياسة. فلا يخفى على أحد أنّ برامج المعهد– كالتربية المدنية، توعية الناخبين، تشجيع الناخبين على التصويت، تنظيم القضايا والمدافعة عنها، مراقبة العملية السياسية– أصبحت أكثر تركيزاً على جعل المواطنين عنصراً أساسياً في إحداث التغيير السياسي. فمن برامج تنظيم المجتمعات التي تساعد في إعادة نحت علاقات

Introduction

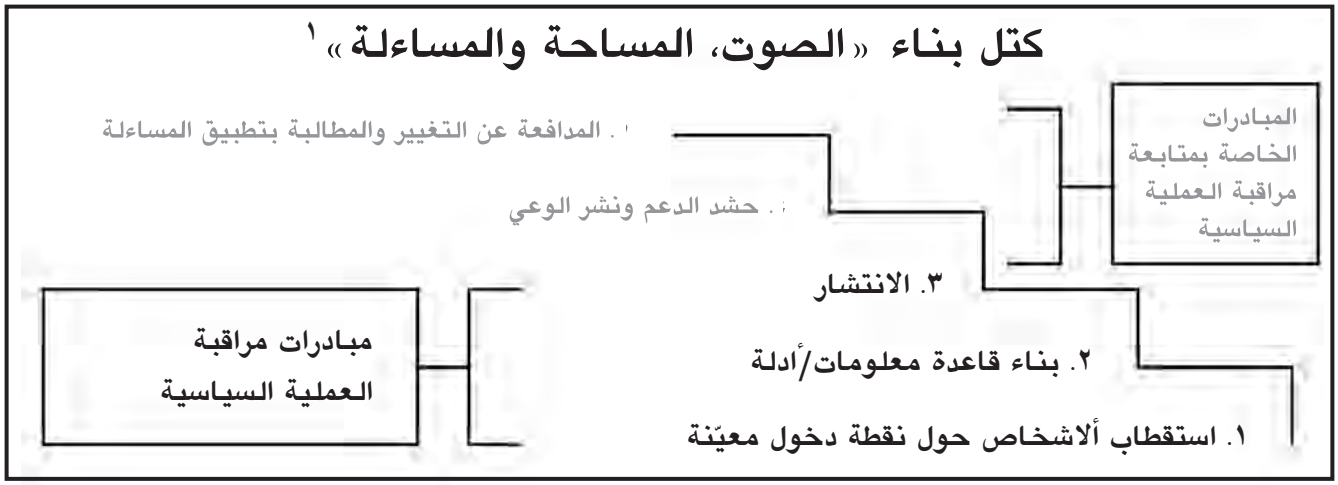

القوّة، إلى برامج المراقبة التشريعية التي تساعد المواطنين في محاسبة الموظّفين الحكوميين على سياساتهم وأدائهم، يعترف المعهد الديمقراطي الوطني بالإمكانيات التحوّلية التي ينطوي عليها العمل المدني الناشط. فضلاً عن ذلك، اكتشف المعهد أنّ تطوير المواطنين لرأي خاصٍّ بهم واكتسابهم درجة من التأثير على التحركات الحكومية، يعزّز مطالبهم بتحقيق الديمقراطية والدفاع عنها.

تتمثّل مراقبة العملية السياسية بمجموعة واسعة من المبادرات المدنية أو مبادرات منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين الحكوميين من خلال مراقبة تصرّفاتهم وإعداد تقارير بشأنها. في الواقع، يمكن أن توجد مراقبة العملية السياسية سبلاً لمساعدة المواطنين والحكومات على قطف النتائج المطلوبة من الأنظمة الديمقراطية. ويمكن للمجموعات أن تستفيد من جهود المراقبة عن طريق نشر نتائج بحثها علانيةً، بهدف نشر التوعية تجاه القضايا التي تناصرها وحشد الدعم من مجموعة متنوّعة من أصحاب المنفعة. وبعد أنّ تفعّل هذه المجموعات قاعدة مناصريها، بإمكانها حينذاك أن تدافع عن التغيير وتطالب بقدرٍ أكبر من المساءلة.

عمل المعهد الديمقراطي الوطني بشأن مبادرات مراقبة العملية السياسية

منذ أواخر التسعينات، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني شركاءه في المجتمع المدني على مراقبة العمليات السياسية. نتيجةً لذلك، تمكّنت المجموعات المحلية من جمع المعلومات وتحليلها، وصياغة التقارير ونشرها، كما استخدمت نتائج المراقبة للتوعية بشكل عام والتسريع من الاستجابة الحكومية. وقد ساعد المعهد شركاءه المحليين، دعماً منه لمراقبة العملية السياسية، على بناء قدراتهم. ولعلّ بعض أنواع هذه المساعدة تتمثّل بدعم الشركاء في صياغة طرق وأدوات مراقبة تناسب بيئتهم الخاصة.

في الواقع، لقد دعم المعهد الديمقراطي الوطني خمسة أنواع من مراقبة العملية السياسية: المراقبة التشريعية، مراقبة الميزانية، المدافعة المتعلقة بالميزانية وتتبّع أثر النفقات، تقارير الظل، مراقبة المتابعة الحكومية، والمراقبة المتعلقة بالحملات. يتوافق كل نوع من المراقبة مع نقاط دخول مختلفة، يمكن للمجموعات المحلية أن تشارك، عبرها، في العملية السياسية. مثلاً:

- تراقب المجموعات التي تطبّق مبادرات مراقبة تشريعية، بشكل مباشر، الجلسات واللجان التشريعية، كما تُجري مقابلات مع أعضاء الهيئة التشريعية وتستخدم المسوح لتسجيل آراء المواطنين. يرمي هذا النوع من المراقبة إلى تعزيز المساءلة عن طريق تقييم أداء عضو الهيئة التشريعية، وتحديد فعاليته الإجمالية في الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- عندما تهدف المجموعات إلى محاسبة حكوماتها المحلية على طريقة توزيع حصص الميزانية وصرف النفقات، فإنها تبدأ عادة بمراقبة جلسات لجان الميزانية ودراسة الوثائق الخاصة بها. يمكن استخدام النتائج المتأتية عن هذه النشاطات لتحديد القضايا التي تحتاج إلى قدرٍ أكبر من التدقيق، ولتوفير المعلومات اللازمة في حملات المدافعة التي

١ معدّل عن:
Malena, Carmen, Reiner Forster and Janmejay Singh. The World Bank. Social Development Department. *Social Accountability: An Introduction to the Concept and Emerging Practice.* Washington, DC. December 2004. P. 9. http://siteresources.worldbank.org/INTPCENG/214578-1116499844371/20524122/310420PAPER0So1ity0SDP0Civic0no1076.pdf.

تسعى إلى إجراء تغييرات محدّدة في الميزانية أو عملية صياغتها، وكذلك لتتبّع أثر النفقات الحكومية وضمان استخدام الأموال بطريقة فعالة وكما هو مطلوب.

- يمكن أن تصوغ بعض المجموعات– وهي غالباً من السكان المهمّشين تقليدياً– تقارير ظل بهدف مراقبة التزام الحكومة بمعاهدة دولية أو اتفاقية أو أي إعلان تمّ توقيعه، ونشر التوعية في هذا المجال. لذا، تدرس هذه المجموعات وتصدر تقارير تحدّد وتحلّل نقاط القوة والضعف للسياسات العامة، والبرامج، والخدمات المتعلقة بالاتفاق الدولي المعني. وما تلبث هذه التقارير أن تُرسل إلى مؤسسة متعددة الأطراف بالتزامن مع تقرير الحكومة «الرسمي» بشأن مدى التزام الدولة بالمعاهدة أو الاتفاقية أو الإعلان الذي تمّ توقيعه.

- بعد أن تكون الحكومة قد أصدرت قراراً رسمياً– كإقرار سياسة خاصة بالعنف المنزلي، أو توقيع اتفاق لتقاسم السلطة، أو تطوير إلاصلاحات الانتخابية أو المباشرة بعملية إصلاح دستورية– يمكن أن يقوم المجتمع المدني بمحاسبة الحكومة عن طريق مراقبة عملية تطبيق هذه القرارات. تقوم عملية مراقبة المتابعة الحكومية على جمع المعلومات من خلال ملاحظات ومقابلات مع عناصر أساسية، ويقوم بها عادة ائتلافٌ من منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة حالية للتوعية أو المدافعة. أما النتيجة، فغالباً ما تكون تقريراً يوزّعه الائتلاف بعد حين على العامة.

- يمكن للمجتمع المدني، مستفيداً من المساحة السياسية التي تحدثها الانتخابات، أن يراقب فترة الحملات عن طريق جمع المعلومات، وتحليلها وإلاعلان عنها، لا سيما المعلومات المتعلقة بالبرامج الحزبية، وملاحقة المرشّحين لوعودهم الانتخابية أو التزامهم بالتعهدات التي أبرموها خلال حملة معيّنة. من شأن هذه ألانواع من أنشطة المراقبة أن تتيح للمواطنين تصوّر بعض التوقعات لمساءلة المسؤولين العامين على تصرّفاتهم قبل الانتخابات وبعدها.

- تستخدم المجموعات في مختلف أنحاء العالم، بدرجة متزايدة، تقنية مراقبة العملية السياسية بمختلف أشكالها. يخدم هذا النوع من العمل الناشط هدفاً مهمّاً هو ترسيخ الممارسات الديمقراطية، عن طريق الترويج لثقافة المشاركة والمراقبة والمساءلة الحكومية. بالفعل، عندما تقترن مراقبة العملية السياسية بتنظيم القضايا وحملات المدافعة، يمكن لمراقبة العملية السياسية أن تصبح حينذاك أداة مساءلة أقوى بكثير. في بعض الحالات، يمكن للمجموعات أن تستخدم أكثر من نوع واحد من مبادرات المراقبة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمة تهتمّ بالمساواة بين الجنسين أن تقدّم إسهاماتها في مجال السياسة، فتراقب كيفية صياغة التشريعات، وتتتبّع أثر عمليات صياغة التشاريع والميزانيات، كما تراقب كيفية تطبيق السياسات ودعمها. في الوقت نفسه، يمكن للمجموعة أن تتّخذ تحرّكات مباشرة للتأثير على القرارات.

في هذا السياق، يسعى المعهد الديمقراطي الوطني لإنشاء الشراكات التنموية، بهدف دعم المجموعات خلال تصميمها وتطبيقها المبادرات الخاصة بمراقبة العملية السياسية. وقد تمّ نسج هذه الشراكات بطريقة تطوّر قدرات الشريك المحلي، وتساعده على المراقبة بطريقة فعّالة ومستدامة. فضلاً عن ذلك، تجسّدَ دعم المعهد لجهود مراقبة العملية السياسية بمجموعة متنوّعة من التقنيات، على أساس أنّ الشركاء يستخلصون أفضل المعلومات عندما يستفيدون من دعم ثابت يعالج احتياجاتهم المتغيّرة وإمكانياتهم ومصالحهم. ومع أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يمكن أن يقدّم دعمه المالي– على شاكلة منح جزئية– إلا أنّ الاهتمام يتركّز بشكل أساسي على تقديم المساعدة التقنية.

يسعى المعهد، بهدف مساعدة الشركاء على تطوير المهارات اللازمة من أجل تنظيم أنشطة محدّدة في مجال مراقبة العملية السياسية، إلى تأمين إلارشادات العملية والمعمّقة– كالتدريب، تقديم المعلومات الارتجاعية المنظّمة، تبادل ألامثلة وتسهيل تمارين التفكير المنتظمة. بالفعل، يركّز المعهد مساعداته، عند استخدام منهجية «الممارسات الموجَّهة» هذه، وضمن إطار برنامج مراقبة العملية السياسية، على التنمية: أي عن طريق مراقبة الاستراتيجيات والخطط، وأدوات جمع المعلومات، وبروتوكولات جمع البيانات وتحليلها، ووسائل الاتصال، والعلاقات مع المسؤولين العامين وقادة الرأي وإلاعلام.

الفرص والتحديات Opportunities and Challenges

الفرص الناجمة عن مراقبة العملية السياسية

يجب اعتبار مبادرة مراقبة العملية السياسية وسيلةً لتحقيق غاية معيّنة، عوضاً عن كونها غايةً بحدّ ذاتها. فيمكن للنتائج والتوصيات المتأتية عن جهود المراقبة أن تقدّم، في كل الحالات تقريباً، فرصاً أخرى لتحقيق التغيير من خلال تنفيذ تحرّكات مختلفة. بالفعل، بإمكان المجموعات، حين تظهر عبر الوسائل الإعلامية من أجل الترويج لنتائج مشاريع المراقبة الخاصة بها، أن تنشر الوعي بين المواطنين تجاه السياسات والقوانين والمشاريع المموّلة حكومياً– كأن تحثّ مثلاً على تنظيم القواعد الشعبية أو تدعو إلى تكوين جمهور انتخابي أكثر وعياً. ومع أنّ المراقبة يمكن أن تتبلور لاحقاً عن حملات المدافعة،

النتائج المرجوّة			
	الصوت	المساحة	المساءلة
المراقبة التشريعية	– يتمتع المواطنون بحق الوصول إلى المعلومات الموثوق بها في ما يتعلق بحسن سير العمليات التشريعية على المستويات الحكومية الوطنية والمحلية – يتمتع المواطنون بحق الوصول إلى المعلومات الموثوق بها حول أعضاء الهيئة التشريعية على المستويات الحكومية الوطنية والمحلية	– التفاعل المباشر والبنّاء بين المواطنين وأعضاء الهيئة التشريعية على المستويين المحلي أو الوطني – التفاعل المباشر والبنّاء بين المواطنين وألاحزاب السياسية على مستويات الفروع المحلية والوطنية	– زيادة مساءلة الحكومة وألاحزاب السياسية أمام المواطنين – تحسين إلامكانيات التشريعية وألاداء الفردي لأعضاء الهيئة التشريعية على المستويات الوطنية أو المحلية
مراقبة الميزانية/ المدافعة المتعلقة بالميزانية/ تتبّع أثر النفقات	– زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات – مواطنون أكثر مشاركة في العمليات السياسية، لا سيما على المستوى المحلي	– إدارة النفقات وعمليات إعداد الميزانية بطريقة أكثر شفافية – تحسين مستوى التواصل بين المجتمع المدني والحكومة والمواطنين	– انخفاض مستويات الفساد – تحسين مستوى تقديم الخدمات ومشاريع البنى التحتية العامة
تقارير الظل	– تملك ألامم المتحدة، الحكومة الوطنية والشركاء معلومات أكثر دقة وتفصيلاً حول مدى التزام الحكومة بالمعاهدات، والاتفاقيات، والاتفاقات الدولية	– ازدياد التعاون بين الحكومات، منظمات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية حول صياغة السياسات وتطبيقها	– زيادة المساءلة والاستجابة على مستوى ألاحزاب السياسية والحكومة – تحديد وتصويب ثغرات في صياغة السياسات الحكومية وفي تنفيذها
مراقبة المتابعة الحكومية	– زيادة نسبة الوعي العام تجاه مدى تطبيق السياسات أو القوانين وادخالها حيّز التنفيذ – زيادة نسبة الوعي العام تجاه مدى التزام المسؤولين في القطاع العام باتفاق حكومي – تحسين القدرة على التأثير على الحكومات استناداً إلى نتائج المراقبة – يمكن أن تتأثر إدارة الحكم الديمقراطي بتحسين مستوى الفهم لكيفية متابعة الحكومات للقرارات	– ازدياد التعاون البنّاء بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني حول تطبيق القرارات الحكومية	– زيادة التزام الحكومة بالاتفاقات الحكومية – زيادة تطبيق السياسات العامة والقوانين
المراقبة المتعلقة بالحملات	– جمهور انتخابي أكثر وعياً لخلفيات المرشّحين، وبرامج حملاتهم وسجلات التصويت الخاصة بهم – يتم الاحتفاظ بسجل عام حول الوعود التي أطلقت خلال الحملات الانتخابية	– يطوّر المواطنون والمسؤولون المنتخبون العلاقات البناءة في ما بينهم	– أخذ أولويات المواطنين بعين الاعتبار على امتداد فترة تنظيم الحملات الانتخابية – مساءلة المسؤولين المنتخبين بعد الانتخابات على الوعود التي أطلقوها في حملاتهم الانتخابية – تمثيل أبرز السياسات التي يؤيّدها المرشّحون والمسؤولون المنتخبون، بشكل أدق، لمصالح المواطنين

لكن يمكن استخدام المعلومات التي تمّ جمعها أيضاً من أجل دعم المبادرات الجديدة أو الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تخلق مبادرات مراقبة العملية السياسية فرصاً لمنظمات المجتمع المدني كي تبني علاقات بنّاءة مع المسؤولين العامين والمواطنين على السواء. وتجدر الإشارة إلى إمكانية تطوير هذه العلاقات من خلال اجتماعات فردية ومنتديات عامة، وذلك بعد وصول مبادرة المراقبة إلى نهايتها. بطبيعة الحال، من المحتمل أن يفضي أحد أنواع مراقبة العملية السياسية، دوماً، إلى نوعٍ آخر.

نتائج مراقبة العملية السياسية

يبيّن الجدول التالي، المتعلق بنتائج التنمية، ما الذي يمكن إنجازه عند تقديم الدعم لأنواع مختلفة من مبادرات مراقبة العملية السياسية. بالفعل، يصوّر الجدول هذه النتائج على امتداد ثلاثة أبعاد: الصوت، المساحة والمساءلة. تعالج النتائج المندرجة ضمن عمود «الصوت» قدرات المواطنين على جمع مصالحهم والتعبير عنها بهدف إشراك الحكومة. من جهتها، تعالج النتائج المدرجة في عمود «المساحة» السبل والفرص أو «نقاط الدخول» المتاحة للمواطنين كي ينتظموا في ما بينهم ويتحرّكوا. أما النتائج المدرجة في عمود «المساءلة»، فتعالج استجابة الحكومة لمساهمات المواطنين وتأثيرهم على المسؤولين في القطاع العام.

فرص مراقبة العملية السياسية

يمكن أن تكون مراقبة الأعمال الحكومية استراتيجيةً قوية لمساءلة الحكومات. ومع أنها ليست دوماً الوسيلة الأنسب لإشراك الحكومة، إلا أنّ المعهد الديمقراطي الوطني اكتشف أنّ بعض الظروف قد أوجدت فرصاً جيدة لهذا النوع من البرامج، كوسيلة لحثّ السكان على التحرّك ومساعدة الديمقراطية على تقديم الحلول المطلوبة.

- عند إقرار القوانين أو السياسات التي تمكّن المواطنين من الوصول إلى المعلومات والعمليات الحكومية

  تطالب قوانين «صن شاين» بأن يتمكّن المواطنون من الوصول إلى عمليات صنع القرارات الحكومية، والاطلاع على القرارات المتّخذة. كما تشترط القوانين المعنيّة باللقاءات العامة بأن تقدّم الحكومات إلى المواطنين إشعاراً مسبقاً بالاجتماعات الحكومية، وبأن تنشر جدول الأعمال قبل ألاوان، مع نشر محاضر الاجتماعات بعد ذلك. من جهتها، تقدّم قوانين حرية المعلومات إلى المواطنين الحقّ بتقديم الطلبات من أجل الاطلاع على سجلات القرارات والسياسات الحكومية. بالفعل، تفسح هذه ألانواع من القرارات المساحة السياسية اللازمة أمام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من أجل مراقبة العمليات السياسية بشكل فاعل.

- فترات الانتقال السياسي

  تقدّم فترات الانتقال السياسي فرصاً إلى منظمات المجتمع المدني لتشارك في صياغة دساتير جديدة وإعادة تنظيم ألانظمة والبنى الحكومية. فعندما تنتقل الحكومات إلى نظم أكثر ديمقراطية، تكون أحياناً أكثر استعداداً لاشراك المجتمع المدني ضمن لجان التخطيط أو مجموعات العمل، وبالتالي تمكينه بشكل أفضل من مراقبة عملية صياغة السياسات وتطبيقها.

- عند توقيع الحكومة لاتفاق دولي

  عند توقيع الحكومة لاتفاق دولي، لكأنها تقدّم تصريحاً عاماً بأنها ستسعى إلى تحقيق مجموعة محددة من ألاهداف. لذا فإنّ توقيع هذا الاتفاق يجعل الحكومة مساءلة، حكماً، أمام مؤسسة متعددة ألاطراف للتأكد من مدى التزامها بالشروط المحددة في الاتفاق. من شأن هذا ألامر أن يقدّم إلى منظمات المجتمع المدني فرصةً لصياغة تقارير الظل اللازمة.

- عند محاولة الحكومة الانتساب إلى منظمة حكومية دولية (كالاتحاد ألاوروبي، الاتحاد ألافريقي أو ألامم المتحدة)

  بهدف الانتساب إلى المنظمات الحكومية الدولية، كالاتحاد ألاوروبي، يجب أن تفي الحكومات بمجموعة من المعايير التي تشمل غالباً حماية الحريات السياسية وتأمين مساحة أكبر للمواطنين للتعبير عن رأيهم. من شأن هذا أن يؤمّن للمواطنين حيّزاً متزايداً للمشاركة في أيٍّ من ألانواع الخمسة لمبادرات مراقبة العملية السياسية.

- حين يشترط المانحون ألاجانب اعتماد الشفافية الحكومية عند الإنفاق

  عند تقديم التمويل إلى حكومات الدول المضيفة، يشترط المانحون ألاجانب غالباً تقديم المسؤولين الحكوميين لتقارير تبيّن كيف تمّ إنفاق هذه الأموال. يقدّم هذا الأمر إلى

منظمات المجتمع المدني فرصةً لمراقبة الميزانيات وتتبّع أثر النفقات، حتى وان لم تكن الحكومة قد اعتمدت أي قانون من قوانين «صن شاين» أو قوانين واجراءات خاصة بحرية المعلومات.

- عندما تؤدي حملة مدافعة نظمّتها إحدى منظمات المجتمع المدني إلى إقرار قانون أو سياسة

عندما تؤدي حملة مدافعة خاصة بإحدى منظمات المجتمع المدني إلى إقرار قانون أو سياسة، فإنّ هذه المنظمة تتمتع حينذاك بمكانة مميّزة تخوّلها مراقبة مدى تطبيق هذا القانون أو السياسة. خلال عملية المدافعة، يمكن لمنظمة المجتمع المدني قد اكتسبت درجة معيّنة من الخبرة في مجال معيّن، فتبني علاقات مع صنّاع القرار وتجنّد قاعدة شعبية مناسبة. يمكن استخدام كل هذه الموارد للمشاركة في عملية تطبيق السياسات، أو مراقبة الميزانية أو تتبّع أثر النفقات.

- عند تنظيم الانتخابات

لما كانت الانتخابات آليات لمساءلة المسؤولين الحكوميين، وبما أنها تعتبر، وفقًا لرأي يحتمل الأخذ والرد، أكثر مظاهر الديمقراطية تجلياً، فبإمكانها أن تمثّل فرصاً للمواطنين كي يشاركوا في العمليات السياسية ما بعد مرحلة التصويت. كما يمكن للمواطنين أن يوجدوا سجلات ببرامج المرشّحين ومواقفهم تجاه القضايا التي تحتلّ الأولوية بالنسبة للمواطنين، خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات، ومن ثم يتتّبعون أثر التغييرات على امتداد الوقت أو يستخدمون السجلات لمساءلة المسؤولين المنتخَبين حديثاً في فترة ما بعد الانتخابات.

التحديات السياسية والتنموية

حتى في ظل توفّر الفرص لتنفيذ مبادرات مراقبة العملية السياسية، يجب أن يكون كل من المعهد الديمقراطي الوطني وشركائه مدركين للتحديات السياسية والتنموية التي ترافق هذا النوع من البرامج. بالفعل، عند اتّخاذ قرار بالمشاركة في المراقبة أو بدعم هذا النشاط، لا بدّ أولاً من تحليل المساحة السياسية المتوفّرة. ومن ثم يجب إيلاء الانتباه لمجموعة المراقبة. فما هي القدرات التي تتمتع بها وما هي القدرات التي يجب أن تطوّرها بهدف إعداد وتطبيق مبادرات مراقبة العملية السياسية بشكل ناجح؟ ما هي أنواع ديناميكيات السلطة الموجودة بين مجموعة المراقبة والحكومة؟ ما هو موقع المجموعة ضمن المجموعات المحلية للمجتمع المدني والساحة الدولية؟ كيف ينظر المواطنون إلى المنظمة المعنيّة؟ مع أخذ كل هذه القضايا بعين الاعتبار، تدعو الحاجة إلى تحديد مستوى الأخطار التي تترافق مع تنفيذ أنشطة المراقبة، قبل المضي قدماً.

إنّ مدى انفتاح المساحة السياسية ضمن البلاد عاملٌ أساسي يحدّد نجاح عملية المراقبة. فبهدف تطبيق مبادرة مراقبة العملية السياسية، يجب أن تتمتع المجموعات بقدر محدّد من الوصول إلى المعلومات. ولا يخفى على أحد أنّ المراقبة عملية صعبة، لا بل مستحيلة في بعض الحالات، إذا كانت المجموعات لا تستطيع الاطلاع على الوثائق العامة أو مراقبة الاجتماعات واللجان التشريعية والخاصة بالميزانية. إذا كان الإعلام يصطدم بقيود عدة والمواطنون خائفين من المشاركة في المسوح أو المقابلات، فسيكون جمع البيانات من دون الاستعانة بالحكومة مباشرةً عمليةً صعبة. ومن شأن المساحة السياسية المحدودة أن تحدّ أيضاً من قدرة المجموعات على التوعية بشأن نتائج بحثها، ومن ثم استخدام هذه النتائج لتحقيق تغييرات ملموسة. فضمن المساحة السياسية المقيّدة، يمسي نشر الوثائق التي تنتقد سياسة الحكومة ضرباً من الخطر.

في بعض الحالات، قد تبدي بعض العناصر الحكومية استعداداً سياسياً لزيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، لكن ضمن بعض الحدود المؤسساتية. ومن المحتمل ألا تتمكّن الحكومة من الإيفاء باحتياجات المجموعات التي تقوم بمراقبة العملية السياسية. على سبيل المثال، قد لا يعي المسؤولون الحكوميون أهمية إطّلاع العامة على قوانين المعلومات، أو من الممكن ألا تتّبع الوكالات الحكومية المحلية الأنظمة اللازمة لتقديم المعلومات إلى العامة. لذا يجب دراسة قدرات المؤسسات الحكومية قبل إدارة أي مبادرات للمراقبة، والا فمن الممكن أن تصاب المجموعات بإحباط نتيجة عدم قدرتها على الوصول إلى المعلومات كاملةً. كما يجب أن تتنبّه مجموعات المراقبة إلى قدرة الحكومة على امتصاص نتائج المراقبة والتوصيات الناتجة عنها. لكن من الممكن أن تصطدم الهيئات الحكومية أيضاً ببعض المشاكل المؤسساتية عند تطبيق توصيات منظمات المجتمع المدني، كالقضايا التنظيمية الداخلية أو سياسة الأحزاب. في مثل هذه الحالات، من الأرجح أن يصاب المواطنون والحكومة المحلية معاً

بـالإحـبـاط، فـيـعـتـبـروا أنشـطـة مـراقـبـة الـعـمـلـيـة الـسـيـاسـيـة، بالتالي، غير فاعلة. من هنا، من المهم التنبه لهذه الحدود المؤسساتية المحتملة، مع وضع المجموعات المدنية للاستراتيجيات وتحديد وسائل المراقبة المناسبة، في محاولة لتحقيق أهدافها التنظيمية ألاوسع.

من العوامل الأخرى الواجب أخذها بعين الاعتبار عند دعم أو تطبيق مبادرة لمراقبة العملية السياسية، ديناميكية السلطة بين أصحاب المنفعة المشاركين في هذه المبادرة. فمن الممكن أن تنشأ تحديات عدة في حال لم تحظَ مجموعة المراقبة باحترام المسؤولين الحكوميين أو في حال شعر المواطنون أنّ هذه المجموعة المدنية لا تمثّل مصالحهم. فإذا لم تكن منظمات المجتمع المدني المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية الدولية تعتبر تلك المجموعة شرعية أو جديرة بكل ثقة، لن تقوم حينذاك بدعم أنشطة المراقبة ولن تكون نتائج البحث ذات تأثير يُذكر. من هنا، يجب أن تفهم مجموعات المراقبة المعنيّة ديناميكية السلطة للمساحة السياسية التي تعمل ضمنها، فتنسج علاقات إيجابية مع أصحاب المنفعة بهدف الحصول على دعمهم لمبادرة المراقبة.

لا بدّ لأي مجموعة مهتمة بالمراقبة من التمتّع بمستوى معيّن من السلطة السياسية، أو على ألاقل امتلاك قدرة على تطوير هذا المستوى. يمكن أن تنبع هذه السلطة من المعارف التي تربط المجموعة بالمسؤولين الحكوميين، وقدرتها على حشد أعداد كبيرة من ألاشخاص على مستوى القواعد الشعبية، أو حتى من سمعتها كمنظّمة محترمة. ولا شكّ في أنّ قدرة المجموعة على استغلال سلطتها الجماعية ضرورية جداً، كي تتمكّن من الوصول بسهولة إلى المعلومات من خلال أقنية رسمية وغير رسمية؛ فتؤخذ نتائج بحثها على محمل الجد، وتتحمّل حينذاك أيّ ضغط من الحكومة.

قبل المباشرة بمبادرة المراقبة، يجب أن يفهم المواطنون المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية ويتقبّلوها من جميع النواحي. فتشترط مراقبة العملية السياسية، حتى ولو لم تقم على أي نوعٍ من المواجهة، أن يتوجه المواطنون ومنظمات المجتمع المدني بالنقد إلى الحكومة. ولعلّ أكبر تحدٍّ أمام إدارة هذا النوع من المبادرات هو التأكّد من امتلاك المجموعات للمساحة السياسية اللازمة لتطبيق مبادرات المراقبة، والقيام بذلك على نحوٍ آمن. في بعض الظروف أو في بيئات معيّنة، يجب أن تكتسب المجموعات ما يكفي من «القوة» لتجنّب النتائج السلبية التي يمكن أن تتأتى عن مبادرات المراقبة– كتقلّص التمويل الحكومي لبرامجها، وتعرّضها للتهديدات والتخويف وحملات التشويه بها. ولعلّ إشراك المسؤولين الحكوميين في العملية منذ البداية، وعرض نتائج البحث بحيث يتمّ تسليط الضوء على النجاحات والنواقص هما طريقتان لتقليص هذه المخاطر.

مراقبة العملية السياسية ومقاربة المعهد الديمقراطي الوطني نحو الشراكات

Political-Process Monitoring and NDI's Approach to Partnerships

طيلة أكثر من عقدين، أدار المعهد الديمقراطي الوطني برامج هدفها تفعيل المواطنين وتمكينهم، واحتضان ثقافات مدنية قوية وتحقيق توازن مناسب في القوى بين المواطنين والحكومة. وكانت المقاربة التي انتهجها المعهد نحو زيادة المشاركة المدنية قد قامت، بشكل عام، على إشراك منظمات مجتمع مدني محلية، لمساعدتها على تطوير القدرات المطلوبة لتنفيذ التحركات السياسية المنظمة – كمبادرات مراقبة العمليات السياسية على سبيل المثال.

يرتبط نجاح برامج المشاركة المدنية الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني، إلى حدٍّ كبير، بمدى تنظيم الشراكات والمحافظة عليها على امتداد الوقت. فعند تقديم الدعم للمجموعات المدنية المحلية، يسعى المعهد إلى بناء شراكات تنموية «حميمة»، مما يعني أنه يوضّح الأدوار والمسؤوليات والتوقعات مع الشركاء، ويستجيب لاحتياجاتهم ومخاوفهم، كما يستخدم مزيجاً من الوسائل التي تساعدهم على استخلاص الدروس من تجاربهم وتجارب نظرائهم في دول أخرى، ويتيح

المسموح في الشراكة التنموية

- غيّر طبيعة المساعدة بشكلٍ يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجموعة الشريكة مع نضوج سلوكها وطريقة عملها إذا لم تكن المجموعة قد حقّقت تقدّماً ثابتاً، أعد التقييم لتعرف إن كانت المساعدة مجدية وإن كانت المجموعة ملتزمة حقاً بالتحسين والاستدامة.
- مع تقدّم مستوى الشراكة، حافظ على وضوحك وتماسكك بشأن دورك كمساعد ليس إلا.
- اسمح للمجموعة الشريكة بارتكاب الأخطاء. فمن شأن ذلك أن يساعد الشركاء المحليين على تحسين قدرتهم على الحكم والتعلّم مباشرة عما ينفع وما لا ينفع في سوق العمل. من شأن ذلك أيضاً أن يحثّ على التفكير.
- قدّم المعلومات المقارنة والملاحظات الارتجاعية. من شأن ذلك أن يساعد المجموعة على اتخاذ القرارات الواعية بشأن ما يصبّ في مصلحتها.
- قدّم المساعدة العملية والهادفة. يجب أن يكون للمجموعة الشريكة توقعات مناسبة حول ما سيقدّمه المعهد الديمقراطي الوطني، ومتى سيتمكّن من تقديمه. ويجب أن ترتبط المساعدة بالاحتياجات الفعلية والمعترف بها للمجموعة الشريكة.
- شجّع المجموعة الشريكة على المساهمة في التفكير الاستراتيجي على المدى الأطول كي تتمكّن من الاعتماد على ذاتها.

الممنوع في الشراكة التنموية

- لا تتّخذ قرارات بالنيابة عن المجموعات الشريكة ولا تنجز أعمالها عوضاً عنها. يجب أن تستخلص الجهات الشريكة الدروس عن طريق التمرّس في العمل. فإذا امتنعت عن ذلك، أعد التفكير في جدوى علاقة العمل ما بينكما.
- لا تتشارك المكتب نفسه مع المجموعة الشريكة. سيصعب عليك حينئذ الفصل بين عملك وعمل المجموعة.
- لا تقدّم أوامر توجيهية ولا تعامل المجموعة الشريكة كعامل تعاقدَ معه. من شأن ذلك أن يخلق ثقافة من التبعية.
- لا تفترض أنّ المجموعة الشريكة تفهم دورك كمساعد. قم بصياغة مذكّرة تفاهم لتحديد الأدوار والمسؤوليات

لهم اتّخاذ قراراتهم بأنفسهم، وتأييد شركاء لمؤسسات أخرى. من شأن هذا الأمر أن يعكس ديناميكية الشراكة المفضّلة لدى المعهد الديمقراطي الوطني، ويؤكّد على أنّ المساعدة التي يقدّمها المعهد مناسبة ومرحّب بها ومطبّقة.

وجد المعهد الديمقراطي الوطني أنّ برامج مراقبة العملية السياسية تصبح أكثر فعالية عندما يتمّ الاهتمام بطريقة تنظيم الشراكات بشكل خاص. فمن الضروري أن يتمتّع كلٌّ من المعهد وشريكه بفهم واضح لهدف هذه الشراكة، فضلاً عن أدوار كل منظمة، ومسؤولياتهما، وتوقعاتهما المتبادلة. من هنا، ينبغي أن تتجسّد مقاربة المعهد المتّبعة نحو الشراكات ضمن كلٍّ من برامج مراقبة العملية السياسية الخاصة به.

يستخدم المعهد غالباً آليةً لتنظيم الشراكات، تُعرف بمذكّرة التفاهم، بما أنها تضمن مستوىً من الوضوح والمساءلة المتبادلة. تتمّ صياغة مذكّرات التفاهم عند بداية نسج الشراكات بهدف توضيح أدوار المعهد وشريكه (شركائه) ومسؤولياتهما وتوقعاتهما والتأكيد عليها. في هذا الإطار، يجب أن تعبّر مذكّرة التفاهم الخاصة ببرنامج مراقبة العملية السياسية عن التالي:

- رغبة المجموعة الشريكة في المساهمة في مراقبة العملية السياسية والنموّ التنظيمي على نحوٍ يستهدف مجالات محدّدة (كالتخطيط، الاتصالات، البحث والإدارة)؛

- رغبة المجموعة الشريكة في تلقي المساعدة الخارجية لتعزيز النموّ التنظيمي وتنفيذ مبادرات مراقبة العملية السياسية؛

- مستوى ونوع الدعم الذي يقدّمه المعهد الديمقراطي الوطني إلى المجموعة خلال فترة معيّنة.

بعد ذلك، يتحوّل الاهتمام إلى المحافظة على علاقات عمل حسنة بين الطرفين، فتصبح مذكّرة التفاهم خارطة توجيهية للمساعدة والمساءلة، وأداةً لإدارة النزاعات، فضلاً عن وسيلة لتقييم الأداء.

التوصيات الناتجة عن مراقبة العملية السياسية

Political-Process Monitoring Recommendations

صاغ المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات التالية بعد مراجعة الوثائق والمقابلات التي أجريت مع موظّفي المعهد، وشركائه والمستفيدين من برنامجه. وقد صيغت هذه التوصيات بهدف توفير التوجيهات إلى موظّفي المعهد خلال دعمهم لمبادرة مراقبة العملية السياسية التي يقوم بها شركاؤه، إلى جانب المجموعات التي تنفّذ أنشطة مراقبة العملية السياسية.

التوصيات للقائمين على تطبيق البرنامج

- يجب أن يفهم الشركاء أنّ المراقبة وسيلة للتغيير وليست غاية بحدّ ذاتها.

- من الأرجح أن يبقى المواطنون ملتزمين بقضيّتهم ويشجعوا غيرهم على المشاركة إذا تمكّنوا من لمس فوائد مباشرة وفورية لعملهم. لذا قبل المشاركة في أنشطة مراقبة العملية السياسية، تأكّد من أنّ المساحة السياسية قادرة على تحقيق قدر معيّن من التغيير الملموس على الأقل.

- عند التعامل مع الشركاء، وسواء كانوا ممثّلين بائتلافات أو منظّمات منفردة، يُفضّل اعتماد آلية رسمية– كمذكّرة تفاهم أو اتفاق فرعي– يتمّ فيها تحديد الأدوار والمسؤوليات والتوقعات الخاصة بالشركاء، والمعهد الديمقراطي الوطني، وبقية المنظمات المساعدة. من شأن ذلك أن يضمن درجة من الوضوح والمساءلة المتبادلة عند تنظيم شراكة معيّنة والمحافظة عليها.

- عند العمل مع ائتلاف جديد أو منظّمة منشأة حديثاً، يجدر به أن يحدّد فوراً مهمته ورؤياه وأهدافه الخاصة به.

- يجب أن تؤسّس المجموعة فوراً أيضاً بنية تنظيمية ملموسة، لأهداف تتعلق بصنع القرار وإدارة التوقعات.

- ساعد الشركاء على صياغة واتّباع استراتيجية مراقبة ملموسة وواضحة، قائمة على أهداف محدّدة بوضوح. فالشركاء ينفّذون أنشطة البرامج بشكل أكثر فعالية وفاعلية عندما يتّبعون استراتيجية معيّنة.

- يجب أن تشمل المساعدة التي يستفيد منها ائتلاف معيّن تحقيق الإجماع والتخفيف من النزاعات، لا سيما إذا لم يكن لمنظمات المجتمع المدني خبرة سابقة في هذا المجال.

- كيّف عملية صياغة البرامج مع الإمكانيات والاحتياجات والمصالح المتنامية للمشاركين المحليين، عوضاً عن الاعتماد فقط على نماذج البرامج المتوافرة.

- يجب إشراك كبار الموظفين في المنظمات المحلية الشريكة في أي مبادرة مراقبة منذ البداية لضمان تبادل الدعم والتعامل بين المؤسسات.

- يجب أن تشمل المساعدة صياغة الرسالة، تنظيم الاتصالات وورش التدريب الإعلامية.

- لا ريب في أنّ إنشاء شبكة من المجموعات المدنية ضروري من أجل تعزيز صوت المواطنين على المستوى الوطني، لكن تدعو الحاجة أيضاً إلى تعزيز الاتصالات بين المجموعات المدنية بهدف تحقيق ذلك.

- يجب أن يتصرّف الشركاء بطريقة شفافة، فيشركون أكبر عدد ممكن من أصحاب المنفعة في عملية المراقبة.

- للتأكّد من أنّ البيانات التي تمّ جمعها من خلال المراقبة تخلّف التأثير نفسه على أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، يجب أن تكون نتائج البحث موجودة بمتناول الجميع وأن يتم الإعلان عنها بشكل مناسب.

التوصيات لمجموعات المراقبة

المراقبة التشريعية

- أشرك أعضاء الهيئة التشريعية منذ بداية مشروع المراقبة التشريعية، بحيث يفهمون طبيعة المشروع ولا يشعرون بالتهديد من قبل المراقبين. من شأن هذا أن يزيد من احتمال

دعمهم للمشروع وتعاونهم خلال فترة تنفيذ أنشطته.

- عند السعي للحصول على دعم أعضاء الهيئة التشريعية لمبادرات المراقبة، قدّم إليهم محفّزات للمشاركة، كالاعتراف بأهمية إدارة الحكم الرشيد.

- تأكّد من أنّ المواطنين قادرون على الاطلاع على الجلسات واللجان التشريعية. فلا يخفى على أحد أنّ المراقبة التشريعية تحقّق أبرز نجاحاتها عندما تؤدي آليات الرسمية وغير الرسمية إلى إنشاء مساحة سياسية كافية للمواطنين كي يجمعوا المعلومات اللازمة.

مراقبة الميزانية/المدافعة المتعلقة بالميزانية/تتبّع أثر النفقات

- طبِّق مبادرات مراقبة الميزانية، والمدافعة المتعلّقة بالميزانية، وتتبّع أثر النفقات من خلال مشاريع بأمد أطول تستمرّ لـ١٨ شهراً على ألاقل. فيتمّ التخطيط لمبادرات مراقبة الميزانية الناجحة مع مراعاة مراحل صياغة الميزانية والسنة الضريبية للحكومة المضيفة. من شأن المهلة الزمنية ألاطول أن تسمح بمشاركة المواطنين أو منظمات المجتمع المدني طيلة مراحل صياغة الميزانية.

تقارير الظلّ

- قم بإنشاء ائتلاف من منظمات المجتمع المدني لصياغة تقارير الظل. فلن تتمكّن منظمة واحدة من إنجاز هذه المهمة بمفردها.

- يجب توظيف شخص واحد على ألاقل، إما من جهة خارجية أو داخلية، للعمل بدوام كامل على تقرير الظل. يجب أن يتمتّع هذا الشخص بمعارف تربطه بمنظمات المجتمع المدني والموظفين الحكوميين على المستويات المحلية والدولية، كما يجب أن يتمتع بخبرة في مجال حقوق الإنسان، وصياغة تقارير الظل، والتمعّن في القضايا التي يعالجها التقرير.

- يجب أن يسعى الائتلاف إلى الحصول على تمويل خارجي، بشكلٍ يمكّنه من توظيف ألاشخاص اللازمين بدوام كامل.

- عند إنشاء الائتلاف، تأكّد من أنّ منظمات المجتمع المدني مهتمة بصياغة تقرير الظل ومستعدة للتعاون مع بقية المنظمات بهذا الصدد.

- عند إنشاء الائتلاف، فكّر في رأي الحكومة المحلية وبقية منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بألاعضاء المحتملين في الائتلاف.

- قبل المباشرة بالعمل على تقرير الظل، ينبغي بالائتلاف أن يحدّد السياق الذي يعمل فيه– وبالتحديد ما الذي تنجزه بقية المنظمات في المجال الذي يعنيه– وإذا كانت بقية المنظمات تصوغ تقارير ظل.

مراقبة المتابعة الحكومية

- لما كانت السياسات معقّدة غالباً وتغطي مجموعةً متنوّعة من المجالات، يجب أن تتحلى المجموعات بالواقعية بشأن نطاق مبادراتها وقدرتها على مراقبة المتابعة الحكومية. أما إذا لم تتمكّن المجموعة من مراقبة تطبيق القرارات الحكومية بشكل كامل، فيجدر بها اختيار التركيز على جوانب محدّدة.

المراقبة المتعلقة بالحملات

- لما كانت فترة الانتخابات محدودة، فما من وقت كافٍ بشكل عام لإجراء المناقشات المتعمّقة حول مجموعة واسعة من القضايا. لذا يجدر بالمواطنين ومنظمات المجتمع المدني أن يرتّبوا القضايا حسب أولويتها، بحيث يعالج المرشّحون أهمّ القضايا في المقام ألاول.

- حدّد الجهات إلاصلاحية ضمن ألاحزاب السياسية، وأشركها بأكبر قدر ممكن ضمن مبادرات المراقبة المتعلقة بالحملات.

مساعدة مجموعات المراقبة

Assistance to Monitoring Groups

مرحلة الإعداد للمراقبة

خلال هذه المرحلة، يساعد المعهد الديمقراطي الوطني المجموعات على تحديد مستوى قدراتها الحالي، وأنواع القدرات التي يجدر بها مراقبتها. ولعلّ أفضل طريقة لتنفيذ ذلك هي إجراء تقييم أساسي لقدرات المنظمة الشريكة، أو المنظمات في حال كان المعهد يتعامل مع ائتلاف. عند إجراء تقييم للقدرات، يستعين المعهد باستبيانات، أو مجموعات تركيز، أو مقابلات لجمع المعلومات اللازمة، ومنها:

- المعارف المرتبطة بالعملية السياسية؛
- المعارف والخبرات المرتبطة بتطوير مبادرات مراقبة العملية السياسية، وادارتها وتقييمها؛
- الأنظمة الداخلية لإدارة الحكم، أنظمة صنع القرار وحدود ممارسات السلطة والإدارة؛
- سياسات الإدارة المالية؛
- العلاقات مع الحكومة، المجتمع المدني، المجتمع الدولي، الإعلام والمواطنين.

عندما تصبح قدرات المجموعة الشريكة أو الائتلاف معروفة، يستخدم المعهد الديمقراطي الوطني هذه المعلومات لتقديم المساعدة الخاصة التي تستهدف احتياجات محدّدة على سلّم القدرات والإمكانيات. كما يلجأ المعهد إلى مجموعة من أدوات المساعدة، بما في ذلك الإرشاد، الاستشارة، التدريب والتسهيل. في هذا السياق، يصف المعهد هذه المقاربة، مجتمعةً، باسم «الممارسة الموجّهة»، مع التشديد على ضرورة تعلّم «خطوات العمل» المطلوبة. نتيجةً لذلك، تصبح المجموعة الشريكة أكثر قدرة على إنجاز ما يلي:

- تحديد رؤياها وهدفها بشكل واضح؛
- التخطيط بشكل استراتيجي لأنشطة البرنامج؛
- تطوير الممارسات الأخلاقية وإجراءات المساءلة السليمة– بما في ذلك ترسيخ قواعد السلوك أو السياسات التنظيمية وفق ما هو لازم؛
- صياغة استراتيجيات الاتصال الداخلية والخارجية المناسبة– بما في ذلك العلاقات مع الإعلام، صياغة الرسالة، وتقنيات نشر المعلومات؛
- تحديد احتياجات الموارد البشرية– بما في ذلك حشد المتطوّعين وادارتهم.
- تطبيق ممارسات الإدارة المالية السليمة؛
- بناء العلاقات مع القادة السياسيين والمسؤولين العامين، والمحافظة على هذه العلاقات.

عند تعامل المعهد الديمقراطي الوطني مع الشركاء لصياغة استراتيجية خاصة بمبادرات مراقبة العملية السياسية، يقدّم إليهم المساعدة لتحديد الهدف من المراقبة، الإطار الزمني، الوسائل المناسبة، الأدوات اللازمة والنتائج المرجوّة. فضلاً عن ذلك، سهّل المعهد من إجراء الاستشارات مع الخبراء المحليين وبقية المنظمات المحلية، لمساعدة المنظمات الشريكة على تحديد استراتيجية المراقبة المناسبة والوسائل السليمة. أما إذا كانت المنظمات الشريكة تتمتّع بقدرة مناسبة على صياغة الاستراتيجيات، فإنّ دور المعهد الديمقراطي الوطني يتحوّل حينذاك إلى دور استشاري وتسهيلي.

يتمّ تحديد درجة المساعدة ومحور تركيزها استناداً إلى نتائج تقييم القدرات، وقدرة المنظمة الشريكة على استقبال المساعدة، والإطار الزمني للتعاون، ومستوى الموارد التي يملكها المعهد الديمقراطي الوطني. على سبيل المثال، عند التعامل مع منظمة قوية وراسخة– مثل الشريك الأردني للمعهد، أي مركز القدس

للدراسات السياسية– أدى المعهد دوراً أكثر استشارية في مساعدة المجموعة على وضع الاستراتيجيات والتخطيط للأنشطة. لكن عند التعامل مع ائتلاف حديث– كالشريك المكسيكي للمعهد، أي الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة– قدّم المعهد قدراً ملحوظاً من التدريب والتوجيه لمساعدة المجموعة على توضيح هدفها، وحدود سلطتها، واجراءات صنع القرار الخاصة بها، فضلاً عن عمليات التخفيف من النزاعات وتقسيم العمل.

استناداً إلى قدرات المجموعة الشريكة، يمكن للمعهد الديمقراطي الوطني إما أن يعمل مع مجموعة لاعداد أدوات مراقبة خاصة بها وإما أن يساعدها على تعديل أدواتها القائمة أصلاً. في ألبانيا مثلاً، لم تكن الجمعيات الأهلية تتمتع بأي خبرة سابقة في مجال صياغة الموازنات، كما أنّ قدرتها على تطوير أدواتها الخاصة كانت بسيطة؛ فما كان من المعهد الديمقراطي الوطني إلا أن أمّن مجموعة من أدوات المراقبة، ودرّب الجمعيات على كيفية تعديلها واستخدامها. غير أنّ المعهد قدّم توجيهاً محدوداً إلى شريكه في أندونيسيا، أي منتدى المشاركة الشعبية، حيث أصدر كتيّبين حول تحليل الميزانية المراعية لمصالح الفقراء، ومراقبة الميزانية والمدافعة المتعلقة بها.

في معظم الحالات، لا يملك شركاء المعهد الديمقراطي الوطني، عند المباشرة بمبادرات مراقبة العمليات السياسية، خبرةً تُذكر في مجال المراقبة. من هنا، يظل الشركاء، بعد أن يكون المعهد قد ساعدهم في تطوير الاستراتيجية والأدوات اللازمة، بحاجةٍ إلى التدريب لتطبيق الاستراتيجية والأدوات المذكورة. وكانت هذه التدريبات قد تطرّقت إلى تقنيات جمع البيانات وتحليلها وكتابة التقارير. وترتبط مواضيع التدريب المحدّدة بنوع مراقبة العملية السياسية التي تنفّذها المجموعة الشريكة.

مرحلة جمع البيانات

ترتكز المساعدة التي يقدّمها المعهد الديمقراطي الوطني خلال مرحلة جمع البيانات على تطوير قدرات المجموعات وترسيخها، بحيث تصبح أقدر على جمع المعلومات وتحليل النتائج. ويسعى المعهد أيضاً إلى مساعدة المجموعات على تطوير علاقاتها مع المؤسسات والقوى الفاعلة السياسية، والإعلام وبقية المنظمات المدنية. لذا، عمل المعهد مع مسؤولين في القطاع العام على المستويات المحلية والوطنية، بهدف تنبيههم إلى أهمية جعل العملية السياسية أكثر شفافية، ودمج المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ضمن عملية صنع القرار. من شأن هذه التدابير أن تحسّن من مستوى تقديم الخدمات والسياسات، وتخفّف من الفساد، كما تجمع دعماً أكبر على مستوى القواعد الشعبية في الدوائر الانتخابية. وقد شملت المساعدة التي قدّمها المعهد إلى مجموعات المراقبة ما يلي:

- تنظيم ورش العمل وتأمين المعلومات الارتجاعية المتواصلة بهدف تعزيز قدرات المجموعات على تطبيق التقنيات والاستراتيجيات النموذجية في مجال جمع البيانات؛
- مساعدة المجموعات على تطوير أنظمة لإدخال البيانات، واستخدامها؛
- تأمين التوجيه التقني والسياسي خلال مرحلة تحليل البيانات؛
- تسهيل إجراء المناقشات الداخلية حول المهلة الزمنية لصياغة تقارير المراقبة، والتصميم المناسب للتقارير، وتقسيم العمل؛
- تنظيم وتيسير المنتديات العامة التي تجمع ما بين مجموعات المراقبة، الخبراء المحليين، منظمات المجتمع المدني الأخرى، المسؤولين في القطاع العام والمواطنين؛
- تنظيم اجتماعات فردية بين ممثّلي مجموعات المراقبة والمسؤولين الأفراد في القطاع العام (مثلاً الممثلين على المستوى الوطني والمحلي، وقادة الأحزاب السياسية، والمرشّحين للانتخابات)؛
- تقديم المساعدة المالية على شاكلة منحة فرعية.

النتائج والمبادرات الناتجة عن ذلك

استند الشركاء إلى الاستنتاجات المتأتية عن نشاط المراقبة لصياغة منتجاتٍ ودعم مبادرات المتابعة، في الوقت الذي ساعد فيه المعهد الديمقراطي الوطني المجموعات على تحسين نوعية إعداد التقارير، ونشر النتائج، وتحديد استراتيجيات ما بعد عملية المراقبة. خلال عملية صياغة التقارير، يصبح دور المعهد

أكثر استشارية بشكلٍ عام، فيقدّم المعلومات الارتجاعية والتوجيه خلال فترة صياغة المجموعة للوثائق اللازمة. لكنّ تقارير الظل، على سبيل المثال، تفترض من المجموعة استخدام مصطلحات أكثر تقنية وصيغٍ محدّدة. في هذه الحالات، كان المعهد الديمقراطي الوطني يستعين بخبراء دوليين للتدريب أو تقديم مساعدة مكثّفة للائتلافات المشاركة في هذا النوع من المراقبة.

اعتمد المعهد الديمقراطي الوطني، لمساعدة شركائه في نشر النتائج التي توصّلوا إليها، على مجموعة متنوعة من التقنيات. فقد استغلّ قدرته على جمع مجموعات مختلفة تحت سقف واحد لتنظيم الاجتماعات والطاولات المستديرة، بحيث تتمكّن مجموعة المراقبة من مناقشة النتائج الخاصة بها مع أعضاء الهيئات التشريعية، وبقية المنظمات المدنية، والمواطنين. فضلاً عن ذلك، نشر المعهد أيضاً عمل مجموعات المراقبة عن طريق إرسال نسخ عن تقاريرها بالبريد إلالكتروني إلى شبكة شركائه، وتوزيع نسخ مطبوعة عن هذه التقارير خلال اللقاءات المرتبطة بمشاريع أخرى. في بعض الحالات، كان المعهد يقدّم التوجيه والمساعدة التقنية لمساعدة مجموعات المراقبة على إطلاق المواقع إلالكترونية الخاصة بها. كما إنه نظّم التدريبات والاستشارات حول تطبيق استراتيجيات الاتصال، وصياغة الرسالة، والقاء الخطب، وادارة العلاقات مع إلاعلام لمساعدة المجموعات على التعامل مع الصحافة بكفاءة.

يساعد المعهد الديمقراطي الوطني الشركاء على اعتبار مبادرات المراقبة جزءاً من استراتيجيتهم الأشمل، لا مجرّد مشاريع قائمة بحدّ ذاتها، وذلك من خلال التعاون معهم عند إعداد استراتيجيات ما بعد المراقبة. يشمل هذا الأمر تقديم الاستشارات، وتيسير تنظيم الاجتماعات الداخلية، لتحديد كيفية استخدام هذه النتائج من أجل دعم مبادرات المتابعة. يمكن أن تشمل هذه المبادرات تنظيم المدافعة استناداً إلى الأدلة، أو تنظيم حملات التوعية أو مبادرات أخرى لمراقبة العملية السياسية.

مراقبة الميزانية/المدافعة المتعلقة بالميزانية/تتبّع أثر النفقات

Budget Monitoring/Budget Advocacy/Expenditure Tracking

الهدف

من الأرجح أن يشارك المواطنون في العمليات السياسية، لا بل يستمرّوا في المشاركة، إذا شعروا أنّ جهودهم تقود إلى تغييرات ملموسة تخلّف تأثيراً مباشراً على حياتهم. في هذا الإطار، من شأن المشاركة في مراقبة الميزانية والمدافعة عن الميزانية وتتبّع أثر النفقات، على المستوى المحلي، أن يقود المواطنين والمجموعات المدنية إلى نتائج ملموسة تكاد تكون فورية، وتؤدي غالباً إلى مشاركة مدنية مستدامة وطويلة الأمد. ويمكن لمبادرات مراقبة العملية السياسية المتعلقة بدورة مراحل الميزانية أن تحشد المواطنين حول قضية قد تثمر عن نتائج فعلية– كزيادة التمويل للمرافق العامة ومشاريع البنى التحتية التي تعتبر من الأولويات. فضلاً عن ذلك، ستتمكّن المجموعات المدنية، بفضل العمل على المستوى المحلي، من التفاعل مع صانعي قرار ليسوا، على الأرجح، غرباء عنها تماماً، لكنّ الأهم أنّ التغييرات التي ستطرأ على الميزانيات محلياً ستؤثّر، بكل تأكيد، على مجتمعاتها المحلية.

دورة إعداد الميزانية[1]

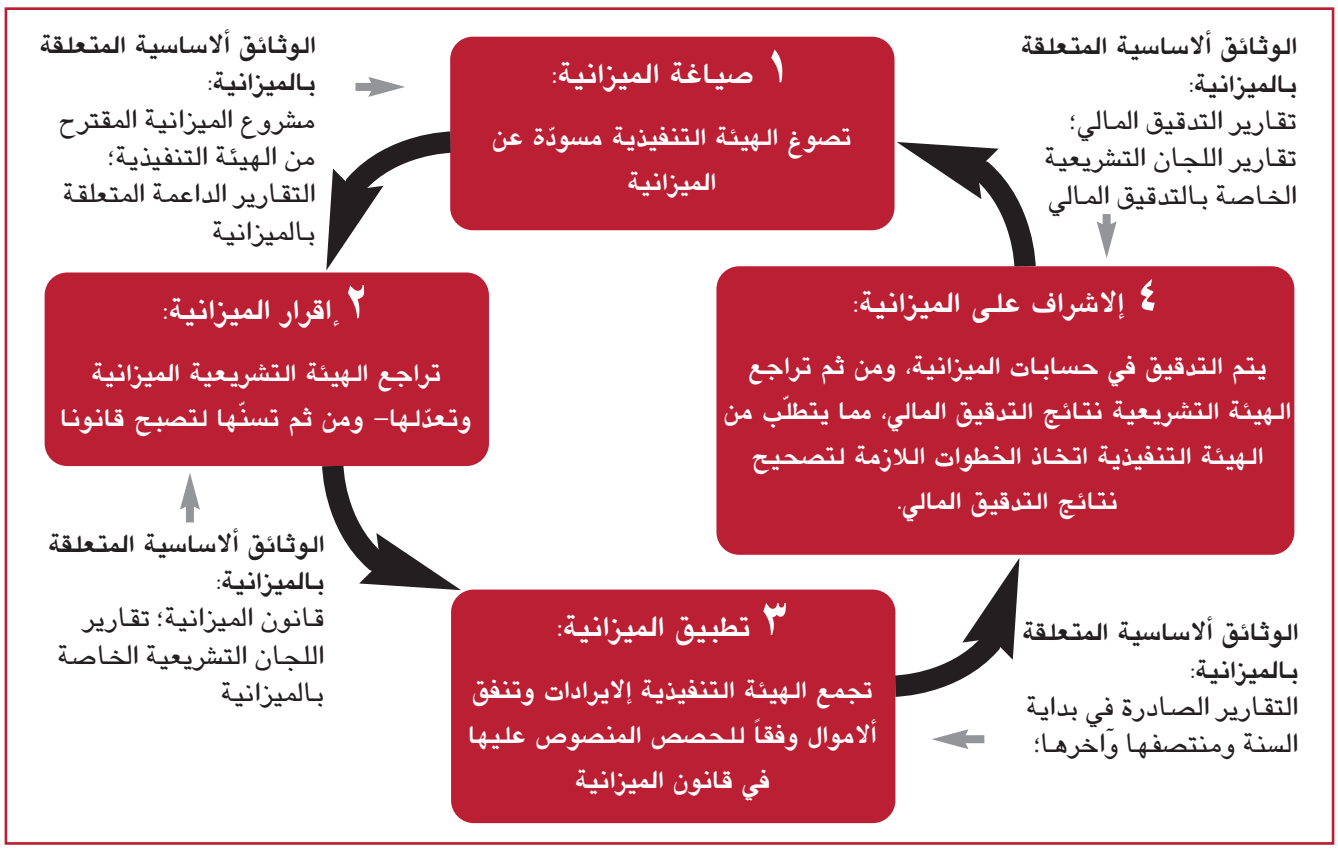

١ Ramkumar, Vivek. *Our Money, Our Responsibility: A Citizen's Guide to Monitoring Government Expenditures.* Washington, DC: International Budget Project, Feb. 2008. http://www.internationalbudget.org/files/Our_Money_english.pdf

تعتبر مراقبة الميزانية عملية تراقب المجموعات المدنية بموجبها الاجتماعات، وتحلّل الوثائق العامة خلال مرحلة صياغة الميزانية وإقرارها. وهي تقوم بهذا النوع من المراقبة بهدف تحديد كيفية قيام الحكومة بتوزيع التمويل العام، ونشر الوعي بهذا الشأن. أما المدافعة المتعلقة بالميزانية، فتتمثّل عندما تمارس المجموعات المدنية الضغط والتأثير، كما تنظّم الحملات من أجل إحداث تغييرات محدّدة في الميزانية أو عملية صياغتها، وهي تحدث عادةً في مرحلة صياغة الميزانية وإقرارها أيضاً. أما بالنسبة لتتبّع أثر النفقات، فيتمثّل بمراقبة المجموعات المدنية للطريقة التي تتّبعها الحكومة من أجل توزيع الموارد، فضلاً عن مراقبة الإنفاق والمشاريع المموّلة من القطاع العام، لضمان أنّ أموال الميزانية تُنفق كما يجب وتُستخدم بشكل فعال. ويتمّ تتبّع أثر النفقات خلال مراحل تطبيق الميزانية ومرحلة الإشراف. جديرٌ بالذكر أنّ عملية المدافعة المتعلقة بالميزانية قد تحدث قبل قيام مجموعة معيّنة بتتبّع النفقات أو بعد ذلك، تبعاً للسياق المحدّد وللمرحلة التي بدأت عندها المجموعة بتنفيذ أنشطة المراقبة الخاصة بها.

الميزانية التشاركية عملية يوزّع المواطنون من خلالها نسبةً معيّنة من الميزانية، على المستوى البلدي عادةً، وفقاً لأولويات المجتمع المحلي. منذ بدأ العمل بالميزانية التشاركية في بورتو أليغري، البرازيل، في العام ١٩٨٩، أصبح ٥٠ ألف شخص يشاركون سنوياً في هذه العملية، ليقرّروا كيفية توزيع ما يصل إلى ٢٠٪ من ميزانية المدينة. وما لبث مفهوم الميزانية التشاركية أن انتشر إلى ١٢٠٠ مدينة منذ العام ١٩٨٩. ومع أنّ المجموعات التي تعمل على القضايا المتعلقة بالميزانية تشارك غالباً، وبشكل مباشر، في عملية إعداد الميزانية، إلا أنّ أياً منها لم يشارك في ميزانية تشاركية بحث من خلال برنامج تابع للمعهد الديمقراطي الوطني.

يدعم المعهد الديمقراطي الوطني عادةً مبادرات المجموعات في مجال مراقبة الميزانية، والمدافعة المتعلقة بالميزانية، وتتبّع أثر النفقات، بهدف إنجاز نتائج محدّدة، منها:

- زيادة قدرة المواطنين على التأثير على القرارات المتعلقة بالميزانية؛
- إضفاء المزيد من الشفافية على عمليات إعداد الميزانية المحلية وطريقة إدارة النفقات؛
- التخفيف من مستويات الفساد؛
- تحسين مستوى تقديم الخدمات ومشاريع البنى التحتية العامة؛
- تحسين المشاركة بين المجتمع المدني والحكومة والمواطنين.

يبيّن هذا القسم كيف يمكن للمجموعات أن تخطّط لمبادرات مراقبة الميزانية والمدافعة المتعلقة بالميزانية وتتّبع أثر النفقات، فضلاً عن كيفية تطبيقها. ومع الأخذ بعين الاعتبار خبرات المنظمات الشريكة للمعهد الديمقراطي الوطني، يستند هذا القسم بشكل أساسي إلى خبرات المجموعات المدنية التي شاركت في برنامج «الديمقراطية وإدارة الحكم في ألبانيا». تولى تطبيق هذا البرنامج اتحاد من منظمات التنمية الدولية الذي ضمّ المعهد الديمقراطي الوطني، وشركاء من أجل التغيير الديمقراطي، والمجلس الدولي للتبادل والأبحاث، إضافةً إلى شريك محلي هو الائتلاف الألباني لمكافحة الفساد. بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، شاركت المجموعات المدنية في دورة للميزانية من خلال مراقبة مدى تمثيل ميزانيات الحكومات المحلية لأولويات المواطنين. وما لبثت المجموعات أن قامت بالمدافعة في ما يصبّ في مصلحة أولويات الميزانية والنفقات التي قامت بتتبّع آثارها.

مرحلة الإعداد للمراقبة

عند التخطيط لمبادرات مراقبة العملية السياسية، وبالتحديد تلك التي ترتبط بدورة مراحل الميزانية على المستوى المحلي، يجدر بالمجموعات المدنية أولاً أن تجري تحليلاً للسياق السياسي لتحديد فرص تنفيذ أنشطة المراقبة. لكن لكي تنجح مشاركة المواطنين في دورة مراحل الميزانية، يجب أن تسمح لهم الحكومات المحلية بحضور الاجتماعات الخاصة بالميزانية، وأن تنشر الوثائق المتعلقة بالميزانية أيضاً. فإذا لم يكن من قانون رسمي أو سياسة تشترط اعتماد الشفافية في دورات مراحل الميزانية على المستوى المحلي، لا بدّ على الأقل من تأمين دعم مؤسساتي، غير رسمي، للممارسات الشفافة. فمن دون هذا المستوى من الدعم، من غير المرجّح أبداً أن يتوفّر حيّزٌ لإحداث أي تغييرات ملموسة، حتى ولو سُجّلت مشاركة فعلية للمواطنين في دورات مراحل الميزانية.

عندما تتأكّد المجموعات المدنية من أنّ الحيّز السياسي المطلوب لتنظيم مبادرةٍ هادفة في مجال مراقبة العملية السياسية متوفّر

فعلاً، يجب حينئذٍ أن تفحص قدراتها الخاصة. فلا ريب في أنّ فهم دورة إعداد الميزانية، واجراءات ومراحل إعداد الميزانية، والمواد المنتجة في مختلف المراحل، قد يكون صعباً بالنسبة للمبتدئين. كما أنّ اللغة المستخدمة في وثائق الميزانية تعتبر تقنية جداً، والسياسة المتّبعة في إجراءات إعداد الميزانية تتطلّب دقة بالغة. لذا، بهدف تحضير المواطنين بحيث تكون مشاركتهم في دورة الميزانية هادفة، يؤمّن المعهد الديمقراطي الوطني التدريبات وورش العمل حول عدّة مواضيع منها:

- المراحل المختلفة لدورة الميزانية؛
- كيف يشارك المواطنون في دورة الميزانية عند مختلف المراحل؛
- كيفية تحليل الميزانيات؛
- تطبيق منهجيات المدافعة المتعلقة بالميزانية في سياقات خاصة؛
- جمع وتحليل بيانات مراقبة الميزانية من أجل القيام بعملية مدافعة؛
- كيفية تتبّع أثر نفقات محدّدة؛
- جمع وتحليل بيانات تتبّع أثر النفقات من أجل القيام بعملية مدافعة؛
- تقييم عملية تأمين الخدمات العامة بناءً على آراء المواطنين.

لعلّ المهلة الزمنية هي أحد أهم البنود التي ينبغي أن تأخذها كل مجموعة بعين الاعتبار عند التحضير لعملية المراقبة. فاستراتيجية المراقبة المرتبطة بالميزانية تعتمد، بشكل كبير، على المرحلة التي وصلت إليها الحكومة خلال دورة الميزانية. فإذا كانت المجموعة مهتمة بمراقبة الميزانية أو بتنفيذ مبادرة متعلقة بالمدافعة، يجدر بها انتظار بداية دورة مراحل الميزانية لتنفيذ الأنشطة اللازمة. أما إذا كانت المجموعة مهتمّة بتتبّع أثر النفقات، فيجب أن تنتظر مرحلة تطبيق الميزانية والإشراف عليها.

بعد تحديد نقطة الدخول إلى دورة مراحل الميزانية، يجب أن تصوغ المجموعات المحلية الأدوات المناسبة للمبادرات الخاصة بها. في غضون ذلك الوقت، تعدّ هذه المجموعات استمارات مراقبة كي يملأها المواطنون خلال الاجتماعات المتعلقة بالميزانية. تستخدم هذه الاستمارات والاستبيانات غالباً لجمع المعلومات حول أولويات الميزانية بالنسبة للمواطنين ووجهات النظر المتداولة بشأن نوعية الخدمات المؤمّنة، بهدف دعم مبادرتَي مراقبة الميزانية والمدافعة المتعلقة بالميزانية. في هذا الإطار، استخدمت جداول الاستثمار لتتبّع أثر النفقات حول المشاريع العامة وتأمين الخدمات.

مراقبة الميزانية

ترتكز مراقبة الميزانية على التأكد من أنّ الحكومة تطبّق الأولويات المناسبة، بطريقة مسؤولة على الصعيد المالي والضريبي وملبيّة لاحتياجات المواطنين. فتراقب المجموعات ميزانيات الحكومات المحلية من خلال مراقبة جلسات الاستماع الخاصة بالميزانية، والاطلاع على الوثائق المتعلقة بالميزانية خلال مراحل صياغتها وإقرارها. ويمكن للمجموعات أيضاً أن تراقب، في حال كان الحيّز التنفيذي والتشريعي يسمح بذلك، جلسات الاستماع التشريعية والتنفيذية على السواء، لأنّ الميزانيات تتحدّد عادةً من قبل فرعَي الحكومة المحلية كليهما. في بعض الحالات، يتمّ توزيع الوثائق المتعلقة بالميزانية على الحاضرين خلال جلسة الاستماع، فيما يجدر بالمنظّمات الأهلية، في الحالات الأخرى، أن تطلب هذه الوثائق من المسؤولين الحكوميين. ولعلّ أبرز الوثائق التي يجدر بمجموعات المراقبة أن تطلبها هي مشروع الميزانية الذي تقترحه الهيئة التنفيذية، التقارير التي تدعم الميزانية، إلى جانب أي وثائق متعلقة بقوانين الميزانية والتقارير التي تصوغها اللجان التشريعية المعنيّة بالميزانية.

يمكن للمجموعات التي تراقب الميزانيات المحلية أن تجمع، أيضاً، معلومات حول أولويات المواطنين من خلال المقابلات، الاستبيانات وجلسات المناقشة العامة. واستناداً إلى المعلومات التي يتمّ جمعها من خلال مراقبة جلسات الاستماع واستبيانات المواطنين، تحدّد المجموعات إلى أي مدى يتمّ مراعاة أولويات المواطنين في الميزانية النهائية، وفي أي مرحلة تمّ استبعادها من دورة الميزانية. بفضل هذه المعلومات، قامت المجموعات المدنية أحياناً بتنفيذ أنشطة متابعة، للمحافظة على مشاركتها في دورة مراحل الميزانية ما بعد المرحلتين الأوليتين. وكانت بعض المجموعات المدنية قد شكّلت مجموعات رصد للاستمرار في مراقبة مراحل صياغة الميزانية واقرارها في المستقبل. زد على ذلك أنّ بعض المجموعات قد وسّعت من نطاق أنشطتها لتشمل مبادرات المدافعة المتعلقة بالميزانية وتتبّع أثر النفقات.

المدافعة المتعلقة بالميزانية

مع اكتساب مجموعات المراقبة للمزيد من الثقة والخبرة في مجال مراقبة الميزانية، تبدأ بالمشاركة بشكل أكثر نشاطاً في دورة مراحل الميزانية. فتستخدم عدّة مجموعات المعلومات التي جمعتها والعلاقات التي نسجتها مع المسؤولين المحليين في القطاع العام، من خلال مراقبة الميزانية، من أجل توطيد حملات المدافعة. وقد ركّزت هذه الحملات على المدافعة إما عن إجراء تغييرات محددة في طريقة توزيع حصص الميزانية، وإما عن تغيير الممارسات المعتمدة في إعداد الميزانيات المحلية على امتداد دورة مراحل الميزانية. يعتبر النوع ألاول لحملة المدافعة ألاكثر شيوعاً بما أنّ الفوائد تكون ملموسة وفورية أكثر، وبالتالي فإنّ المجموعات المدنية تهتمّ به أكثر من غيره. فهو يضمن أنّ الميزانيات تعكس أولويات الجماعات المحلية، كما يضمن تمويل مشاريع معيّنة ويحرص على أن تكون ألاموال المخصصة كافية لتطبيق المشاريع. أما النوع الثاني من المدافعة، فيشمل عادةً المدافعة المتعلقة باعتماد ممارسات أكثر شفافية ووصول أسهل إلى المعلومات الخاصة بالحكومة. فإذا لم تكن أنشطة مراقبة الميزانية قد تكلّلت بالنجاح المطلوب بسبب امتناع الحكومة عن التعاون، وإذا كان الحيّز السياسي لاجراء تغييرات في إجراءات صياغة الميزانية موجودًا، قد تجد المجموعات المدنية أنّ هذا النوع من حملات المدافعة المتعلقة بالميزانية يستحقّ العناء.

إنّ الخطوة ألاولى من مقاربة المدافعة المتعلقة بالميزانية، سواء كانت مدافعة عن إجراء تغييرات في الميزانية أو في الممارسات المتعلقة بالميزانية، هي صياغة اقتراح للتغيير. فعند المدافعة عن توزيع حصص الميزانية بشكل محدّد، ينبغي أن تحدّد مجموعات المراقبة، في بادىء ألامر، أولويات الجماعات المحلية بالنسبة للميزانية. فإذا لم يتحقّق ذلك خلال فترة القيام بمراقبة الميزانية، يمكن للمجموعات أن توزّع استبيانات على المواطنين، أو تجري معهم مقابلات ومناقشات عامة لتحدّد أولوياتهم. في هذا السياق، عند المدافعة عن إصلاح الممارسات المحلية للميزانية، تحدّد المجموعات المشكلة ألاكثر إلحاحاً ضمن الممارسات الحالية، استناداً إلى خبراتها السابقة في مجال مراقبة الميزانية.

عملية تطبيق الميزانية
المرحلة الثالثة من دورة مراحل الميزانية

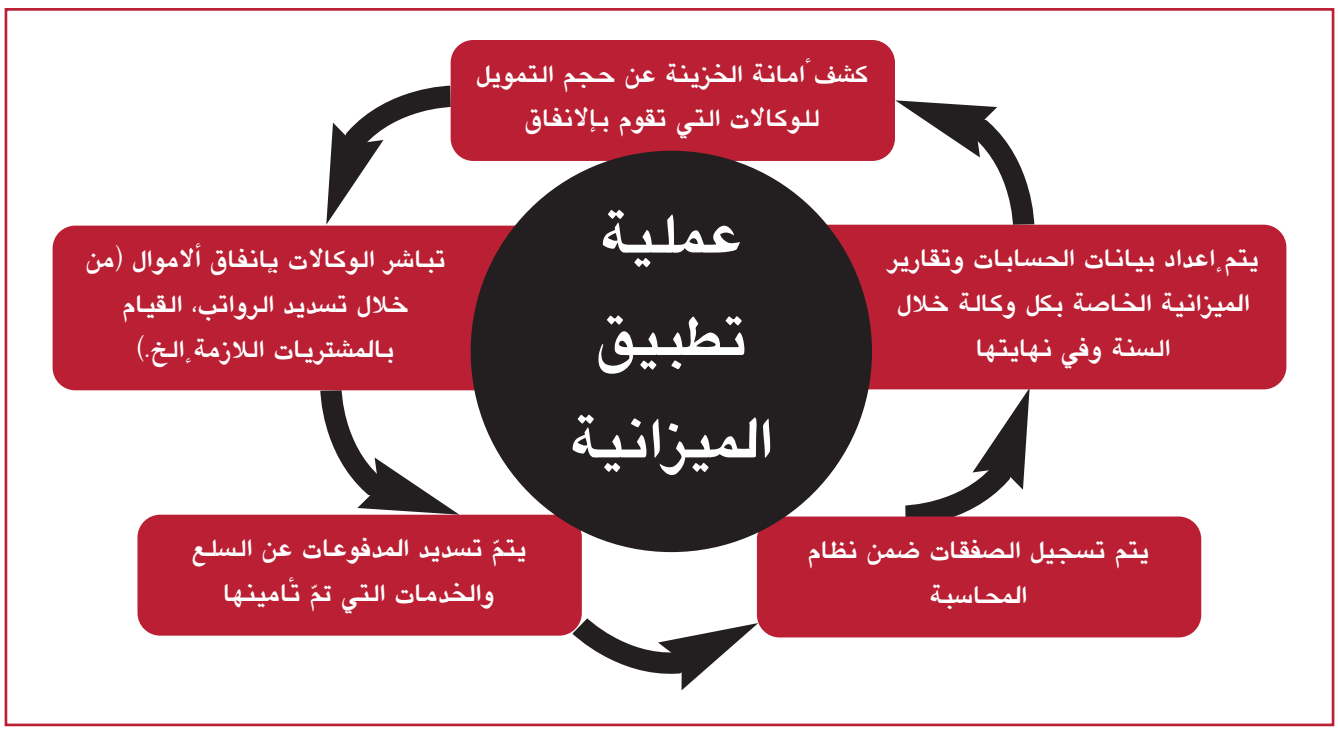

Ramkumar, Vivek. Our Money, *Our Responsibility: A Citizen's Guide to Monitoring Government Expenditures.* Washington, DC: International Budget Project, Feb. 2008.
http://www.internationalbudget.org/files/Our_Money_english.pdf

عندما يتم تحديد القضايا التي تحتلّ الأولوية، تعدّ المجموعات المدنية اقتراحاً بالتغييرات المحدّدة التي تأمل إجراءها على الميزانية أو الممارسات المتعلقة بها. في بعض الحالات، تعدّ المجموعات «خطة للميزانية» تحدّد بعضاً من أولويات المواطنين، كي تأخذها اللجان المحلية بعين الاعتبار عند صياغة الميزانية. ولضمان إصغاء صانعي السياسات المحليين إلى اقتراح مجموعات المراقبة أو خطة الميزانية الخاصة بها، تلجأ هذه المجموعات إلى تقنيات المدافعة المتعلقة بالميزانية، ومنها:

- عرض مشروع الميزانية المقترح أو خطة الميزانية خلال جلسات الاستماع الخاصة بالميزانية؛
- عقد الاجتماعات الفردية مع المسؤولين المحليين؛
- تنظيم حملات صياغة الرسائل؛
- تنظيم المنتديات العامة للمسؤولين المحليين في القطاع العام والمواطنين بهدف التباحث في أولويات الميزانية.

دافع مواطنو باربولوش في ألبانيا، أمام الحكومة المحلية، عن أهمية إدراج بند متعلق بالبنى التحتية الخاصة بمكافحة الفيضانات ضمن ميزانية العام ٢٠٠٦. فحين درس المواطنون الميزانية، وأدركوا أنّ المبلغ المخصص للمشروع لن يكون كافياً، قرّروا التفاوض مع المسؤولين المحليّين لزيادة هذا المبلغ. في أندونيسيا، دافعت مجموعات العمل التابعة لمنظمات المجتمع المدني، خلال مرحلة المناقشة التشريعية للميزانية، عن توزيع الموارد بما يصبّ في مصلحة الفقراء.

تتبّع أثر النفقات

حتى وإن قادت جهود المجموعات المدنية، في مجال مراقبة الميزانية والمدافعة المتعلقة بها، بالمسؤولين إلى أخذ أولويات المواطنين بعين الاعتبار عند صياغة الميزانية المحلية النهائية، فإنّ الثغرة بين الأموال المخصّصة لمشاريع المجتمعات المحلية والأموال التي تُنفق فعلياً على هذه المشاريع ستبقى موجودة في الغالب. ومع أنّ هذا الأمر يحدث نتيجة أسباب متنوّعة، إلا أنّ مردّه غالباً هو الفساد. من هنا، اتّجهت مبادرات تتبّع أثر النفقات نحو التركيز على التخفيف من الفساد المحلي، والتأكّد من إنفاق الأموال المخصّصة بالطريقة المرجوّة.

تجري مبادرات تتبّع أثر النفقات، عادةً، خلال مراحل تطبيق الميزانية والإشراف عليها ضمن دورة الميزانية؛ لكنّ أكثرية أنشطة المجموعات المدنية تركّز على تتبّع أثر النفقات خلال عملية تطبيق الميزانية. تستند هذه المجموعات إلى المعلومات المتأتية عن مراقبة الميزانية أو أنشطة المدافعة المتعلقة بالميزانية بهدف تتبّع أثر النفقات. كما تقارن أيضاً بين المعلومات التي جُمعت خلال فترة مراقبة الميزانية، بشأن طريقة توزيع مخصّصات الميزانية بشكلها النهائي، والمعلومات التي جُمعت خلال تتبّع أثر النفقات.

كان الانتقال من مرحلة مراقبة الميزانية إلى تتبّع أثر النفقات ملحوظاً لدى المجموعات المدنية خلال تطبيق مشروع للمعهد الديمقراطي الوطني في ألبانيا.

- **بهدف مراقبة مشروع تحسين الطرقات الذي تنفّذه الحكومة المحلية، وتتبّع أثر النفقات، قامت المجموعة المدنية في «غرامش» بإنشاء لجنة لمراقبة عملية توزيع العقود وتجميع التقارير المرحلية الشهرية.**
- **شكّلت المجموعات المدنية في «باربولوش»، في مقاطعة سكودرا ألالبانية، شبكة مراقبة لإلاشراف على مشروع لإعادة ترميم مدرسة تابعة للحكومة المحلية.**
- **راقب الممثلون المدنيون في مقاطعة «شكودر» عملية توزيع العقود الخاصة بالاستثمارات في الدائرة، وتطبيق مشروع ممول محلياً.**

سلّطت المجموعات الضوء على كيفية إنفاق الأموال على المشاريع والخدمات الممولة من قبل الحكومات المحلية، على امتداد مراحل تطبيق الميزانية. فاستخدمت المجموعات، في الحالات التي كشفت فيها الخزينة المحلية عن كمية الأموال التي حوّلتها إلى الوكالات، جداولَ الاستثمارات لتتبّع أثر النفقات. ومع مباشرة الوكالات بإنفاق الأموال عن طريق تسديد الرواتب والقيام بالمشتريات، احتفظت المجموعات المدنية بسجلات للنفقات المحلية، كما راقبت عمليات المناقصة التي تُوزّع بموجبها عقود المشاريع العامة الممولة محلياً. أما الغاية من ذلك، فالتأكد من توزيع العقود على أساس الأهلية لا وفقاً للمحسوبيات والمعارف. مع تقدّم مراحل المشاريع وتسديد الدفعات، تكون المجموعات قد راقبت تطبيق المشاريع وأجرت تقييمات لمستوى تقديم الخدمات إلى المواطنين، سعياً منها لضمان

الجودة. فحتى لو كان شخصٌ ما قد نال عقداً على أساس أهليته، من الممكن أن يستخدم مواد غير صالحة أو لا تكون خدماته على مستوى عالٍ.

على امتداد مراحل المشروع، تقوم المجموعات المدنية بجمع تقارير شهرية استناداً إلى ما تتوصّل إليه من نتائج على مستوى تتبّع أثر النفقات. ويمكن مقارنة هذه التقارير بسجل النفقات والتقارير السنوية الصادرة عن الحكومات المحلية.

خلال مرحلة الإشراف على الميزانية، تقوم بعض المجموعات المدنية بمراجعة الميزانيات المحلية لتكشف أوجه المقارنة بين سجلات الحكومة وسجلاتها الخاصة. إلى جانب ضمان نوعية المشاريع والخدمات العامة، يمكن لهذه النتائج التي تتوصّل إليها المجموعات المدنية أن تساعد في تقليص نسبة الفساد. فيمكن للمجموعات أن تعتمد عليها كأساس للعمل مع الحكومات المحلية، لتحسين عملية تطبيق الميزانية أو لتوعية المواطنين تجاه التناقضات في كيفية إنفاق الأموال.

ملاوي: تتبّع أثر النفقات لتنظيم الحملات المتعلقة بالمدافعة والتوعية

في العام ١٩٩٤، نظّمت ملاوي أولى انتخاباتها التنافسية المتعددة الأحزاب التي أدت إلى انتهاء ثلاثين سنة من عهد الرئيس هاستينغ باندا. فبدأت ملاوي عهد الانتقال نحو ديمقراطية متعددة الأحزاب، مع ازدياد التوقعات بإعادة العمل بحقوق المواطنين. في بادىء الأمر، ازدهرت منظمات المجتمع المدني مع التخفيف من القيود على الحريات السياسية والمدنية، ومباشرة أحزاب المعارضة بالطعن في سلطة الحزب الحاكم. لكنّ المكاسب التي تحقّقت على مستوى الحقوق المدنية والسياسية لم تُترجَم كتحسينات في ظروف الحياة اليومية لمعظم الملاويين. فضلاً عن ذلك، أبدت الحكومة والبرلمان شكوكاً في منظمات المجتمع المدني التي كانت بمعظمها ضعيفة ومفكّكة. بحلول العام ٢٠٠١، لم يكن المجتمع المدني قد أدى بعد دوراً ملحوظاً في المطالبة بمساءلة الحكومة.

لمعالجة هذه المشاكل، طبّق المعهد الديمقراطي الوطني برنامج «الديمقراطية الخاضعة للمساءلة في ملاوي» في نيسان/أبريل ٢٠٠١ الذي استمرّ لأربع سنوات، بتمويل مشترك من الدائرة البريطانية للتنمية الدولية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والوكالة الدانماركية للتنمية الدولية. هدف هذا البرنامج إلى زيادة استجابة العملية الديمقراطية للمواطنين في ملاوي. لذا، عمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل تعزيز البرلمان والمجتمع المدني بحيث يضافران الجهود ويؤديان دورهما ضمن نظام ديمقراطي.

في السنة الأولى من البرنامج، قدّم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة إلى شبكات من منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية محدّدة، والمهتمّة بالحدّ من الفقر، من خلال مبادرات وطنية تعالج مشاكل متعلقة بالصحة والتربية والزراعة. شاركت في هذه الشبكات شبكة المجتمع المدني للزراعة، الشبكة الملاوية للعدالة في مجال الصحة، الشبكة الملاوية للعدالة الاقتصادية، وائتلاف المجتمع المدني لتعليم أساسي نوعي. تلقّت كل الشبكات مساعدة في مجال التطوير التنظيمي لتعزيز أمانات سرّها. وبفضل تمويل من المعهد الديمقراطي الوطني وأوكسفام، بدأت شبكة المجتمع المدني للزراعة والشبكة الملاوية للعدالة الاقتصادية بتتبّع أثر نفقات الحكومة وفحص نوعية السلع والخدمات العامة.

خلال السنة الثانية من البرنامج، قدّم أعضاء الشبكات الذين يمثّلون ٨٠ منظّمة شهاداتهم لدى اللجنة النيابية للمالية والموازنة، بشأن أداء الحكومة في قطاعات أساسية تدخل ضمن الميزانية واستراتيجية الحدّ من الفقر- كالصحة والتربية والزراعة. وقد تمّ دمج النتائج التي توصّلت إليها منظمات المجتمع المدني، استناداً إلى المعلومات التي جُمعت من خلال أنشطة تتبّع أثر النفقات، ضمن تقرير اللجنة النهائي المرفوع إلى البرلمان.

خلال الفترة المتبقية من البرنامج، ركّز المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه على استخدام بيانات المراقبة لأهداف تتعلق بالمدافعة والتوعية. في هذا السياق، من النتائج المتأتية عن هذه الجهود، نذكر:

- أدّت حملة فرق البحث المتعلقة بالأراضي، الهادفة إلى زيادة مشاركة المواطنين في مشروع القانون المقترح حول العقارات، إلى زيادة إلمام المواطنين بالسياسة المتعلقة بالأراضي؛ تحديد المواطنين لمجموعة من القضايا التي تحتلّ الأولوية في ما يتعلق بالأراضي؛ تعهّد المواطنين بدعم حملة المدافعة؛ وفتح باب الحوار بين النواب وقادة المجتمع المدني والمواطنين بشأن هذه القضية.
- أدّت أنشطة التوعية التي نظّمتها فدرالية المنظمات المهتمة بالإعاقة في ملاوي إلى سنّ أول سياسة وطنية للإعاقة في البلاد.
- دافعت فرقة البحث المعنيّة بإيجاد تشريع ضدّ العنف المنزلي، والتابعة لشبكة تنسيق النوع الجنسي، عن إقرار تشريع ينظر في العنف المنزلي.

الميزانية التشاركية وتتبّع أثر النفقات في أندونيسيا: موجز عن مراقبة الميزانية، تتبّع أثر النفقات والمدافعة

Participatory Budgeting and Expenditure Tracking in Indonesia: *A Budget Monitoring, Tracking and Advocacy Vignette*

معلومات عامة عن البرنامج

منذ بداية الانتقال نحو الديمقراطية في أواخر التسعينات، عملت أندونيسيا من أجل لامركزية السلطات وتوزيع الحصص من المستوى الوطني إلى مستوى الدوائر، بحيث تتمكّن الحكومة من تلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل. نتيجة لذلك، أصبحت الحكومات المحلية تبسط سلطة أكبر على قدر أكبر من الموارد، كما صارت تؤدي دوراً ملحوظاً في توزيع هذه الموارد ضمن مجتمعاتها. في بداية العام ٢٠٠٥، ساهمت المئات من الانتخابات التنفيذية في مختلف أنحاء أندونيسيا في تحسين آليّات المساءلة العامة ومنح الناخبين فرصتهم الأولى لانتخاب قادة حكوماتهم المحلية بشكل مباشر، إلى جانب إثارة اهتمام المواطنين بكيفية أداء الحكومة المحلية.

حملت موجة اللامركزية معها إقرار الأنظمة والقوانين التي سمحت للمواطنين بالمشاركة في عمليات صنع القرارات المحلية.

في العام ٢٠٠٥، بدأ تطبيق برنامج الميزانية التشاركية وتتبّع أثر النفقات الذي أنشأه المعهد الديمقراطي الوطني لمدة ثلاث سنوات، بدعم من البنك الدولي وبتمويل من صندوق اليابان للتنمية الاجتماعية. فسعى هذا البرنامج إلى الاستفادة من الأنظمة الجديدة لتعزيز قدرة المواطنين على إشراك الحكومات المحلية في القضايا التي تؤثّر على حياتهم اليومية. وبما أنّ مسألة استدرار المداخيل وتوزيع الموارد أصبحت تقع، إلى حدٍّ كبير، على عاتق الحكومات المحلية في أندونيسيا، فقد صار البرنامج المذكور يهدف أيضاً إلى تحسين فهم الشعب لعملية صياغة الميزانية على مستوى الدوائر، وتعزيز مشاركته فيها. في هذا السياق، ساهمت الجهود المبذولة في مجال بناء قدرات المجتمع المدني – من خلال تنظيم التدريبات المتخصصة وتوزيع المنح الفرعية الجديدة من نوعها– في تمكين المجموعات المدنية من مراقبة الإنفاق المحلي والمدافعة المتعلقة بالموارد الإضافية. بالنظر إلى سجلّ أندونيسيا المحدود في مراقبة الميزانية والمدافعة العامة، تمّ تعديل نماذج

دورة مراحل الميزانية في أندونيسيا

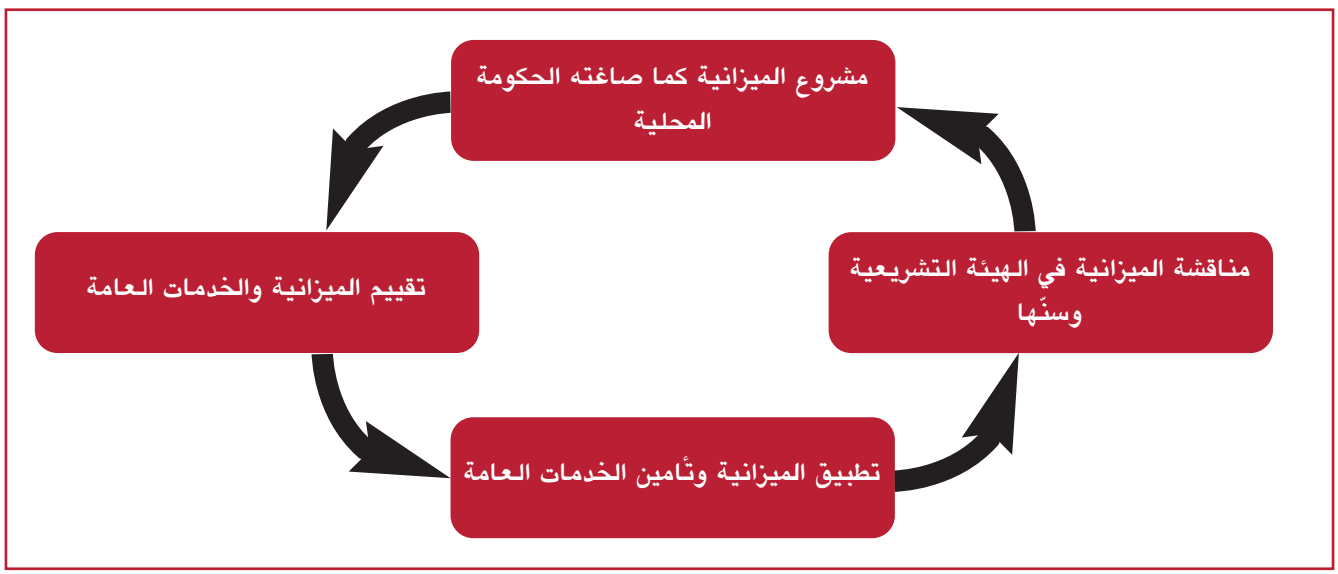

أفضل الممارسات من دول أخرى بحيث تلائم السياق الاندونيسي، مثل نظام بطاقة التقرير المدنية الذي نجح في جنوب الهند، مما عزّز الطلب محلياً على المشاركة المدنية في العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

نظرة عامة إلى البرنامج

صاغ المعهد الديمقراطي الوطني برنامج «الميزانية التشاركية وتتبّع أثر النفقات» لتعزيز مساءلة الحكومات المحلية، وتطبيق خدمات عامة أكثر إحاطة باحتياجات السكان، وزيادة حصص الميزانية التي تصبّ في مصلحة الفقراء. لتحقيق هذا الهدف، عمل المعهد جاهداً لتعزيز مشاركة المواطنين في دورة مراحل الميزانية على المستوى المحلي. وقد استهدف البرنامج مواطنين في ١٤ دائرة موزّعة على تسعة أقاليم من أندونيسيا، حيث كانت الهيئات التشريعية المحلية قد أقرّت، مؤخراً، أو كانت في طور إقرارها سياسات تمنح المواطنين حق الحصول على وثائق الميزانية والمشاركة في مراحل إعداد الميزانية. ولتمكين المواطنين من الاستفادة من هذه السياسات الجديدة بطريقة هادفة، وضع المعهد الديمقراطي الوطني برنامج الميزانية التشاركية وتتبّع أثر النفقات من أجل:

- زيادة قدرة مجموعات العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على مراقبة الميزانية المحلية؛
- زيادة قدرة مجموعات العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على نشر التوعية بشأن قضايا الميزانية على المستوى المحلي؛
- زيادة قدرة مجموعات العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على المدافعة المتعلقة بتوزيع الموارد بما يصبّ في مصلحة الفقراء؛
- زيادة قدرة مجموعات العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على تتبّع النفقات على المستوى المحلي؛
- زيادة قدرة مجموعات العمل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على تقييم مستوى تقديم الخدمات العامة.

عوضاً عن تقديم المساعدة بشكل مباشر إلى مجموعات العمل المحلية في منظمات المجتمع المدني، المهتمة بتطبيق الأنشطة المتعلقة بالميزانية، أصدر المعهد الديمقراطي الوطني منحاً فرعية إلى منظمة غير حكومية تُعنى ببناء القدرات، وسبع منظمات غير حكومية ذات طابع تقني[٢]، لتقديم المساعدة بدورها إلى المجموعات المحلية. وقد تلقت المنظمة المعنية ببناء القدرات، أي منتدى المشاركة الشعبية، مساعدة مالية وتقنية من المعهد الديمقراطي الوطني لتدريب المنظمات ذات الطابع التقني على دورة مراحل الميزانية وتوفير نقاط الدخول اللازمة لمجموعات العمل. نتيجة لذلك، قامت المنظمات ذات الطابع التقني، بمساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني ومنتدى المشاركة الشعبية، بإنشاء مجموعات عمل مهتمة بمراقبة الميزانية على الصعيد المحلي ودعمها، فضلاً عن المدافعة وتتبّع أثر النفقات. فراقبت مجموعات العمل مرحلة صياغة الميزانية، وشاركت في المدافعة خلال مرحلة المناقشة التشريعية للميزانية، كما تتبّعت أثر النفقات في مرحلة تطبيق الميزانية، وقيّمت الخدمات العامة عند مرحلة التطبيق والتقييم. وعلى امتداد دورة مراحل الميزانية، عملت المجموعات المدنية من أجل زيادة نسبة وصول المواطنين إلى المعلومات الخاصة بالميزانية.

أنشطة البرنامج

عملية المشاركة المدنية في صياغة الميزانية

لعلّ نقطة الدخول الأساسية بالنسبة للمشاركين في البرنامج المذكور أعلاه، بغية إشراك الحكومة المحلية في قضايا الميزانية التي تصبّ في مصلحة الفقراء، تتمّ في جلسات النقاش العام؛ وهي اجتماعات التخطيط التنموي على المستوى المحلي التي تتيح للمواطنين المساهمة في عمليات صنع القرار في مجال التنمية المحلية. وذلك كي تتمكّن مجموعات العمل في منظمات المجتمع المدني من المشاركة بفعالية الجلسات، ساعدت المنظمات ذات الطابع التقني بمساعدة مجموعات العمل على إعداد أولويات الميزانية لدى المجتمع المحلي وعرضها. أولاً، درّبت المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني مجموعات العمل على تنظيم وتسهيل المناقشات العامة، كطريقة لجمع القضايا التي تحتلّ الأولوية بالنسبة للمواطنين. وما لبثت أن ساعدت مجموعات العمل على جمع الأولويات ضمن مقترحات

٢ المنظمات غير الحكومية التي قدّمت المساعدة التقنية هي: لجنة الرصد التشريعية؛ معهد الأبحاث والتمكين؛ مركز الدراسات الإقليمية والمعلومات؛ (INISIATIF)؛ معهد نادلاتول أولاما للدراسات والتنمية في مجال الموارد البشرية؛ المدافعة المتعلقة بالتربية المدنية وشفافية الميزانية؛ ومركز التعليم بين الجماعات المحلية.

تمّ عرضها كلها ضمن جلسات النقاش. كما استخدمت بعض مجموعات العمل المقترحات لتسهيل جلسات الاستماع واجتماعات الناخبين بالممثلين عن حكوماتهم المحلية.

المشاركة المدنية في تحليل الميزانية والمدافعة

تعتبر مرحلة مناقشة الميزانية من قبل الهيئة التشريعية ألاهم في دورة مراحل الميزانية، لانها تمثّل المرحلة ألاخيرة من القرارات المتّخذة بهذا الشأن، كما إنها تقدّم إلى مجموعات العمل نقاط دخول تمكّنها من بسط تأثيرها على طريقة توزيع حصص الميزانية. وبهدف تحضير مجموعات العمل للمشاركة في مناقشات إعداد الميزانية التي تنظّمها الهيئة التشريعية المحلية، أجرت المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني تدريبات حول ما يلي:

- صياغة وثائق الميزانية والمصطلحات التقنية وألانظمة؛
- تقنيات تحليل الميزانية؛
- وجهات النظر المراعية للنوع الجنسي والطبقة الفقيرة ضمن الميزانية؛
- إجراء التوصيات بناءً على تحليل الميزانية؛
- استراتيجيات المدافعة التي تشمل الضغط والتأثير على الحكومة والتعامل مع وسائل إلاعلام.

وكانت عدة مجموعات عمل خاصة بمنظمات المجتمع المدني قد دافعت عن مراجعة طريقة توزيع حصص الميزانية، لتصويب النواقص والعيوب في الميزانية، بهدف مساءلة الحكومات المحلية ومحاسبتها على مدى تلبيتها لاحتياجات الفقراء في مجتمعها المحلي.

المشاركة المدنية في تتبّع أثر النفقات

حتى عندما تكون ألاموال مخصصة للبرامج التي تصبّ في مصلحة الفقراء، فإنّ ذلك لا يضمن أنها ستبلغ المستفيدين المرجوّين، أو أنّ الميزانيات ستتناسب مع بنود محددة في عقود المشاريع. في هذا إلاطار، ساعدت المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني، سعياً منها لتحسين تطبيق البرامج المراعية للفقراء، للفقراء، مجموعات العمل التابعة للمجتمع المدني على مراقبة تطبيق الميزانية، عن طريق تتبّع أثر النفقات ضمن إطار عدة مشاريع هدفها إفادة الفقراء. فاستخدمت مجموعات العمل سلسلة متنوّعة من ألادوات لتتبّع أثر النفقات، بما في ذلك المسوح المستندة إلى المستخدمين، وبطاقات التقارير الخاصة بالمواطنين، والملاحظة المباشرة. في حالة واحدة، قامت مجموعة العمل التابعة للمجتمع المدني بقياس طول الطريق يدوياً، لتحدّد إن كان صاحب المناقصة قد طبّق المعايير التي وعد بها.

المشاركة المدنية في تقييم الخدمات العامة

بالنسبة لمجموعات العمل المدنية المهتمة بتقييم مستوى تقديم الخدمات، أجرت المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني تدريبات حول استخدام بطاقات التقارير الخاصة بالمواطنين، والمسوح المستندة إلى المستخدمين، من أجل تسليط الضوء على هذا النوع من المعلومات. ترمي بطاقات التقارير الخاصة بالمواطنين إلى جمع معلومات حول مجموعة متنوعة من الخدمات العامة (الهاتف، الكهرباء، الماء والخدمات الصحية)، فيما المسوح المستندة إلى المستخدمين تسلّط الضوء على جوانب محددة من خدمة معيّنة (كألاطباء، المسعفين، رسوم الخدمات أو ألادوية ضمن المرافق الصحية). وقد درّب المعهد الديمقراطي الوطني والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني مجموعات العمل المدنية في ١٤ دائرة حول ما يلي:

- فهم أساسي للتقييمات التي يقوم بها المواطنون لمستوى تأمين الخدمات العامة؛
- منهجية استخدام بطاقات التقارير الخاصة بالمواطنين والمسوح المستندة إلى المستخدمين، واستراتيجية تطبيقها؛
- صياغة التقارير مع استناد التوصيات إلى البيانات التي تمّ جمعها؛
- التشاورات العامة مع المسؤولين في الحكومات المحلية؛
- العلاقات مع وسائل إلاعلام.

أصبحت بطاقات التقارير الخاصة بالمواطنين، والمسوح المستندة إلى المستخدمين، أداة فعالة للمواطنين كي يقيّموا مدى

تأمين الخدمات التي يعتبر الفقراء بأمس الحاجة إليها. كما أتاحت هذه الأداة لمجموعات العمل التابعة لمنظمات المجتمع المدني أن تقدّم إلى الحكومات توصيات قائمة على الأدلة، من أجل تحسين مستوى تأمين الخدمات. في معظم الدوائر تقريباً، رحّبت الحكومة بالمبادرات. وفي بعض الحالات، استخدمت الحكومات المحلية هذه التوصيات كجزء من مراقبتها المنتظمة لنوعية الخدمات العامة.

زيادة وصول المواطنين إلى المعلومات الخاصة بالميزانية

على امتداد مراحل دورة الميزانية، نسجت بعض مجموعات العمل التابعة لمنظمات المجتمع المدني علاقات مع مسؤولي الحكومات المحلية، وساعدتهم على تقديم معلومات مفصّلة حول الميزانية إلى المواطنين. كما ساعدت المنظمات غير الحكومية ذات الطابع التقني مجموعات العمل على تحليل تصميم وثائق الميزانية المتنوّعة، وتحديد نوع المعلومات التي يجب نشرها، وتحديد المكان الأنسب الذي يجب نشرهذه المعلومات فيه. وكانت بعض مجموعات العمل قد صمّمت ونشرت ملصقات وكتيّبات تبسّط من لغة الميزانية المعقدة، بحيث يسهل على المواطنين فهمها. فضلاً عن ذلك، عرضت المجموعات نماذج على المسؤولين في الحكومات المحلية لتشجيعهم على دعم جهودها في وضع المعلومات الخاصة بالميزانية بمتناول المواطنين.

النتائج

- في دائرة باندونغ، حلّلت مجموعة العمل المدنية الميزانيات وحدّدت زوايا انعدام الكفاءة التي شملت ٤٦.٣٤ مليار روبية من ميزانية العام ٢٠٠٧ و٤٦.٨٦ مليار من ميزانية العام ٢٠٠٨. وقد نجحت المجموعة في المدافعة عن تخصيص جزء من ألاموال لتسديد رواتب المدرّسين.

- في دائرة تاكالار، كشف تحليل الميزانية الخاصة بمجموعة العمل المدنية أنّ كمية كبيرة من ألاموال قد أُنفقت على السفريات الحكومية. وقد نجحت المجموعة في المدافعة عن تخفيض تكاليف السفريات الحكومية بنسبة ٥٠٪.

التوصيات

- يجب تطبيق مبادرات مراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات كبرامج على المدى الطويل.

- يجب أن تُحدّد المجموعات الشريكة أولوياتها استناداً إلى الظروف المحلية والسياسية.

- بناء قدرات المواطنين أمر ضروري لكن يجب أن تكمّله الإصلاحات المؤسساتية.

- إذا كان من مجموعة عمل تابعة لإحدى منظمات المجتمع المدني، يجب أن يفد أعضاؤها من مجموعة متنوّعة من قطاعات المجتمع المدني، بحيث تتمكّن المجموعات من تطوير شبكات أوسع تمكّنها من العمل بشكل أكثر فعالية مع قطاعات ووكالات حكومية متنوّعة خلال مرحلة صياغة الميزانية.

- يجب استخدام نتائج المناقشات العامة و«العقود السياسية» التي تثمر عنها الاجتماعات المحلية كأدوات لمحاسبة الحكومات المحلية على مدى التزامها بأولويات الشعب.

- يجب أن تتحقق المجموعات من نتائج المراقبة، قبل نشرها على العلن.

- يجب أن يكون بناء القدرات المؤسساتية والحكومية مأخوذاً بعين الاعتبار عند صياغة البرنامج بهدف المحافظة على مشاركة فعالة للمواطنين واحداث التغييرات المرجوة على صعيد السياسة.

- يجب أن تركّز البرامج على العمليات التي يُرجّح أن تُنتج سياسات مراعية للفقراء ضمن الميزانية، وذلك في ما يتعلق بالقطاعات أو الخدمات التي يكون الفقراء بأمس الحاجة إليها.

- يجب أن تأخذ البرامج بعين الاعتبار نقاط القوة على صعيد إمكانيات منظمات المجتمع المدني وبيئة الدوائر المحلية.

- قبل المشاركة في عملية إعداد الميزانية، يجب أن يتمّ جمع تحليل الميزانية والمدافعة مع تحديد قضايا الفقر بشكل أفضل وتركيز أكبر على قطاعات محددة عند مراجعة الميزانية.

- لا بدّ من توافر بيئة تعاون بين المجتمع المحلي والحكومة بهدف تحسين مستوى المشاركة العامة.

- يجب أن يكون التخطيط التشاركي مرتبطاً بعمليات صنع القرار المتعلقة بالميزانية.

أدوات الميزانية التشاركية/مراقبة الميزانية/تتبّع أثر النفقات

Participatory Budgeting/ Budget Monitoring/ Expenditure Tracking Tools

١. معايير ميزانيات «صن شاين»–ألبانيا

٢. أداة مراقبة ميزانيات «صن شاين»–ألبانيا

٣. استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي– جورجيا

١. معايير ميزانيات «صانشاين» – ألبانيا

صاغ المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه هذه المعايير لتحليل شفافية عملية الميزانية ومدى استجابة مشروع الميزانية والميزانية النهائية لاحتياجات المواطنين. من شأن هذه المعايير أن تستخدم كتوجيهات لأي مبادرات متعلّقة بمراقبة الميزانية على المستوى المحلي، لكن يمكن أيضاً تطبيقها على المستوى الوطني.

الديمقراطية وادارة الحكم في ألبانيا– المنتدى المدني والحكومة المحلية ومفهوم اللامركزية في ألبانيا

معايير ميزانيات «صان شاين»

١. عملية صياغة الميزانية

المعيار: قبل المباشرة بعملية إعداد الميزانية كل سنة، ينبغي بالمجلس البلدي أن يقرّ روزنامة الميزانية، فضلاً عن تقرير وصفي يشمل جدولاً مفصّلاً وكاملاً لصياغة الميزانية ومراجعتها واقرارها. كما ينبغي أن يشمل هذا ألامر كافة النقاط المحتملة التي تضمن مشاركة الشعب. يجب على البلدية أن تنشر هذه المعلومات على نطاق واسع لتبلغ المجتمع المحلي.

ألاساس المنطقي: يجب أن يعرف المواطنون كيف ستجري عملية إعداد الميزانية، فضلاً عن مواعيد تنفيذ مختلف ألانشطة. من شأن هذا أن يتيح لهم المشاركة مع تسجيل أكبر قدر ممكن من الفعالية، في حال كانوا يريدون ذلك. كما أنّ اعتماد طريقة سهلة وبسيطة لقراءة روزنامة الميزانية يضمن قدراً جيداً من الشفافية خلال عملية إعداد الميزانية.

٢. نشر جلسات الاستماع المحلية بشأن الميزانية لتزويد المواطنين بالمعلومات خلال عملية إعداد الميزانية

المعيار: خطوات ممكن التحقق منها، تتّخذها المجالس المحلية لابلاغ الشعب بتاريخ الاجتماعات التي يتمّ فيها مناقشة الميزانيات المحلية وزمانها ومكانها.

ألاساس المنطقي: يمنح القانون العضوي المتعلق بطريقة تنظيم الحكومة المحلية ووظيفتها (رقم ٨٦٥٢، تاريخ ٣١.٧.٢٠٠٠) المواطنين حق الانضمام إلى المناقشات التي تتناول الميزانية المحلية وغيرها كثير. وفقاً لذلك القانون، تُلزَم الحكومات المحلية بطلب مساهمة المواطنين ثلاث مرات بين شهر آذار/مارس وآب/أغسطس من كل سنة من سنوات إعداد الميزانية. في آذار/مارس، عند بداية صياغة الميزانية، يجب أن يتحدث المسؤولون المحليون إلى المواطنين لتحديد ألاولويات المشتركة. في حزيران/يونيو تقريباً، يجب أن تطرق الحكومة المحلية باب المواطنين ثانيةً لتعرض عليهم خططها ألاولية. أخيراً، في آب/أغسطس تقريباً، تعود الحكومة المحلية إلى المواطنين لتعرض خطتها التي تنوي إرسالها إلى الحكومة المركزية.

٣. جهود الاتصال المبذولة لادراج أولويات المواطنين ضمن الميزانية المحلية

المعيار: عدد ألانشطة المطبقة للاتصال بالناخبين، ونوعها، للمساعدة في تحديد ألاولويات على صعيد الميزانية المحلية.

ألاساس المنطقي: هل يحدّ المسؤولون المحليون المشاركة العامة للمواطنين في ما يتعلق بأولويات الميزانية ضمن اجتماعات المجلس المحلي؟ (ضمن المعيار ١)، أم هل يتم اتخاذ وسائل وتدابير أخرى للحثّ على مشاركة أكبر؟

٤. تنوّع إيرادات الميزانية المحلية

المعيار: تنوّع الضرائب والرسوم التي يفرضها المسؤولون المحليون والتي ستدرّ مدخولاً على الصعيد المحلي.

ألاساس المنطقي: تفرض الحكومات المحلية ٢٤ ضريبة ورسماً لمساعدتها على استدرار إلايرادات المحلية. إلى أي مدى يفكّر المسؤولون المحليون بهذه آلاليات ويأخذونها بعين الاعتبار لتعزيز الاكتفاء الذاتي على الصعيد المحلي؟

٥. دمج أولويات المواطنين ضمن مشروع الميزانية المحلية (آب/أغسطس)

المعيار: جمع الأفكار والأولويات التي تنتج عن الاتصال بالمجتمع المحلي ومشاركة المواطنين، من أجل ترتيب البنود المحدّدة والمموّلة في مشروع الميزانية وفقاً لأهميتها.

الأساس المنطقي: صحيحٌ أنّ بعض المسؤولين المحليين يفضّلون إجمالاً وسائل معيّنة للتواصل مع المواطنين، إلا أنّ الكلام لا يُترجم غالباً إلى أفعال. ولعلّ مراقبة درجة دمج أولويات المواطنين ضمن مشروع الميزانية إشارةٌ واضحة إلى مدى أخذ آرائهم ومخاوفهم بعين الاعتبار.

٦. أولويات المواطنين المدمجة ضمن النسخة النهائية من الميزانية المحلية (كانون الثاني/يناير)

المعيار: جمع الأفكار والأولويات التي تنتج عن الاتصال بالمجتمع المحلي ومشاركة المواطنين، لضمان إدراجها في بنود مشروع الميزانية التي تمّ استبقاؤها في الميزانية النهائية.

الأساس المنطقي: يقيس هذا المعيار درجة الدفاع عن أولويات المجتمع المحلي خلال مرحلة مراجعة الميزانية، بما يكفي لاحالتها على المراجعة النهائية على المستوى الوطني. ويشكّل هذا المعيار إشارةً إلى درجة حماية المسؤولين المحليين لمصالح أولويات المواطنين.

٧. الاطلاع على المناقشات النهائية التي تسبق إقرار الميزانية

المعيار: طريقة ودرجة إبلاغ المواطنين واشراكهم في اجتماعات المجلس المحلي، في الوقت الذي تتم فيه مراجعة الميزانيات المحلية واقرارها بعد استلامها من الحكومة الوطنية.

الأساس المنطقي: ينصّ دستور جمهورية ألبانيا، في المادة ٢٣ منه، على الحقّ بالاطلاع على الوثائق الرسمية، وبالتالي فهو يضمن الحق في الحصول على المعلومات. يفيد قانون الحقّ بالوصول إلى المعلومات حول الوثائق الرسمية (الرقم ٨٥٠٣، التاريخ ٣٠.٦.١٩٩٩)، في الفقرة الثانية، أنّ المسؤولين الحكوميين «ملزمون بإلادلاء بكل المعلومات المتعلقة بالوثائق الرسمية، طالما أنّ الامر لا يتعارض مع قوانين أخرى.»

٨. محتويات الميزانية

المعيار: يجب أن تقدّم الميزانية نظرةً شاملة إلى الجوانب المالية والتطبيقية للموارد المالية الخاصة بالحكومات المحلية. فتتضمّن كحدٍّ أدنى:

- كافة مصادر الإيرادات والنفقات، بما في ذلك المشاريع المشتركة، الكيانات شبه الحكومية التي تملك مصلحة فيها، العمليات الثانوية، المصالح التجارية، إلخ.
- خلاصة عن أبرز الإيرادات والنفقات، فضلاً عن وصف للافتراضات الضمنية والتوجهات الملحوظة
- خلاصة عن عدد الموظفين والمناصب في كل قسم، ووصف لأي تغييرات ملحوظة على مستوى تعيين الموظفين أو إعادة تنظيم المسؤوليات

ألاساس المنطقي: يضمن هذا المعيار أنّ الحكومة المحلية تقدّم معلومات شاملة لتسهيل فهم مركزها المالي بشكل كامل. فقد جرّبت العديد من الحكومات المحلية إخفاء بعض مصادر التمويل أو النفقات– التي لا تقع تحت سلطة الحكومة المحلية مباشرة– بعيداً عن الميزانية. يمكن أن يشمل هذا ألامر العمليات المتعلقة بمشاريع المياه، المشاريع التجارية، الخ. من شأن هذه الممارسة أن تقلّص من مقدار الشفافية المتعلقة بإلادارة المالية، وتجعل المواطنين وصنّاع القرار غير مدركين تماماً لطبيعة المركز المالي الذي تتبّعه الحكومة المحلية.

٩. سهولة قراءة الميزانية

المعيار: يجب أن تعدّ الحكومات المحلية الميزانية بطريقة واضحة ومفهومة بالنسبة لجميع المواطنين. ويجب أن تتضمّن الميزانية العناصر التالية كحدٍّ أدنى لضمان فهم المواطنين لها:

- قائمة محتويات
- رسالة من رئيس البلدية يسمّي فيها ألاولويات والقضايا التي تواجهها الحكومة المحلية عند صياغة الميزانية (وكيف تختلف عن السنوات الماضية)
- وصف كامل لعملية إعداد الميزانية ومراجعتها وإقرارها، إضافةً إلى إلاجراءات الخاصة بتعديل الميزانية بعد إقرارها
- وصف لألانشطة والخدمات والوظائف التي تنفّذها جميع الوحدات التنظيمية المتلقية للتمويل، فضلاً عن أهداف كل وحدة وغاياتها خلال سنة الميزانية
- جداول ورسوم بيانية لنقل المعلومات بشكل مبسّط

ألاساس المنطقي: يرمي هذا المعيار إلى التشجيع على إصدار وثائق الميزانية التي تسمح للمواطنين باستيعاب القضايا، والتوجهات، والخيارات المهمة المتّخذة ضمن الميزانية. كما يشجع أيضاً على بذل الجهود المبتكرة والخلاقة للتواصل بشكل فعّال مع المواطنين بشأن الخطة التي ستعتمدها الحكومة المحلية من أجل جمع إلايرادات وإنفاق ألاموال، وما هي ألاولويات على صعيد خدماتها، فضلاً عن إلانجازات التي تخطط لها. لذا من خلال جمع ألارقام والجداول والتقارير، تصبح وثيقة الميزانية وثيقة أبسط وأسهل بالنسبة للمواطنين وصنّاع القرار.

١٠. نسبة تطابق عقد النفقات مع الميزانية التي تمّت الموافقة عليها

المعيار: نسبة توافق مخصصات الميزانية ونفقاتها مع مجموع ومخصصات الميزانية النهائية التي تمّ إقرارها.

ألاساس المنطقي: يشترط هذا المعيار تتبّع أثر النفقات والتقييم طيلة مراحل صياغة الميزانية، كما يفرض نشر نتائج هذه المراقبة والتحليل. فضلاً عن ذلك، يتطلّب هذا المعيار درجة عالية من التفكير، ووصولاً أكبر إلى المعلومات من قبل العامة.

١١. المراجعة العامة وجهود الاتصال خلال مرحلة عقد النفقات

المعيار: إضافةً إلى المعيار ٨، الطريقة والدرجة التي يتم فيهما نشر تتبّع نفقات الميزانية وتحليلها، ولمن، ومتى، الخ.

ألاساس المنطقي: إضافةً إلى ربطه بالمعيار ٨، يشكّل هذا المعيار نقيضاً للمعيار ٢ أعلاه المتعلق بجهود الاتصال بالناخبين المبذولة خلال مرحلة صياغة الميزانية.

١٢. النظرة إلى تضارب المصالح خلال عملية صياغة الميزانية

المعيار: نسبة تكرّر وتوثيق الخطوات التي يقال إنها تستند إلى الانتماء الحزبي، أو الشراكات الشخصية، أو أي علاقة أخرى، خلال عملية التخطيط للميزانية، وتوزيع حصصها، أو عقد نفقاتها، بما ينتهك القانون المتعلق بتضارب المصالح.

ألاساس المنطقي: يترافق توزيع الموارد غالباً مع مزاعم بمعاملة تفضيلية استناداً إلى علاقة معيّنة أو تفضيل لحزب سياسي على آخر. ينطبق هذا ألامر على المستوى المحلي كما المستوى الوطني على السواء.

المبادىء والقوانين التي تمّ اختبارها انطلاقاً من هذه المعايير:

- تطبيق القانون العضوي ٨٦٥٢ (المتعلق بتنظيم الحكومة المحلية ووظائفها)
- تطبيق القانون ٩٣٦٧ (المتعلق بتضارب المصالح)
- تطبيق القانون ٨٥٠٣ (المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات حول الوثائق الرسمية)
- إلالمام بعملية صياغة الميزانية
- إلالمام بالضرائب والرسوم وطريقة تطبيقها
- التمييز بين القوى الفاعلة المنحازة والموظفين الحكوميين
- إرساء التوازن بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية للحكومة المحلية
- أنظمة الاتصال الخاصة بالسلطات المحلية
- استجابة الحكومة المحلية

٢. أداة مراقبة ميزانيات «صن شاين»

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني وشريكه في ألبانيا هذه الاستمارة، استناداً إلى معايير مراقبة الميزانية، بهدف منح المواطنين أداةً لمراقبة عملية صياغة الميزانية على الصعيد المحلي. وهي تسلّط الضوء على المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بالشفافية في عملية صياغة الميزانية، ومساءلة المجلس المحلي أمام المواطنين طيلة المراحل المختلفة للعملية، والفساد المنتشر في العملية، ومدى تمثيل الميزانية النهائية لأولويات المواطنين، والردود على الميزانية النهائية. يُقصد بهذه الأداة أن تساعد المواطنين عند مراقبة اجتماعات إعداد الميزانية، ناهيك عن أنها تأخذ آراءهم بعين الاعتبار في ما يتعلق بالميزانية وعملية صياغة الميزانية.

١. عملية صياغة الميزانية

المعيار: قبل المباشرة بعملية إعداد الميزانية كل سنة، ينبغي بالمجلس البلدي أن يقرّ روزنامة الميزانية، فضلاً عن تقرير وصفي يشمل جدولاً مفصّلاً وكاملاً لصياغة الميزانية ومراجعتها وإقرارها. كما ينبغي أن يشمل هذا الأمر كافة النقاط المحتملة التي تضمن مشاركة الشعب. يجب على البلدية أن تنشر هذه المعلومات على نطاق واسع لتبلغ المجتمع المحلي.

الأساس المنطقي: يجب أن يعرف المواطنون كيف ستجري عملية إعداد الميزانية، فضلاً عن مواعيد تنفيذ مختلف الأنشطة. من شأن هذا أن يتيح لهم المشاركة مع تسجيل أكبر قدر ممكن من الفعالية، في حال كانوا يريدون ذلك. كما أنّ اعتماد طريقة سهلة وبسيطة لقراءة روزنامة الميزانية يضمن قدراً جيداً من الشفافية خلال عملية إعداد الميزانية.

هل تمّت الموافقة على روزنامة الميزانية قبل المباشرة بعملية صياغة مشروع الميزانية؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

إذا كان الجواب نعم، كيف عُرضت الميزانية عليك؟

____ خلال اجتماعات مجلس البلدية/المحلة ____ في وسائل الإعلام

____ ضمن مطويات ____ اجتماعات مع المسؤولين المحليين

____ نشر الروزنامة ____ طرق أخرى

كيف تمّ إعلامك بالقرارات الأخرى التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٢. نشر جلسات الاستماع المحلية بشأن الميزانية لتزويد المواطنين بالمعلومات خلال مرحلة إعداد الميزانية

المعيار: خطوات ممكن التحقق منها، تتّخذها المجالس المحلية لإبلاغ الشعب بتاريخ الاجتماعات التي تتمّ فيها مناقشة الميزانيات المحلية وزمانها ومكانها

الأساس المنطقي: يمنح القانون العضوي المتعلق بطريقة تنظيم الحكومة المحلية ووظيفتها (رقم ٨٦٥٢، تاريخ ٣١.٧.٢٠٠٠) المواطنين حق الانضمام إلى المناقشات التي تتناول الميزانية المحلية وغيرها كثير. وفقاً لذلك القانون، تُلزَم الحكومات المحلية بطلب مساهمة المواطنين ثلاث مرات بين شهر آذار/مارس وآب/أغسطس من كل سنة من سنوات إعداد الميزانية. في آذار/مارس، عند بداية صياغة الميزانية، يجب أن يتحدث المسؤولون المحليون إلى المواطنين لتحديد الأولويات المشتركة. في حزيران/يونيو تقريباً، يجب أن تطرق الحكومة المحلية باب المواطنين ثانيةً لتعرض عليهم خططها الأولية. أخيراً، في آب/أغسطس تقريباً، تعود الحكومة المحلية إلى المواطنين لتعرض خطتها التي تنوي إرسالها إلى الحكومة المركزية.

هل تمّ الإعلان عن الاشعارات الخاصة بالجلسات العامة خلال عملية إعداد الميزانية (شهر آذار/مارس)؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تمّ الإعلان عن الاشعارات الخاصة بالجلسات العامة خلال عملية إعداد الميزانية (شهر حزيران/يونيو)؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تمّ الإعلان عن الاشعارات الخاصة بالجلسات العامة خلال عملية إعداد الميزانية (شهر آب/أغسطس)؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تمّ احترام المهل النهائية المذكورة ضمن روزنامة الميزانية؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

كيف تمّ إعلامك بالقرارات الأخرى التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٣. جهود الاتصال المبذولة لإدراج أولويات المواطنين ضمن الميزانية المحلية

المعيار: عدد الأنشطة المطبقة للاتصال بالناخبين، ونوعها، للمساعدة في تحديد الأولويات على صعيد الميزانية المحلية.

الأساس المنطقي: هل يحدّ المسؤولون المحليون المشاركة العامة للمواطنين في ما يتعلق بأولويات الميزانية ضمن اجتماعات المجلس المحلي؟ (ضمن المعيار ١) أم هل يتم اتخاذ وسائل وتدابير أخرى للحثّ على مشاركة أكبر؟

هل تمّ أخذ رأيك بعين الاعتبار بالنسبة للأولويات التي تريد البلدية/المحلة أن تدرجها ضمن الميزانية القادمة (أيار/مايو-تموز/يوليو)؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

إذا كان الجواب نعم، فكيف تمّ ذلك؟

____ عبر مجلس البلدية/المحلة ____ الاجتماعات بالإداريين ____ من الاستبيانات

____ الاجتماعات من باب إلى باب ____ الاجتماعات بلجان المواطنين ____ طرق أخرى

كم مرة تمّ أخذ رأيك بعين الاعتبار؟

____ كل شهر ____ كل ٣ أشهر ____ كل ٦ أشهر ____ كل ١٢ شهرًا

كيف تمّ إعلامك بالقرارات الأخرى التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٤. تنوّع إيرادات الميزانية المحلية

المعيار: تنوّع الضرائب والرسوم التي يفرضها المسؤولون المحليون والتي ستدرّ المدخول على الصعيد المحلي

الأساس المنطقي: تفرض الحكومات المحلية ٢٤ ضريبة ورسماً لمساعدتها على استدرار الإيرادات المحلية. إلى أي مدى يفكّر المسؤولون المحليون بهذه الآليات ويأخذونها بعين الاعتبار لتعزيز الاكتفاء الذاتي على الصعيد المحلي؟

ما هي الضرائب والرسوم التي تجمعها البلدية/المحلة؟ (عدّدها)

_____

_____

_____

_____

كيف تمّ إعلامك بالقرارات الأخرى التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٥. دمج أولويات المواطنين ضمن مشروع الميزانية المحلية (آب/أغسطس)

المعيار: جمع الأفكار والأولويات التي تنتج عن الاتصال بالمجتمع المحلي ومشاركة المواطنين، من أجل ترتيب البنود المحدّدة والمموّلة في مشروع الميزانية وفقاً لأهميّتها

الأساس المنطقي: صحيحٌ أنّ بعض المسؤولين المحليين يفضّلون إجمالاً وسائل معيّنة للتواصل مع المواطنين، إلاّ أنّ الكلام لا يُترجم غالباً إلى أفعال. ولعلّ مراقبة درجة دمج أولويات المواطنين ضمن مشروع الميزانية لإشارةٌ واضحة إلى مدى أخذ آرائهم ومخاوفهم بعين الاعتبار.

هل تمّ ادراج أولوياتك ضمن خطة الميزانية؟ (آب/أغسطس)

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

إذا كان الجواب نعم، عدّد الأولويات التي تمّ أخذها بعين الاعتبار

_____

_____

_____

_____

إذا كانت بعض أولويات مجتمعك المحلي غير مدرجة ضمن خطة الميزانية، فما هي الأسباب التي دعت إلى إقصاء هذه الأولويات؟

_____

_____

_____

كيف تمّ إعلامك بإدماج الأولويات أو عدم إدماجها في الميزانية؟

_____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

_____ من وسائل الإعلام _____ الأقارب والأصدقاء

_____ في حانة/مقهى _____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

_____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٦. أولويات المواطنين المدمجة ضمن النسخة النهائية من الميزانية المحلية (كانون الثاني/يناير)

المعيار: جمع الأفكار والأولويات التي تنتج عن الاتصال بالمجتمع المحلي ومشاركة المواطنين، لضمان إدراجها في بنود مشروع الميزانية التي تمّ استبقاؤها في الميزانية النهائية
الأساس المنطقي: يقيس هذا المعيار درجة الدفاع عن أولويات المجتمع المحلي خلال مرحلة مراجعة الميزانية، بما يكفي لإحالتها على المراجعة النهائية على المستوى الوطني. ويشكّل هذا المعيار إشارةً إلى درجة حماية المسؤولين المحليين لمصالح أولويات المواطنين.

هل تمّ إدراج أولوياتك ضمن النسخة النهائية من الميزانية المحلية؟ (كانون الثاني/يناير)

_____ نعم _____ كلا _____ جزئياً _____ لا أعرف

إذا كان الجواب نعم، عدّد ألاولويات التي تمّ دمجها في الميزانية (كانون الثاني/يناير)

إذا كان الجواب كلا، فما هي ألاسباب التي دعت إلى إقصاء هذه ألاولويات؟ (كانون الثاني/يناير)

كيف تمّ إعلامك بالقرارات التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل إلاعلام ____ ألاقارب وألاصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

ملاحظاتك: _____

٧. الاطلاع على المناقشات النهائية التي تسبق إقرار الميزانية

المعيار: طريقة ودرجة إبلاغ المواطنين واشراكهم في اجتماعات المجلس المحلي، في الوقت الذي تتم فيه مراجعة الميزانيات المحلية واقرارها بعد استلامها من الحكومة الوطنية.

ألاساس المنطقي: ينصّ دستور جمهورية ألبانيا، في المادة ٢٣ منه، على الحقّ بالاطلاع على الوثائق الرسمية، وبالتالي فهو يضمن الحق في الحصول على المعلومات. يفيد قانون الحقّ بالوصول إلى المعلومات حول الوثائق الرسمية (الرقم ٨٥٠٣، التاريخ ٣٠.٦.١٩٩٩)، في الفقرة الثانية، بأنّ المسؤولين الحكوميين «ملزمون بإلادلاء بكل المعلومات المتعلقة بالوثائق الرسمية، طالما أنّ ألامر لا يتعارض مع قوانين أخرى.»

هل شاركتَ في إقرار الميزانية بشكلها النهائي؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تمّ إعلامك بشأن إقرار الميزانية بشكلها النهائي؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

كيف تمّ إعلامك ببشأن الميزانية التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

ـــــ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

ـــــ من وسائل الإعلام ـــــ ألاقارب وألاصدقاء

ـــــ في حانة/مقهى ـــــ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

ـــــ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٨. محتويات الميزانية

المعيار: يجب أن تقدّم الميزانية نظرةً شاملةً إلى الجوانب المالية والتطبيقية للموارد المالية الخاصة بالحكومات المحلية. فتتضمّن كحدٍّ أدنى:

- كافة مصادر الإيرادات والنفقات، بما في ذلك المشاريع المشتركة، الكيانات شبه الحكومية التي تملك مصلحة فيها، العمليات الثانوية، المصالح التجارية، الخ.
- خلاصة عن أبرز الإيرادات والنفقات، فضلاً عن وصف للافتراضات الضمنية والتوجهات الملحوظة
- خلاصة عن عدد الموظفين والمناصب في كل قسم، ووصف لأي تغييرات ملحوظة على مستوى تعيين الموظفين أو إعادة تنظيم المسؤوليات

الأساس المنطقي: يضمن هذا المعيار أنّ الحكومة المحلية تقدّم معلومات شاملة لتسهيل فهم مركزها المالي بشكل كامل. فقد جرّبت العديد من الحكومات المحلية إخفاء بعض مصادر التمويل أو النفقات– التي لا تقع تحت سلطة الحكومة المحلية مباشرة– بعيداً عن الميزانية. يمكن أن يشمل هذا ألامر العمليات المتعلقة بمشاريع المياه، المشاريع التجارية، الخ. من شأن هذه الممارسة أن تقلّص من مقدار الشفافية المتعلقة بالإدارة المالية، وتجعل المواطنين وصنّاع القرار غير مدركين تماماً لطبيعة المركز المالي التي تتبّعه الحكومة المحلية.

هل تتضمّن الميزانية نظرة عامة إلى الجوانب المالية للحكومة المحلية؟

ـــــ نعم ـــــ كلا ـــــ جزئياً ـــــ لا أعرف

ما هو المجموع الإجمالي للإيرادات؟

_____

_____

_____

ما هو المجموع إلاجمالي للنفقات؟

_____

_____

_____

كيف تمّ تعريفك بمحتويات الميزانية الخاصة بالبلدية/المحلة؟

_____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

_____ من وسائل إلاعلام

_____ ألاقارب وألاصدقاء

_____ في حانة/مقهى

_____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

_____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٩. سهولة قراءة الميزانية

المعيار: يجب أن تعدّ الحكومات المحلية الميزانية بطريقة واضحة ومفهومة بالنسبة لجميع المواطنين. ويجب أن تتضمّن الميزانية العناصر التالية كحدٍّ أدنى لضمان فهم المواطنين لها:

- قائمة محتويات
- رسالة من رئيس البلدية يسمّي فيها الأولويات والقضايا التي تواجهها الحكومة المحلية عند صياغة الميزانية (وكيف تختلف عن السنوات الماضية)
- وصف كامل لعملية إعداد الميزانية ومراجعتها وإقرارها، إضافةً إلى الإجراءات الخاصة بتعديل الميزانية بعد إقرارها
- وصف للأنشطة والخدمات والوظائف التي تنفّذها جميع الوحدات التنظيمية المتلقية للتمويل، فضلاً عن أهداف كل وحدة وغاياتها خلال سنة الميزانية
- جداول ورسوم بيانية لنقل المعلومات بشكل مبسّط

الأساس المنطقي: يرمي هذا المعيار إلى التشجيع على إصدار وثائق الميزانية التي تسمح للمواطنين باستيعاب القضايا، والتوجهات، والخيارات المهمة المتّخذة ضمن الميزانية. كما يشجع أيضاً على بذل الجهود المبتكرة والخلاقة للتواصل بشكل فعّال مع المواطنين بشأن الخطة التي ستعتمدها الحكومة المحلية من أجل جمع الإيرادات وانفاق الأموال، وما هي الأولويات على صعيد خدماتها، فضلاً عن الإنجازات التي تخطط لها. لذا من خلال جمع الأرقام والجداول والتقارير، تصبح وثيقة الميزانية وثيقة أبسط وأسهل بالنسبة للمواطنين وصنّاع القرار.

هل الميزانية مفهومة بالنسبة إليك؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تتضمّن الميزانية قائمة المحتويات؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

هل تمّ وصف كافة الأنشطة والخدمات والوظائف التي قامت بها كل الوحدات التي تلقّت الأموال؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

كيف تمّ إعلامك بالقرارات التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

١٠. نسبة تطابق عقد النفقات مع الميزانية التي تمّت الموافقة عليها

المعيار: نسبة توافق مخصصات الميزانية ونفقاتها مع مجموع الميزانية النهائية التي تمّ إقرارها ومخصصاتها.

الأساس المنطقي: يشترط هذا المعيار تتبّع أثر النفقات والتقييم طيلة مراحل صياغة الميزانية، كما يفرض نشر نتائج هذه المراقبة والتحليل. فضلاً عن ذلك، يتطلّب هذا المعيار درجة عالية من التفكير، ووصولاً أكبر إلى المعلومات من قبل العامة.

هل تمّ إنفاق المال كما هو منصوص عليه في الميزانية؟

ـــــ نعم ـــــ كلا ـــــ جزئياً ـــــ لا أعرف

إذا كانت الإجابة كلا، ما هي المشاريع التي لا تتوافق مع الأموال المنفقة؟ هل كان مجموع الأموال أكبر أم أصغر من المبلغ المتوقع؟

_____

_____

_____

هل تمّ إعلامك بالقرارات المالية أو بأي تحركات أخرى؟

ـــــ نعم ـــــ كلا ـــــ جزئياً ـــــ لا أعرف

إذا كانت الإجابة نعم، كيف تلقّيت هذه المعلومات؟

ـــــ من وسائل الإعلام ـــــ من خلال نشر القرارات

ـــــ خلال الاجتماعات الخاصة ـــــ شفهياً من الأصدقاء والأقارب إلخ.

كيف تمكّنت من مقارنة الميزانية بالنفقات؟

ـــــ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

ـــــ من وسائل الإعلام ـــــ الأقارب والأصدقاء

ـــــ في حانة/مقهى ـــــ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

ـــــ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

١١. المراجعة العامة وجهود الاتصال خلال مرحلة عقد النفقات

المعيار: إضافةً إلى المعيار ٨، الطريقة والدرجة التي يتم فيها نشر تتبّع نفقات الميزانية وتحليلها، ولمن، ومتى، الخ..

الأساس المنطقي: إضافةً إلى ربطه بالمعيار ٨، يشكّل هذا المعيار نقيضاً للمعيار ٢ أعلاه المتعلق بجهود الاتصال بالناخبين المبذولة خلال مرحلة صياغة الميزانية.

هل تمّ إعلامك بالقرارات المتعلقة بتطبيق مشاريع البلدية/المحلة؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

إذا كانت الإجابة نعم، ما هي القضايا أو المشاكل التي قمتم بمناقشتها؟ (عدّدها)

_____

_____

_____

كيف تعرّفتَ إلى طريقة تطبيق مشاريع البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ ألاقارب وألاصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

١٢. النظرة إلى تضارب المصالح خلال عملية صياغة الميزانية

المعيار: نسبة تكرّر وتوثيق الخطوات التي يقال إنها تستند إلى الانتماء الحزبي، أو الشراكات الشخصية، أو أي علاقة أخرى، خلال عملية التخطيط للميزانية، وتوزيع حصصها، أو عقد نفقاتها، بما ينتهك القانون المتعلق بتضارب المصالح.

الأساس المنطقي: يترافق توزيع الموارد غالباً مع مزاعم بمعاملة تفضيلية استناداً إلى علاقة معيّنة أو تفضيل لحزب سياسي على آخر. ينطبق هذا الأمر على المستوى المحلي كما المستوى الوطني على السواء.

هل لاحظتَ أي تضارب في المصالح خلال عملية إعداد الميزانية؟

____ نعم ____ كلا ____ جزئياً ____ لا أعرف

إذا كانت الإجابة نعم، فكيف حدث ذلك؟

____ خلال اجتماعات مجلس البلدية ____ خلال التخطيط للميزانية

____ خلال إقرار الميزانية ____ خلال تطبيق الميزانية

أي نوع من تضارب المصالح لاحظتَ؟

_____

_____

_____

من الذي ادعى حدوث تضارب المصالح؟

_____

_____

_____

كيف تمّ إعلامك بالقرارات التي اتّخذتها البلدية/المحلة؟

____ من خلال مشاركاتك في اجتماعات مجلس البلدية/المحلة

____ من وسائل الإعلام ____ الأقارب والأصدقاء

____ في حانة/مقهى ____ من خلال نشر القرارات (ضمن منشورات)

____ اجتماعات بموظفي البلدية/المحلة

غير ذلك (الرجاء التحديد):

_____

_____

ملاحظاتك: _____

_____

_____

٣. استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي

صاغ المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية، ونقابة المحامين الشباب في جورجيا، «استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي»، كي يملك المواطنون أدوات من أجل مراقبة عملية إعداد الميزانية التي تقوم بها بلدياتهم. أما الهدف من ذلك، فهو جمع المعلومات حول صياغة الميزانية وعملية مراجعتها، فضلاً عن آليات مشاركة المواطنين خلال جلسات مناقشة الميزانية، وتأمين الوصول إلى المعلومات العامة.

المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية
نقابة المحامين الشباب في جورجيا
استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي

البلدية: _____

اسم المراقب وشهرته: _____

زمان ومكان الحدث التي تتمّ مراقبته: _____

هل تقوم الهيئة التشريعية بصياغة الميزانية وتعديلها وفقاً للقانون؟

أ) نعم ب) كلا

في حال أجبت بكلا، الرجاء التفسير: _____

_____

_____

هل تتماثل أولويات السكان مع الميزانية المحلية؟

أ) تماماً ب) جزئياً ج) أبداً

هل تمّ إلايفاء بالوعود التي أطلقها ممثلو الحكم الذاتي المحلي خلال حملة المدافعة؟

أ) تماماً ب) جزئياً ج) أبداً

الرجاء التفسير: _____

_____

_____

هل تمّ تطبيق ألانشطة المنصوص عليها ضمن ميزانية العام ٢٠٠٩؟

أ) نعم ب) كلا

في حال أجبت بكلا، الرجاء إلاشارة إلى ألانشطة التي كان من المتوقّع تطبيقها ضمن ميزانية العام ٢٠٠٩، ولم تُطبق:

_____

_____

_____

ملاحظات إضافية: _____

_____

_____

صياغة الميزانية وعملية مراجعتها
المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية
نقابة المحامين الشباب في جورجيا
استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي

البلدية: _____

اسم المراقب وشهرته: _____

زمان ومكان الحدث التي تتمّ مراقبته: _____

ما هي القضايا التي تمّت مناقشتها خلال جلسة المجلس المحلي (ويُعرف أيضاً بالساكريبولو)؟ _____

_____

_____

المشاركون في جلسة المجلس المحلي (الرجاء الاشارة الى هيكليات الحكم المحلي المشاركة، فضلاً عن الممثّلين الحاضرين لهذه الهيكليات، الى جانب ممثّلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام): _____

_____

_____

هل من قضايا طرحها ممثلو المجتمع المدني؛ فإن فعلوا، ما هي هذه القضايا؟ _____

_____

_____

باختصار، الرجاء تعداد آلاراء/المواقف التي تمّ التعبير عنها خلال الاجتماع:

١. _____

٢. _____

٣. _____

٤. _____

٥. _____

هل تمّ أخذ آلاراء التي طُرحت خلال الجلسة بعين الاعتبار؟

أ) نعم ب) كلا

الرجاء وصف ما حدث بالتفصيل في كلتا الحالتين: _____

_____

_____

بإيجاز، الرجاء وصف مجريات جلسة المجلس المحلي:

ملاحظات إضافية:

آليات مشاركة المواطنين- الجلسات
المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية
نقابة المحامين الشباب في جورجيا
استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي
الجزء ألاول

البلدية: _____

اسم المراقب وشهرته: _____

زمان ومكان الحدث التي تتمّ مراقبته: _____

هل تمّ إعلام السكان بالجلسات المرتقبة؟

أ) نعم ب) كلا

ما ألادوات التي تمّ استخدامها لاعلام السكان؟

أ) التلفزيون ب)الراديو ج)الصحف والمجلات د) الملصقات هـ) غير ذلك

هل تمّ إعلام المجتمع ضمن المهلة الزمنية التي يحدّدها القانون؟

أ) نعم ب) كلا

في حال أجبت بكلا، الرجاء وصف ما حدث بالتفصيل: _____

_____

_____

برأيك، إلى أي مدى كانت عملية إعلام المجتمع كاملة؟

أ) كانت كاملة

ب) مرضية

ج) ناقصة

د) لم تُطبّق على إلاطلاق

إقترح علينا بعض ألافكار الخاصة: كيف برأيك يمكن تحسين وسائل إعلام السكان بشأن مواعيد الجلسات القادمة؟

_____

_____

_____

_____

الوصول إلى المعلومات العامة
المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية
نقابة المحامين الشباب في جورجيا
استمارات تقارير المراقبة للحكم الذاتي المحلي
الجزء الثاني

هل تلقيتَ المعلومات العامة التي طلبتها ضمن المهلة الزمنية التي ينصّ عليها القانون؟

أ) نعم ب) كلا

في حال أجبتَ بكلا، الرجاء التفسير: _____

_____

_____

_____

هل لديك معلومات عن حادثة مُنع مواطن بموجبها من حقه في الوصول إلى المعلومات العامة، بشكل ينتهك القانون، أو أنه تلقى المعلومات بعد المدة القانونية التي ينصّ عليها القانون؟

أ) نعم ب) كلا

في حال أجبت بنعم، الرجاء وصف ما حدث بالتفصيل: _____

_____

_____

_____

ملاحظات إضافية

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

المراقبة التشريعية Legislative Monitoring

الهدف

المراقبة التشريعية عملية تقوم منظمات المجتمع المدني من خلالها بمراقبة وتقييم عمل أعضاء الهيئات التشريعية وأدائهم، وإعداد تقارير مفصّلة بذلك، إضافة إلى مدى فعالية وفاعلية الهيئات التشريعية في تلبية احتياجات المواطنين. ويمكن للمراقبة التشريعية أن تخدم مجموعةً متنوعة من الأهداف التي تختلف باختلاف سياق الدولة، وأهداف المنظمة التي تقوم بالمراقبة، ومصالحها، وقدراتها. لكنّ السبب الرئيسي الذي يدفع بالمجموعات إلى المشاركة في هذا النوع من المراقبة هو زيادة مساءلة أعضاء الهيئة التشريعية أمام المواطنين وتعزيز العملية التشريعية. فحين تنشر المجموعات النتائج التي توصّلت إليها، يصبح بإمكانها ممارسة المزيد من الضغوطات على المشرّعين، سيّما وأنّ المواطنين سيستخدمون هذه المعلومات كأساس لعملية المدافعة وتنظيم الحملات، أو لمجرّد معرفة كيف سيصوّتون في الانتخابات القادمة. في بعض الحالات، تشارك المجموعات أيضاً في المراقبة التشريعية من أجل تعزيز العملية التشريعية نفسها. فعوضاً عن تركيز انتباهها على جمع المعلومات المتعلقة بأداء نائب واحد، تراقب الإجراءات والممارسات التشريعية، على ضوء مجموعة من المعايير التشريعية في غالب الأحيان.[1] ويمكن أن تستخدم هذه المجموعات النتائج التي توصّلت إليها للعمل مع أعضاء الهيئات التشريعية من أجل تحسين نقاط ضعفهم، أو المدافعة عن إحداث تغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمليات التشريعية.

يدعم المعهد الديمقراطي الوطني عادةً مبادرات المراقبة التشريعية بهدف تحقيق النتائج التالية:

- منح المواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوق بها في ما يتعلق بتسيير عمل العمليات التشريعية على مستويات الحكومة الوطنية والمحلية؛
- منح المواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوق بها في ما يتعلق بأعضاء الهيئات التشريعية على مستويات الحكومة الوطنية والمحلية؛
- التفاعل المباشر والبنّاء بين المواطنين وأعضاء الهيئة التشريعية على المستويات المحلية أو الوطنية؛
- التفاعل المباشر والبنّاء بين المواطنين وألاحزاب السياسية على المستويات المحلية أو الوطنية؛
- التحسينات في القدرات التشريعية وألاداء الفردي لاعضاء الهيئات التشريعية على المستويات المحلية أو الوطنية؛
- زيادة مستوى مساءلة الحكومة وألاحزاب السياسية أمام المواطنين.

يبيّن هذا القسم كيف يمكن للمجموعات أن تخطّط مبادرة مراقبة تشريعية وتطبّقها. مع الأخذ بعين الاعتبار خبرات مجموعة متنوّعة من المنظمات الشريكة للمعهد الديمقراطي الوطني، يستند هذا القسم بشكلٍ أساسي إلى خبرات مجموعتين: مركز القدس للدراسات السياسية (القدس) في الأردن ومعهد كوسوفو الديمقراطي في كوسوفو. يعتبر مركز القدس مركزاً رائداً للأبحاث في الأردن. وقد تمكّن، بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، من المشاركة في مشروع تجريبي للمراقبة التشريعية امتدّ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٩، بعنوان «مرصد البرلمان الأردني». شمل المشروع عدة أنشطة للمراقبة وإعداد التقارير بالنتائج، فضلاً عن تنظيم سلسلة من الحوارات. أما معهد كوسوفو الديمقراطي، فمنظمةٌ غير حكومية كائنة في بريشتينا، شريكة للمعهد الديمقراطي الوطني منذ العام ٢٠٠٥. تشمل مبادراته المنفّذة في إطار المراقبة التشريعية جمع المعلومات ونشر التقييمات بشأن أنشطة النوّاب في جمعية كوسوفو التشريعية وفي عدد من الجمعيات البلدية.

مرحلة الإعداد للمراقبة

عند إعداد خطة لمبادرة المراقبة التشريعية، تكون المجموعة بحاجة إلى استراتيجية واضحة. ينبغي أن تكون الاستراتيجية

---

١ يعتبر كتاب «نحو تطوير المعايير الدوليّة للهيئات التشريعيّة الديمقراطيّة» مثالاً عن مجموعة من المعايير التشريعية التي يمكن أن تستند إليها مبادرات المراقبة. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمعهد الديمقراطي الوطني:
http://www.ndi.org/files/2113_gov_standards_010107.pdf

هيكلية عمل التخطيط الاستراتيجي[٢]

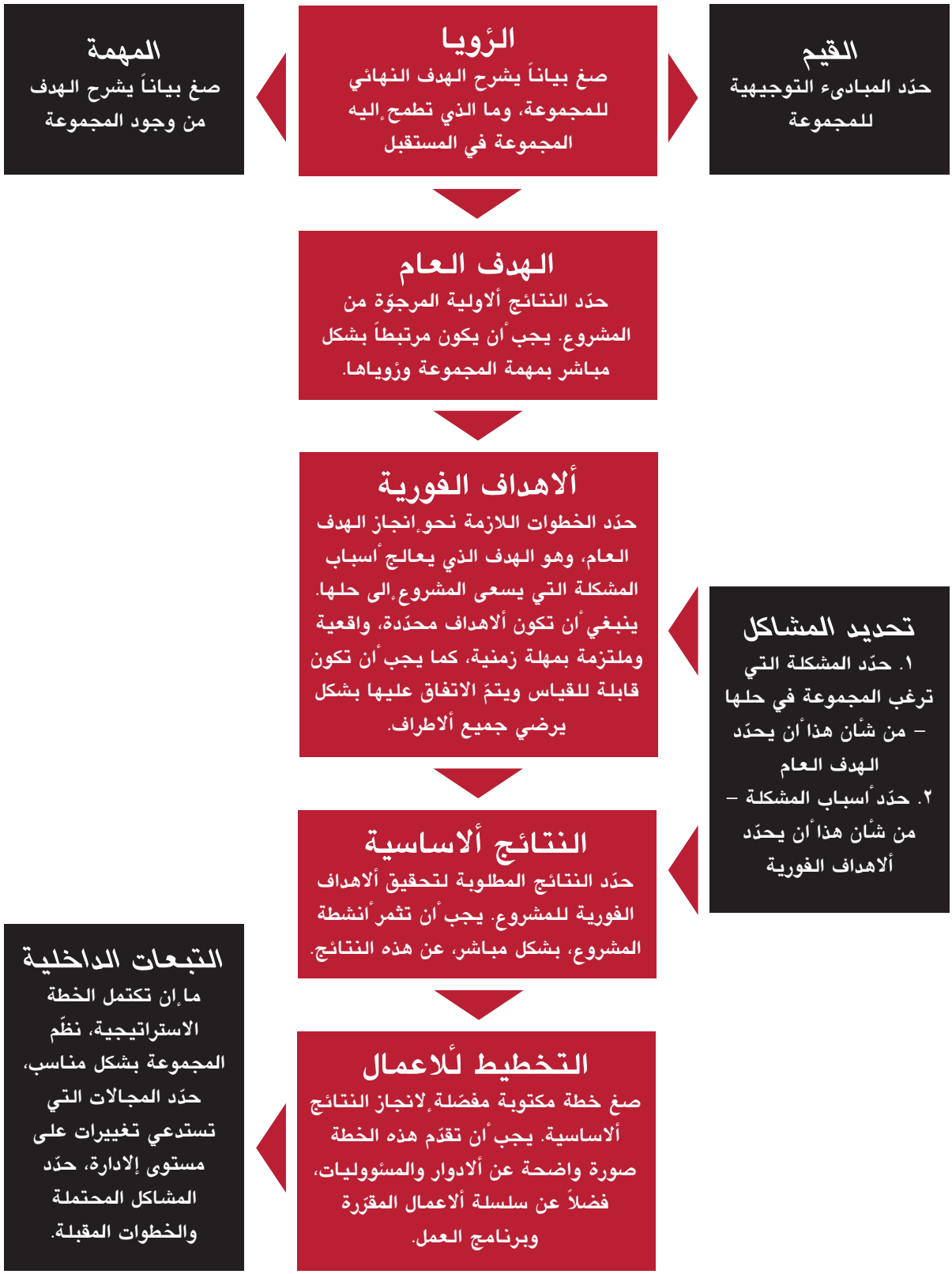

٢ مأخوذ بتصرّف من: Shapiro, Janet. “Strategic Planning Toolkit.” Civicus. P. 28. http://www.civicus.org/toolkits/civicus-planning-toolkits

متوافقة مع أهداف المنظمة ورؤياها للمستقبل، فضلاً عن أفكارها في ما يتعلق بكيفية تعزيز التغيير من خلال المراقبة. هل تتطلّع المجموعة إلى مقارنة سجلات تصويت النوّاب من جهة بأولويات المواطنين من جهة أخرى، لتحديد مستوى تمثيلهم واستجابتهم لاحتياجات السكان؟ في هذه الحالة، يجدر بالمجموعة أن تصوغ الاستبيانات وتدرّب المتطوّعين والموظّفين بهدف جمع المعلومات من المواطنين وأعضاء الهيئة التشريعية على السواء. هل تريد المجموعة التركيز على مراقبة العمليات التشريعية أو أداء أعضاء الهيئات التشريعية؟ تعتبر هذه الملاحظة أساسية في تحديد أنواع الأسئلة الواجب إدراجها ضمن استمارة المراقبة. كما يجب على المجموعات أن تفحص السياق الذي تعمل ضمنه، إلى جانب قدرتها على تنفيذ الأنشطة، وحجم الموارد المتوافرة، والوسائل المعتمدة للمشاركة السياسية والنواقص الحالية التي يمكن لعملية المراقبة أن تسلّط الضوء عليها (كمستوى الوصول غير المناسب إلى المعلومات، والفساد، وغياب المساءلة).

بعد تطبيق استراتيجية تحدّد ماذا يتوجّب مراقبته، ومتى، وكيف، يحدّد الشركاء أدوات المراقبة المناسبة ويطوّرونها. فأعدّت المجموعات مسوحاً واستبيانات خاصة بالمواطنين، لجمع المعلومات حول أولويات المواطنين وآرائهم بشأن الأحزاب السياسية، والنوّاب ألافراد، والهيئات التشريعية. أما السبيل إلى ذلك، فملء الاستمارات الموزّعة من خلال إجراء المقابلات، أو الاستمارات التي يملؤها الفرد ثم يرسلها إلى أصحابها عبر البريد. ومع أنّ معدّل الإجابة يكون عادةً أعلى بالمقارنة مع الاستمارات التي يتمّ ملؤها خلال المقابلات، إلا أنّ الاستمارات المرسلة عبر البريد تتطلّب عادةً عدداً أقل من الموظفين ووقتاً أقل من المتطوّعين.

صاغت المنظّمات استمارات المراقبة التشريعية، كي يتمكّن المتطوّعون والموظّفون من استخدامها لجمع المعلومات حول العمليات التشريعية، أو أداء المشرّعين في الجمعية التشريعية وجلسات اللجان. وقد أعدّت المجموعات، تبعاً لقدراتها في مجال المراقبة وهدفها من هذه المراقبة، الاستمارات كقوائم مرجعية أو أسئلة تدعو إلى إجابات خطية تفسيرية، أو مزيج من الاثنين معاً.

تملأ المجموعات الاستمارات خلال إجراء المقابلات، لكشف وجهات نظر أعضاء الهيئات التشريعية في ما يتعلق بقدراتهم في مجال الحكم. وعلى غرار المسوح والاستبيانات الخاصة بالمواطنين، يمكن أن تعدّلها المجموعات بحيث يملؤها أحد الموظّفين خلال إجراء مقابلة معيّنة أو يملؤها النوّاب بأنفسهم.

بعد أن تصبح كل ألادوات جاهزة، تنظّم المجموعات تدريبات للمتطوّعين والموظّفين كي يتعلموا كيفية إدارة ألادوات خلال مراقبة اللجان والجلسات التشريعية، أو توزيع الاستبيانات على المواطنين، أو إجراء المقابلات مع أعضاء الهيئات التشريعية.

دعماً لمبادرة المراقبة التشريعية، أعدّ معهد كوسوفو الديمقراطي مسحاً لتسليط الضوء على آراء المواطنين في ما يتعلق بفعالية الأحزاب السياسية، وجمعية كوسوفو التشريعية وأعضائها، والعمّال الحكوميين. كما أعدّ استمارات مراقبة لتقييم أداء أعضاء الهيئات التشريعية خلال جلسات الجمعية واللجان وجلسات الجمعيات واللجان البلدية العامة.

نسجاً على المنوال نفسه، صاغ مركز القدس استبياناً لكشف أولويات المواطنين وآرائهم في ما يتعلق بالبرلمان وأعضاء البرلمان، لكنه أعدّ أيضاً استمارة للمقابلات هدفها جمع المعلومات من النواب مباشرة. على غرار معهد كوسوفو الديمقراطي، أعدّ مركز القدس استمارات مراقبة– رغم أنها استخدمت لجمع البيانات حول أداء النواب خلال الجلسات النيابية وجلسات اللجان العادية والاستثنائية، ولم يقصد بها المراقبة على مستوى البلديات.

خلال مرحلة التخطيط، تسعى المجموعات دوماً إلى طلب الدعم من أعضاء الهيئة التشريعية لما تقوم به من مبادرات مراقبة، من خلال الاجتماع بالأعضاء البارزين وإرسال الرسائل الرسمية التي تعلم النواب وأعضاء الجمعية بالأنشطة المتعلقة بالمراقبة. فمن غير المرجّح أن تصطدم المجموعات بعراقيل كثيرة خلال مرحلة جمع البيانات، إذا كان أعضاء الهيئة التشريعية على علم بالمبادرة منذ بداية العملية، ولا يشعرون أنهم يواجهون هجوماً لا مبرّر له. في هذا السياق، تعتبر الرسائل والاجتماعات تدابير تمهيدية لانتزاع احترام أعضاء الهيئات التشريعية وتأييدهم، لكن ينبغي ألا تستخدم لجمع المعلومات الخاصة بالمبادرة. كما ينبغي ملء الاستمارات الخاصة بالمقابلات مع النوّاب أنفسهم في مرحلة لاحقة من العملية، خلال مرحلة جمع البيانات.

أشرك مركز القدس النواب في مبادرة المراقبة التشريعية منذ بداية العملية. فسلّم رسالة إلى كل نائب، يشرح فيها المشروع، كما التقى بأعضاء بارزين من البرلمان ألاردني، بهدف كسب تأييدهم. وكان رئيس مجلس النواب، السيد عبد الهادي المجالي، قد أبدى التزامه، قبل مرحلة جمع البيانات الخاصة بمشروع المراقبة، بدعم المركز في مراقبة أداء البرلمان والنوّاب ألافراد.

مرحلة جمع البيانات

خلال هذه المرحلة من المراقبة التشريعية، يطبّق المتطوعون والموظفون في المجموعة المهارات المستخلصة خلال تدريباتهم لجمع المعلومات في ما يتعلق بأولويات المواطنين وآرائهم، والعمليات التشريعية و/أو أداء أعضاء الهيئات التشريعية. كما يمكن للمجموعات أن تحصد البيانات على المستويات الوطنية والمحلية، تبعاً لهدف المراقبة واستراتيجيتها. عندما تشارك المجموعات في مبادرات المراقبة بهدف زيادة مستوى وصول المواطنين إلى المعلومات، أو تحسين أداء المشرّعين، أو التخفيف من الفساد، يتم جمع البيانات، في المقام الأول، من خلال دراسة الوثائق العامة والملاحظات المباشرة الخاصة بالجلسات واللجان التشريعية. كما إنّ دراسة السجلات العامة وغيرها من الوثائق الرسمية يتيح لمجموعات المراقبة فهماً أفضل للعمليات التشريعية والمواقف الحكومية الرسمية بشأن القضايا والسياسات. فضلاً عن ذلك، يتيح هذا الأمر للمجموعات استكمال البيانات التي تمّ جمعها من خلال المراقبة، وفي بعض الأحيان التأكيد على صحّتها. في نهاية الأمر، يمكن القول إنّ المتطوّعين والموظّفين في مجموعات المراقبة، قد تمكّنوا، من خلال المراقبة المباشرة للجلسات واللجان التشريعية، من جمع المعلومات حول ما يلي:

- حضور أعضاء الهيئة التشريعية للجلسات؛
- مشاركة أعضاء الهيئة التشريعية في الجلسات؛
- التشريع أو التعديلات المطروحة؛
- الاستجابة لمنظمات المجتمع المدني الرسمية وطلبات المواطنين؛
- الوقت المخصص للاجتماعات بالمواطنين؛
- الاتصالات ما بين أعضاء الهيئات التشريعية والمواطنين؛
- عدد طلبات المعلومات التي تلقاها أعضاء الهيئات التشريعية وكيف تمّت معالجة الطلبات؛
- الوصول إلى المعلومات العامة؛
- وظائف الهيئة التشريعية واللجان؛
- دور المعارضة؛
- كيف تمّ نقل مبادرات المواطنين ومبادرات منظمات المجتمع المدني إلى الجمعية الوطنية؛
- متابعة برامج الحملات والوعود الانتخابية؛
- مناقشة القضايا.

عندما يركّز هدف المراقبة على المساءلة وزيادة التفاعل المباشر بين المواطنين وأعضاء الهيئة التشريعية والأحزاب السياسية، تميل المجموعات إلى استخدام الاستبيانات أو المسوح، فضلاً عن الملاحظات والقراءات المتمعّنة للسجلات العامة، مما يساعد في تحديد آراء المواطنين وأعضاء الهيئة التشريعية. وعندما تستخدم المجموعات المقابلات والاستبيانات للتفاعل بشكل مباشر مع النوّاب وأعضاء الجمعية، يمكن فهم الفرص والتحديات التي يواجهها أعضاء الهيئة التشريعية بشكل أفضل عند محاولتهم أداء مسؤولياتهم.

تستخدم مجموعات المراقبة المسوح الوطنية لتسليط الضوء على مستويات ثقة المواطنين في أعضاء الهيئة التشريعية، فضلاً عن وجهات نظرهم في فعالية الهيئة التشريعية. كما يمكن أن تؤمّن المسوح معلومات أساسية عن احتياجات المواطنين واهتماماتهم، فيستخدم أعضاء الهيئة التشريعية هذه المعلومات لرسم السياسات التي تعكس أولويات المواطنين. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يستخدم المواطنون الأبحاث المستندة إلى المسوح كأداة ضغط خلال حملات المدافعة. كما يمكن أن تصبح المعلومات أساساً للحوارات أو المنتديات العامة التي تعزّز تفاعلاً مباشراً أكثر بين المواطنين وأعضاء الهيئات التشريعية، وبين المواطنين والأحزاب السياسية.

خلال مرحلة جمع المعلومات، أجرى مركز القدس مقابلات مع كل نائب بهدف جمع المعلومات في ما يتعلق برأيه تجاه إنجازاته الخاصة، ومواطن فشله، والعوائق التي يواجهها عندما يحاول الإيفاء باحتياجات المواطنين. فأتاح هذا الأمر فهماً مفصّلاً لسجلات الأداء التشريعي، وأدّى أيضاً إلى دعم أكبر من أعضاء الهيئات التشريعية الذين لم يشعروا بالخوف والتهديد من مجموعات المراقبة عندما سنحت لهم الفرصة للإدلاء برأيهم الخاص.

النتائج والمبادرات التالية

في ما يلي أربع نتائج متوسطة يمكن أن تثمر عنها أنشطة المراقبة التشريعية التي تقوم بها المجموعات:

- مراقبة التقارير التي توجز التوصيات الهادفة إلى إجراء التحسينات اللازمة استناداً إلى نتائج المراقبة؛
- إعداد بطاقات تقييم توجز نتائج المراقبة؛
- إنشاء مواقع إلكترونية تُنشر فيها المعلومات المبيّنة ضمن تقارير المراقبة وبطاقات التقييم؛
- الاجتماعات العامة، الطاولات المستديرة والنقاشات المستندة إلى تقارير المراقبة وبطاقات التقييم؛
- حملات نشر الوعي والمدافعة المستندة إلى تقارير المراقبة ونتائج البحث.

تقارير المراقبة

لعلّ أكثر نتائج مبادرات المراقبة التشريعية شيوعاً هي تقارير المراقبة وبطاقات التقييم. تنشر المجموعات تقارير المراقبة إما سنوياً وإما بعد كل جلسة تشريعية. تُكتب التقارير بشكل عام للنواب أو الحكومات المحلية، فضلاً عن المانحين ووسائل الإعلام، لكن يمكن توزيعها على عامة الناس أيضاً. تبعاً لهدف المراقبة، يمكن أن تتضمّن التقارير توصيات حول أحد أو سائر المواضيع التالية:

- الإيفاء بالمتطلّبات التي تفرضها المعايير التشريعية؛
- تحسين إمكانيات صياغة التشريعات وإقرارها؛
- تنظيم جلسات الاستماع العامة كجزء من عملية تطوير التشاريع؛
- تحديد أولويات المواطنين والتحرك من أجل تحقيقها؛
- تطبيق التشاريع؛
- إضفاء الشفافية على إجراءات الميزانية.

قبل تأسيس معهد كوسوفو الديمقراطي، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني في كوسوفو التي راقبت الجلسات العامة وجلسات اللجان في الجمعيات العامة. في العام ٢٠٠٤، أصدرت منظمات المجتمع المدني في بلديات ديكان، شتايم، كلينا، بيجا وليبجان تقارير تؤمّن تحليلاً لأداء الحكومة المحلية، واقتراحات بإجراء التحسينات اللازمة، ومراجعة لطريقة استجابة المسؤولين المحليين لطلبات وتوصيات منظمات المجتمع المحلي، ومدى الالتزام بالنظام الداخلي التشريعي، فضلاً عن طريقة صياغة التشاريع المحلية وتطبيقها. تمّ توزيع نسخ عن التقارير على المسؤولين المنتخبين محلياً، والمنظمات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، وبقية أصحاب المصلحة المهتمين، بمن فيهم المواطنون الأفراد.

بطاقات التقييم

تنشر المجموعات بطاقات تقييم تشريعية في ما يصبّ، أولاً، في مصلحة المواطنين وبقية منظمات المجتمع المدني. يمكن صياغة هذه البطاقات بطريقة سردية وصفية أو بصيغة أكثر إحصائية. تعتبر المعلومات المتضمنة في بطاقات التقييم أكثر تركيزاً على التفاصيل العملية لإجراءات التشريعية، بالمقارنة مع التوصيات المبيّنة في تقارير المراقبة، وقد شملت:

- حضور أعضاء الهيئات التشريعية للاجتماعات العامة واجتماعات اللجان؛
- المشاركة في الطاولات المستديرة والنقاشات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني؛
- عدد القوانين التي خضعت للنقاش؛
- عدد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة التي بادر إليها أعضاء الهيئات التشريعية.

أصدرت منظمات المجتمع المدني في كوسوفو، أولاً، بطاقات تقييم تشريعية بطريقة سردية وصفية، لكنها ما لبثت أن أخذت تنتقل تدريجاً نحو الصيغة الإحصائية، حيث أصبحت استراتيجيتها في المراقبة أكثر تنظيماً ودقة. اليوم، تؤمّن بطاقات التقييم التي ينشرها معهد كوسوفو الديمقراطي إحصائيات مستندة إلى بيانات المراقبة، فضلاً عن تحليل شامل.

المواقع الإلكترونية

أنشأت مجموعات المراقبة أيضاً مواقع إلكترونية لتكون أدوات قوية في مجال توعية المواطنين تجاه المعلومات التي تمّ جمعها خلال المراقبة. لكنّ المواقع الإلكترونية ليست مجرّد منابر لنشر التوعية تجاه نتائج البحث، بل يمكن استخدامها أيضاً لجعل أعضاء الهيئات التشريعية مساءلين وزيادة التفاعل ما بينهم وبين ناخبيهم. ويمكن للنتائج والتحاليل المتوافرة على المواقع الإلكترونية أن تقدّم إلى المواطنين المعلومات التي يحتاجون إليها للمدافعة أو تنظيم الحملات، كما أنها تتيح لهم، بكل بساطة، اتخاذ قرارات أكثر وعياً بشأن كيفية تصويتهم في الانتخابات القادمة. فضلاً عن ذلك، تتضمّن المواقع الإلكترونية الخاصة بالمراقبة أيضاً معلومات حول كيفية الاتصال بأعضاء الهيئات التشريعية، مما يتيح للمواطنين مستوى من المعلومات نادراً ما وصلوا إليها قبلاً. في هذا السياق، نشرت المجموعات المعلومات التالية على مواقعها الإلكترونية:

- التطورات البرلمانية المحدّثة باستمرار؛
- تقارير المراقبة؛
- وثائق المعلومات العامة حول البرلمان والكتل واللجان البرلمانية؛
- ألاخبار والدراسات البرلمانية؛
- المقالات والتحاليل الوجيزة عن بيانات المراقبة يكتبها المراقبون والباحثون العاملون لدى المنظمة الشريكة؛
- التعليقات التي يبديها المواطنون الزائرون للموقع الإلكتروني؛
- السير الذاتية للنواب؛
- معلومات الاتصال بالنواب.

منذ منتصف العام ٢٠٠٩، نشر مركز القدس معلومات تمّ جمعها من خلال أنشطة المراقبة على الموقع إلكتروني المعروف باسم «مرصد البرلمان ألاردني» (www.jpm.jo).

الاجتماعات العامة

يمكن استخدام بيانات المراقبة لتقديم المعلومات اللازمة للاجتماعات العامة، أو الطاولات المستديرة، أو النقاشات التي يشارك فيها أعضاء الهيئات التشريعية وممثلو منظمات المجتمع المدني والمواطنون وأعضاء ألاحزاب السياسية. وقد نظّمت مجموعات المراقبة والمنظمات ألاهلية الشعبية هذه المناسبات المتنوّعة ضمن شبكاتها الخاصة، كما وفّرت فرصة للمواطنين للتشارك بشكل مباشر وبنّاء مع ممثّليهم. فضلاً عن ذلك، تمحورت المناقشات والجدالات حول ألادوار التشريعية وأداء النواب، ونظرة المواطنين إلى أعضاء الهيئة التشريعية، وبعض المواضيع المحددة كمشاكل ضمن نتائج المراقبة. وقد منحت المنتديات العامة مجموعات المراقبة فرصةً لطرح موقع إلكتروني ونشر تقارير المراقبة وبطاقات التقييم، إضافةً إلى شرح أهمية المراقبة التشريعية وجمع ألافكار المتعلقة بكيفية تحسين مبادرات المراقبة. تملك هذه المنتديات العامة القدرة على حثّ المواطنين على استخدام نتائج المراقبة بهدف تأمين المعلومات اللازمة لحملات المدافعة، فضلاً عن بقية مبادرات التنظيم ونشر الوعي.

بعد نشر سلسلة من التقارير المستندة إلى المعلومات التي تمّ جمعها من خلال مبادرة المراقبة التشريعية، استضاف مركز القدس سلسلة من الاجتماعات العامة إلاقليمية الموجّهة نحو جمع النواب بناخبيهم. عُقد أوّل هذه الاجتماعات في ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩ في الكرك، وقد شمل محافظات الكرك، طفيلة، معّان والعقبة في الجنوب. شارك في الاجتماع ٨١ مشاركاً مثّلوا منظمات نسائية، مراكز شبابية، جمعيات خيرية، جامعات، أحزاب سياسية، وحكومات بلدية. كما شارك في الاجتماع ثلاثة نوّاب هم: السيد عبد الفتاح المعايطة، السيد يوسف الصرايرة والسيد علي الضلاعين. وقد ركّز النقاش على دور النواب وأدائهم على ضوء تقارير القدس.

مشروع المراقبة البرلمانية في الأردن: موجز عن المراقبة التشريعية

The parliamentary Monitoring Project in Jordan: *A Legislative Monitoring Vignette*

خلفية البرنامج واطاره

عكست انتخابات العام ٢٠٠٧ النيابية تنامي مشاركة المواطنين في العمليات السياسية. كانت المرة ألاولى التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني المحلية في مراقبة الانتخابات الوطنية. شكّل هذا الحدث علامةً على بداية التحوّل في تاريخ المنظمات المدنية، من تركيزها على القضايا الاجتماعية وتقديم الخدمات إلى مشاركة أكثر نشاطاً في العمليات السياسية ضمن الدولة. لطالما كان الإصلاح في الدولة يتمّ كمبادرة من ألاعلى إلى ألاسفل؛ أما اليوم، فهناك اتجاه متزايد لجعل المواطنين على مستوى القواعد الشعبية شركاء أكثر اطلاعاً ودعماً لمؤسسات الدولة السياسية والنخبة الصانعة للقرارات. ولا ريب في أنّ هذه الذهنية الجديدة توفّر فرصةً فريدة من نوعها لمنظمات المجتمع المدني، للتشجيع على مزاولة النشاط السياسي والمساهمة في تعزيز ثقافة تمكّن المواطنين من مساءلة قادتهم السياسيين ومطالبتهم بإقرار القوانين والسياسات التي تلبّي احتياجاتهم.

أسفرت انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٧ عن انتخاب البرلمان الخامس عشر بعضوية نوّاب أصغر سناً وينعمون بمستوى تعليمي أفضل من زملائهم السابقين. فتحمّست العديد من منظمات المجتمع المدني للتعامل مع النوّاب الجدد ذوي البرامج القائمة على الصدق والنزاهة والعمل من أجل المصلحة الوطنية. لكن، بحلول العام ٢٠٠٨، تنامى الشعور بالخيبة وإلاحباط من أولئك النوّاب الذين لم ينفّذوا إلاصلاحات التي كانوا قد وعدوا بها. وفي ظلّ حيّز بسيط من النقاش، أقرّ النوّاب تشريعاً مدعوماً من الحكومة بشأن التجمّعات العامة، قيّد من حرية ألاحزاب السياسية والمجتمع المدني.

فضلاً عن ذلك، رفض مجلس النوّاب الجديد مراجعة الطعون في نتائج انتخابات العام ٢٠٠٧، وما لبث أن صرف النظر عن كلّ الطعون العالقة. ولا ريب في أنّ رفض معالجة الانتهاكات الانتخابية على هذا النحو قد أثّر، أكثر فأكثر، على مصداقية البرلمان، مما طرح علامات استفهام حول عدالة النظام، وقضى على آلامال بإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية. في الوقت نفسه، أعرب رئيس مجلس النوّاب عن استيائه من نسبة الحضور المتدنية في الجلسات العامة. وقد تفاقم هذا الشعور بفعل ألازمة الاقتصادية المتفشية، وما نتج عن ذلك من ازدياد كلفة المعيشة. فوجدت الحكومة نفسها مضطرة للتصرف، وتكشّفت مظاهر التوتّر والتضارب المتزايدين بين الحكومة والبرلمان بشأن بعض المسائل الاقتصادية.

لمحة عن البرنامج

في العام ٢٠٠٨، طبّق المعهد الديمقراطي الوطني برنامج «تعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسة»، الممول من قبل الوكالة ألاميركية للتنمية الدولية، بهدف سدّ الثغرة بين المجلس النيابي والمواطنين ألاردنيين. استند البرنامج إلى نشاطات المعهد السابقة مع منظمات المجتمع المدني في ألاردن، مشجعاً على تكوين مجتمع مدني مستقل قادر على مساءلة النوّاب ومحاسبتهم على مدى تمثيلهم ومعالجتهم للقضايا التي تشغل البال العام. وقد اشترك المعهد الديمقراطي الوطني، كجزءٍ من البرنامج، مع مركز القدس للدراسات السياسية، بهدف دعم مشروع المراقبة التشريعية الذي تنفّذه المنظمة، بعنوان «مرصد البرلمان ألاردني». سعى هذا المشروع إلى تحسين الصلة بين المواطنين والنواب، وتمكين المواطنين من تحليل أداء الممثلين النيابيين، استناداً إلى المعلومات الموضوعة بمتناول العامة.

من خلال «مرصد البرلمان ألاردني»، تمكّن مركز القدس للدراسات السياسية من جمع معلومات حول نسبة حضور النوّاب، وسجل تصويتهم، ومدى تمثيلهم لطلبات المواطنين، والوصول إلى المعلومات العامة. وما لبث أن استخدم هذه المعلومات لإصدار سلسلة من تقارير المراقبة التي توجز نتائج البحث، وتقارن أولويات الكتل البرلمانية وسجلات تصويت النوّاب مع أولويات المواطنين، كما تقدّم التوصيات اللازمة لإجراء التحسينات. وقد نشر مركز القدس هذه التقارير على

موقعه الإلكتروني، واستخدم البيانات الواردة فيها لإدارة الاجتماعات العامة بين المواطنين والنوّاب.

منطق البرنامج

الهدف العام: تحسين فعالية مجلس النوّاب ألاردني، وتأثيره، ومساءلته على مستوى ألافراد والمؤسسات.

الهدف الخاص: دعم جهود المجتمع المدني لمساءلة أعضاء المجلس النيابي، لحثّهم على تمثيل القضايا التي تشغل البال العام، ومعالجتها.

- النتيجة المرحلية ١: تأسيس معايير يمكن تقييمها وفهمها لضبط مواقف النوّاب الشفافة والخاضعة للمساءلة.

- النتيجة المرحلية ٢: ترسيخ ثقافة التفاعل المباشر بين النواب والمواطنين حول القضايا التي يمكن أن تحسّن مستوى التمثيل السياسي.

- النتيجة المرحلية ٣: تحسين قدرة مجلس النوّاب ككل في أداء واجباته.

- النتيجة المرحلية ٤: تعزيز مشاركة المواطنين في السياسة.

نشاطات المراقبة التشريعية

مشروع المراقبة البرلمانية

في صيف ٢٠٠٨، أدار المعهد الديمقراطي الوطني سلسلةً من الاجتماعات والمشاورات وورش العمل مع مركز القدس للدراسات السياسية، تناولت موضوع التخطيط لمشروع المراقبة البرلمانية على المدى الطويل والمنهجية المعتمدة لتنفيذه. وقد ساعد المعهد، على امتداد أشهر الصيف، مركز القدس في تحديد هدف المشروع العام، وأهدافه الخاصة، والمنهجية والاستراتيجية الخاصة بالمراقبة، إضافةً إلى المنهجية المعتمدة لتقييم أداء النوّاب ومدة المشروع. بعد تطبيق الاستراتيجية، أصدر المعهد الديمقراطي الوطني إذناً بمنحة فرعية إلى مركز القدس، فباشر هذا ألاخير بمراقبة الجلسة العادية الثانية للبرلمان الخامس عشر التي بدأت في ٥ تشرين ألاول/أكتوبر ٢٠٠٨ وانتهت في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

خلال الأشهر الأولى من المنحة الفرعية ونشاطات المراقبة البرلمانية، قدّم المعهد الديمقراطي الوطني خدمات استشارية مستمرّة إلى مركز القدس، كما أوفد مدير المركز في بعثة دراسية إلى لبنان، لتعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي ونشاطات إعداد مواد المشروع. خلال المشاورات، ساعد المعهد مركز القدس على إعداد استمارات المراقبة، ووضع تصميم لتقارير المراقبة، وتحديد محتويات الموقع الإلكتروني للمشروع، وتعيين مدة زمنية لإجراء المسح الوطني. وقد هدفت استمارات المراقبة الناتجة عن ذلك إلى تسليط الضوء على الممارسات المرتبطة بما يلي:

- حضور النائب؛
- عادات النائب في التصويت؛
- مشاركة النائب في الجلسات النيابية وجلسات اللجان؛
- مشاركة النائب في النقاشات التشريعية؛
- اتصال النائب بمختلف أصحاب المصلحة لاستدرار آلاراء والمساهمات؛
- مدى إشراف مجلس النوّاب على الحكومة.

من خلال الزيارة الدراسية التي قام بها مدير مركز القدس إلى بيروت، تمكّن من التباحث مع جمعية «نحو المواطنية» (نعم)، وهي منظّمة مدنية تطبّق مشروع مراقبة نيابية مماثلاً. فتبادل مدير المركز وممثّلون من جمعية «نعم»، من خلال مناقشة مشروعيهما، أفكاراً حول استراتيجيات المراقبة ومنهجيات التطبيق، فضلاً عن الطرق اللازمة لإشراك أعضاء المجلس في عملية المراقبة، والتقنيات المناسبة لتكون مبادرات المراقبة بنّاءة بالنسبة إلى النواب والمواطنين على السواء.

لعلّ العنصر ألاساسي لاستراتيجية المراقبة التشريعية التي انتهجها مركز القدس هو كسب دعم النوّاب لهذا المشروع. لذا، بذل المركز جهده لكسب الدعم من أعضاء رفيعي المستوى في مجلس النوّاب، وبعث برسائل إلى النواب الـ١١٠ جميعهم، ليحيطهم علماً بالمشروع. في كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعهّد رئيس مجلس النوّاب بتقديم الدعم وتوفير المعلومات اللازمة لمركز القدس، من أجل تنفيذ المشروع. بعد ذلك، قام

المركز بإجراء مقابلات مع كلٍّ من النوّاب، لتعريفهم أكثر إلى المبادرة وتمهيد الطريق أمام تنفيذ النشاطات المشتركة في المستقبل، فضلاً عن جمع البيانات الخاصة بأنشطتهم على المستوى التشريعي ومستوى المراقبة، إضافةً إلى بياناتهم الشخصية ومدى قدرتهم، برأيهم، على تمثيل ناخبيهم.

المسح الوطني

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعدّ مركز القدس استبياناً بالتشاور مع دائرة الإحصاءات العامة، التابعة لوزارة التخطيط، من أجل تحديد أولويات المواطنين السياسية والاقتصادية، والاطلاع على تقييمهم لأداء المجلس النيابي. بعد ذلك، قام المركز باستقطاب ناشطين من أجل توزيع الاستبيان على ١٢٠٠ شخص في مختلف أنحاء محافظات الأردن الاثنتي عشرة. فشكّلت نتائج المسح أساساً لاعداد وثيقة «استطلاع للرأي العام الأردني: نظرة إلى البرلمان وقانون الانتخابات»، الصادرة عن مركز القدس.

اجتماعات الطاولة المستديرة والاجتماعات العامة

بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٩، عقد مركز القدس للدراسات السياسية سلسلةً من اجتماعات الطاولة المستديرة، بالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني المحلية. فعقد المركز اجتماعات الطاولة المستديرة في المحافظات الاثنتي عشرة كلها، بالتعاون مع مشاركين من منظمات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية. تضمّنت المواضيع مدخلاً إلى مشروع مرصد البرلمان، وأداء النائب، ودور المجتمع المدني في تقييم أداء النائب، وسُبل تحسين التفاعل بين المواطنين والبرلمان.

بين نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وكانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٩، تطوّرت اجتماعات الطاولة المستديرة لتشمل سلسلة من الاجتماعات العامة، شارك فيها مواطنون، ومنظمات مدنية، ونوّاب، وممثّلون عن وسائل الإعلام. هدفت هذه الاجتماعات إلى جمع النوّاب بناخبيهم من أجل مناقشة دور النوّاب وأدائهم، على ضوء المسح الوطني والنتائج التي توصّلت إليها المراقبة البرلمانية. وقد شملت العروض والنقاشات ما يلي:

- مدخلاً إلى الموقع الإلكتروني لمرصد البرلمان ألاردني الخاص بمركز القدس، والتقارير الخاصة به؛
- نظرة الشعب إلى دور النوّاب وأدائهم؛
- أهمية المراقبة البرلمانية بالنسبة إلى المواطنين وصانعي القوانين؛
- سُبل تحسين المراقبة البرلمانية؛
- أساليب تحسين الإصلاحات السياسية؛
- هيكلية العمل القانونية للانتخابات وإصلاح القانون الانتخابي.

تقارير المراقبة والتوصيات

نشر مركز القدس تقرير المراقبة ألاوّل في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأرسل نسخًا عنه إلى النوّاب ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية. على امتداد مراحل المشروع، نشر المركز ما مجموعه خمسة تقارير حول المراقبة البرلمانية وأداء النوّاب، استناداً إلى المراقبة التي قام بها مركز القدس للجلسات النيابية واجتماعات اللجان، والمقابلات مع النواب ألافراد، فضلاً عن الطاولات المستديرة والمسوح العامة. وقد قدّمت التقارير المعلومات والتحاليل اللازمة لإلاحاطة بمختلف جوانب ألاداء البرلماني، فضلاً عن التوصيات لتعزيز الوظائف البرلمانية، وتحسين أدوار النوّاب على المستويين التشريعي والرقابي، وتنظيم جدول الاجتماعات، وتحسين نسبة حضور النوّاب. بإلاضافة إلى هذه التقارير الخمسة، نشرت القدس تقارير أصغر حجماً لتحليل المواضيع، مثل تقييم النوّاب النساء لادائهنّ، دور النوّاب الرقابي خلال الجلسة الاستثنائية الثانية، ورأي الكتل البرلمانية بعملها وبالتحديات التي تواجهها. وقد حظيت هذه التقارير كلها بتغطية إعلامية واسعة.

الموقع الإلكتروني لمرصد البرلمان ألاردني – www.jpm.jo

أطلق مركز القدس الموقع إلالكتروني لمرصد البرلمان ألاردني مباشرةً بعد نشر تقريره ألاول الخاص بالمراقبة. وقد تمّ تصميم الموقع بحيث يكون سهل الاستعمال، محدّثاً بشكل منتظم، وموقعاً تفاعلياً يقوم على مشاركة كلّ من المواطنين والنوّاب على السواء. يتضمّن الموقع إلالكتروني معلومات حول:

- أسماء النوّاب وسيرهم المهنية ومعلومات الاتصال بهم؛
- التطورات البرلمانية كما وردت ضمن نتائج المراقبة؛
- تقارير المراقبة؛
- وثائق عامة ذات صلة بالمجلس النيابي؛
- معلومات حول الكتل واللجان النيابية؛
- أخبار ودراسات نيابية.

النتائج

- بفضل مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، تمكّنت المنظّمات المدنية من تطوير منهجيتها الخاصة بتحديد العيّنات، كما وضعت الاستبيان المخصص لمسح الجماعات المحلية، وأعدّت استمارة لاجراء مقابلات مع المسؤولين المحليين حول القضايا المحلية. بالإضافة إلى ذلك، صاغت هذه المنظّمات جداول عمل لاجتماعات الطاولة المستديرة هدفها جمع المواطنين والمجموعات الأهلية من أجل مناقشة الأولويات.

- رداً على حملة المدافعة التي قام بها مركز وادي الأردن للتنمية الشاملة، أعلنت سلطة وادي الأردن ووزارة المياه عن اتخاذ عدة تدابير لمعالجة مشكلة توزيع الماء والري، وتحسين ظروف عمل المزارعين.

- خلال اجتماع مع مركز «NVCTPM»، أعرب المسؤول الجديد عن التربية في إربد عن تحمّسه لمشروع المدافعة الذي ينفّذه المركز، معلناً التزامه بمساعدة المركز على تنظيم اجتماع بالمسؤولين الرفيعي المستوى في وزارة التربية، ونقل مطالب المجتمع المحلي ببناء مدرستين رسميتين على الأقل في المنطقة.

- نتيجة الاتصالات التي قام بها مركز «KCCC» بالمسؤولين المحليين، طلب كل من محافظ الكرك والنائب ذنيبات من المركز كتابة ملخّصات عن نشاطات المشروع، وانجازاته، ومطالباته، إضافةً إلى التوصيات التي يقترحها من أجل حلّ مشكلة تلوّث الهواء.

- بفضل المقابلات التي أجريت مع ٣١٠ مواطنين، لإدراجها في مسح عام بغية تقييم نجاح مشاريع المدافعة المرتكزة على القاعدة الشعبية، طبّقت منظّمات المجتمع المدني إحدى أفضل الممارسات المدنية للتواصل مع الناخبين، للتأكيد على نجاح المبادرة وانتشارها. وقد شدّدت نتائج المسح– التي عكست رضى أغلبية المشاركين عن منهجية المدافعة وتحديد القضايا المهمّة– على نجاح هذه المشاريع في تحسين مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.

التوصيات

- إشراك أعضاء الهيئة التشريعية منذ بداية مشروع مرصد البرلمان ألاردني، كي يستوعبوا المشروع ولا يشعروا أنهم يتعرّضون لهجوم من المراقبين. من شأن هذا ألامر أن يزيد، على ألارجح، من تعاونهم ودعمهم خلال تنفيذ أنشطة المشروع.

- ضمان وصول المواطنين إلى الجلسات واللجان التشريعية. تثبت المراقبة التشريعية فعاليتها عندما تساهم آلاليات الرسمية وغير الرسمية في إيجاد حيّز سياسي كاف يجمع فيه المواطنون المعلومات اللازمة.

- مساعدة الشركاء على صياغة استراتيجية ملموسة وخطة عمل واضحة، استناداً إلى أهداف وغايات محدّدة بوضوح. فلا ريب في أنّ الشركاء ينفّذون نشاطات البرنامج بفعالية أكبر عندما تكون أعمالهم مرتكزة إلى تخطيط استراتيجي.

- بهدف إحداث التأثير ألاكبر على المستوى الوطني، يجب أن يكون الشريك المنفّذ لنشاطات المراقبة إما منظمة مدنية واما ائتلاف من منظمات المجتمع المدني الواسعة الانتشار في البلاد وذات المعارف في أوساط صانعي القرار على المستوى الوطني.

- لضمان اطلاع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة على البيانات التي تمّ جمعها من خلال المراقبة، لا بدّ من إلاعلان عن نتائج البحث بشكل فاعل ووضعها بمتناول الناس.

٤. جدول النقاشات والقرارات في جلسات الجمعية الوطنية– كوسوفو

٥. استمارة مراقبة جلسات المجلس البلدي– كوسوفو

٦. استمارة مراقبة اللجنة المركزية– كوسوفو

٧. سجل الحضور البرلماني عند اكتمال النصاب– ألاردن

٨. استمارة المراقبة البرلمانية (جلسات المجلس)– ألاردن

٩. استمارة لمراقبة آلالية التشريعية في مجلس النواب– ألاردن

١٠. استمارة مراقبة أداء اللجنة النيابية– ألاردن

٤. جدول النقاشات والقرارات في جلسات الجمعية الوطنية– كوسوفو

في ما يلي مثالٌ عن الاستمارة التي أعدّها شركاء المعهد الديمقراطي الوطني في كوسوفو، واستخدمها المراقبون خلال رصدهم جلسات الجمعية الوطنية، لجمع المعلومات المتعلقة بعدد المرات التي قدّم فيها النوّاب ألافراد اقتراحاً أو طرحوا سؤالاً. وتتضمّن الاستمارة أيضاً مساحةً للمعلومات المتعلقة بعدد المرات التي نفّذ فيها النائب نشاطات أخرى تصبّ في المصلحة العامة.

جدول النقاشات والقرارات في جلسات الجمعية الوطنية- كوسوفو

نسخة ٢٩ تشرين ألاول/أكتوبر ٢٠٠٨

التاريخ:
الموعد المحدّد لبدء الجلسة:
بدأت الجلسة في الساعة:
انتهت الجلسة في الساعة:
اسم المراقب:

النائب، الحزب	الاقتراحات	ألاسئلة	X	X	X
الاسم، زعيم الحزب					
الاسم					

					الاسم، زعيم الحزب
					الاسم

٥. استمارة مراقبة جلسات المجلس البلدي- كوسوفو

أعدّ هذه الاستمارة شركاء المعهد الديمقراطي الوطني في كوسوفو بهدف مراقبة الجلسات والاجتماعات الخاصة بالمجلس البلدي. عوضاً عن التركيز على تصرّفات كل عضو في الهيئة التشريعية بعينه، استند المراقبون إلى الاستمارة لمراقبة العملية التشريعية ككلّ.

الاستمارة باء- مراقبة اجتماعات/جلسات المجلس البلدي

اسم المراقب:			
المنظمة غير الحكومية:		الاجتماع الدوري #	
المجلس البلدي:		موعد بدء الاجتماع:	
التاريخ:		موعد انتهاء الاجتماع:	

القسم أ: قبل اجتماع/جلسة المجلس البلدي	نعم	كلا
هل نشر المجلس البلدي إعلاناً عن الاجتماع/الجلسة قبل أسبوع واحد على الأقل (٧ أيام) من انعقاده، بموجب قانون إدارة الحكم الذاتية ٢٠٠٧، من خلال وضع ملصقات أو إعلانات؟		
هل كانت هذه الملصقات أو الإعلانات في موقع بارز على مرأى من المواطنين؟ إذا لم يتمّ ذلك، استعن بأوراق أخرى لشرح المشكلة.		
هل تمّ توزيع المواد الخاصة بجلسات المجلس البلدي (جدول الأعمال مثلاً) على الأعضاء قبل موعد الجلسة؟		
هل تُرجمت هذه المواد لأعضاء المجلس البلدي بلغتهم؟		
هل تمكّنت المنظمات غير الحكومية والمواطنون من التعبير عن آرائهم/تغيير جدول الأعمال قبل اجتماع/جلسة المجلس؟		

القسم ب: خلال اجتماع/جلسة المجلس البلدي	نعم	كلا
هل بدأ الاجتماع/الجلسة في الموعد المحدّد؟ إذا لم يتمّ ذلك، استعن بأوراق أخرى لشرح الأسباب.		
من ترأس الاجتماع/الجلسة؟		
هل كان كل أعضاء/ممثلي المجلس البلدي حاضرين في الاجتماع/الجلسة؟ سجّل أسماء الغائبين واذكر أي كيانٍ سياسي يمثّلون أ) ب) ج) د)		
هل تمّ توزيع محاضر الاجتماع الأخير على أعضاء المجلس البلدي؟		
هل تضمّنت محاضر الاجتماع الأخير معلومات حول طريقة تصويت كل مسؤول منتخَب على القضايا المطروحة خلال الجلسة؟		
هل فرض عليك مسؤولو المجلس البلدي في السابق تسجيل كيفية تصويتهم رسمياً في محاضر الاجتماع؟		
هل تمّت ترجمة محضر الاجتماع إلى لغات أخرى (إذا دعت الحاجة)؟		
هل وافقت الأكثرية على محضر الاجتماع الأخير؟		

كيف كان برنامج اجتماع المجلس البلدي؟ (أكتب أدناه)
ما هي القضايا التي لقيت أكبر نسبة من التصويت؟ عدّد الأصوات التي تمّ الإدلاء بها؟ ١. ٢. ٣.

هل يصوّت المسؤولون المنتخَبون بناءً على مبادىء الحزب؟		
هل جرت المناقشات في أجواء مريحة وبنّاءة؟ إذا لم يتمّ ذلك، إشرح السبب.		
هل كان نصف المسؤولين على الأقل حاضرين خلال عملية التصويت؟		
هل تسبّبت أيّ من القضايا المطروحة بمشاكل إثنية الطابع بين أعضاء المجلس؟ إذا صحّ ذلك، إشرح السبب.		
هل تلتزم جلسة المجلس البلدي ببنود جدول الأعمال؟ إذا كان الجواب كلا، إشرح السبب.		
هل تسبّبت أيّ من القضايا المطروحة بمشاكل ذات طابع سياسي بين أعضاء المجلس البلدي؟		

القسم ج: في نهاية اجتماع/جلسة المجلس البلدي	نعم	كلا
هل بقيت أيّ من القضايا مفتوحة؟ إذا صحّ ذلك، إشرح السبب		
هل اختتمت الجلسة وفقاً للنظام؟ إذا لم يتمّ ذلك، إشرح السبب		
هل كان جميع المسؤولين المنتخَبين حاضرين في نهاية الجلسة؟ إذا لم يفعلوا، إشرح السبب		

(لتدوين المزيد من المعلومات، يمكن استخدام أوراق إضافية)

٦. استمارة مراقبة اللجنة المركزية- كوسوفو

أعدّ هذه الاستمارة شريك المعهد الديمقراطي في كوسوفو، معهد كوسوفو الديمقراطي، بهدف مراقبة عمل ١٦ لجنة حكومية مركزية، من أجل تحديد أيّ انتهاكات. وقد تمّ نشر نتائج المراقبة ضمن تقارير تتضمّن أيضاً توصيات لتحسين ألاداء.

	تاريخ الاجتماع		تاريخ الاجتماع		تاريخ الاجتماع	
	١		٢		٣	
	نعم	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا
القضايا الإدارية						
هل تمّ الإعلان عن اجتماع اللجنة عبر الموقع الإلكتروني للمجلس؟						
هل كان اجتماع اللجنة مفتوحاً أمام العامة؟						
هل سُجّل حضور لمسؤول حكومي؟						
هل بدأ الاجتماع في موعده؟						
هل من نصاب مطلوب للبدء بالاجتماع؟						
هل ترأس العمدة اجتماع اللجنة؟						
هل اعتبر هذا الاجتماع اجتماعاً مشتركاً مع لجان أخرى؟						
هل عيّنت اللجنة لجنةً فرعية لتقدّم تقاريرها خلال هذا الاجتماع؟						
هل كان هذا الاجتماع جلسة استماع عامة بمشاركة خبراء، وناشطين في المجتمع المدني، ومجموعات مصلحة؟						
هل توفّرت ترجمات للّاقليات من ممثّلين عن اللجنة ومواطنين؟						
جدول أعمال ومحاضر الجلسة						
هل تضمّن جدول الأعمال قضايا طرحها المواطنون، أو أعضاء المجلس، أو الكيانات السياسية، أو نودي بها في العرائض أو أي وسيلة أخرى؟						
هل تمّ تقديم اقتراح لتغيير جدول الأعمال؟ إذا صحّ ذلك، هل تمّ أخذ الاقتراح بعين الاعتبار؟						
هل اعترض أعضاء المجلس على طريقة تطبيق المواد أو ترجمتها؟						
هل تلقّى جميع أعضاء المجلس محضر الاجتماع السابق؟						
هل تمّ تسجيل أيّ اعتراض على محضر الاجتماع السابق؟						
هل التزم أعضاء اللجنة بجدول أعمال الاجتماع؟						
هل خضعت جميع مواضيع جدول الأعمال للمراجعة والمعالجة بشكل كامل؟						
هل تمّ تأجيل أي موضوع مطروح في جدول الأعمال إلى جلسة قادمة؟						
هل اختتم اجتماع اللجنة بطريقة نظامية؟						
النقاشات						
هل أدّت أي قضايا إلى انشقاق في الآراء بين المجموعات البرلمانية؟						
هل سمح رئيس اللجنة للأعضاء بالكلام خلال الاجتماع؟						
هل أعلن أيٌّ من الأعضاء عن وجود حالة تضارب مصالح على الصعيد المالي في ما يتعلق بنشاطات اللجنة قبل انعقاد الاجتماع؟						

التشاريع						
هل راجعت اللجنة أي مشروع قانون (قراءة أولى) خلال هذا الاجتماع؟						
هل قامت اللجنة بتعديل أيّ مشروع قانون خلال اجتماعها؟						
هل يُفرض الالتزام بنصاب معيّن في عملية التصويت؟						
المراقبة التنفيذية						
هل كان ممثّلون حكوميون عن الوزارات (مكتب رئيس الوزراء) حاضرين خلال مراجعة مشاريع القوانين؟						
هل قدّموا المساعدة في إنجاز أعمال اللجنة وهل كانوا مشاركين في النقاشات؟						
هل قاموا بدعوة الوزير الخاضع لسلطة هذه اللجنة لتقديم التقارير اللازمة لها؟						
هل قامت اللجنة بمناقشة مراقبة القوانين وتطبيقها؟						
هل طُلب حضور أيّ شخص، أو تقديم أيّ وثيقة، أو شاهد/دليل من الحكومة؟						
هل ساعد اجتماع هذه اللجنة المعهد العام المستقل الذي يتولى المراجعة المالية ورفع التقارير أمام البرلمان؟						
نصائح الخبراء ودعمهم						
هل استعانت اللجنة بخبراء خارجيين خلال عملية تعديل مشاريع القوانين؟						
هل تمّت الاستعانة بهؤلاء الخبراء لانجاز أعمال لهذه اللجنة فقط؟						
هل تمّت الاستعانة بأي خبراء داخليين (من موظفي المجلس) خلال اجتماع اللجنة؟						
هل أخذت اللجنة بعين الاعتبار اقتراحات الخبراء خلال جلسات الاستماع العامة؟						
بالنسبة للجان الخاصة بالميزانية فقط						
هل أشركت الجلسة أعضاء من المعارضة خلال مراجعة عمل الهيئة التنفيذية ونشاطاتها؟						
هل تتمتع لجنة المساءلة العامة بحقّ الوصول إلى بيانات الحسابات وغيرها من الوثائق ذات الصلة بالسلطة التنفيذية؟						
هل قامت لجنة الميزانية والموارد المالية بمراجعة الميزانية الوطنية و/أو التشاريع المتعلقة بالميزانية؟						
هل توفّر وقت كاف للجنة الميزانية والموارد المالية لمراجعة التشاريع المتعلقة بالميزانية؟						
مشاركة المجتمع المدني وإدماجه						
هل كان ممثّل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية أو المواطنون حاضرين في الاجتماع؟						
هل سُمح لهم بالمشاركة في الاجتماع؟						
هل كان جميع المسؤولين المنتخبين حاضرين عند اختتام الاجتماع؟ إذا لم ينطبق ذلك، بيّن عدد أعضاء المجلس الحاضرين قرابة نهاية الاجتماع.						
من هم (الكيان السياسي الذي ينتسبون إليه):						
١						
٢						
٣						

٧. سجل الحضور البرلماني عند اكتمال النصاب

هذا نموذج عن سجلّ الحضور أعدّه مركز القدس للدراسات السياسية، شريك المعهد الديمقراطي الوطني في ألاردن. وقد استخدمه المراقبون لرصد نسبة حضور النوّاب للجلسات.

سجل الحضور عند اكتمال النصاب

الجلسة الدورية رقم			
الجلسة رقم			
تاريخ الجلسة	/ /٢٠٠٨		
موعد بداية الجلسة	:	موعد انتهاء الجلسة	:

مراحل العمل

اسم المراقب	التوقيع	تاريخ توقيع الاستمارة	الوقت
الاسم:	_____	التاريخ: / /٢٠٠٨	:

	اسم النائب	الحضور	الغياب
١	إبراهيم العطيوي		
٢	إبراهيم العموش		
٣	أحمد البشابشة		
٤	إلخ.		
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			
١٠			
١١			
١٢			
١٣			
١٤			
١٥			
١٦			
١٧			
١٨			
١٩			
٢٠			
٢١			
٢٢			
٢٣			
٢٤			
٢٥			
٢٦			
٢٧			
٢٨			
٢٩			
٣٠			

٨. استمارة المراقبة البرلمانية (جلسات مجلس النواب)

أعدّ هذه الاستمارة مركز القدس لمراقبة كلٍّ من العملية التشريعية وأداء النوّاب خلال جلسات مجلس النوّاب. عوضاً عن الاكتفاء بجمع البيانات الإحصائية حول عدد النوّاب الحاضرين، أو عدد المرات التي صوّت فيها النواب، تتيح هذه الاستمارة للمراقب جمع البيانات النوعية أيضاً. فهي لا تتيح له مراقبة عدد الاقتراحات المطروحة والنوّاب الذين يدلون بها فحسب، بل تسجيل القضية التي يتطرّق إليها الاقتراح أيضاً.

استمارة المراقبة البرلمانية

(جلسة مجلس النواب)

الجلسة الدورية رقم			
الجلسة رقم			
تاريخ الجلسة	/ /٢٠٠٨		
موعد بداية الجلسة	:	موعد انتهاء الجلسة	:

مراحل العمل

اسم المراقب	التوقيع	تاريخ توقيع الاستمارة	الوقت
الاسم:	_____	التاريخ: / /٢٠٠٨	:

١٠١–	**هل عقدت الجلسة في موعدها المحدّد؟**
	– نعم – كلا ← انتقل إلى ١٠٣ – أمتنع عن الإجابة ← انتقل إلى ١٠٣ – لا أعرف ← انتقل إلى ١٠٣
١٠٢–	**إذا كان الجواب كلا، أذكر السبب.** – لم يكتمل النصاب – أسباب أخرى
١٠٣–	**دوّن جدول أعمال الجلسة.** _____ _____
١٠٤–	**هل تمّ إعلام النوّاب بجدول أعمال الجلسة قبل انعقادها؟** – نعم – كلا – أمتنع عن الإجابة – لا أعرف
١٠٥–	**ما هي المدة الفاصلة بين توزيع جدول ألاعمال وعقد الجلسة؟**
	المدة:
١٠٦–	**عدّد أسماء النوّاب الذين طلبوا المشاركة في المناقشة العامة حول المواضيع المعدّدة في جدول أعمال الجلسة، وعدّد أبرز ألافكار التي تمّ طرحها. (يمكنك استخدام ورقة مستقلة إذا كنتَ بحاجة إلى كتابة المزيد).**

١. _____ ٦. _____

٢. _____ ٧. _____

٣. _____ ٨. _____

٤. _____ ٩. _____

٥. _____ ١٠. _____

١٠٧-	عدد ألاسئلة النيابية المطروحة في هذه الجلسة وأسماء النوّاب الذين طرحوا ألاسئلة.
	_____ _____ _____
١٠٨-	هل سُجّلت مداخلات من قبل أيّ من النواب في هذه الجلسة؟ إذا صحّ ذلك، أذكر إلى من توجّهت هذه المداخلات وأيّ مواضيع تناولت؟ _____ _____ _____
١٠٩-	هل تقدّم النواب في هذه الجلسة بأيّ اقتراحات؟ أذكرها وأذكر النوّاب الذين تقدّموا بها. _____ _____ _____
١١٠-	هل تمّ تقديم أيّ عرائض أو مذكّرات أو شكاوى خلال هذه الجلسة؟ أذكرها وحدّد عدد النواب الذين قدّموها وأسماءهم، وارفق نسخة عن العريضة/المذكّرة/الشكوى إذا كان ذلك ممكناً.
	_____ _____ _____ _____
١١١-	هل طلب أيّ من النواب أو الكتل سحب الثقة عن مجلس الوزراء أو أحد/بعض الوزراء؟ أذكر النائب/الكتلة/الكتل وتوسّع في الإجابة.
	_____ _____ _____
١١٢-	هل تمّ إدراج بند «أعمال أخرى» ضمن جدول أعمال الجلسة؟ – نعم – كلا – أمتنع عن الإجابة – لا أعرف

١١٣-	عدّد أبرز المناقشات التي أدرجت ضمن بند «أعمال أخرى»
	_____ _____ _____ _____ _____ _____
١١٤-	هل تمّت مناقشة البنود المطروحة على جدول الأعمال خلال الجلسة؟ – نعم ← انتقل إلى ١١٦ – كلا – أمتنع عن الإجابة ← انتقل إلى ١١٦ – لا أعرف ← انتقل إلى ١١٦
١١٥-	إذا كان الجواب كلا، أذكر الأسباب
	_____ _____ _____ _____
١١٦-	هل مُنح النوّاب فرصة مراجعة جدول أعمال الجلسة أو تعديله؟ – نعم ← انتقل إلى ١١٨ – كلا – أمتنع عن الإجابة ← انتقل إلى ١١٨ – لا أعرف ← انتقل إلى ١١٨
١١٧-	إذا كان الجواب كلا، أذكر الأسباب. _____ _____
١١٨-	هل كان من الواضح أنّ جدول أعمال الجلسة قد شمل اقتراحات قدّمها المواطنون أو منظمات المجتمع المدني أو القطاعات الخاصة والمدنية؟ – نعم – كلا ← انتقل إلى ١٢٠ – أمتنع عن الإجابة ← انتقل إلى ١٢٠ – لا أعرف ← انتقل إلى ١٢٠

١١٩-	إذا كان الجواب نعم، عدّد هذه الهيئات
	_____ _____ _____
١٢٠-	عدّد القضايا المطروحة على التصويت خلال الجلسة، مظهراً عدد الذين اقترعوا (نرجو الاستناد إلى الاستمارة المرفقة التي تتضمّن لائحة بأسماء النوّاب، لتوضيح اتّجاهات التصويت بالنسبة إلى كلّ قضية مطروحة على التصويت)
	_____ _____ _____
١٢١-	ملاحظات عامة حول الجلسة وأجوائها
	_____ _____ _____
١٢٢-	آلية التصويت، سواء أجريت وفقاً للكتل وألاحزاب السياسية أم لا
	_____ _____ _____
١٢٣-	هل بقي النصاب مكتملاً حتى نهاية الجلسة؟ - نعم - كلا - أمتنع عن الإجابة - لا أعرف

١٢٤-	عدّد القضايا المقترح طرحها على النقاش خلال الجلسة التالية.
	_____ _____ _____

٩. استمارة لمراقبة آلالية التشريعية في مجلس النوّاب

أعدّ مركز القدس للدراسات السياسية هذه الاستمارة لمراقبة عملية مراجعة مشروع القانون في مجلس النوّاب. لكنها لا تسلّط الضوء على أداء النائب أو مسار العملية التشريعية العامة. عوضاً عن ذلك، يستخدم المراقبون هذه الاستمارة لمراقبة جانب محدّد من العملية التشريعية. في الواقع، تستهدف هذه الاستمارة مراقبين أكثر تخصّصاً، يتولون المراقبة بطريقة هادفة.

مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies

استمارة مراقبة آلالية التشريعية
في مجلس النواب ألاردني

اسم مشروع القانون	
تاريخ تقديم مشروع القانون	/ /٢٠٠٨
الشخص/الهيئة التي قدّمت مشروع القانون	١. الحكومة ٢. النوّاب
تاريخ إقرار المجلس للقانون	/ /٢٠٠٨

مراحل العمل

اسم المراقب	التوقيع	تاريخ توقيع الاستمارة	الوقت
الاسم:	_____	التاريخ: / /٢٠٠٨	:

١٠١-	كيف تعامل البرلمان مع مشروع القانون
	رفضه ١ نقله إلى لجنة متخصصة ٢ إنتقل إلى ١٠٣
١٠٢-	في حال رفضه البرلمان، أذكر الاسباب التي دفعت إلى ذلك.
	_____ _____ _____ _____ _____ إنتقل إلى ١٠٤
١٠٣-	في حال أحال البرلمان مشروع قانون إلى لجنة متخصصة، أذكر اسم اللجنة
١٠٤-	أذكر عدد وتاريخ الجلسات التي عقدتها اللجنة المتخصصة لمناقشة مشروع القانون
	عدد الجلسات (-----) تاريخ الجلسات ١. (/ /٢٠٠٨) ٢. (/ /٢٠٠٨) ٣. (/ /٢٠٠٨) (/ /٢٠٠٨) ٥. (/ /٢٠٠٨) ٦. (/ /٢٠٠٨)
١٠٥-	هل استشارت اللجنة المتخصصة أي خبراء أو مختصّين للحصول على نصائح بشأن مشروع القانون؟
	نعم ١ كلا ٢ إنتقل إلى ١٠٧
١٠٦-	إذا كان الجواب نعم، أذكر أسماءهم، وتاريخ الجلسات، ووضّح السبب

أسماء الخبراء		تاريخ الجلسات	
١.	_____	٩.	_____
٢.	_____	١٠.	_____
٣.	_____	١١.	_____
٤.	_____	١٢.	_____
٥.	_____	١٣.	_____
٦.	_____	١٤.	_____
٧.	_____	١٥.	_____
٨.	_____	١٦.	_____

١٠٧–	إذا كان الجواب كلا، أذكر الأسباب
	_____ _____ _____ _____ _____
١٠٨–	هل تمّت استشارة منظمات المجتمع المدني والقطاعات المدنية المعنية بشأن مشروع القانون؟
	نعم ١ كلا ٢ إنتقل إلى ١١٠
١٠٩–	إذا كان الجواب نعم، أذكر أسماءهم، وتاريخ الجلسات، ووضّح السبب
	أسماء الخبراء / تاريخ الجلسات ١. _____ ٩. _____ ٢. _____ ١٠. _____ ٣. _____ ١١. _____ ٤. _____ ١٢. _____ ٥. _____ ١٣. _____ ٦. _____ ١٤. _____ ٧. _____ ١٥. _____ ٨. _____ ١٦. _____
١١٠–	إذا كان الجواب كلا، أذكر الأسباب.
	_____ _____ _____
١١١–	أذكر التعديلات التي أقرّتها اللجنة المتخصصة (يمكن إرفاق مشروع القانون فضلاً عن التعديلات المقترحة مع هذه الاستمارة)
	_____ _____ _____

١١٢–	توجّهات التصويت ضمن اللجنة (مَن من النوّاب صوّت لصالح/ضدّ، أو امتنع عن التصويت)

النائب		النائب	
١.	_____	٩.	_____
٢.	_____	١٠.	_____
٣.	_____	١١.	_____
٤.	_____	١٢.	_____
٥.	_____	١٣.	_____
٦.	_____	١٤.	_____
٧.	_____	١٥.	_____
٨.	_____	١٦.	_____

١١٣–	عند عرض اللجنة لمشروع القانون على الجمعية العامة، لخّص أبرز نقاط النقاش حول مشروع القانون، والشخص المسؤول عن إقراره في الجمعية العامة (يمكن استخدام ورقة مستقلة لإلاجابة عن هذا السؤال)

_____

_____

_____

١١٤–	أيّ من النواب دعموا مشروع القانون، أو رفضوه، أو امتنعوا عن التصويت لصالحه أو تغيّبوا عن جلسة التصويت؟

أسماء الخبراء		تاريخ الجلسات	
١.	_____	٩.	_____
٢.	_____	١٠.	_____
٣.	_____	١١.	_____
٤.	_____	١٢.	_____
٥.	_____	١٣.	_____
٦.	_____	١٤.	_____
٧.	_____	١٥.	_____
٨.	_____	١٦.	_____

١١٥–	التوصل إلى استنتاج حول جوانب التوافق بين الإجراءات التشريعية والقوانين الدستورية/ الأنظمة الداخلية والأعراف السياسية

_____	١–١–١–١
_____	١–١–١–١
_____	١–١–١–١
_____	١–١–١–١

١٠. استمارة مراقبة أداء اللجان البرلمانية

أعدّ هذه الاستمارة مركز القدس للدراسات السياسية بهدف مراقبة أداء اللجنة الإدارية للبرلمان، لكن يمكن استخدامها أيضاً لعدد من اللجان البرلمانية ألاخرى. وهي استمارة أساسية لجمع معلومات حول أعضاء اللجنة الحاضرين، وأنشطة اللجنة، فضلاً عن عملية مراجعة مشروع القانون.

استمارة مراقبة أداء اللجان البرلمانية

اللجنة الإدارية

الجلسة الدورية رقم			
الجلسة رقم			
تاريخ الجلسة	٢٠٠٨/ /		
تاريخ إقرار المجلس للقانون	:	موعد انتهاء الجلسة	:

مراحل العمل

اسم المراقب	التوقيع	تاريخ توقيع الاستمارة	الوقت
الاسم:	_____	التاريخ: / /٢٠٠٨	:

أعضاء اللجنة		
اسم النائب	حاضر	غائب
عبد الفتاح المعايطة (الرئيس)		
مرزوق الدعجة (مقرّر)		
قاسم بني هاني		
سليمان غنيمات		
جميل العشوش		
رياض اليعقوب		
سميح بينو		
مبارك أبو يامين		
أيمن شويات		
سند النعيمات		
ناجح المومني		

جدول ألاعمال:
نشاطات اللجنة:
مشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة:
السياسة العامة التي تندرج بموجبها مشاريع القوانين:

تقارير الظل

Shadow Reports

الهدف

تشكّل تقارير الظل آلية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالمعاهدات والاتفاقيات وإلاعلانات الدولية التي وقّعت عليها. فضمن إطار التزام الحكومات بهذه الاتفاقات، يُطلب منها عادةً رفع التقارير إلى الهيئة الدولية المعنية باتفاق معيّن. تصف هذه التقارير الحكومية الرسمية التطوّر الذي سُجّل في ما يتعلق بتنفيذ شروط الاتفاقات الموقّعة. في غالب ألاحيان، تجري منظمات المجتمع المدني بحثاً يفحص مدى التزام الحكومة بالاتفاق، ثم تصدر وثيقة مكمّلة أو تقرير «ظلّ» بديل عن التقرير «الرسمي» الصادر عن الحكومة الوطنية. من هنا، تتيح تقارير الظل للمنظمات بالاستناد إلى المبادىء والمعايير الدولية الخاصة بالاتفاق لمحاسبة الحكومة على مستوى تأمين الخدمات العامة، وتعزيز القوانين والسياسات المتعلقة بالقضية المعنيّة.

تعتبر تقارير الظل عادةً جزءاً من جهود أوسع نطاقاً هدفها إحداث تغيير في مجال معيّن؛ وهي فرصة للمنظمات الناشطة في هذا المجال كي تلفت الانتباه إلى القضية المعنيّة وتوطّد علاقاتها مع أصحاب المصلحة الوطنية والدولية. وفي ما يتعدى الاهتمام الذي يمكن حصده عند نشر تقرير ظل، لا بدّ من إلاشارة إلى أنّ عملية صياغة التقرير نفسها يمكن أن تنشر الوعي تجاه قضيّة محدّدة. لكن بهدف جمع المعلومات الدقيقة المتعلقة بمدى التزام الحكومة بأحد الاتفاقات، يجب أن تشرك مجموعات المراقبة المسؤولين الحكوميين والمواطنين في عملية جمع البيانات. لهذه ألاسباب، تكنّ اغلبية المجموعات المشاركة في إعداد تقارير الظل تقديراً بالغاً لكلٍّ من عملية المراقبة والوثيقة النهائية الناتجة عنها.

تمحورت تجارب المعهد الديمقراطي الوطني في دعم مبادرات تقارير الظل حول مساءلة الحكومات، لا سيما في ما يتعلق بوعودها في إنهاء الممارسات التمييزية التي غالباً ما تؤثّر على السكّان المهمّشين. في هذا إلاطار، ركّزت تقارير الظل التي صاغها شريك المعهد، أي الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة، على القضايا المرتبطة بألاشخاص المعوّقين. كما ركّز شريك المعهد في بوركينا فاسو، أي ائتلاف المنظمات المدنية المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان، على قضايا المرأة.

جديرٌ بالذكر أنّ تقارير الظل تصاغ، في كافة الحالات تقريباً، من قبل ائتلاف من المنظّمات، لانّ عملية جمع البيانات تستهلك وقتاً طويلاً، وتتطلب أشخاصاً متخصصين في صياغة المواضيع التقنية وفي المجال قيد الدراسة. وتصبح تقارير الظل أداةً أكثر قوة عندما تشارك فيها مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة، بما أنّ الاختلاف في وجهات النظر يؤدي إلى تقرير أكثر دقة وتمثيلاً لجميع ألاطراف.

عند تشكيل ائتلاف معيّن، من الضروري أن يعي كل أعضاء الائتلاف المخاطر المحتملة جراء المشاركة في مبادرة صياغة تقارير الظل– كردود الفعل السلبية التي يمكن أن تبديها الحكومات– فضلاً عن الفوائد المرتبطة بها. كما يجب أن تحدّد المجموعة أولاً قيم الائتلاف، ومهمته ورؤياه ونظامه، لضمان أن يكون جميع ألاعضاء متّفقين على الهدف منه. ولا شكّ في أنّ صياغة وتوقيع مذكّرات تفاهم قد ساعدا الائتلافات على توضيح وتوكيد أدوار كل عضو ومسؤولياته وتوقعاته. في هذا السياق، يحدّد هذا القسم كيف يمكن للائتلافات أن تخطط وتطبّق مبادرة لصياغة تقارير الظل، استناداً إلى خبرات شريكَي المعهد أي الائتلافَين في المكسيك وبوركينا فاسو.

يدعم المعهد الديمقراطي الوطني عادةً مبادرات صياغة تقارير الظل بهدف التوصل إلى النتائج التالية:

- تملك ألامم المتحدة وبقية المؤسسات المتعددة ألاطراف ألاخرى، فضلاً عن الحكومات الوطنية والمجموعات المحلية، معلومات مفصّلة وأكثر دقة حول التزام الحكومة بالمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية؛
- تحديد الثغرات في طريقة صياغة السياسات الحكومية وتطبيقها؛
- زيادة التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وألاحزاب السياسية حول صياغة السياسات وتطبيقها؛
- زيادة مساءلة ألاحزاب السياسية والحكومة واستجابتهما لاحتياجات الشعب.

مرحلة الإعداد للمراقبة

عند إنشاء الائتلاف واتفاق الأعضاء على التوقّعات، يجب أن يضع الأعضاء استراتيجية مراقبة وخطة مناسبة من خلال:

- تحديد الهدف العام المرتبط بهدف الائتلاف؛
- تحديد الخطوات لعملية صياغة تقارير الظل؛
- تطوير جدول زمني وخطة للتطبيق؛
- تحديد طريقة تقسيم العمل؛
- تحديد الخطوات التابعة المحتملة للائتلاف (داخلياً)، بما في ذلك مبادرات المتابعة المرتكزة على تقارير الظل.

عند صياغة الخطة والاستراتيجية، لا بدّ من إيلاء اهتمام خاص بالتوقيت. ففي العادة، تلزم الحكومات برفع التقارير إلى الوكالة المتعددة الأطراف المعنيّة بموجب جدول مقرّر سلفاً– كل سنتين أو أربع عادةً وفقاً لبنود الاتفاق. يجب أن يتنبّه الائتلاف إلى موعد رفع الحكومة لتقريرها، كي يتمكّن من رفع تقرير الظل في الوقت نفسه في مختلف الظروف تقريباً.

خلال مرحلة إلاعداد للمراقبة، يطوّر الائتلاف أيضاً ألادوات التي يحتاج إليها لاجراء ألابحاث اللازمة من أجل إعداد تقرير الظل. وبهدف جمع المعلومات المتعلقة بمدى التزام الحكومة بمعاهدة دولية، وضعَ الائتلاف استبيانات لمسؤولي القطاع العام الذين يركّزون بشكل خاص على السياسات والقوانين الوطنية. فضلاً عن ذلك، تمّت صياغة استبيانات واستمارات مقابلات، ومبادىء توجيهية خاصة بمجموعات التركيز، بهدف جمع المعلومات من المواطنين المعنيّين حول تجاربهم مع الخدمات العامة، ومدى فعالية الحكومة في ضمان حقوقهم.

مرحلة جمع البيانات

قام شركاء المعهد الديمقراطي الوطني أولاً بجمع البيانات من خلال دراسة الوثائق الحكومية وتنظيم استبيانات المواطنين. فجمعت الائتلافات المعلومات من الحكومة من خلال إجراء المقابلات الفردية مع المسؤولين في القطاع العام، وتقديم الطلبات شخصياً للحصول على الوثائق من الوكالات الحكومية المختصة، فضلاً عن إجراء الاتصالات الهاتفية وارسال الرسائل الخطية لطلب الوثائق العامة رسمياً. وقد نالت هذه التكتيكات، في أغلب ألاحيان، معدّلاً أعلى من الاستجابات بالمقارنة مع المنهجيات أخرى. فضلاً عن ذلك، استخدم شركاء المعهد الديمقراطي الوطني المواقع إلالكترونية الرسمية للحكومات لتقديم طلب رسمي بالاطلاع على الوثائق الرسمية وغيرها من المعلومات الموجودة بحوزة الوكالات المعنية. في هذه الحالات، عوضاً عن طرح أسئلة الاستبيان على المسؤولين الحكوميين خلال إجراء المقابلة، ينتقي أعضاء الائتلاف ألاسئلة من الاستمارة ويدرجونها ضمن صفحة الاستفسارات الخاصة بمختلف المواقع إلالكترونية للوكالات الحكومية. ومع أنّ معدّل إلاجابات قد لا يكون مرتفعاً أو سريعاً، إلا أنها وسيلة مفيدة للائتلافات التي لا ترغب في اعتماد مقاربة قائمة على المواجهات، أو التي تعمل ضمن أطر سياسية يصعب فيها تنظيم مقابلات فردية مع مسؤولين حكوميين بارزين. من شأن تحليل هذه المعلومات أن يمنح المجموعات فهماً أساسياً لسياسات الحكومة وبرامجها وقوانينها، بشكل موجّه نحو إلايفاء بالموجبات المبيّنة في الاتفاق الدولي.

وضعت الائتلافات أيضاً استبيانات خاصة بالمواطنين الذين تأثّرت حياتهم بكيفية تطبيق الاتفاق الدولي. ومن شأن هذه الاستبيانات، بعكس تلك التي تستهدف مسؤولين في القطاع العام، أن تجمع المعلومات الخاصة بأداء الحكومة. وهي تستخدم لتسليط الضوء على مدى إيفاء المبادرات الحكومية ببنود الاتفاقات الدولية التي وقّعت عليها. يمكن أن تطلب الاستبيانات من المواطنين التعليق مباشرة على مدى رضاهم عن الخدمات العامة أو صون حقوقهم، كما يمكنها أن تجمع المعلومات المتعلقة بتجارب المواطنين الخاصة. تعتبر المقاربة ألاولى أكثر ملاءمة في الدول التي توفّر فسحة سياسية مفتوحة نسبياً، فيما الثانية هي ألانسب في البيئة التي يكون فيها المواطنون متردّدين ومتخوّفين من انتقاد الحكومة. تُرسل الاستبيانات إلى المجموعة السكانية المناسبة على شكل مسح، أو يمكن ملؤها خلال مقابلة يجريها الناشطون في الائتلاف. صحيحٌ أنّ الطريقة ألاولى لا تفترض بذل جهود كبيرة، لكنها قد لا تثمر إلا عن عدد قليل من إلاجابات. أما الطريقة الثانية، فتفترض أن يستقطب الائتلاف الناشطين ويدرّبهم على إجراء المقابلات، مع إمكانية أن يؤدي ذلك إلى معدّل إجابات أفضل من المسوح المرسلة عبر البريد.

في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، نظّم الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعاً وطنياً لتعريف المنظّمات المنتسبة إليه بمفهوم تقرير الظل، وكسب دعمها خلال عملية جمع البيانات. حضر الاجتماع ١٠٠ ممثل عن المنظمات المنتسبة إلى الائتلاف. ولم يكتف هذا الحدث بنشر الوعي تجاه الجهود التي يبذلها الائتلاف لصياغة تقارير الظل، ولكنه أتاح للائتلاف أيضاً عرض الاستبيانات الخاصة بالمواطنين، وتدريب المنظمات المنتسبة إليه على كيفية طرح الأسئلة على الأشخاص المعوّقين. وقد تمكّنت المنظمات المنتسبة إلى الائتلاف، من خلال التعرف إلى الاستبيانات خلال التدريب، من تقديم المعلومات الارتجاعية اللازمة التي ما لبثت أن أدمجت ضمن المسودّة النهائية، لتُطبّق لاحقاً على حوالى ٥ آلاف شخص في الميدان.

ما إن تجمع الائتلافات ما يكفي من البيانات النوعية والكمية لتكوين رأي محايد عن مدى تطبيق الحكومة للمعاهدات الدولية، تقوم بتصنيف البيانات وفقاً لذلك. وقد اكتشفت الائتلافات أنّ أنظمة إدراج البيانات، حتى أبسطها، تسهّل من عملية تصنيف المعلومات كما تسهّل عملية تحليلها. وما إن يبدأ العمل بنظام معيّن، حتى يصبح بالإمكان توظيف متطوّعين لإدراج البيانات فيه. ولعلّ فوائد استخدام المتطوّعين تتوزّع على مستويين: يصنّف المتطوّعين البيانات مقابل كلفة متدنية، ويتم نشر المعارف المتعلقة بالقضية التي يعالجها تقرير الظل على جمهور أوسع.

النتائج والمبادرات الناتجة عن ذلك

لعلّ النتيجة الأولى لعملية صياغة تقارير الظل هي إرسال التقرير إلى المنظمة المتعددة الأطراف المعنيّة لتقوم بمراجعته– كإحدى اللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مثلاً. ويرتبط موعد عرض تقرير الظل بموعد نشر الحكومة لتقريرها المرحلي. وقد استنتج شركاء المعهد الديمقراطي الوطني أنّ تقارير الظل تخلّف تأثيرها الأكبر عندما تتلقاها المنظمات المتعددة الأطراف في الوقت عينه الذي تستلم فيه التقرير الرسمي من الحكومة.

خلال المرحلة النهائية من صياغة تقارير الظل، تحلّل المجموعات المدنية المعلومات التي جمعتها من المواطنين والوكالات الحكومية، ثمّ تصوغ التوصيات وتجمعها ضمن تقرير منقّح بدقة. كما تُنظَّم التقارير تبعاً لطريقة تقسيم الاتفاق الدولي إلى مواد أو أقسام. فيتضمّن تقرير الظل عادةً ما يلي:

- نصّ المعاهدة أو الاتفاقية أو الاتفاق؛
- موقف الحكومة حيال الالتزام بهذا النصّ؛
- استنتاجات الائتلاف في ما يتعلق بالتزام الحكومة؛
- توصيات الائتلاف لتحسين التزام الحكومة.

ينبغي أن تعكس الاستنتاجات مدى نجاح الحكومة في الإيفاء بمستلزمات الاتفاق، فضلاً عن الثغرات المحدّدة في مجال السياسة والقوانين والخدمات. فمن شأن هذه المقاربة أن تظهر صورة أشمل لتقدّم الحكومة المرحلي، كما تخفّف من خشية المسؤولين الحكوميين المحليين من تقرير الظل. أما التوصيات، فيجب أن تسلّط الضوء على أساليب عملية وملموسة تحسّن الحكومة من خلالها مدى التزامها بالاتفاقات الدولية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ولا شكّ في أنّ تأطير تقارير الظل على هذا النحو، بحيث تكون بنّاءة بدلاً من أن تكون هجومية، تتيح للائتلافات استخدامها كأدوات مفيدة لنشر الوعي واستراتيجيات للتغيير.

أصدرت المنظمة الشريكة للمعهد الديمقراطي الوطني في بوركينا فاسو، أي ائتلاف المنظمات المدنية المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان، تقرير ظل واحد، عرضته على لجنة اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وسيعدّ الائتلاف تقريراً آخر لعرضه خلال الفترة التالية من تقديم التقارير. أما الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فسيعرض تقرير الظل الخاص به على الأمم المتحدة في أواخر العام ٢٠١٠ أو أوائل العام ٢٠١١.

عندما تصبح تقارير الظل جاهزة، تعرض الائتلافات الشريكة نتائج بحثها على لجنة الأمم المتحدة المناسبة لتقوم بمراجعتها. لكنّ الائتلافات تميل إلى اعتبار تقاريرها كأداة لتحقيق التغيير عوضاً عن كونها الخطوة الأخيرة من مبادرة المراقبة. بعد أن تجهز التقارير، تستخدمها المجموعات لدعم مبادراتها الخاصة بالتوعية والمدافعة، فضلاً عن بقية المبادرات التي تؤيّد أهداف الائتلاف أو المنظمات المنتسبة إليه. وقد قامت الائتلافات بنشر تقارير الظل الصادرة عنها بهدف نشر الوعي تجاه القضايا التي تركّز عليها على المستويين

الوطني والدولي– مع استخدام استنتاجات التقرير غالباً لحشد دعم المواطنين تجاه القضية المعنيّة والاستفادة من شرعية التقرير في الساحة الدولية لجذب انتباه المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة. مع نشر الائتلافات لتقرير الظل واستنتاجات بحثها، يجب أن تحرص أيضاً على إرسال النتائج إلى أصحاب المصلحة التي جمعت منهم البيانات في المقام الأول. فمن شأن ذلك أن يظهر احترامها لهذه الجهات، ويساهم أيضًا في إضفاء الشفافية على عملية صياغة التقارير.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الكمية الكبيرة من البيانات التي تمّ جمعها خلال عملية صياغة تقارير الظل لتعزيز حملات المدافعة الجديدة أو المستمرة، القائمة على الأدلة، تلك التي ينظّمها الائتلاف أو بعض المنظمات المنتسبة إليه. فإذا تمّت صياغة تقرير الظل بطريقة نقدية بنّاءة، يمكن حينذاك أن يشكّل أساساً للمحادثات مع صنّاع القرار البارزين حول الثغرات المحدّدة في مجال تطبيق الاتفاقات الدولية، فضلاً عن الطريقة المناسبة لمعالجة هذه الثغرات. يمكن أن تستخدم الائتلافات هذه الأحاديث لتسهيل العلاقات مع المسؤولين الحكوميين، وحمل المجتمع المدني على المشاركة بشكل هادف في عمليات صنع القرار وإحداث تغيير حقيقي لمعالجة القضية المطلوبة.

تقرير الظل الخاص بالائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة
مبادرة في المكسيك: دراسة حالة

COAMEX's Shadow Reporting Initiative in Mexico: *A Case Study*

مقدّمة

يعتبر تقرير الظلّ آليةً لمراقبة التزام الحكومة بالمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية التي وقّعت عليها، ونشر الوعي بهذا الشأن. في العام ٢٠٠٨، شكّلت مجموعة من المنظمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين «الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، بهدف صياغة تقرير ظلّ يعلّق على مدى التزام الحكومة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فاستند المعهد الديمقراطي الوطني إلى النشاطات السابقة التي جمعته بالمنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين، ليساعد الائتلاف المكسيكي خلال كافة مراحل صياغة تقرير الظلّ.

في حزيران/يونيو ٢٠١٠، بحث المعهد الديمقراطي الوطني في الطريقة التي اتّبعها الائتلاف المكسيكي لإعداد تقرير الظلّ، والسبب الذي دفعه إلى ذلك، كما درس الدور الذي أدّاه المعهد في دعم هذه المبادرة. وقد أجرى فريق البحث سلسلةً من المقابلات مع موظّفي برنامج المعهد الديمقراطي الوطني وأعضاء الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فجمع البيانات اللازمة متوصّلاً إلى الاستنتاجات التالية:

- يجب أن تشرف الائتلافات على إعداد تقارير الظل، نظراً إلى كلّ الخبرات والاختصاصات التي تجمعها، والقدر الكبير من الوقت الذي يتطلّبه تنفيذ مثل هذه المبادرة؛
- يجب أن تخطّط الائتلافات لعملية إعداد تقارير الظلّ وإجراء التحاليل الظرفية من ألالف إلى الياء، بهدف وضع تصميم للتقارير والتشجيع على مبادرات المتابعة، مثل حملات المدافعة أو التوعية؛
- يجب أن تصمّم الائتلافات آليةً رسمية عند بداية إعداد تقرير الظلّ، وتوقّع عليها، للتأكيد على توقّعات ألاعضاء وأدوارهم ومسؤولياتهم، وتوضّح كل النقاط المبهمة؛

لمّا كانت تقارير الظلّ تنطوي على نقد بنّاء لاداء الحكومة، يجب أن تدرك المجموعات المعنيّة حجم المخاطر قبل المباشرة بعملية صياغة التقرير.

لمحة عن البرنامج واطاره العام

خلال أكثر من ٧٠ عاماً من حكم الحزب الواحد في المكسيك، باتت منظّمات المجتمع المدني المستقلة مهمّشة بشكل واضح، أو تابعة لاختيارات الحكومة. كما أمست فرص المشاركة في عملية صنع السياسات العامة مسيّرة من خلال أقنية ألاحزاب السياسية، ومرتبطة غالباً بمدى ولاء الحزب للحكومة. نتيجةً لذلك، تفتقر منظّمات المجتمع المدني في المكسيك، بشكل عام، إلى الإمكانيات والشرعية اللازمة من أجل تجنيد قاعدة شعبية واسعة حول قضية معيّنة، زد على أنها غير قادرة على فتح باب الحوار مع الممثلين الحكوميين حول السياسات. فأدّى هذا ألامر إلى إقصاء المجتمع المدني عن العمليات السياسية، وأعاق المجموعات المدنية عن تطوير مهاراتها في مجال المشاركة السياسية الفاعلة.

مثّلت الانتخابات الاستثنائية التي شهدتها المكسيك في العام ٢٠٠٠ انتقالاً نحو نظام ديمقراطي أكثر تمثيلاً لاحتياجات الشعب. وقد ترافق هذا التغيير مع تفاؤلٍ بإجراء تحسينات ملموسة في مجال السياسات العامة، بما في ذلك السياسات التي تُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لكن، رغم التحسّن في مجال صياغة وإقرار التشاريع المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لم يتمّ تطبيق هذه الإصلاحات إلا بشكل محدود– لا سيّما في مجال السياسة وحقوق الإنسان. ولما كانت قضايا الإعاقة تُعالَج، على الصعيد الثقافي والقانوني، من منظور الأعمال الخيرية وإعادة التأهيل، لم تستند المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين، عامةً، إلى الوسائل السياسية لتحقيق التغيير على المدى الطويل. نتيجةً لذلك، ركّزت أكثرية هذه المنظمات جهودها على توفير الخدمات لأعضائها في المقام الأول.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، صادق مجلس الشيوخ المكسيكي على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي وثيقة ملزمة بموجب القانون الدولي، تضمن قدراً أكبر من الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة. ولما كانت الاتفاقية ترمي إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعدى مستوى تقديم الخدمات، وضمان نموّهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد منحت المنظّماتِ المكسيكية المعنية بالأشخاص المعوّقين، بعد المصادقة عليها، دافعاً إلى اعتماد مقاربة قائمة على الحقوق في أعمالها. ولا ريب في أنّ هذا الأمر قد ولّد اهتماماً أكبر في عمليات المدافعة، بما أنّ المقاربة القائمة على الحقوق تركّز على إيفاء الدولة لواجباتها تجاه المواطنين، بحيث يتمكّن المواطنون من المطالبة بحقوقهم. لكن لمّا كانت هذه المنظّمات تفتقر إلى تجارب سابقة في معالجة قضايا الإعاقة وفقاً لمقاربة قائمة على الحقوق، فقد واجهت صعوبةً في الانتقال من تقديم الخدمات إلى مبادرات المدافعة السياسية.

لمعالجة هذه المخاوف، بدأ المعهد الديمقراطي الوطني، في صيف ٢٠٠٧، بالعمل مع «مرصد المواطنين للمسائل المتعلقة بالإعاقة في المكسيك»، وهي مجموعة من منظّمات المجتمع المدني والمواطنين المهتمّين بحقوق الأشخاص المعوّقين. فساعد المعهدُ، على مدى سنة تقريباً، المرصد في إنشاء نظام داخلي، وزوّده بالمواد المتعلقة بالمدافعة، كما يسّر من تنظيم جلسات خاصة بالاستراتيجيات المناسبة. ومع أنّ المصادقة على اتفاقية ألامم المتحدة لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة قد قوبلت بحماس من قبل المجموعة، إلا أنّ المرصد لم يتمكّن من وضع رؤيا بهدف إشراك الحكومة في تلبية الحقوق السياسية لّلاشخاص ذوي إلاعاقة.

في العام ٢٠٠٨، طبّق المعهد الديمقراطي الوطني برنامجاً ممولاً من قبل الوكالة ألاميركية للتنمية الدولية، بعنوان «تعزيز البنى التنظيمية وإمكانيات المدافعة للمنظمات المكسيكية المعنيّة بألاشخاص المعوّقين.» وقد هدف هذا البرنامج الذي يمتدّ لسنة واحدة إلى تعزيز قدرة المنظّمات المكسيكية المذكورة على صون الحقوق السياسية لّلاشخاص المعوّقين، من خلال تنظيم حملات مدافعة. من جهته، عرض المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة على ٥٠ مجموعة تقريباً، في تطويرها لاستراتيجيات المدافعة المتعلقة بقضايا إلاعاقة. في هذا إلاطار، شملت التوجيهات والمساعدة التقنية مواضيع مثل بناء الائتلافات، جمع التبرّعات، إدارة الموازنة، التخطيط الاستراتيجي، العلاقات مع إلاعلام، التخطيط السياسي، صياغة المواقف السياسية، إشراك صانعي السياسات وادارة المتطوّعين. بعد ذلك، اختار المعهد ثلاث من هذه المنظّمات لتزويدها بمنح صغيرة ومساعدات تقنية إضافية، من أجل مساعدتها على تطبيق خطط المدافعة المقترحة.

قرابة نهاية مشروع «تعزيز البنى التنظيمية وإمكانيات المدافعة للمنظمات المكسيكية المعنيّة بألاشخاص المعوّقين»، بدأ المعهد الديمقراطي الوطني بتوفير المساعدة التقنية إلى الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة. استمرّت المساعدة في أواخر العام ٢٠٠٩، من خلال برنامج آخر تموّله الوكالة ألاميركية للتنمية الدولية أيضاً، بعنوان «توطيد ألاحزاب السياسية والمجتمع المدني وعمليات تحقيق إلاجماع». من ألاسباب التي دعت المعهد إلى تصميم هذه المشاريع، رغبته في دعم التنافس السياسي ومشاركة السكّان المهمّشين خلال عملية صياغة السياسات وتطبيقها. وقد سعى المعهد، بشكل أكثر تحديداً، إلى زيادة مشاركة المنظّمات المعنية بألاشخاص المعوّقين في العمليات السياسية، لمعالجة مشكلة تهميش ألاشخاص المعوّقين. لذا، عمل المعهد الديمقراطي الوطني على جمع هذه المنظّمات تحت سقف واحد، وبناء شرعيّتها على مستوى القواعد الشعبية، وتعزيز قدرتها على إشراك المسؤولين الحكوميين في المسائل المتعلقة بالسياسات.

فضلاً عن ذلك، نسج المعهد الديمقراطي الوطني، كجزءٍ من هذه الجهود، شراكةً مع الائتلاف المكسيكي لاكتشاف كيفية الانطلاق من اتفاقية ألامم المتحدة لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة، من أجل المشاركة في عملية صنع السياسات العامة. في هذا إلاطار، تمكّن الائتلاف، على امتداد عدة اجتماعات تخطيطية، من تحديد مبادرته ألاساسية ألاولى، أي صياغة تقرير ظل ورفعه إلى ألامم المتحدة في أواخر العام ٢٠١٠، بالتزامن مع التقرير المرحلي الذي ترفعه الحكومة المكسيكية بشأن مدى نجاحها في تطبيقها الاتفاقية. كما خطّط أعضاء الائتلاف لاستخدام التقرير في مرحلة لاحقة من أجل دعم حملات المدافعة المقبلة.

في بداية ألامر، كان الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة يتألّف من ممثّل واحد عن كلٍّ من المنظّمات المكسيكية الخمس المعنيّة بألاشخاص المعوّقين، لكنّ إحدى المنظّمات ما لبثت أن انسحبت من الائتلاف. أما المنظمات ألاربع المتبقية، فهي: الجمعية الخاصة بألاشخاص المصابين بالشلل الدماغي، كونفدرالية المنظّمات المكسيكية للأشخاص الإعاقات في التعلم،

جمعية الوصول الحرّ، وجمعية خطوة بخطوة. وأعلن أعضاء الائتلاف، هؤلاء، أنهم قرّروا صياغة تقرير ظل لمجموعة متنوّعة من الأسباب، منها:

- يقدّم تقرير الظل الدعم للمنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين في مجالات عمل أخرى، كونه سيستند إلى المبادىء والمعايير الحكومية لمساءلة الحكومة المكسيكية على مدى تحسينها للخدمات وايجادها بيئة أكثر دعماً للأشخاص المعوّقين.

- يمكن أن يؤدي تقرير الظل إلى تنفيذ مشاريع أخرى متفرّعة عنه– كتنظيم حملات المدافعة المستندة إلى القضية أو صياغة تقارير ظلّ أخرى– بحيث تنطلق من النتائج والتوصيات التي أثمر عنها التقرير الأول.

- يوفّر تقرير الظل فرصةً للانتقال من مقاربة قائمة على تقديم الخدمات إلى مقاربة سياسية، قائمة على حقوق الأشخاص، بهدف معالجة المشاكل الناجمة عن الإعاقة.

- بما أنّ تقرير الظل يركّز على السياسات ذات الطابع الوطني، شعر المسؤولون عن المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين بأنه سيخلّف التأثير الأكبر على حياة الأشخاص المعوّقين.

- بفضل تقرير الظل، يمكن للمنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين تحديد الثغرات التي تصادفها السلطات عند تطبيق القوانين والسياسات الوطنية التي تعالج المشاكل الناجمة عن الإعاقة في المكسيك.

- يقدّم تقرير الظل فرصةً للمنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين كي تزوّد الحكومات بالتوصيات اللازمة حول كيفية تغيير القوانين والسياسات، أو تعزيزها، بشكل يعكس مبادىء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو أفضل.

- يساعد تقرير الظل، عن طريق مساءلة الحكومة، في جعل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أداةً أفضل لتحقيق التغيير.

- من شأن تقرير الظل أن يساعد الأشخاص المعوّقين وغير المعوّقين على فهم أفضل للمشاكل المتعلقة بالإعاقة.

- يمثّل التقرير أداةً لتوعية المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبعاتها.

- لما كانت عملية صياغة تقارير الظل تشمل توعية الأشخاص المعوّقين تجاه الاتفاقية، والإعلان عن خبرات هؤلاء الأشخاص وأولوياتهم، فقد شعرت المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين أنّ تقرير الظل سيعزّز مشاركة هؤلاء الأشخاص في العملية السياسية.

- تمثّل صياغة تقرير الظلّ فرصةً للدخول إلى المعترك الدولي للمرة الأولى.

النشاطات الخاصة بصياغة تقارير الظل

مرحلة التحضير للمراقبة

مع أنّ أعضاء الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد شكّلوا هذا التجمّع لهدف صريح هو التأكّد من مدى تطبيق الحكومة المكسيكية للاتفاقية، إلا أنهم كانوا غير متأكّدين من كيفية إنجاز ذلك. في مطلق الأحوال، نصّت الخطوة الأولى التي قامت بها المجموعة على تحديد استراتيجية مناسبة لإشراك الحكومة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. خلال أحد الاجتماعات الأولية للائتلاف، عرض المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الأميركية للأبحاث أنواعاً مختلفة من المبادرات التي يمكن أن يبدي الائتلاف اهتمامه بها. فكان أن أظهر الائتلاف اهتماماً بمبادرة تقارير الظل، سيّما وأنها كانت فكرة ملموسة ذات نتائج مرئية على أرض الواقع، شعر أنه يملك الموارد اللازمة لإتمامها.

لم يكن أعضاء الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتّعون بخبرة في مجال العمل كائتلاف واحد أو صياغة تقرير ظل، مما دفع المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الأميركية للأبحاث إلى تنظيم ورش العمل وتوفير المساعدة التقنية لبناء هذه القدرات. فساعد المعهد الديمقراطي الوطني الائتلاف، من خلال الاجتماعات والتدريبات المنتظمة، على اختيار ديناميكية للمجموعة؛ وإجراء تقييم ذاتي لإمكانياته كمجموعة؛ والتباحث حول قواعد الائتلاف وحقوقه ومسؤولياته وتوقعاته فضلاً عن نظام لصنع القرار. كما ساعد المعهد الائتلاف على تنفيذ تمارين التخطيط الاستراتيجي، حيث

صاغت المجموعة نماذج عن شجرة المشاكل ونماذج عن شجرة الأهداف لتحليل السياق، قبل المباشرة بصياغة تقرير الظل. ولما كانت المؤسسة الأميركية للأبحاث قد شاركت في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة، فقد أخذت على عاتقها تنفيذ ورش عمل خاصة بالاتفاقية ونقل وجهة النظر القانونية إلى المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين.

فضلاً عن ذلك، استعان المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الأميركية للأبحاث، أيضاً، بالمساعدات الخارجية، لتزويد الائتلاف بخبرات محدّدة حول صياغة تقارير الظل. فتشاركا في توظيف ثلاثة خبراء من أجل إدارة دورات تدريبية حول المواضيع التالية: ما هو تقرير الظل، ما هو تصميم تقرير الظل، كيفية جمع البيانات وكيفية صياغة تقرير الظل. عندما تبيّن أن منظّمتين من منظّمات حقوق الإنسان تعملان، بدورهما، على صياغة تقارير ظل حول اتفاقية الأمم المتحدة، عقد المعهد الديمقراطي الوطني اجتماعاً غير رسمي معهما، لتعريفهما إلى الائتلاف. وكان المعهد والمؤسسة الأميركية للأبحاث قد أملا أن تتعاون هذه المنظّمات في ما بينها من أجل إصدار تقرير الظل، إلا أنّ التوتّر سرعان ما ساد على العلاقات بين الفريقين. فلا يخفى على أحد أنّ المنظّمات المعنية بالأشخاص المعوّقين قد بدأت، في الآونة الأخيرة فقط، بالانتقال من تقديم الخدمات للأشخاص المعوّقين إلى مرحلة الدفاع عن حقوقهم؛ وبالتالي ما زال من المنتظر أن تنسج علاقات عمل أكثر إيجابية مع منظّمات حقوق الإنسان التقليدية. وكان التوتّر نشأ ما بين الطرفين لأنّ المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين خشيت أن تبادر منظّمات حقوق الإنسان إلى التحدّث بالنيابة عن الأشخاص المعوّقين، في ظلّ عدم إلمامها التام بالقضايا التي تواجهها.

البنية التنظيمية الخاصة بالائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يتكوّن الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من ممثّلين عن أربع منظّمات معنيّة بالأشخاص المعوّقين. لكنّ رؤساء هذه المنظّمات لم يشاركوا بشكل مباشر في النشاطات اليومية للائتلاف، باستثناء رئيس جمعية «خطوة بخطوة».

تولّى المستشاران اللذان وظّفهما الائتلاف المكسيكي، لمهمّة تنسيق البرنامج، التخطيط لأكثر النشاطات المتعلقة بصياغة تقرير الظل، وتصميمها وتطبيقها، بما في ذلك كتابة التقرير نفسه.

فضلاً عن ذلك، نظّم الائتلاف المكسيكي اجتماعات نصف شهرية مع المنسّقين وممثّل عن المعهد الديمقراطي الوطني، لاتّخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعيين المهام، ومناقشة التقدّم الحاصل، واتّخاذ القرارات المقبلة.

ما إن تمّ توظيف المستشارين، حتى أوكلت إليهم مسؤولية تأمين القسم الأكبر من الدعم اللوجستي، والمساعدة التقنية والتوجيهات المتخصصة التي كان المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الأميركية للأبحاث يتوليان تأمينها للائتلاف المكسيكي. نتيجةً لذلك، أوقفت المؤسسة الأميركية للأبحاث، تدريجاً، مساعدتها للائتلاف، فيما خفّف المعهد من حجم هذه المساعدات ليحصرها بتقديم الاستشارات الدورية. وكان النشاط الأساسي الأخير الذي شارك المعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة الأميركية للأبحاث في تنظيمه، ندوةً جمعت الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظّمتَي حقوق الإنسان المشرفتين على صياغة تقرير ظل خاصٍّ بهما، فضلاً عن ممثّلين آخرين من جمعيات محلية ووطنية لحقوق الإنسان. وقد تألّف الاجتماع من عدة جلسات وتمارين بين مجموعات صغيرة، لتوفير مساحة مريحة تضمن احترام جميع الأطراف. تكلّلت الاستراتيجية بالنجاح، ومع أنّ الائتلاف المكسيكي ومنظّمات حقوق الإنسان قرّرت عدم التعاون في تنفيذ الأعمال اليومية، إلا أنها آثرت التركيز على جوانب مختلفة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث يكمّل التقريران الصادران بعضهما البعض. ولم يتمّ البتّ في مسألة جمع كلا التقريرين في تقرير واحد أو تقديم التقريرين معاً إلى الأمم المتّحدة.

مرحلة جمع البيانات

اعتمد الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمنسّقون المعنيّون، ثلاث وسائل لجمع البيانات: طلب المعلومات مباشرة من الحكومة، توزيع الاستبيانات على المواطنين وإجراء المقابلات مع قادة المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين. تعتبر الطريقة الأولى مباشرةً نوعاً ما، بما أنّ كلاً من الوكالات الحكومية المكسيكية تملك موقعاً إلكترونياً حيث يمكن للمواطنين تقديم طلب للحصول على المعلومات. فقام المنسّقون بإعداد لائحةٍ من الأسئلة حول البرامج الحكومية الخاصة بالأشخاص المعوّقين، ثم وزّعوها على أفراد الائتلاف بحيث ترسل كل منظّمة مجموعةً متنوّعة من

الأسئلة، إلكترونياً، إلى ٢٠ وكالة مستهدفة. استغرقت العملية شهرين تقريباً، لكنهم تلقوا إجابات عن الأسئلة التي طرحوها كافة.

أما الطريقة الثانية لجمع البيانات التي اعتمدها الائتلاف، فكانت أكثر تعقيداً. فقد رمت المجموعة إلى جمع المعلومات من ألاشخاص ذوي إلاعاقة وأفراد أسرهم، حول تجاربهم الشخصية في مجال الخدمات العامة. ثم عمد الائتلاف، بمساعدة من فريق التنسيق، إلى صياغة استبيان يعكس نوع ألاسئلة التي أراد طرحها. لكن عندما أصبح من الواضح أنّ أخذ عيّنة إحصائية من المنظّمات ألاعضاء في الائتلاف المكسيكي سيكون صعباً نتيجةً لمسائل تتعلّق بخصوصية ألافراد المنتسبين إليها، قرّر الائتلاف والمنسّقون أخذ عيّنة جاهزة عوضاً عن ذلك[١]. في آذار/مارس ٢٠١٠، نظّم الائتلاف المكسيكي مؤتمراً وطنياً شارك فيه مئة ممثّل عن المنظّمات المعنيّة بألاشخاص المعوّقين. خلال المؤتمر، قدّم الائتلاف المكسيكي والمنسّقون لمحةً عن اتفاقية ألامم المتحدة لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة، كما درّبوا المشاركين على كيفية توزيع الاستبيانات ضمن مجتمع ألاشخاص المعوّقين. وشكّل المؤتمر فرصة لاختبار الاستبيان، كما تمّ إدراج ملاحظات المشاركين في النسخة النهائية للاستبيان.

عندما أنهى الفريق التنسيقي الاستبيان، أرسل نسخًا عنه إلى جميع المشاركين في المؤتمر الذين أرسلوا، بدورهم، الاستبيانات إلى أشخاص معوّقين وإلى أفراد أسرهم ضمن مجتمعاتهم المحلية. بفضل هذه الجهود، تلقى الائتلاف المكسيكي ردوداً من حوالى ٥ آلاف شخص. ثم قام متطوّعون في المدارس الثانوية والجامعات بتشفير هذه المعلومات وإدراجها في قاعدة للبيانات، مساعدين بذلك على الاستعلام عن الخدمات. قبل المباشرة بعملية إدراج البيانات، وجّه الفريق التنسيقي المتطوّعين من خلال شرح مفهوم الاتفاقية وتفاصيل المشروع. كان معظم المتطوّعين لا يدركون شيئاً عن القضايا المتعلقة بالإعاقة قبل مشاركتهم بالمشروع، وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة من جمع البيانات تمريناً على توعية الأشخاص غير المعوّقين.

قامت الطريقة ألاخيرة لجمع البيانات على إجراء مقابلات معمّقة مع قادة الجمعيات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين. وقد تطلّع المنسّقون إلى استهداف ألاشخاص ذوي المستوى التعليمي العالي الذين يستطيعون تجاوز تجاربهم الشخصية وتقديم أفكار نيّرة وتحاليل معمّقة لسياسات الحكومة المكسيكية وبرامجها الخاصة بألاشخاص المعوّقين. في هذا إلاطار، سمّى أعضاء الائتلاف خمسة مرشّحين وتوافقوا على محتويات المقابلات. وما لبث الفريق التنسيقي أن صمّم بنية المقابلات وأدارها.

خلال مرحلة جمع البيانات، حافظ المعهد الديمقراطي الوطني على دوره الاستشاري، فتعاون مع كلّ من الائتلاف والمنسّقين لتقديم اقتراحات حول الشؤون اللوجستية، وتقنيات جمع البيانات، والجهة التي يجب استهدافها من خلال الاستبيان.

النتائج والمبادرات

ركّز الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنسّقون، بشكل أساسي، على صياغة تقرير لرفعه إلى الأمم المتحدة والحكومة المكسيكية ومنظّمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والأشخاص المكسيكيين ذوي الإعاقة. لكن، لما كان الائتلاف لا يملك لا الوقت ولا الخبرات اللازمة لإعداد تقارير ظل، فقد أصبح المنسّقون مسؤولين عن كتابة التقرير، بتوجيه من أمانة سرّ الائتلاف. تضمّن التقرير النهائي مقدّمة، وخلاصة عن المنهجية المعتمدة، فضلاً عن نقاش حول النتائج والتوصيات.

مع تدوين هذا الكتيّب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم يكن الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد وضع أيّ خطة ملموسة للتحركات التي يجب اتّخاذها ما بعد صياغة تقرير الظل. ورغم اعتقاد كلّ شخص في الائتلاف بأنّ تقرير الظلّ ينبغي أن يكون خطوةً واحدة فقط ضمن عملية أوسع نطاقاً، فقد كانوا لا يزالون يدرسون ما ستكون عليه الخطوات المقبلة. من الأفكار المطروحة، العمل على تقرير الظل المقبل، والانطلاق من الدروس التي استخلصها الائتلاف من صياغة التقرير الحالي. وبما أنّ هذا التقرير قد أنتج الكثير من البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة في المكسيك، فإنّ الائتلاف يتطلّع إلى استخدام هذه المعلومات في حملات المدافعة والتوعية المقبلة. كما يأمل جميع الأعضاء في الائتلاف زيادة نشاطاتهم السياسية وتعاونهم مع الحكومة لتطبيق النتائج والتوصيات التي تمّ التوصّل إليها على المشاريع الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١ أي أخذ عيّنة من السكان الحاضرين والمرتاحين إلى هذا ألامر. يعني ذلك أنّ الباحث لا يستطيع إطلاق التعميمات بشأن مطلق السكان، استناداً إلى العيّنة، لانها غير تمثيلية إلى حدٍّ كاف.

التحليل

لعلّ مبادرة تقرير الظل الخاصة بالائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة تمثّل التجربة ألاولى التي تحتشد فيها مجموعة من منظّمات المجتمع المدني، من أجل صياغة تقرير حول مدى نجاح الحكومة في تطبيق اتفاقية ألامم المتحدة لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة. وقد تمكّنت المنظّمات ألاربع في الائتلاف المعنيّة بألاشخاص ذوي إلاعاقة، بفضل هذه الفرصة، من نسج علاقات مع أصحاب المنفعة الوطنيين والدوليين. كما استطاعت هذه المنظّمات أن تتعاون مع بقية المنظمات ألاعضاء في الائتلاف التي كانت تتنافس معها في ما مضى، وليس هذا فحسب، لا بل اكتسبت أيضاً معارف في أوساط منظّمات حقوق إلانسان والمنظمات غير الحكومية الدولية. بفضل هذه العلاقات، تمكّن أعضاء الائتلاف من توسيع نطاق عملهم، فحوّلوا محور تركيزهم من تقديم الخدمات بشكل حصري إلى العمل من أجل ضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لألاشخاص المعوّقين. جدير بالذكر أنّ مبادرة تقرير الظلّ الخاصة بالائتلاف المكسيكي قد أدّت أيضاً إلى تغييرات إيجابية بالنسبة إلى كلٍّ من المنظّمات ألاعضاء وألاشخاص المعوّقين.

فضلاً عن ذلك، يعتبر المشروع فرصةً ذهبية لاستخلاص الدروس والعبر بالنسبة إلى الائتلاف المكسيكي وبقية الجهات المعنية بصياغة تقرير الظل. فلا يخفى على أحد أنّ العديد من التحديات التي واجهها الائتلاف قد نبعت من أمرين. ألاول هو رفض المنظّمات المعنيّة بألاشخاص المعوّقين المشاركة في تحليل وتخطيط شاملَين، لرغبتها في صياغة تقرير الظلّ بأسرع وقت ممكن. نتيجةً لذلك، لم ينجح المعهد الديمقراطي الوطني في توجيهها، على نحو فاعل، خلال مراحل تصوّر الرؤيا والتخطيط الاستراتيجي، بشكلٍ كان يمكن أن يضفي مزيداً من التنظيم والمغزى على عملية صياغة التقرير.

وأما السبب الرئيسي الثاني للتحديات التي واجهت الائتلاف، فهو عدم الاعتماد على مذكّرة تفاهم للتعريف، رسمياً، بألادوار والمسؤوليات والتوقعات الخاصة بكلٍّ من المنظمات المذكورة والمعهد الديمقراطي الوطني. ومع أنّ المعهد نجح في اعتماد الوسائل غير الرسمية للتعريف بدوره الخاص كمستشار، إلا أنّ الائتلاف لم يتّبع آلية واضحة لإدارة المساءلة على الصعيد الداخلي. فنشأ التوتّر بين المنظّمات لأنّ بعضها كان قد شارك في النشاطات بدرجة أكبر من بعضها الآخر. وقد نشأت هذه المشاكل بسرعة وسهولة نظراً لعدم وجود آلية مساءلة رسمية، وبالتالي، لم يختبر أولئك الذين لم يلتزموا بالأدوار الموكلة إليهم نتائجَ أفعالهم. صحيحٌ أنّه كان بإمكان الائتلاف المكسيكي تفادي العديد من المشاكل لو وقّع مذكّرة التفاهم وأنفق المزيد من الوقت في المراحل التخطيطية للمشروع، لكن هذا المشروع لقّن المعنيّين دروساً مهمة في مجال بناء الائتلافات وصياغة تقارير الظل، على نحو سيُغني المبادرات التي سيقوم بها الائتلاف المكسيكي وبقية الائتلافات في المستقبل.

النتائج

صعوبة تكوين رؤيا عن مرحلة ما بعد تقرير الظل

- مع أنّ الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لطالما اعتبر تقرير الظلّ وسيلةً لتحقيق غاية معيّنة، من دون أن ينظر إليه مرّة كخاتمة لجهوده، إلا أنه ينفّذ نشاطاته كلاً على حدة، ولا يملك بعد استراتيجية طويلة الأمد أو أهدافاً ملموسة.

صعوبة العمل معاً والارتباك بشأن ألادوار والمسؤوليات

- ليست المنظّمات المعنيّة بألاشخاص المعوّقين في المكسيك معتادةً على العمل معاً. ولعلّ أحد أسباب هذه المشكلة تنافسها في ما بينها في أغلب ألاحيان من أجل الحصول على اعتراف وتمويل من الحكومة. من هنا، أدى هذا التوتّر الذي طغى على أدوارها ومسؤولياتها إلى تدهور الاتصالات في ما بينها وتعسّر عملية التعاون. وبات من الصعب على هذه المنظّمات التوصّل إلى إجماع حول القرارات في الوقت المناسب، مما أدى إلى تأخّر في مواعيد تطبيق النشاطات.

- نتيجة الارتباك الذي ساد حول أدوار كلّ منظّمة عضو في الائتلاف ومسؤولياتها، توزّع العمل على نحوٍ غير متساوٍ بين الممثّلين عن المنظّمات ألاربع. فكان أن اختبر الائتلاف عدّة مشاكل على صعيد متابعة النشاطات المقرّرة، وجاهد لإيفاء بالمهل الزمنية اليومية. في مرحلة لاحقة من العملية، بات واضحاً أيضاً أنّ توقّعات المنظّمات المذكورة لم تكن كلها منسجمة مع الواقع. بشكل أكثر تحديداً، لم تكن بعض المنظّمات مرتاحةً كلياً إلى فكرة نشر وثيقة تنتقد سياسات الحكومة وبرامجها الخاصة بألاشخاص المعوّقين.

صياغة تقارير الظلّ تتطلّب قدراً كبيراً من الوقت والخبرات

- لا ريب في أنّ تقرير الظلّ يتطلّب التخصص لا في القضية المطروحة فحسب، بل في كيفية تصميم التقرير، وإجراء الأبحاث المتعلقة به وكتابته. في هذا الإطار، لم يكن الائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتّع بالخبرة اللازمة لخوض هذه العملية، ولم تهدف التدريبات الأولية التي تمّ تنظيمها في هذا المجال إلا لتعريفه إلى موضوع تقارير الظل، عوضاً عن تزويده بكامل المعلومات والمهارات المطلوبة لتنفيذها. زد على ذلك أنّ صياغة تقارير الظل تتطلّب أيضاً تخصيص وقت كبير، خلال مرحلة جمع البيانات وصياغة التقرير بشكل خاص. وكان موظّفو المنظّمات المعنيّة بالأشخاص المعوّقين، العاملون في الائتلاف، ينفّذون الأنشطة المقرّرة للائتلاف إلى جانب وظيفتهم اليومية في المنظّمة، مما جعلهم غير قادرين على تخصيص المجهود نفسه لبلورة تقرير الظل. من هذا المنطلق، تمّ توظيف فريق من المنسّقين للعمل على تقرير الظل بدوام كامل.

صعوبة اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان والخوف من انتقاد الحكومة

- ركّزت المنظّمات الأعضاء في الائتلاف المكسيكي، طيلة عقود، وبشكل يكاد يكون حصرياً، على تحسين حياة الأشخاص المعوّقين، من خلال مقاربة قائمة على تقديم الخدمات. بالفعل، لم تكن هذه المنظّمات تتمتع بأي خلفية في مجال حقوق الإنسان، ومع أنّ جميع الممثّلين عن المنظّمات الأعضاء كانوا يفهمون هذه المقاربة ويقدّرونها، إلا أنهم واجهوا صعوبة في الانتقال نحو وجهة نظر أكثر سياسية. أدّى هذا الأمر إلى نشوء علاقة من التوتّر عند التعامل مع منظّمات حقوق الإنسان، وبعض الانزعاج عند الاضطرار إلى انتقاد الحكومة في بعض أعمالها.

- لا يخفى على أحد أنّ المنظّمات الأعضاء في الائتلاف المكسيكي هي منظّمات قائمة على تقديم الخدمات، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكومة المكسيكية لتمويل مشاريعها. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلتها تنأى عن التركيز على حقوق الإنسان، وتعتمد مقاربة أكثر سياسية لمعالجة المشاكل المتعلقة بالأشخاص المعوّقين. ولهذا أيضاً، أبدت بعض هذه المنظّمات تردّداً عند تنفيذ مهامها المتعلقة بتقرير الظل، كإرسال الأسئلة الحساسة نوعاً ما إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالوكالات الحكومية.

تمنّع من قبل أعضاء مجلس الإدارة للمنظّمات الأعضاء في الائتلاف

- لم يكن الموظّفون الذين مثّلوا المنظّمات الأعضاء في الائتلاف المكسيكي مسؤولين رفيعي المستوى في منظّماتهم. وكان أعضاء مجلس الإدارة في هذه المنظّمات مشكّكين في مشروع تقرير الظل طيلة مراحل العملية، نظراً لعدم تمكّنهم من فهم المشروع وخوفهم من المجازفة بتمويل الحكومة إذا عمدوا إلى انتقادها. نتيجةً لذلك، اصطدم الموظّفون المشاركون في الائتلاف بمقاومة من مجالس إدارة كلٍّ منهم، واضطروا لانفاق وقت طويل جداً لإقناع المسؤولين عنهم بجدوى تقرير الظل.

لا نماذج سابقة عن تقارير الظل في المكسيك، خاصة في ما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- تجدر الإشارة إلى أنّ صياغة تقارير الظل ومعالجة القضايا المتعلقة بالأشخاص المعوّقين من منظور حقوق الإنسان أمر جديد لا بالنسبة للائتلاف المكسيكي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل بالنسبة إلى المكسيك أيضاً. فلا تضمّ المكسيك وثائق أو إحصائيات تعالج مسألة تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. من هنا، لم يستطع الائتلاف المكسيكي الاستناد إلى أي نموذج سابق عن تقرير ظل متعلق باتفاقية الأمم المتحدة، لصياغة تقريره الخاص.

الدروس

- أنشِىء ائتلاف من منظّمات المجتمع المدني لصياغة تقرير الظل. فلا تستطيع منظّمة واحدة تحمّل هذه المهمّة العسيرة على عاتقها وحدها.

- عند تشكيل الائتلاف، تأكّد من أنّ منظّمات المجتمع المدني مهتمّة بصياغة تقرير الظل ومستعدة للتعاون مع بقية المنظّمات من أجل تحقيق هذه الغاية. فكّر أيضاً في المكانة التي يحتلّها الأعضاء المحتملون للائتلاف بنظر الحكومة المحلية وبقية منظّمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

- إستخدم آلية رسمية– كمذكّرة التفاهم– لتحديد ألادوار والمسؤوليات والتوقعات المتعلقة بالمنظّمات ألاعضاء في الائتلاف، والمعهد الديمقراطي الوطني، وبقية المنظمات التي توفّر المساعدة.

- حدّد رؤيا الائتلاف وأهدافه بشكل فوري، لتتأكّد من أنّ كل أعضاء الائتلاف متّفقون على أنّ تقرير الظل وسيلة لتحقيق التغيير، وليس غايةً بحدّ ذاته.

- أنشىء فوراً هيكلية تنظيمية ملموسة لاهداف تتعلّق بصنع القرار، ولتتأكّد من أنّ جميع أعضاء الائتلاف ملتزمين بإنجاز المهام في الوقت المناسب وبشكل كامل.

- قبل المباشرة بالعمل على تقرير الظل، يجب أن يرسم الائتلاف معالم البيئة التي يعمل فيها– وبالتحديد نشاطات بقية المنظّمات في هذا المجال وان كانت منظّمات أخرى قد أصدرت تقارير ظلّ من قبل. ثم صغ استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى، استناداً إلى السياق البرامجي والسياسي، ورؤيا الائتلاف وأهدافه.

- يجب أن تكون التدريبات على صياغة الرسالة والاتصالات وإلاعلام جزءاً من النقاشات والتدريبات حول التخطيط الاستراتيجي، على امتداد مراحل صياغة تقارير الظل.

- يجب أن تتضمّن المساعدة التي يتلقاها الائتلاف بناء التوافق والتخفيف من النزاعات، لا سيّما في البلدان التي لم يُسجّل فيها أي تعاون مسبق لمنظّمات المجتمع المدني.

- يجب أن يعمل الائتلاف بطريقة شفافة، ويشرك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة في صياغة تقرير الظل– بما في ذلك ألاشخاص غير المعوّقين. كما يجب إشراك الموظفين الرفيعي المستوى من كل منظّمة شريكة منذ بداية العملية، لضمان توفّر الدعم المؤسساتي.

- يجب توظيف شخص واحد على ألاقل، إما من داخل المنظّمة واما من خارجها، للعمل بدوام كامل على تقرير الظل. يجب أن يملك هذا الشخص معارف تربطه بمنظّمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين على المستويات المحلية والدولية، ويتمتع بخبرة في مجال حقوق إلانسان، وصياغة تقارير الظل والقضايا التي يعالجها التقرير. لذا يجب أن يسعى الائتلاف إلى الحصول على تمويل خارجي، كي يتمكّن من توظيف العدد اللازم من الموظّفين العاملين لدوام كامل.

١١. الاستبيان الخاص بالمواطنين الذي أعدّه الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة– المكسيك (بإلاسبانية)

١٢. المشاركة في إعداد تقرير خاص بلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: عملية صياغة تقرير الظل/التقرير البديل، والمبادىء التوجيهية الخاصة بذلك.

١٣. تقرير الظل المتعلق بالتقرير السادس لحكومة بوركينا فاسو بشأن تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة– بوركينا فاسو.

١١. الاستبيان الخاص بالمواطنين الذي أعدّه الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة– المكسيك (بإلاسبانية)

أعدّ هذا الاستبيان الائتلاف المكسيكي لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة، شريك المعهد الديمقراطي الوطني في المكسيك، بهدف جمع المعلومات حول وجهات نظر المواطنين بشأن مدى نجاح الحكومة في تطبيق اتفاقية ألامم المتحدة لحقوق ألاشخاص ذوي إلاعاقة. وهو استبيان متعمّق يستهدف، على نحو خاص، ألاشخاص ذوي إلاعاقة وأفراد أسرهم، لكن يمكن تكييفه أيضاً بحيث يسلّط الضوء على آراء وتجارب أيّ مجموعة مهمّشة من السكان.

القسم ألاول: معلومات عامة

١) اسم الشخص الذي يقوم بالاستفتاء:

٢) الجمعية:

٣) الشخص الذي يشارك في الاستفتاء هو:

أ. شخص ذوإعاقة

ب. شخص ذوإعاقة برفقة شخص آخر يساعده في المسائل ذات الطابع التقني (الترجمةإلخ.)

ج. شخص ذوإعاقة برفقة شخص آخر يساعده في المسائل التي يحتاجإلى فهمها (شرح بعض المصطلحات، المساعدة في توفير المعلومات التي لا يعرفهاإلخ.).

د. فرد منأسرة الشخص ذي الإعاقة،إذا واجه الشخص صعوبات ملحوظة في الإجابة عن ألاسئلة.

٤) هل تعانيإعاقة؟

أ. نعم،إذا كان الجواب نعم،انتقلإلى السؤال ٩ من هذا القسم.

ب. كلا

٥) هل لديك قريبأو فرد من العائلة يعانيإعاقة؟

أ. نعم

ب. كلا

٦) هل تجيب عن هذا الاستفتاءلانّأحدأفرادأسرتك يعانيإعاقة خطيرة تمنعه من الإجابة عن الاستفتاء بنفسه؟

أ. نعم

ب. كلا،إذا كان الجواب كلا، ينتهي الاستفتاء هنا.

٧) هلأنت ملمّ بنوعإعاقة قريبك؟

أ. نعم

ب. كلا،إذا كان الجواب كلا، ينتهي الاستفتاء هنا.

٨) هلأنت مخوّل وقادر على الإجابة عن هذا الاستفتاء بالنيابة عن فردأسرتك المعني؟

أ. نعم

ب. كلا،إذا كان الجواب كلا، ينتهي الاستفتاء هنا.

٩) أيّ نوع من الإعاقات تعاني؟

أ. إعاقة سمعية

ب. التوحّد

ج. القوى المحرّكة

د. ذهنية/فكرية

هـ. متعدّدة،إشرح ذلك.

و. ذهنية/نفسيةأو اجتماعية

ز. معدّل ذكاء متدنٍّ

١٠) كيفأصبتَ بهذه الإعاقة؟

أ. نتيجة حادث

ب. مرض

ج. خطأ طبي

د. بالوراثة

هـ. عند الولادة

١١) منذ متى تعاني هذه إلاعاقة؟

١٢) هل تستخدم أي عضو اصطناعي أو أجهزة أخرى لتساعدك على التأقلم مع إعاقتك؟

أ. نعم

ب. كلا. إنتقل إلى القسم الثاني من ألاسئلة.

١٣) ما هو نوع الجهاز أو العضو الاصطناعي؟

أ. جهاز سمعي

ب. عكّاز

ج. كرسي متحرّك

د. غير ذلك. إنتقل إلى القسم الثاني من ألاسئلة.

١٤) هل تستفيد من الخدمات أو تنتمي إلى منظّمة من منظّمات المجتمع المدني المخصصة لّلاشخاص ذوي إعاقات؟

أ. نعم. ما هي؟

ب. كلا. إنتقل إلى القسم الثاني من ألاسئلة.

١٥) ما هي الخدمات التي تستفيد منها؟ إختر جميع الاحتمالات التي تنطبق.

أ. خدمات إعادة التأهيل

ب. الخدمات الصحية والطبية

ج. التربوية

د. التدريبات المهنية

هـ. غير ذلك. حدّد إلاجابة.

القسم الثاني: أسئلة عامة

١) النوع الاجتماعي:
   أ. ذكر
   ب. أنثى
   ج. غير ذلك. حدّد.
٢) العمر:
٣) الطول:
٤) الوزن:
٥) الوضع الاجتماعي:
   أ. متزوّج
   ب. مطلّق
   ج. منفصل
   د. عازب
   هـ. قران من خلال الاتحاد المدني
   و. أرمل
٦) هل لديك أطفال؟
   أ. نعم
   ب. كلا. إذا كان الجواب كلا، إنتقل إلى السؤال ٨ من هذا القسم.
٧) كم طفل لديك؟
٨) مكان الولادة: أذكر المدينة أو البلدية
٩) في أيّ نوع من المرافق ولدتَ؟
   أ. مستشفى حكومي
   ب. مستشفى خاص
   ج. منزل
   د. غير ذلك. حدّد.
   هـ. لا أعرف
١٠) من ساعد في ولادتك؟
   أ. طبيب
   ب. ممرّضة
   ج. قابلة
   د. فرد من ألاسرة
   هـ. غير ذلك. حدّد.
   و. لا أعرف
١١) في أيّ ولاية ولدتَ؟
١٢) في أيّ بلدية أو محلّة تقيم؟
١٣) ضمن أيّ جالية تقيم؟
١٤) منذ متى تقطن في مكان إقامتك الحالي؟
١٥) ما هو نوع المكان الذي تقيم فيه؟
   أ. منزل
   ب. شقة

ج. غرفة
د. كوخ
هـ. غير ذلك. حدّد.

١٦) المكان الذي تقيم فيه هو...؟
أ. ملك خاص
ب. مستأجر
ج. ملك لألاسرة
د. منزل جماعي
هـ. مرفق رعاية دائمة
و. مركز طبي. انتقل إلى السؤال ٢٩ من هذا القسم.
ز. ضمن جماعة
ح. غير ذلك. حدّد.

١٧) مكان إقامتك مصنوع من...؟
أ. الإسمنت
ب. الخشب
ج. اللّبِن (آلاجر المطبوخ تحت أشعة الشمس)
د. الكرتون
هـ. القصدير.
و. غير ذلك. حدّد.

١٨) ألارضية في المكان حيث تقيم مصنوعة من...؟
أ. الإسمنت
ب. الخشب
ج. اللّبِن (آلاجر المطبوخ تحت أشعة الشمس)
د. الطين
هـ. غير ذلك. حدّد.

١٩) هل من ماء في مكان إقامتك؟
أ. نعم
ب. كلا

٢٠) من أين تحصل على مياه الشرب؟
أ. قارورة أو ابريق
ب. صنبور داخلي
ج. صنبور خارجي
د. مصدر ماء بالقرب من مكان إقامتك

٢١) هل من كهرباء في مكان إقامتك؟
أ. نعم
ب. كلا

٢٢) ما عدد غرف النوم في مكان إقامتك؟

٢٣) هل الإسبانية هي اللغة الوحيدة المحكية في مكان إقامتك؟
أ. نعم. انتقل إلى السؤال ٢٥ من هذا القسم.
ب. كلا

٢٤) إلى جانب الإسبانية، ما هي اللغات ألاخرى المحكية في مكان إقامتك؟
٢٥) مع من تعيش؟
أ. ألاسرة
ب. ألاصدقاء
ج. بمفردك. إنتقل إلى السؤال ٢٨ من هذا القسم.
د. مركز جماعي
هـ. مرفق رعاية دائمة
و. مركز طبي. إنتقل إلى السؤال ٢٩ من هذا القسم
ز. ضمن جماعة
ح. غير ذلك. حدّد.
٢٦) بخلافك، كم عدد ألاشخاص ذوي إلاعاقة الذين يعيشون في مكان إقامتك؟
٢٧) ما هو عدد الراشدين وألاطفال الذين يعيشون معك في مكان إقامتك؟
٢٨) هل تستفيد من مساعدة برنامج المساعدة الغذائية (ليكونسا LICONSA) أو برامج حكومية أخرى؟
أ. نعم. حدّد.
ب. كلا
٢٩) هل قدّمت طلباً للحصول على تسليف من برنامج (INFONAVIT) وقوبلتَ بالرفض؟
أ. نعم. توسّع في التفاصيل.
ب. كلا. إنتقل إلى السؤال ٣١ من هذا القسم.
٣٠) هل منزلك مجهّز لاستقبال ألاشخاص ذوي إلاعاقة؟
أ. نعم
ب. كلا
٣١) هل أنت على علم ببرنامج «هوغار آ تو ميديدا» (Hogar a tu Medida)؟
أ. نعم
ب. كلا

القسم الثالث: أسئلة حول المستوى التعليمي

١) هل تتابع تحصيلاً علمياً؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ٣ من هذا القسم.

ب. كلا. أجب حتى السؤال ٣ من هذا القسم، ثم انتقل إلى القسم الرابع.

٢) لمَ قرّرتَ التوقف عن الدراسة؟

أ. لم أعد أرغب في الدراسة.

ب. أتممت مرحلة دراسية ولم أعد أرغب في التقدم (مثلاً، أتممت المرحلة الابتدائية ولم أتابع المرحلة الثانوية).

ج. أتممت مرحلة دراسية ولم يكن من مرحلة أعلى مستوىً متوفّرة لِلاشخاص ذوي إلاعاقة.

د. لست متمكّناً اقتصادياً.

هـ. التعلّم زاد حالتي خطورةً مما حال دون إتمامي للدراسة.

و. غير ذلك. حدّد.

٣) ما هي المرحلة الدراسية التي تتمّها حالياً، أو ما كانت المرحلة ألاخيرة التي أتممتها؟

أ. لم أتابع تعليماً رسمياً.

ب. ارتدت مركزاً تربوياً خاصاً لا تعترف به وزارة التربية.

ج. أتممت جزءاً من المدرسة الابتدائية

د. أتممت المرحلة الابتدائية.

هـ. أتممت جزءاً من المرحلة المتوسطة (حتى أي سنة؟)

و. أتممت المرحلة المتوسطة.

ز. أتممت جزءاً من المرحلة الثانوية (حتى أي سنة؟)

ح. أتممت المرحلة الثانوية.

ط. أتممت جزءاً من المرحلة الجامعية (حتى أي سنة؟)

ي. أتممت المرحلة الجامعية.

ك. دراسات عليا.

ل. تدريب تقني (أشر، استناداً إلى الاحتمالات أعلاه، إلى أعلى مستويات التعليم التي يبلغها الطالب قبل خضوعه للتدريب التقني).

م. برنامج التدريب على العمل (أشر، استناداً إلى الاحتمالات أعلاه، إلى أعلى مستويات التعليم التي يبلغها الطالب قبل خضوعه للتدريب التقني).

٤) هل ترتاد مدرسة حكومية في منطقتك؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ١٠ من هذا القسم.

ب. كلا

٥) هل ترتاد مدرسة حكومية خارج منطقتك؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ٨ من هذا القسم.

ب. كلا

٦) هل ترتاد مدرسة خاصة في منطقتك؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ٩ من هذا القسم.

ب. كلا

٧) هل ترتاد مدرسة خاصة خارج منطقتك؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ٩ من هذا القسم.

ب. كلا

٨) لمَ ترتاد مدرسة خارج نطاق منطقتك؟

أ. البرنامج الذي أحتاج إليه غير متوفّر في المدرسة المحلية في منطقتي. انتقل إلى السؤال ١٠ من هذا القسم.

ب. نوعية التعليم أفضل في المدرسة الموجودة خارج منطقتي. انتقل إلى السؤال ١٠ من هذا القسم.

ج. المدرسة المحلية غير مؤهلة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها. انتقل إلى السؤال ١٠ من هذا القسم.

د. ليس أمامي أيّ حل آخر. انتقل إلى السؤال ١٠ من هذا القسم.

٩) لمَ ترتاد مدرسة خاصة عوضاً عن مدرسة حكومية؟

أ. البرنامج الذي أحتاج إليه غير متوفّر في المدرسة الحكومية

ب. نوعية التعليم أفضل في المدرسة الخاصة

ج. المدرسة الحكومية غير مؤهلة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها

د. ليس أمامي أيّ حل آخر

١٠) أيّ من الاحتمالات التالية تصف، على أفضل نحو، نوع البرنامج الذي تدرسه في الوقت الحالي في المدرسة؟

أ. تعليم عادي

ب. تعليم خاص

ج. تعليم عادي مع مساعدة

د. تعليم عادي مع بعض الدروس لذوي الاحتياجات الخاصة

هـ. غير ذلك. حدّد.

١١) هل تقدّم المدرسة التي ترتادها المنهاج الدراسي بطريقة تراعي احتياجاتك؟

أ. نعم

ب. كلا. كيف تفضّل أن يكون المنهاج مفصّلاً وفق احتياجاتك؟

ج. لا أحتاج إلى ذلك

١٢) هل تجعل المدرسة الدخول إليها متاحاً لّلاشخاص الذين يعانون نوع الإعاقة نفسه مثلك؟

أ. نعم

ب. كلا. ما هي التغييرات التي تحتاج المدرسة إلى إجرائها كي يصبح بمقدورها فعل ذلك؟

ج. لا أحتاج إلى ذلك

١٣) هل مدرّسوك مستعدّون لتعليمك بطريقة مناسبة استناداً إلى نوع إعاقتك؟

أ. نعم

ب. كلا. ما هي التغييرات التي يحتاج المدرّس إلى إجرائها كي يصبح بمقدوره فعل ذلك؟

ج. لا أحتاج إلى ذلك

١٤) هل تخصّص المدرسة الموارد اللازمة كي تتعلّم وتتقدّم وتشارك بالطريقة نفسها التي يشارك فيها زملاؤك الطلاب؟

أ. نعم

ب. كلا. لا مَ تحتاج المدرسة كي تجري مثل هذا التغيير؟

ج. لا أحتاج إلى ذلك

١٥) هل تقدّم المدرسة خدمات تربوية بلغتك الأم؟ اطرح هذا السؤال فقط لمن أفاد بأنّ أفراد منزله يتحدّثون بلغة أخرى غير الإسبانية.

أ. نعم

ب. كلا

١٦) هل تملك المدرسة على الأقلّ جهاز كمبيوتر واحد صالح للاستعمال من أجل الطلاب؟

أ. نعم. كم مرّة استعملته خلال السنة الدراسية الماضية؟

ب. كلا

١٧) ما هي المصاريف التي تتكبّدها خلال الدراسة؟ إختر كل الإجابات الصحيحة؟

أ. ألاقساط الدراسية

ب. الزي المدرسي

ج. الكتب المدرسية

د. المواد المدرسية

هـ. مدرّسو الصفوف الخاصة أو التعليم الخاص

و. النقل

ز. تكييف المواد مع نوع إعاقتك.

١٨) هل تتلقى أي مساعدة اقتصادية من خارج أسرتك على شاكلة تمويل أو منح دراسية للمساعدة في نفقاتك الدراسية؟

أ. نعم

ب. كلا. إنتقل إلى السؤال ٢٠ من هذا القسم.

١٩) من الذي يقدّم إليك المساعدة الاقتصادية؟

أ. الحكومة المحلية– البلدية

ب. الحكومة المحلية– الدولة.

ج. الحكومة الفدرالية

د. جمعية أشخاص ذوي إلاعاقة أو لِلاشخاص ذوي إلاعاقة

هـ. مدرستك

و. المنح الدراسية الدولية

ز. غير ذلك. حدّد.

٢٠) هل تخضع لفحوصات صحية منتظمة من مدرستك؟

أ. نعم

ب. كلا

٢١) هل تتلقى معلومات بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب (إلايدز)؟

أ. نعم

ب. كلا

٢٢) هل تستفيد من مساعدة خاصة خلال الانتقال من والى المدرسة؟

أ. نعم

ب. كلا

ج. لا أحتاج إلى ذلك.

٢٣) هل طلبت منك المدرسة يوماً القيام بأي تحرّكات يمكن أن تضرّ بك؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٤) في المدرسة، هل تشعر أنك تتمتع بالحقوق نفسها كما نظرائك؟

أ. نعم

ب. دائماً

ج. أحياناً

د. تقريباً أبداً

هـ. كلا. حدّد.

٢٥) في المدرسة، هل تلتزم بالواجبات نفسها التي يلتزم بها زملاؤك؟

أ. نعم

ب. دائماً

ج. أحياناً

د. تقريباً أبداً

هـ. كلا. حدّد.

٢٦) هل تشعر، بشكل عام، أنك تلقى معاملةً مساوية لتلك التي يتلقاها الآخرون في المدرسة؟

أ. نعم

ب. كلا. حدّد.

٢٧) هل يتمتع المكان حيث تتابع دراستك اليومية بكافة العناصر المطلوبة/المعدّلة لمزاولتك عملك؟

أ. نعم

ب. كلا. حدّد.

ج. لا أحتاج إلى ذلك

٢٨) هل تعرّضتَ لإساءة جسدية في المدرسة؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٩) هل استخدم أي عضو من المدرسة، كالمدرّسين، أو غيرهم من الأشخاص الذين يعملون في المدرسة، كلمات نابية أهانت كرامتك أو انتهكت حقوقك بسبب إعاقتك؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٣٠) هل عانيتَ أيّ نوع آخر من أنواع إساءة المعاملة؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

القسم الرابع: أسئلة العمل

١) هل تعمل في الوقت الحالي؟
   أ. نعم. انتقل إلى السؤال ٣ من هذا القسم.
   ب. كلا

٢) لمَ لا تعمل في الوقت الحالي؟ أجب عن السؤال ثم انتقل إلى القسم الخامس.
   أ. ما زلت أتابع دراستي.
   ب. لم أبلغ السنّ القانونية للعمل بعد.
   ج. أواجه صعوبة في تحديد ما يناسب احتياجاتي.
   د. ليس من وظائف متوافرة بسبب الحالة الاقتصادية.
   هـ. إعاقتي تؤثّر على قدرتي على العمل.
   و. عائلتي لا تريدني أن أعمل.
   ز. لا أرغب في العمل.
   ح. غير ذلك.

٣) هل وقّعت على عقد عمل؟
   أ. نعم
   ب. كلا

٤) هل تتلقى أجراً لقاء عملك؟
   أ. مرّة كل أسبوعين
   ب. راتباً شهرياً
   ج. بقشيش
   د. غير ذلك. حدّد.

٥) هل تعمل في شركة عائلية أو ذات ملك خاص، أو شركة خاصة أو حكومية؟
   أ. شركة عائلية أو ذات ملك خاص
   ب. شركة خاصة. انتقل إلى السؤال ٧ من هذا القسم.
   ج. شركة حكومية. انتقل إلى السؤال ٧ من هذا القسم.

٦) لمَ تعمل في شركة عائلية أو ذات ملك خاص؟
   أ. قرار شخصي
   ب. قرار عائلي
   ج. غير ذلك. حدّد.

٧) كيف عرفتَ بشأن الوظيفة؟
   أ. إعلان في صحيفة
   ب. إعلان على الإنترنت
   ج. معرض وظائف
   د. توصيات من عاملين آخرين
   هـ. أصدقاء أو أقارب
   و. غير ذلك. حدّد.

٨) في أيّ مجال من الصناعة تعمل؟
أ. الخدمات
ب. الماشية
ج. الزراعة
د. إلادارة/ألاعمال المكتبية
هـ. التصنيع
و. التجارة
ز. السياحة
ح. التربية
ط. الرياضة
ك. غير ذلك. حدّد.

٩) ما هو منصبك الحالي؟
أ. المدير المسؤول
ب. إلادارة
ج. القيادة
د. إلاشراف
هـ. في العمليات
و. عامل في المكتب
ز. عامل حرفي
ح. عامل غير محترف
ط. غير ذلك. حدّد.

١٠) هل هذا هو عملك ألاول؟
أ. نعم
ب. كلا

١١) كم مضى على مزاولتك لمنصبك الحالي؟

١٢) كم كان عمرك عند حصولك على وظيفتك الرسمية ألاولى؟

١٣) كم ساعة تعمل في ألاسبوع؟

١٤) عن أيّ مناوبة أنت مسؤول؟
أ. النهارية
ب. الليلية
ج. مزيج من الاثنين

١٥) أيّ مما يلي ينطبق عليك؟
أ. لا ضمان
ب. وظيفة دائمة
ج. وظيفة مؤقتة
د. تعمل لحسابك الخاص

١٦) هل تتلقى فوائدٍ إضافية بما يقتضيه القانون؟ إختر كل الإجابات المنطبقة.

أ. كلا
ب. الضمان الاجتماعي
ج. نظام «إنفونافيت»
د. نظام «آفور»
هـ. العطل
و. العطل الإضافية
ز. العلاوة الخاصة بعيد الميلاد
ح. غير ذلك. حدّد

١٧) هل تتلقى فوائدٍ إضافية فوق ما يقتضيه القانون؟ إختر كل الإجابات المنطبقة.

أ. كلا
ب. النفقات الطبية
ج. التأمين على الحياة
د. صندوق الادّخار
هـ. الجوائز
و. بطاقات الوجبات
ز. رعاية ألاطفال
ح. غير ذلك. حدّد

١٨) كيف تتنقّل إلى العمل؟

أ. بالسيارة (يمتلكها ويقودها الشخص المعوّق)
ب. بالسيارة (يقودها شخص من ألاسرة)
ج. بالسيارة (يقودها الشخص المعوّق لكن يملكها شخص من ألاسرة)
د. سيارة أجرة
هـ. وسائل النقل العام
و. النقل كما يؤمّنه ربّ العمل
ز. غير ذلك. حدّد.

١٩) عندما تقدّم طلب عمل، هل يكون باستطاعتك التعبير عن حاجتك إلى أي تغيير أو تكييف بما يناسب إعاقتك؟

أ. نعم
ب. كلا
ج. لا حاجة لي إلى ذلك

٢٠) هل تمّ إجراء أي تغييرات أو تكييفات بما يناسب دخولك إلى ميدان العمل؟

أ. نعم
ب. كلا. إنتقل إلى السؤال ٢٢ من هذا القسم.
ج. لا حاجة لي إلى ذلك. إنتقل إلى السؤال ٢٢ من هذا القسم.

٢١) هل كانت هذه التغييرات كافية؟

أ. نعم
ب. كلا، لمَ لا؟

٢٢) هل تشعر أنك تتمتّع بالحقوق نفسها كما زملائك في مكان العمل؟

أ. نعم

ب. دائماً

ج. أحياناً

د. تقريباً أبداً

هـ. كلا، الرجاء التوسّع في التفاصيل

٢٣) هل أنت قادر على الالتزام بمعايير العمل نفسها كما زملائك؟

أ. نعم

ب. دائماً

ج. أحياناً

د. تقريباً أبداً

هـ. كلا. حدّد.

٢٤) هل تشعر، بشكل عام، أنك تلقى المعاملة نفسها، كما زملائك في العمل؟

أ. نعم

ب. كلا. حدّد.

٢٥) في مكان العمل، هل تملك كل الأدوات اللازمة لتنفيذ شروط عملك؟

أ. نعم

ب. كلا. إلامَ تحتاج لتنفيذ ذلك؟

ج. لا أحتاج إلى ذلك.

٢٦) هل تعرّضتَ لسوء المعاملة الجسدية في مكان عملك؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٧) هل قام زملاؤك أو المشرفون عنك بأيّ عمل أهان كرامتك أو انتهك حقوقك بسبب إعاقتك ليس إلا؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٨) هل تعرّضتَ لأيّ نوع من أنواع سوء المعاملة؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

القسم الخامس: الصحة

١) هل من وكالة صحة عامة تقدّم خدمات في منطقتك؟

أ. نعم

ب. كلا

٢) هل أنت منتسب إلى أيٍّ من الخدمات التالية؟

أ. كلا

ب. IMSS

ج. ISSSTE

د. SSA

هـ. SEDENA

و. SEMAR

ز. PEMEX

ح. Seguro Popular

ط. ISEMMYM

ي. نوع آخر من الخدمات العامة. حدّد.

٣) هل سبق وانتسبتَ إلى أيٍّ من الخدمات التالية؟

أ. كلا

ب. IMSS

ج. ISSSTE

د. SSA

هـ. SEDENA

و. SEMAR

ز. PEMEX

ح. Seguro Popular

ط. ISEMMYM

ي. نوع آخر من الخدمات العامة. حدّد.

٤) هل يتمكّن مرفق الصحة العامة الذي تستخدمه من معالجة نوع إعاقتك؟

أ. نعم، انتقل إلى السؤال ٦ من هذا القسم.

ب. كلا

٥) إذا لم تكن منتسباً إلى أيٍّ من المرافق الصحية المذكورة سابقاً، أيّ نوع من الخدمات تستخدم؟

أ. خدمات خاصة

ب. خدمات من جمعية

ج. خدمات من فئة دينية

د. لا خدمات.

٦) هل تقوم بتحديث بطاقة اللقاح الخاصة بك بشكل منتظم أم هل خضعت للقاحات حالية؟

أ. نعم

ب. كلا، لماذا؟

ج. لا أعرف

٧) هل تتلقى معلومات عن كيفية الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز؟
أ. نعم
ب. كلا
ج. لا أعرف
٨) كيف تتوجّه إلى المستوصف؟
أ. بدون نقليات
ب. بواسطة النقل العام
ج. سيارة العائلة
د. سيارة خاصة
هـ. سيارة أجرة
و. سيارة إسعاف
ز. توقيف السيارات لركوبها مجاناً
٩) هل قدّم إليك مرفق الصحة العامة أيّ نوع من الأجهزة أو الأعضاء الاصطناعية أو شكلاً آخر من المساعدة التي تحتاج إليها؟
أ. نعم
ب. كلا
ج. لا أحتاج إلى ذلك
د. لا أعرف
١٠) هل أمّن مرفق الصحة العامة لك الأدوية اللازمة لمعالجة مسألة إعاقتك (أو لفرد من أسرتك استناداً إلى الحالة)؟
أ. نعم
ب. كلا
ج. لا أحتاج إلى ذلك
د. لا أعرف
١١) بتقديرك، كم تنفق على الأدوية المتعلقة بإعاقتك شهرياً (الأموال غير المرتجعة)؟

١٢) بتقديرك، كم تنفق شهرياً على الخدمات الصحية (علاج، نقل، مسكن، مأكل إلخ.) (الأموال غير المرتجعة)؟
١٣) بتقديرك، كم تنفق شهرياً على النقليات من وإلى مرفق الصحة حيث تقوم بمعالجة إعاقتك (الأموال غير المرتجعة)؟
١٤) هل يتضمّن مبنى الرعاية الصحية الذي تزوره مراراً وتكراراً كل المستلزمات التي تمكّنك من التنقل بسهولة واستقلالية (أجب بشكل متعلق بالمبنى تحديداً)؟
أ. نعم
ب. كلا. حدّد.
ج. لا أحتاج إلى ذلك
١٥) هل يمكن الوصول إلى المنطقة المحيطة بمبنى الخدمة الصحية الذي تزوره بكل سهولة وحرية؟
أ. نعم
ب. كلا، إلامَ تحتاج؟
ج. لا أحتاج إلى ذلك.

١٦) كامرأة، هل استفدتِ من معدّات خاصة باختبارات معيّنة، كجهاز تصوير الثدي؟

أ. نعم

ب. كلا

ج. لست في سنٍّ يفضَّل إجراء هذه الفحوصات فيه.

د. لم أكن أريد المشاركة في هذه الاختبارات

١٧) كامرأة، هل تمكّنتِ من زيارة طبيب نسائي؟

أ. نعم

ب. كلا

ج. لم أكن أريد تلقي رعاية طبية

د. أنا رجل

١٨) إذا كان مجتمعك المحلي يستقبل زيارات من أطباء زائرين، هل استفدت من هذه الخدمة؟

أ. نعم

ب. كلا

ج. لم أكن أريد تلقي رعاية طبية

د. أنا رجل

١٩) هل طُلبت موافقتك عند إدخالك إلى المستشفى لأسباب تتعلق بإعاقتك؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٠) هل تعرّضتَ لسوء المعاملة خلال استفادتك من الخدمات الصحية؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢١) هل أقدم الأطباء أو الممرّضون أو بقية الأشخاص الذين ساعدوك خلال زيارتك للمرفق الصحي على استخدام كلمات نابية أهانت كرامتك أو انتهكت حقوقك بسبب إعاقتك؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢٢) هل تعرّضتَ لأيّ نوع آخر من سوء المعاملة؟

أ. نعم. إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

١) هل اقترعتَ في الانتخابات ألاخيرة؟
   أ. نعم. انتقل إلى السؤال ٤ من هذا القسم.
   ب. كلا

٢) لمَ لم تشارك في الانتخابات ألاخيرة؟
   أ. لم أحصل على الوقت الكافي للتصويت
   ب. لم أعرف أين يجب أن أنتخب
   ج. فقدت أوراق اعتمادي كناخب
   د. لم أحصل على أوراق الاعتماد للتصويت. انتقل إلى القسم السابع من ألاسئلة.
   هـ. لست مهتماً بالتصويت
   و. لم يكن الوصول إلى مركز الاقتراع ممكناً.
   ز. لم أكن أعلم بتنظيم انتخابات
   ح. كنت خارج منطقة إقامتي خلال فترة الانتخابات
   ط. لم يُسمح لي بالتوجّه للانتخاب
   ي. لم يُسمح لي بالانتخاب
   ك. المكان التي نُظّمت فيه عملية التصويت لم يكن مجهزاً بتسهيلات للوصول إليه
   ل. المكان الذي نُظّمت فيه عملية التصويت كان بعيداً جداً عن مكان إقامتي
   م. لم أكن قد بلغت السنّ القانونية للتصويت بعد

٣) هل سبق لك أن انتخبتَ؟
   أ. نعم
   ب. كلا. انتقل إلى السؤال ٦ من هذا القسم.

٤) هل أنت قادر على الانتخاب من دون مساعدة؟
   أ. نعم. انتقل إلى القسم السابع من ألاسئلة
   ب. كلا

٥) هل يقدّم المكان الذي تصوّت فيه عادةً المساعدة اللازمة لإعانتك على التصويت؟ انتقل إلى القسم السابع من ألاسئلة.
   أ. نعم
   ب. كلا
   ج. لا أحتاج إلى ذلك

٦) لمَ لم تشارك في عملية التصويت قط؟
   أ. لم أحصل على الوقت الكافي للتصويت
   ب. لم أعرف أين يجب أن أنتخب
   ج. فقدت أوراق اعتمادي كناخب
   د. لم أحصل على أوراق الاعتماد للتصويت.
   هـ. لست مهتماً بالتصويت
   و. لم يكن الوصول إلى مركز الاقتراع ممكناً.
   ز. لم أكن أعلم بتنظيم انتخابات
   ح. كنت خارج منطقة إقامتي خلال فترة الانتخابات
   ط. لم يُسمح لي بالتوجّه للانتخاب
   ي. لم يُسمح لي بالانتخاب
   ك. المكان التي نُظّمت فيه عملية التصويت لم يكن مجهزاً بتسهيلات للوصول إليه
   ل. المكان الذي نُظّمت فيه عملية التصويت كان بعيداً جداً عن مكان إقامتي
   م. لم أكن قد بلغت السنّ القانونية للتصويت بعد

القسم السابع: مسائل أخرى

١) هل حُرمتَ مرة من الدخول إلى مرفق عام بسبب إعاقتك أو سُمح لك بالدخول المشروط؟

أ. نعم، إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٢) هل تعرّضت للعنف الجسدي في مرافق عامة أخرى (لم نأتِ على ذكرها مسبقاً)؟

أ. نعم، إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

٣) هل تعرضتَ لأيّ نوع آخر من سوء المعاملة؟

أ. نعم، إذا رغب صاحب الاستفتاء في ذلك، يمكنه أن يملأ استمارة الحوادث على ظهر صفحة الاستبيان.

ب. كلا

١٢. المشاركة في إعداد تقرير خاص بلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: عملية صياغة تقرير الظل/التقرير البديل، والمبادىء التوجيهية الخاصة بذلك.

يعتبر هذا المرجع وثيقة خاصة بمنظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، استخدمها المعهد الديمقراطي الوطني ونظراؤه في بوركينا فاسو، لتوجيه المنظّمات المعنيّة خلال مراحل التخطيط والبحث وصياغة تقرير ظل خاص باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. تفسّر الوثيقة، بالتفصيل، الخطوات التي يجب أن تتّخذها منظمات المجتمع المدني عند إعداد تقارير الظل ورفعها إلى اللجنة المعنية بهذا ألامر في ألامم المتحدة، كما تتضمّن مجموعةً من التوجيهات لصياغة تقرير.

مقدّمة

أعدّت هذه الوثيقة منظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء[1] لتوجيه المنظمات غير الحكومية إلى عملية صياغة التقرير المتعلق باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك إعداد تقارير الظل/التقارير البديلة الخاصة بهذه اللجنة.

تمّ تقسيم الوثيقة إلى جزئين:

١. الجزء ألاول يصف بالتفصيل الخطوات التي يجب أن تتّخذها المنظمات غير الحكومية، خلال إعداد تقارير الظل/التقارير البديلة، ورفعها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

الجزء ألاول: الخطوات التي يجب أن تتّخذها المنظمات غير الحكومية عند إعداد تقارير الظل/التقارير البديلة

- الخطوة ١: تحديد ألاولويات: ما هي أبرز القضايا بالنسبة إلى النساء في بلدك؟
- الخطوة ٢: جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها
- الخطوة ٣: إعداد تقرير الظل/التقرير البديل
- **الخطوة ٤: نشر تقرير الظل/التقرير البديل**
  - الجلسة التمهيدية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
  - جلسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٢. **الجزء الثاني** هو مجموعة من التوجيهات لمساعدة المنظمات غير الحكومية في صياغة تقرير خاص بالمنظمات غير الحكومية.

الجزء الثاني: توجيهات حول كيفية كتابة تقرير ظل/التقرير البديل

- مبادىء توجيهية عامة
- مبادىء توجيهية لكتابة تقرير الظل/التقرير البديل، المواد ١–٥
- المبادىء التوجيهية لكتابة تقرير الظل/التقرير البديل، المواد ٦–١٦

١ منظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء هي منظّمة دولية تُعنى بحقوق المرأة، مركزها في الجنوب، تؤدي دوراً أساسياً في سدّ الثغرة بين الوعود المطلقة باحترام حقوق المرأة، كما هو منصوص عليه في معاهدات حقوق إلانسان، وتنفيذها الفعلي على المستوى الوطني. يشمل هذا ألامر تجنيد المنظّمات النسائية على مختلف المستويات، لمحاسبة الحكومات حول مدى تطبيقها لمعايير حقوق إلانسان في الداخل. أما السبيل إلى ذلك، في المقام ألاول، فعلى ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق إلانسان. تأسّست منظّمة المرصد الدولي المذكورة في العام ١٩٩٣، وهي تعمل في الوقت الحالي في مختلف أنحاء آسيا وجنوب شرق آسيا، وفي حوالى ١٠٠ دولة عبر العالم. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع إلالكتروني: http://www.iwraw-ap.org

الجزء ١: الخطوات التي يجب أن تأخذها المنظّمات غير الحكومية بعين الاعتبار عند إعداد تقارير الظل/التقارير البديلة ونشرها

تكون حكومات الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢] ملزمة بتقديم تقارير مرحلية منتظمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[٣] يمكن أن تقدّم المنظمات غير الحكومية، بدورها، تقاريرها الخاصة إلى اللجنة المذكورة، لتسهيل عملية التحضير وتعزيز قدرتها على محاسبة الحكومات.

تضمن المنظّمات غير الحكومية أنها تمثّل آراء النساء اللواتي لا يستطعن الاتصال بالموظّفين الحكوميين المسؤولين عن كتابة التقرير الخاص بالحكومة. وبإمكان هذه المنظّمات، بشكل خاص، أن تشرك النساء في عملية صياغة التقرير والمراقبة، من خلال توفير:

- البيانات (وبالتحديد التي يتمّ جمعها من خلال الدراسات البالغة الصغر) التي تركّز على:
  - المعلومات المتعلقة بوضع النساء فعلياً
  - المعلومات المتعلقة بالتأثيرات والتقدّم الذي تسجّله الدولة خلال تطبيقها لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة
  - انتهاكات حقوق المرأة
  - الثغرات في القوانين والسياسات، وكيفية تطبيقها
  - المعلومات المتعلقة بالعوائق أمام تطبيق حقوق المرأة

تكشف هذه البيانات لمَ بقيت الالتزامات بحقوق المرأة، في الغالب، التزامات منصوصاً عليها في القانون عوضاً عن كونها تجسيداً لتغيير فعلي. وهي تمكّن المنظمات غير الحكومية من تحديد مجالات التدخل، والمجالات التي لن تتمكّن فيها الدولة من التدخل بشكل فعّال، والمجالات التي تستطيع فيها المنظمات غير الحكومية تقديم خدمات المساعدة بغية إيجاد بيئة مؤاتية لاحترام حقوق المرأة.

الخطوات التمهيدية

الخطوة ١: تحديد الأولويات من خلال جهدٍ منسّق

تحضيراً لمشاركتك في عملية صياغة التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إجتمع بأكبر قدر ممكن من المجموعات النسائية في بلدك، من أجل تحديد أبرز المشاكل التي تؤثّر على المرأة على المستوى الوطني، والإجماع عليها مع بقية الفرقاء. في سائر الأحوال، من الأرجح أن تصبح عملية المدافعة أكثر فعالية بفضل تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، بما أنها ستعكس عند ذلك آراء عدد كبير من النساء. فضلاً عن ذلك، ستتوفّر لديك قاعدة كبيرة لتنظيم عملية مدافعة في محيطك، بعد مرحلة المراجعة.

الخطوة ٢: جمع المعلومات البديلة وتحليلها

عند الاتفاق على القضايا ذات الأهمية، إجمع معلومات حول القضايا الأساسية، وحلّل الوضع القائم للنساء في الميدان. في هذا

٢ اتفاقية ألامم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي معاهدة من معاهدات حقوق إلانسان، تُلزم الدول التي وافقت على توقيعها باتخاذ كافة إلاجراءات اللازمة من أجل تعزيز حقوق النساء. في هذا إلاطار، تحدّد الاتفاقية المعايير ومجالات الاهتمام. أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في العام ١٩٨١.

٣ تعتبر اللجنة الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هيئة مستقلة مؤلّفة من ٢٣ خبيراً معنياً بحقوق المرأة. تتمثّل صلاحية هذه اللجنة بمراقبة كيفية تطبيق الاتفاقية في كل دولة.

إلاطار، يجب أن تُستخدم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة كأداة أساسية لتقييم الخطوات وإلاجراءات التي اعتمدتها حكومتك. كما يجب أن تستخدم هذه المعلومات كنقطة انطلاق لرفع التوصيات بشأن الطرق اللازمة للقضاء على الحواجز التي تقف في وجه المرأة، في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني.

إذا كان بلدك قد أرسل قبلاً تقريراً إلى لجنة الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يجب أن تقيّم مدى تطبيق الملاحظات الختامية[٤] التي أثمرت عنها المراجعة ألاخيرة، كأحد ركائز المعلومات التي يجب إدراجها في التقرير.

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تتوفّر المعلومات البديلة التي قد تتناولها اللجنة المذكورة بطرق مختلفة. فقد فضّلت بعض المجموعات النسائية رفع تقرير شامل حول وضع المرأة على المستوى الوطني، نتيجة جهود منسّقة بين عدة منظّمات غير حكومية. في هذه الحالة، وافقت المجموعات النسائية المهتمّة بمراقبة تطبيق الاتفاقية على تقسيم المحاور بين المنظّمات، ما دفع كلّ منظّمة إلى المساهمة بتقديم معلومات بديلة حول محور مختلف (مثلاً صحة المرأة، تعليم المرأة، إلخ.).

في بعض الحالات، وفي ظلّ توفّر قدرة محدود أو وقت غير كاف، يمكن أن تكون المجموعات النسائية انتقائية، فتختار كتابة تقرير حول بعض القضايا التي تحتلّ ألاولوية.

بهدف الاستفادة من الجهود المبذولة إلى أقصى حدّ، الرجاء التفكير في ما يلي:

- حاول أن تفهم، بشكل أفضل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. إقرأ الملاحظات الختامية التي أعدّتها اللجنة الخاصة بالاتفاقية، أو بقية الهيئات المعنيّة بالمعاهدات، عند مراجعة التقارير السابقة التي أرسلتها حكومتك. إقرأ المبادىء ألاساسية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة[٥]، فضلاً عن التوصيات العامة[٦] التي قدّمتها اللجنة، والبروتوكول الاختياري الخاص بها.[٧] تتوفّر معظم هذه الوثائق على الموقع إلالكتروني لمنظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء (http://www.iwraw-ap.org)، كما يمكن إرسال الوثائق ألاخرى عند الطلب (أرسل بريداً إلكترونياً على العنوان التالي: iwraw-ap@iwraw-ap.org)

- إجمع ألابحاث والقوانين وغيرها من الوثائق التي تقدّم بيانات مفيدة حول وضع المرأة في بلدك. حاول أن تبرز المعلومات التي تسلّط الضوء على نجاح الدولة، أو فشلها، في تحقيق الالتزامات الدولية المتعلقة بتطوير مكانة المرأة (مثلاً، الواجبات المفروضة بعد المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو بقية معاهدات حقوق إلانسان، أو الواجبات المنصوص عليها في خطط العمل ووثائق المؤتمرات العالمية، كمؤتمر بيجين العالمي للمرأة).

- إجمع المعلومات حول مدى فعالية آليات الحكومة، المقصود بها صون حقوق إلانسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص. إذا كان من قوانين تمييزية في بلدك، فمن المفيد الاطلاع على نصوص هذه القوانين، فضلاً عن أبرز قرارات المحاكم المتعلقة بحقوق المرأة.

يمكنك أيضاً إرسال تقرير الظل/التقرير البديل الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى هيئات معنيّة بمعاهدات أخرى، بما أنّ العديد من القضايا المتعلقة بالاتفاقية تتعلق أيضاً ببقية معاهدات حقوق الإنسان الكبرى. عند جمع

---

٤ تماشياً مع الجهود المبذولة لتوحيد أساليب العمل للهيئات المسؤولة عن معاهدات حقوق إلانسان، غيّرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مؤخراً، عنوان «التعليقات الختامية» إلى «الملاحظات الختامية». انظر: «نتائج الجلسة ألاربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد النساء.» UN Doc E/CN.6/CN.6/2008/CRP.1

٥ http://www.iwraw-ap.org/convention/principles.htm

٦ http://www.iwraw-ap.org/convention/general.htm

٧ http://www.iwraw-ap.org/protocol.htm

البيانات واعداد تقريرك، حاول أن تفكّر في كيفية تشابك القضايا والحقوق المتعلقة بالاتفاقية مع القضايا والحقوق الخاصة ببقية المعاهدات، وأدرج المعلومات اللازمة بشأن هذه القضايا والحقوق. تأكّد، بشكل خاص، من أنك تملك ما يكفي من المعلومات حول كيفية تأثّر الفتيات والطفلات بموادّ الاتفاقية، بما أنّ هذه المعلومات يمكن أن تُرسل، بكلّ سهولة، إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل.

الخطوة ٣: إعداد تقرير الظل/التقرير البديل

قد تقرّر تطبيق أيٍّ من المقاربات التالية عند تنظيم المعلومات وجمع التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتّخاذها:

- **إعداد تقرير الظل**: يكون هذا الأمر ممكناً إذا كان بإمكانك الاطّلاع على تقرير الحكومة. نوصيك بمحاولة الحصول على تقارير من حكومتك مسبقاً.[٨] يمكن الاطلاع على تقارير الحكومة، والمزيد من التفاصيل حول الجلسات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمفوّض السامي لحقوق الإنسان، وبالتحديد أمانة سرّ[٩] اللجنة المعنيّة بالاتفاقية (http://www.2.ohchr.org/english/bodies/cedaw). يمكنك الاتصال بالمفوّض السامي لحقوق الإنسان، على العنوان الإلكتروني التالي «cedaw@ohchr.org»، في حال لم تحصل على نسخة عن تقرير حكومتك.

- **إعداد التقرير البديل**: يُكتب هذا التقرير بشكل مستقل عن تقرير الحكومة، عندما لا يكون هذا الأخير متوافراً. ويمكن أن يكون هذا التقرير شاملاً بحيث يتطرّق إلى كافة مواد الاتفاقية، أو أنه يعالج محوراً أو محورين من المشاكل التي تمّ تحديدها من خلال استشارة بقية المجموعات النسائية.

يقدّم الجزء ٢ من هذه الوثيقة توجيهات حول كيفية صياغة تقرير الظل أو التقرير البديل

الخطوة ٤: نشر تقرير الظل/التقرير البديل الذي قمتَ بصياغته

يمكن للمنظّمات غير الحكومية أن تتدخل عند مراحل متعدّدة من مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فتقدّم تالياً المعلومات اللازمة حول وضع النساء في البلاد. لعلّ أولى هذه المراحل هي الجلسة التمهيدية للاتفاقية، فيما الثانية هي الجلسة الفعلية التي يتمّ فيها عرض التقارير الحكومية ومراجعتها. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تعرض المنظّمات غير الحكومية أيضاً مسودّةً عن تقاريرها، أو تقاريرها النهائية، على بقية المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الحكومية أو المسؤولين الحكوميين كوسيلة للقيام بالمدافعة، أو التوعية العامة، أو بناء القدرات، كما يمكنها أن ترسل هذه التقارير إلى اللجان المسؤولة عن بقية معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها حكوماتها.

---

٨ نرجو التنبّه إلى أنّ عملية إعداد التقارير الحكومية تتغيّر. في الوقت الراهن، تقوم كل دولة بكتابة تقارير مستقلة لكل معاهدة صادقت عليها، مثلاً تقرير واحد لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقرير واحد لاتفاقية حقوق الطفل إلخ. في العام ٢٠٠٦، وافق ممثّلو هيئات المعاهدات على اعتماد مجموعة من المبادىء التوجيهية الموحّدة عند إعداد التقارير الحكومية المتعلقة بالقضايا المشتركة بين جميع المعاهدات؛ كما اتّفقوا على أن تتولى كلٌّ من اللجان صياغة توجيهات خاصة بالنسبة للقضايا الخاصة بكل معاهدة. عنى ذلك أنّ الدول ستقدّم تقريراً مشتركاً واحداً لكلّ المعاهدات التي صادقت عليها، بشكل يغطي الوقائع والقضايا لكل المعاهدات، ناهيك عن التقارير الخاصة بكل معاهدة التي تركّز على القضايا المرتبطة بكل معاهدة. على سبيل المثال، تقدم دولة معيّنة تقريراً مشتركاً وتقريراً حول وضع النساء إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافةً إلى تقرير مشترك وتقرير حول وضع الأطفال إلى اتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن تقرير مشترك وتقرير حول التعذيب إلى لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب. للمزيد من المعلومات حول إصلاح هيئات المعاهدات، الرجاء الاتصال بمنظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، على العنوان التالي: iwraw-ap@iwraw-ap.org

٩ بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انتقلت مسؤولية إدارة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة من شعبة النهوض بالمرأة إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان. لكنّ الموقع الإلكتروني لشعبة النهوض بالمرأة ما زال مفيداً جداً للحصول على المعلومات الصادرة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw).

الجلسة التمهيدية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

تبدأ عملية مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة عند انعقاد أول جلسة لمجموعة العمل التابعة للجنة المعنيّة بالاتفاقية، من أجل تحديد الثغرات المتضمّنة في كافة تقارير حكومات الدول ألاعضاء. فتعدّ مجموعة العمل لائحةً بالقضايا وألاسئلة المتعلقة بتقارير الدول ألاعضاء، وترسلها إلى الدولة التي أعدّت التقرير. عندئذٍ، تصبح هذه الدولة ملزمة بإرسال إجابة خطية عن ألاسئلة قبل انعقاد جلسة المراجعة.

تنعقد الجلسة التمهيدية لمجموعة العمل لاسبوع واحد، قبل انعقاد جلسة الاتفاقية أو بعد اختتام جلسة سابقة.

تحتلّ الجلسة التمهيدية مكانةً مهمّة جداً، بما أنها تحدّد مسار الحوار بين اللجنة المعنية بالاتفاقية من جهة، وحكومتك من جهة أخرى، إضافةً إلى نبرة الحوار والقضايا التي ستتمّ معالجتها. كما إنها تمثّل الفرصة الأخيرة لحمل الحكومة على إرسال معلومات خطية بشأن بعض القضايا التي يمكن أن تكون قد أهملتها أو حاولت تفاديها في تقريرها. من هنا، تعتبر هذه المرحلة ضرورية جداً بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية التي ستحاول أن تتدخل في العملية، من خلال إرسال معلومات حول القضايا الأهمّ للمرأة في بلدك. من شأن هذا الأمر أن يساعد مجموعة العمل في الجلسة التمهيدية على تحديد الثغرات وتأطير الأسئلة التي ستطرحها على حكومتك.

إذا كنتَ تعمل على صياغة تقرير ظل/تقرير بديل، بإمكانك استخلاص هذه القضايا وارسال المعلومات على شاكلة نقاط. يجب أن تتضمّن لائحة القضايا الحساسة التي تعدّها أبرزَ المشاكل التي تواجه النساء في بلدك، والنقاط التي أغفل عنها تقرير الحكومة، إضافة إلى ألاسئلة التي تريد من اللجنة أن تطرحها على حكومتك خلال مراجعتها لمدى التزام الحكومة بالاتفاقية. إذا كان تقرير الظل متوافراً، يمكنك إرسال إما الملخّص التنفيذي للتقرير وإما التقرير نفسه. أما إن كان التقرير المتوافر غير صادر بصيغته النهائية بعد، أو ما زال بحاجة إلى بعض التعديلات قبل العرض، فسيبقى بمقدورك إرساله لعرضه خلال الجلسة التمهيدية. ويمكن نشر التقرير النهائي خلال الجلسة الفعلية لمراجعة مدى الالتزام بالاتفاقية نفسها.

كما ورد في مذكّرة المعلومات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية[١٠]، والصادرة عن مكتب ألامم المتحدة التابع للمفوّض السامي لحقوق إلانسان[١١]، تجمع منظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء المساهمات التي قدّمتها المنظّمات غير الحكومية للجلسات التمهيدية، لإرسالها إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. من جهتك، يمكنك إرسال لائحة القضايا الحساسة التي أعددتها، أو الملخّص التنفيذي، أو مسودّة عن تقرير الظل/التقرير البديل إلى منظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء على العنوان التالي iwraw@iwraw-ap.org أو iwraw_ap@yahoo.com قبل ٢-٤ أسابيع من اجتماع الجلسة التمهيدية. بعد ذلك، ستقوم منظمة المرصد الدولي بإرسال كل مساهمات المنظمات غير الحكومية إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان، مع اقتراب موعد الجلسة التمهيدية. بإمكانك أيضاً أن تقدّم لائحة القضايا الحساسة مباشرةً إلى أمانة سرّ ألامم المتحدة المسؤولة عن إدارة اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (مكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان) على العنوان إلالكتروني التالي «cedaw@ohchr.org»، قبل أسبوعين على ألاقل من الجلسة التمهيدية.

الجلسة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

أوكلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مسألة توزيع تقارير الظل/التقارير البديلة على أعضاء اللجنة، قبل انعقاد الجلسة الخاصة بالاتفاقية، إلى منظمة المرصد الدولي لحقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادىء. بموجب هذه المهمة، تقوم المنظمة بطباعة نسخ ورقية عن تقارير الظل/التقارير البديلة وإرسالها، فضلاً عن إرسال نسخ إلكترونية إلى أعضاء اللجنة.

١٠ بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انتقلت مسؤولية إدارة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة من شعبة النهوض بالمرأة إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان.

١١ http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngoparticipation.doc

بعد أن تضع اللمسات النهائية على تقريرك، نرجو منك إرساله بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي «iwraw@iwraw-ap.org»، مع إرسال نسخة أخرى إلى «iwraw_ap@yahoo.com». تأكّد من إرسال تقريرك قبل سبعة أسابيع على الأكثر من انعقاد الجلسة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسنتولى إرساله بالبريد العادي وإلالكتروني.

فضلاً عن ذلك، يجب أن ترسل تقريرك، بالبريد إلالكتروني، إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان على العنوان إلالكتروني التالي «cedaw@ohchr.org»، كي يدرجها المكتب ضمن سجلاته. كما سيضع المكتب هذا التقرير بمتناول أعضاء اللجنة، على شاكلة نسخ إلكترونية، تماماً قبل انعقاد جلسة مراجعة الاتفاقية المذكورة. نرجو التنبّه إلى أنّ مكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان سيدرج كل المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية على موقعه إلالكتروني الرسمي (الذي يمكن أن يزوره أيٌّ كان). إذا كانت لديك مخاوف على أمنك، تأكّد من إعلام مكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان بضرورة عدم نشر تقريرك على موقعه إلالكتروني.

فكّر بتحضير ٣٠ نسخة على ألاقل من تقرير الظل/التقرير البديل المتعلق بجلسة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، من أجل توزيعها على أعضاء اللجنة وبقية المنظّمات التي تشارك في الجلسة (كوكالات ألامم المتحدة).

الجزء ٢: توجيهات حول كيفية صياغة تقرير ظل أو تقرير بديل

توجيهات عامة

ما هو الفرق بين تقرير الظل والتقرير البديل؟

أولاً، من الضروري الإشارة إلى الفرق بين تقرير الظل والتقرير البديل. فعندما تقوم منظّمة غير حكومية بصياغة تقريرها، مستندةً إلى تقرير الحكومة الذي أُرسل إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ومنتقدةً المعلومات الواردة في التقرير الحكومي، فإنها تصوغ ما يُسمّى بتقرير الظل.

أما عندما تقوم المنظّمة غير الحكومية بصياغة تقريرها في ظلّ غياب أيّ تقرير من الحكومة (إما لأنّ الحكومة لم تكتب تقريرها وإما لأنها غير راغبة في إطلاع المنظّمات غير الحكومية عليه؛ وإما أيضاً لأنّ تقرير الحكومة سيُنشر على الموقع الإلكتروني لشعبة النهوض بالمرأة في وقت متأخّر بما لا يسمح بكتابة تقرير الظل في الوقت المناسب)، فإنّ التقرير يُعرف في هذه الحالة بالتقرير البديل.

ما هو الهدف من صياغة تقرير الظل/التقرير البديل؟

يهدف تقرير الظل/التقرير البديل إلى تزويد لجنةالقضاء على التمييز ضدّ المرأة بمعلومات حول مدى التزام حكومة البلاد بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. مثلاً، لما كانت المادة ١٠ من الاتفاقية تتعلّق بالحقّ في التعلّم، فإنّ التقرير سيتضمّن معلومات حول الحقّ في التعلّم، شاملاً مدى تمكّن المرأة من الوصول إلى هذا الحق وممارسته والتمتع به، إلى جانب اقتراحاتك/توصياتك بالخطوات المطلوبة لمعالجة هذا الوضع/تحسينه.

يتضمّن تقرير الظل عنصراً إضافياً. فلن يكتفي بتوضيح مدى الالتزام بهذا الحق في بلدك (كما هو مبيّن أعلاه)، بل سيقدّم أيضاً تحليلاً نقديّاً للمعلومات المبيّنة في تقرير الدولة العضو.

من شأن هذه التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية أن تساعد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة على البحث في بعض القضايا التي قد لا يتضمّنها التقرير الرسمي، أو التحقق من شرعية التقارير الحكومية استناداً إلى المعلومات البديلة التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية. كما تساعد هذه التقارير في إرساء توازن بين المعلومات التي تتضمّنها وتلك المتوفّرة لدى اللجنة خلال حوارها البنّاء مع الدولة.

كيف يجب تصميم التقرير؟

التصميم: لعلّ أفضل طريقة لتصميم تقرير الظل/التقرير البديل هي استناداً إلى موادّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، نظراً لأنّ اللجنة المعنيّة تراجع تقرير الحكومة مادّةً بمادّة.

يكون التصميم العام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة على الشكل التالي:

- المواد ١–٥: تعرض الواجبات العامة للدولة في توفير إطار عمل قانوني وسياسي لتطبيق الاتفاقية، فضلاً عن السياق الاجتماعي الذي يمكن أن يعرقل تحقيق حقّ المرأة في المساواة؛

- المواد ٦–١٦: تعرض محاور أساسية محدّدة للحقوق المتساوية للمرأة بموجب الاتفاقية؛
- المواد ١٧–٢٣: توجز دور اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وإلاجراءات المتعلقة بالاتفاقية؛
- المواد ٢٣–٣٠: توجز طريقة إدارة الاتفاقية وتفسيرها.

من واجب تقرير الظل/التقرير البديل أن يقدّم، في المقام ألاول، معلومات حول المواد ألاساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، مثل المواد ١–١٦.

أما الملاحظات المتعلقة بالمواد ١–٥ و١٥ من الاتفاقية، فيجب كتابتها بطريقة مختلفة، بالمقارنة مع المناقشات التي تناولت المواد ٦–١٦، بما أنّ المجموعة ألاولى من الموادّ تغطي قضايا أساسية عامة بطبيعتها، وتحدّد المبادىء ألاساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، فيما المواد ألاخيرة تعدّد قضايا محدّدة. للمزيد من المعلومات حول هذا ألامر، أنظر التوجيهات المحدّدة المتعلقة بهذه المواد أدناه.

صياغة الخطوط العامة للمحتويات الخاصة بكل مادة من تقريرك: خلال صياغة الخطوط العامة للمعلومات الخاصة بكل مادة من تقريرك، يجب أخذ المعلومات التالية بعين الاعتبار (حسب ترتيبها أدناه):

- نصّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.[١٢]

- تقرير الدولة العضو[١٣]: حيث يمكن الاطلاع على تقرير الحكومة. يتمّ نشر تقارير الدول ألاعضاء على الموقع إلالكتروني لمكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان.

- الملاحظات الختامية[١٤] للجنة المعنيّة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة: إذا كانت دولتك قد خضعت مسبقاً لمراجعة من قبل اللجنة المعنيّة بالاتفاقية، أدرس الملاحظات الختامية وناقش إن كانت الحكومة قد عالجت المخاوف بشكل مناسب، وراعت التوصيات التي رفعتها اللجنة خلال المراجعة ألاخيرة.

- التوصيات العامة[١٥]: تتضمّن التوصيات العامة تفسيراً، وفقاً لاحدث وجهات النظر، للمعايير المتضمّنة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. يجب أن تقوم بدراسة التوصيات العامة بالتوافق مع الموادّ الموجودة– مثلاً المادة ١٢ المتعلقة بالصحة مع التوصية العامة رقم ٢٤– و/أو توضّح القضايا التي لا تغطّيها الاتفاقية بشكل خاص، كالتوصية العامة رقم ١٩ المتعلقة بالعنف ضدّ النساء. تتوفّر في الوقت الحالي ٢٥ توصية عامة.

- التقارير الخاصة ببقية آليات حقوق إلانسان الخاصة بألامم المتحدة (كالمقرّر الخاص بشأن الصحة، تأمين المسكن، العنف ضدّ النساء، إلخ.): بدورها، تتوسّع التقارير التي يعدّها المقرّر الخاص في مناقشة المعايير المعتمدة، كما تقدّم بيانات حول انتهاكات حقوق إلانسان، فتتمكّن بالتالي من إغناء تقريرك الخاص.

الملاحظات الختامية التي توصّلت إليها الهيئات المسؤولة عن معاهدات الأمم المتحدة الأخرى: في حال كانت دولتك قد أرسلت تقارير إلى هيئات مسؤولة عن معاهدات أخرى، يمكن أن تستند أيضاً إلى الأجزاء التي ترتبط بحقوق النساء في هذه الملاحظات الختامية.

---

١٢ http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm

١٣ http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reports.htm, http://tb.ohchr.org/default.aspx

١٤ يمكن الاطلاع عليها عند استخدام محرّك البحث في الموقع إلالكتروني لمكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان:http://tb.ohchr.org/default.aspx، وفي موقع الاتفاقية، الفقرة المخصصة لشعبة النهوض بالمرأة: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

١٥ متوافرة على الموقع إلالكتروني لمكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان، القسم المتعلّق بالاتفاقية: http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/comments.htm

- المحاضر الموجزة[١٦]: تسلّط هذه المحاضر الضوء على الحوار بين الحكومة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة، خلال جلسة المراجعة، وستتضمّن معلومات غير مبيّنة في الملاحظات الختامية. تقدّم هذه السجلات معلومات دقيقة ورسمية عن الحوار المذكور، ومن شأنها أن تساعدك في تحليلك. وهي مفيدة جداً أيضاً لتنظيم حملة مدافعة من أجل حمل الحكومة على إلايفاء بوعودها والتوعية بشأن آراء اللجنة المعنية بالاتفاقية.

الملخّص الوافي: يجب أن تعدّ ملخّصاً وافياً لتقرير الظل/التقرير البديل الخاص بك، بما أنه يساعد أعضاء لجنة الاتفاقية على فهم محتويات التقرير، والقضايا المحدّدة التي تتطلّب قراءةً دقيقة. ويجب أن يتضمّن الملخّص الوافي:

- ملخّص عن النقاط ألاساسية الحساسة المتضمّنة في تقرير الظل/التقرير البديل (وفقاً للمواد)؛

- ملخّص عن التوصيات المتعلّقة بالنقاط الحساسة المذكورة أعلاه، والتحديات التي يواجهها المعنيّون خلال تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.

يجب وضع تصميم الملخّص الوافي وفقاً لموادّ الاتفاقية، بالطريقة نفسها التي تمّ فيها تصميم التقرير.

ساعد القارىء على قراءة التقرير من خلال إعداد جدول محتويات وترقيم الصفحات.

بأي لغة يجب صياغة تقرير الظل / التقرير البديل؟

بما أنّ تقارير الظل ليست وثائق رسمية خاصة بألامم المتحدة، لا تتولى ألامم المتحدة ترجمتها بنفسها. ومع العلم أنّ بإمكانك إعداد تقرير الظلّ بأي لغة كانت، بهدف خدمة حملة المدافعة الوطنية التي تقوم بها، إلا أننا ننصحك بشدة برفع تقرير إلى اللجنة باللغة الإنكليزية أيضاً، بما أنّ جميع أعضائها يتقنون الإنكليزية. إذا لم يكن من الممكن تقديم تقريرك باللغة الإنكليزية، يجب أن تقوم، على ألاقل، بترجمة الملخّص الوافي إلى اللغة الإنكليزية.

ماذا لو أنّ تقرير الظل / التقرير البديل كان قد أُعدّ مسبقاً؟

يجب أن تحدّث المعلومات وتعدّل التقرير بحيث تدرج أحدث التطوّرات التي أجرتها الحكومة، وتعكس مستوى التقدّم أو حتى الركود في تطبيق حقوق المرأة في بلدك. نوصيك بشدّة أن ترسل نسخة محدّثة وكاملة عن التقرير عوضاً عن تقريرين منفصلين إلى اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة (أي تقرير قديم وتقرير محدّث آخر)؛ فمن شأن هذا ألامر أن يسهّل على اللجنة معالجة المعلومات.

كم عدد تقارير الظل / التقارير البديلة التي يمكن تقديمها عن كل بلد؟

ننصح بشدّة أن تجتمع المجموعات النسائية في ما بينها لتنسّق عملية إعداد تقرير ظلّ واحد. فمن شأن هذه الجهود التنسيقية أن تجعل حملة المدافعة التي تنظّمها أكثر فعالية، بما أنها ستمثّل آراء عدد كبير من النساء، كما تعزّز من مصداقية التقرير. نرجو التنبّه إلى أنّ اللجنة المعنية بالاتفاقية تملك وقتاً وقدرات محدودة لمعالجة كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بكل جلسة. ومن هنا، من شأن التنسيق أن يجعل مداخلتك أكثر فعالية.

---

١٦ تتوفّر على الموقع إلالكتروني لشعبة النهوض بالمرأة، http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw، من الجلسة ٢٨ إلى ٣٩ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. تتوفّر الجلسات اللاحقة على الموقع الخاص بمكتب المفوّض السامي لحقوق إلانسان: http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw

لكن قد تدعو الحاجة في بعض الأحيان إلى صياغة تقرير مستقلّ، لتسليط الضوء على ما يلي:

- وضع مجموعة معيّنة من الأقليات التي تواجه خطر التهميش؛
- وضع المناطق الجغرافية التي تشهد نزاعاً وأنواعاً محدّدة من العنف أو الاستبداد؛
- القضايا التي لا يمكن تحقيق إجماع حولها.

عوضاً عن تهميش قضية أو مجموعة من الأشخاص أو منطقة معيّنة، أو غضّ الطرف عنها تماماً، لا بدّ من صياغة تقرير مستقل يسلّط الضوء على خصائصها، لكي ترسله المجموعات/المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تلك القضية أو المجموعة أو المنطقة. هل يمكن للجان المسؤولة عن بقية معاهدات حقوق الإنسان أن تستخدم هذا التقرير؟

قد تكون تقارير الظل/التقارير البديلة، المرسلة إلى اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة، مفيدةً أيضاً بالنسبة إلى الجان المنشأة بموجب معاهدات أخرى، عند مراجعتها لالتزام الدول الأعضاء في كلّ معاهدة. لذا، عند صياغتك لتقريرك، يجب أن تفكّر في كيفية تأثّر النساء بالقضايا المنصوص عليها في هذه المعاهدات الأخرى. إذا أمكن، يجب أن تقوم بإدراج هذه المعلومات ضمن مادة الاتفاقية ذات الصلة من تقريرك. على سبيل المثال، في الفصول المتعلقة بالتعليم، التوظيف، الصحة والعنف ضدّ المرأة، يمكن أن تخصّص أقساماً فرعية حول كيفية تأثّر الفتيات في هذه المجالات (فكّر في قضايا التعليم، عمالة الأطفال، حمل المراهقات، فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، الوصول إلى الرعاية الصحية، استغلال الفتيات جنسياً إلخ.)؛ كلّ ذلك يجعل التقرير مناسباً جداً بالنسبة إلى لجنة اتفاقية حقوق الطفل. فضلاً عن ذلك، تتداخل عدة مواد في الاتفاقية مع مواد مذكورة في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإذا كان تقريرك يعالج قضايا مرتبطة بمعاهدات أخرى، يمكنك أن ترسل التقرير بأكمله، أو فصولاً من التقرير، إلى اللجنة المعنيّة، في الموعد المحدّد الذي تقدّم فيه دولتك تقريرها إلى اللجنة. للحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية تقديم تقريرك إلى بقية اللجان، نرجو منك الاتصال بنا على العنوان الإلكتروني التالي «iwraw-ap@iwraw-ap.org».

التوجيهات الخاصة بصياغة تقرير الظل/التقرير البديل، المواد ١–٥

المواد ١–٥ هي موادّ عامة بشكل عام، تتضمّن المبادىء الأساسية التي تتبّعها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، أي: المساواة، عدم التمييز وواجبات الدولة.

في ما يلي مجموعة من الأسئلة الخاصة بكلّ مادة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه اللائحة غير شاملة، ولا يفترض بك الإجابة عن كلّ سؤال بالتحديد، لكنها مجرّد وسيلة لجمع المعلومات المرتبطة بكلّ مادة.

المادة ١: تعريف التمييز

١. هل تمّ إدراج تعريف التمييز، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، ضمن دستور بلادك أو قوانينها؟

٢. هل تعالج القوانين أيضاً مسألة التمييز المباشر وغير المباشر (أو غير المقصود)؟[١٧]

١٧ من الأمثلة على التمييز غير المباشر التمييز الذي يتعرّض له المرء نتيجة تطبيق قانون محايد ظاهرياً من حيث النوع الاجتماعي.

المادة ٢: إجراءات السياسات الواجب اتّخاذها للقضاء على التمييز

١. هل اتّخذت الحكومة إجراءات قانونية لإدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ضمن القوانين المحلية؟

٢. هل تُطبَّق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في المحاكم؟

- هل تمّ الاستشهاد، بشكل مباشر، بأي مادة من الاتفاقية ضمن المحاكم المحلية، بهدف إرساء المساواة في الحقوق بين الجنسين؟ هل من سابقة قانونية؟
- هل يتمكّن المحامون والمؤيّدون الناشطون من اقتباس موادّ الاتفاقية في المحكمة مباشرةً؟
- هل يعود القضاة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة أو المبادىء الدولية لحقوق الإنسان عند اتّخاذ قراراتهم؟

٣. هل تتعارض بعض القوانين الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟

- عند حدوث تضارب بين القوانين الوطنية والاتفاقية، أيٌّ من النصّين القانونيين له الأفضلية؟
- هل أجريت مراجعة شاملة للتشاريع التمييزية أم هل أُعدّت خطة لإجراء الإصلاحات القانونية؟

٤. هل تمّ سنّ أيّ قانون لتضمين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ضمن القوانين المحلية، ولمعاقبة الأعمال التمييزية في القطاعات الرسمية والخاصة؟ يمكن أن يتّخذ هذا القانون شكل قانون الفرص المتساوية، أو قانون المساواة بين الجنسين، أو قانون مكافحة التمييز الجنسي.

- هل تُطبّق القطاعات الرسمية والخاصة عقوبات مناسبة على التمييز ضدّ النساء؟
- ما هي الخطوات التي تتّخذها الحكومة لتضمين إعلام النساء بحقوقهنّ؟
- ما هي سبل المعالجة القانونية المتوفّرة للنساء اللواتي تعرّضن للتمييز أو انتُهكت حقوقهنّ؟
- هل توضع سبل المعالجة بتصرّف النساء اللواتي تعرّضن للتمييز على يد أشخاص من القطاع الرسمي أو الخاص؟

٥. هل تُطبّق آليات قانونية لفرض التزام جميع القطاعات الحكومية على مختلف المستويات، أفقياً وعمودياً، وبشكل خاص ضمن نظام فدراليّ، وحيث تعتمد الدولة مبدأ تقاسم السلطة؟

٦. ما هي الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة لضمان تطبيق مبادىء المساواة وعدم التمييز بشكل عمليّ؟

- هل تراقب الحكومة تأثير القوانين التي تصون حقوق المرأة، وتتأكّد إن كانت القوانين مطبّقة فعلاً، وهل تتّخذ على أساسه الإجراءات المناسبة؟
- هل من عملية لمراقبة الممارسات التمييزية؟

٧. هل من محاكم مختصة للبتّ في قضايا التمييز وانعدام المساواة، وهل من إجراءات متوفّرة كي تطالب المرأة بحقها في المساواة وعدم التمييز؟

- هل تتواجد مؤسسات خاصة لتقديم الشكاوى، وهل يتمّ توضيح الإجراءات للنساء بحيث يتمكنّ من تقديم الشكاوى، على غرار مكتب أمين المظالم(ألاومبودزمان) أو محاكم خاصة؟

- إذا كانت هذه المؤسسات والإجراءات مرعية في الدولة، ما مدى فعاليتها في معالجة الانتهاكات وتوفير السبل التصحيحية المناسبة؟ هل من بيانات حول القضايا التي ترفعها النساء لدى هذه المؤسسات؟

٨. هل خضع جميع الموظّفين الحكوميين في مختلف القطاعات، والموظفون في الهيئة القضائية والشؤون القضائية، فضلاً عن أعضاء البرلمان، للتدريب على تنفيذ واجباتهم المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟

المادة ٣: ضمان حقوق الإنسان والحريات ألاساسية

١. ما هي التشريعات التي سنّتها الدولة لضمان المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)؟

٢. هل أوجدت الحكومة آليات وطنية لتعزيز تطوير النساء، وإيجاد الفرص المتساوية لهنّ، وضمان وصولهنّ المتساوي إلى هذه الفرص، وتأمين النتائج المتساوية؟ مثلاً، وزارة المرأة أو المكتب المختصّ بالمساواة بين الجنسين؟

- ما هي صلاحية هذه آليات واختصاصاتها؟ هل تملك السلطة اللازمة للتنسيق، أو الموارد والصلاحية المطلوبة لاداء دور حاسم في قطاعات أخرى؟ هل يمكن أن تصبح هذه آليات أكثر فعالية؟ كيف؟

- هل تمّ إنشاء آلية مراقبة مشتركة بين القطاعات للتّحقق من مدى الالتزام بالواجبات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟

- ما هو مستوى التنسيق مع بقية آليات المؤسساتية؟

٣. هل عالجت خطط التنمية الوطنية في بلدك تطوّر النساء وتقدّمهنّ، على نحوٍ يمثّل السكان أو النساء أنفسهنّ؟

- هل دمجت الحكومة، في خطط التنمية الوطنية (بما فيها استراتيجيات الحدّ من الفقر)، سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التي تضمن وصول المرأة وتقدّمها الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام، استناداً إلى مبادىء الاتفاقية وإطار عملها؟ كيف يتمّ تعزيز حقوق المرأة في مختلف القطاعات؟ هل يتم دمج خطط العمل الخاصة بالنساء ضمن خطط التنمية الوطنية، أم هل تُنظّم بالتوازي مع خطط التنمية الوطنية؟

- ما هي نسبة حصص الموازنة في خطط التنمية الوطنية الموجّهة نحو تحقيق ألاهداف المتعلقة بالتنمية وتقدّم المرأة؟

- هل تتضمّن خطط التنمية الوطنية بنوداً خاصة بمجموعات معيّنة من النساء في بلدك، كالنساء الريفيات، الساكنات ألاصليات، النساء المعوّقات، المهاجرات، أعضاء المجموعات ألاقلية، اللاجئات والمهمّشات؟

- هل من أنظمة مراقبة لتقييم تطبيق خطط التنمية الوطنية على صعيد تطوّر النساء؟
- هل من آليات مطبّقة لمعالجة العيوب التي تشوب تطبيق خطط التنمية الوطنية، لا سيّما في ما يتعلّق بتطوّر النساء؟

٤. كيف تتأثّر النساء في دولتك بمنظّمة التجارة العالمية أو ببقية اتفاقات التجارة الثنائية أو المتعددة الأطراف؟

- هل أجري أيّ تقييم لدراسة تأثير هذه الاتفاقات على حقوق المرأة في بلدك؟

٥. هل تعتمد دولتك خطط عمل خاصة بحقوق الإنسان، وهل تعالج هذه الخطط حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة؟

٦. هل من بيانات مناسبة لتقييم التقدّم الحاصل في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، على غرار البيانات المصنّفة وفقاً للجنس والإثنية وغيرها من العناصر المتغيّرة ذات الصلة؟

- هل يتمّ جمع المعلومات أو البيانات لتحديد العوائق في وجه تطبيق الحقوق الفعلية للنساء، وتقييم تأثيرات القوانين والسياسات على المرأة بشكل عام؟
- هل تضع الحكومة هذه البيانات بتصرّف الجميع، وتستخدمها لصياغة السياسات المطلوبة؟

٧. هل من خطة لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، على نحو يحدّد أبرز المعالم لتحقيق التقدّم؟

٨. هل أشركت الحكومة المنظّمات غير الحكومية في التخطيط لأيّ من النقاط المشار إليها أعلاه؟

٩. هل يذكر تقرير الحكومة/الدولة العضو الالتزامات المحدّدة والتدابير المؤسساتية لتطبيق برنامج بيجين للعمل، بما يشمل المساءلة أمام المنظّمات غير الحكومية؟

١٠. ما هي توصياتك للتحركات الحكومية في ما يتعلق بكلٍّ من القضايا أو المشاكل التي قمتَ بتحديدها؟

المادة ٤: الإجراءات الخاصة المؤقتة لتحقيق المساواة

(أنظر أيضاً التوصية العامة رقم ٢٥)

١. هل طبّقت الحكومة أيّ إجراءات خاصة مؤقّتة لتحسين أوضاع النساء في بلدك، بشكلٍ يساهم في تطبيق المساواة على نحوٍ أفضل بين الجنسين، أي تطبيق سياسات العمل الإيجابي في مجالات التعليم والتوظيف وصنع القرارات السياسية؟

٢. هل تقتصر الإجراءات الخاصة المؤقتة على القطاع العام أم أنها تطال أيضاً القطاع الخاص؟

٣. هل من إجراءات مؤقتة خاصة تعالج مشاكل مجموعات محدّدة من النساء، على غرار النساء الريفيات، الساكنات الأصليات، النساء المعوّقات، المهاجرات، الأقليات من النساء، الفتيات أو غيرهنّ من النساء المهمّشات في بلدك؟

٤. هل من آليات مطبّقة لمراقبة تطبيق الإجراءات الخاصة المؤقتة، وقياس مدى فعاليتها في تحسين المساواة الفعلية بين الجنسين؟

المادة ٥: الأدوار والأفكار النمطية المستندة إلى النوع الجنسي

١. ماذا أنجزت الحكومة لتخطي الأفكار السلبية عن النساء والأفكار النمطية المتعلقة بدور المرأة ضمن الأسرة والمجتمع؟

- ما هي السياسات أو البرامج التي تطبّقها الحكومة من أجل تغيير العقلية السائدة بين السكان؟
- كيف عالجت الحملات المنادية بالمساواة بين الجنسين الأفكار النمطية المتعلقة بالرجال والنساء، والأدوار التي يؤدّونها ضمن الأسرة والمجتمع؟

٢. ما هي التحركات التي اتّخذتها الحكومة للقضاء على الممارسات التقليدية المؤذية؟ كانت المبادرات المنظّمة لنشر الوعي حيال الممارسات التقليدية المؤذية أساسية، لكن غير كافية لتغيير الممارسات الثقافية والدينية المؤذية. هل اتّخذت الحكومة خطوات لتطبيق قوانين هدفها القضاء على هذا النوع من الممارسات؟

التوجيهات الخاصة بصياغة تقرير الظل/التقرير البديل، المواد ٦-١٦

المواد ٦-١٦ محدّدة جداً بطبيعتها، كما هو مبيّن أدناه:

- المادة ٦: الإتجار والدعارة
- المادة ٧: الحياة السياسية والعامة (أنظر أيضاً التوصية العامة رقم ٢٣)
- المادة ٨: المشاركة على المستوى الدولي
- المادة ٩: الجنسية
- المادة ١٠: المساواة في التعليم
- المادة ١١: التوظيف
- المادة ١٢: الرعاية الصحية والتخطيط الأسري (أنظر أيضاً التوصية العامة رقم ٢٤)
- المادة ١٣:المنافع الاقتصادية والاجتماعية
- المادة ١٤: النساء الريفيات
- المادة ١٥: المساواة أمام القانون
- المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية (أنظر أيضاً التوصية العامة رقم ٢١)

يمكن طرح سلسلة من الأسئلة عن كلٍّ من هذه المواد، مع التركيز على قضايا محدّدة تتطرّق إليها كل مادة. ويمكن استخدام المجموعة نفسها من الأسئلة لكلّ مادة. لا يُفترض بك الإجابة عن كلٍّ من هذه الأسئلة، ولكن إستند إليها لتحديد نوع المعلومات والبيانات التي تحتاج إليها لكلّ مادة.

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

لا تتعلّق المادة ١٥ وحدها بكافة الأمور المرتبطة بالقانون. على سبيل المثال، تحيط المادة ٢ باللأحكام التمييزية والممارسات

التمييزية المتعلقة بالقانون وحالات الانحياز في تنفيذ القانون. من جهتها، تركّز المادة ١٥، تحديداً، على القدرة القانونية للمرأة (أي قدرتها على إبرام عقد والتنقل بحرية وغير ذلك)، ووصولها المتساوي إلى القانون. من الأسئلة التي يمكن التفكير بها في ما يتعلق بهذه المادة هي:

١. هل تتمتع المرأة بالمساواة الكاملة مع الرجل في ما يتعلق بكل المسائل المدنية والتجارية؟ بمعنى آخر، هل تعتبر الشخصية القانونية للمرأة مساوية لتلك الخاصة بالرجل؟

- هل النساء قادرات على إبرام العقود، امتلاك/شراء/بيع ممتلكات أطفالهنّ وإدارتها، أو السفر بحريّة، أو تقديم طلب للحصول على جواز سفر إلخ. بمفردهنّ، ودونما الحاجة إلى موافقة أزواجهنّ، آبائهنّ أو أيّ وصيّ قانوني مسؤول عنهنّ؟

- هل يعترف القانون بالنساء كراشدات بحكم القانون؟ هل ينصّ على أنهنّ يتمتّعن بالقدرة القانونية تماماً كما الرجال؟ في ما يتعلق بتصرّفاتهنّ أمام القانون، هل تتمّ معاملتهنّ كراشدات مستقلات أمام القانون أم كتابعات؟

٢. هل تتمّ معاملة النساء كمساويات للرجال في مختلف مراحل الإجراءات في المحاكم؟ هل يمكنهنّ رفع دعاوى بقرارٍ منهنّ، والعمل على قدم المساواة مع الرجال كمحاميات وقاضيات وشاهدات؟ هل النساء قادرات على الاستفادة من القوانين وسبل المعالجة المتوافرة بشكل متساوٍ مع الرجال؟

٣. ما هي الخطوات التي تتّخذها الدولة لضمان المساواة بين الجنسين أمام القانون، وخلال ممارسة القدرة القانونية؟

٤. هل بإمكان النساء اختيار مكان إقامتهنّ ومنزلهنّ، وهل تتمتع النساء بالمساواة الكاملة مع الرجال على صعيد التنقل في مختلف أنحاء البلاد وخارجها؟

المواد ٦–١٦

١. ما هو وضع النساء في بلدك على ضوء المادّة المعنيّة، واستناداً إلى القضايا والحقوق المنصوص عليها في المادة المعنيّة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟ هل تبيّن هذه المادة أيضاً انتهاكات حقوق المرأة، وما هي هذه الانتهاكات؟ ما هي فئات النساء الأكثر تأثراً في هذا المجال؟ صنّف المعلومات وفقاً للنوع الجنسي وغيرها من العناصر المتفاوتة إذا أمكن. إذا لم تكن البيانات متوفّرة، أشر إلى ذلك بصفته ثغرة من ثغرات التحرّكات الحكومية.

٢. ما هي العوائق أو العوامل المساهمة التي تحول دون تمتّع النساء بحقوقهنّ المنصوص عليها في المادة المعنيّة؟ (الفورية، التاريخية، النظامية، إلخ.)

٣. ما هي العناصر التي تتأثّر بها النساء عندما يُحرمنَ من حقوقهنّ المنصوص عليها في المادّة المعنيّة؟ من شأن هذا الأمر أن يسلّط الضوء على تداخل الحقوق.

٤. هل اعترفت الحكومة بهذه القضايا/تدني مركز المرأة ضمن تقريرها الذي رفعته إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟ إن فعلت، كيف عرضت هذه القضايا/المشاكل، وهل توافقونها على صعيد:

- حجم المشكلة وانتشارها
- العوامل المساهمة

٥. ما هي الخطوات التي تقول الحكومة بضرورة تطبيقها لمعالجة المشاكل، وما هي تلك التي تُفيد أنها تطبّقها في الوقت الحالي؟ ما هو تحليلك لهذا الأمر على صعيد:

- مدى ملاءمة الخطوات التي تقول الحكومة بضرورة تطبيقها؟
- فعالية التحركات الحكومية. هل من إحصائيات أو أدلة على حجم التحرّكات الحكومية أو فعاليتها؟ هل تقوم الحكومة بمراقبة التحرّكات التي تطبّقها؟

٦. إذا كانت التحرّكات الحكومية غير فعّالة برأيك، ما هي العوامل التي ساهمت في ذلك؟

- هل تمّ تحديد القوى الفاعلة ذات الصلة؟
- هل يتمّ توزيع الموارد الحكومية وفقاً لحصص معيّنة؟
- هل من قوانين أو سياسات مناسبة يتمّ إنفاذها/تطبيقها؟
- هل من إجراءات مؤسساتية لتسهيل هذه التحرّكات؟
- هل تمّ تدريب الموظّفين المعنيّين؟
- هل من برنامج للتوعية العامة؟
- هل من خطة خاصة بخدمات الدعم والمساعدة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك؟

٧. بالنسبة إلى الدول التي تقدّم تقارير دورية، وفي ما يتعلّق بحقوق المرأة تحديداً، ما هي الخطوات التي اتّخذتها الحكومة لمتابعة الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنيّة بالاتفاقية، بعد أن قامت هذه الأخيرة بمراجعة التقرير الأسبق الذي قدّمته الدولة العضو؟

٨. ما هي توصياتك للتحركات التي يجب أن تطبّقها الحكومة في ما يتعلق بكلٍّ من القضايا أو المشاكل التي تمّ تحديدها؟

٩. بالنسبة إلى كل مادّة، قم بإدراج المعلومات التي توضّح تجربة الفتيات مع هذه القضايا والحقوق، لا سيّما في ما يتعلق بالتربية، الصحة (بما في ذلك وفيّات الأطفال، التغذية، صحّة المراهقين، فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والوصول إلى الرعاية الصحية)، العنف والاستغلال الجنسي، عمالة الأطفال، أطفال الشوارع، الفتيات ضمن مراكز الاحتجاز، حمل المراهقات إلخ. [ملاحظة: إذا كانت هذه المعلومات مدرجة، يمكن إرسال التقرير أو بعض فصول التقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل.]

التوصية العامة ١٩: العنف ضدّ المرأة

ننصح المنظّمات غير الحكومية بإعداد قسم مستقلّ حول العنف ضدّ المرأة، والاستناد إلى التوصية العامة رقم ١٩، فضلاً عن الدراسة المتعمّقة الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتّحدة، بعنوان «دراسة متعمّقة بشأن جميع أشكال العنف ضدّ النساء».[١٨]

١٨ http://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/SGstudyvaw.htm

١. ما هي أشكال العنف المختلفة التي تواجهها النساء؟ (على سبيل المثال لا الحصر، العنف المنزلي، التحرّش الجنسي في مكان العمل أو المدارس، الممارسات التقليدية المؤذية كختان ألاناثى، العنف الجسدي في مناطق النزاع، إلخ.)

- ما هو نطاق هذا العنف المستند إلى النوع الجنسي؟ قدّم معلومات إحصائية حول معدّل العنف، بجميع أنواعه، ضدّ النساء وضدّ المجموعات المختلفة من النساء كذلك (النساء المهاجرات، النساء الريفيات إلخ.) اللواتي هنّ من ضحايا/الناجين من العنف؟

٢. ما هي التشريعات المطبّقة لحماية النساء من أشكال العنف هذه؟

٣. ما مدى فعالية هذه القوانين في معالجة أشكال العنف التي تواجهها النساء، وفي توفير سبل المعالجة المناسبة؟

- هل تستفيد النساء من هذه القوانين؟ هل من بيانات حول مدى استفادة النساء من هذه القوانين؟
- ما هي العوائق التي تحول دون استفادة النساء من القوانين، وكيف يمكن معالجة هذه العوائق؟
- ما هي السبل العلاجية المتوافرة للنساء بموجب هذه القوانين وما مدى مواءمتها/ فعاليتها؟

٤. ما هي الإجراءات الوقائية والحمائية التي أقرّتها الحكومة للقضاء على العنف ضدّ المرأة (كالتدريب والتوعية من أجل تعديل ألافكار النمطية المستندة إلى النوع الجنسي، وألانماط الاجتماعية الثقافية للمسلكيات التي تشرّع العنف ضدّ النساء أو تجيزه أو تسمح بتفاقمه)؟ ما مدى فعالية هذه الإجراءات؟

٥. ما هي أنواع البنى التحتية وخدمات الدعم المتوفّرة للنساء اللواتي وقعنَ ضحية اعتداء أو استغلال؟ هل تعتبر النساء قادرات على الاستفادة من هذه الخدمات؟ ما هي العوائق التي تحول دون استفادتهنّ من هذه الخدمات وكيف يمكنهنّ معالجتها؟

قضايا أخرى

١. هل قامت الحكومة بدمج الاستراتيجيات وألاهداف والنشاطات التي أوصى بها برنامج بيجين للعمل، كما هو منصوص عليه في موادّ الاتفاقية ذات الصلة؟

٢. في حال سُجلّت بعض التحفّظات على الاتفاقية، كيف تنوي الحكومة إلغاءها؟

٣. هل صادقت حكومتك على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة؟ إذا لم تفعل، ما هي ألاسباب؟

١٣. تقرير الظل المتعلق بتقرير حكومة بوركينا فاسو بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

في ما يلي مثال عن تقرير الظل المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، أعدّه ائتلاف شريك للمعهد الديمقراطي الوطني في بوركينا فاسو.

الائتلاف الخاص بمراقبة كيفية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في بوركينا فاسو

تقرير الظلّ المتعلق بالتقرير السادس لحكومة بوركينا فاسو بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

تمّت صياغته بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني للشئوون الدولية
المعهد الديمقراطي الوطني- بوركينا فاسو

تشرين ألاول/أكتوبر ٢٠١٠

المحتويات

خلاصة عامة ١٤٦

لائحة بأعضاء الائتلافات ١٥٠

مقدّمة ١٥١

تحليل مفصّل للتقرير السادس الذي رفعته الحكومة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٥٤

المادة ١: تعريف التميز ١٥٤

١. لمحة عامة ١٥٤

٢. المخاوف ألاساسية ١٥٤

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٥٤

٤. التوصيات ١٥٥

المادة ٤: إلاجراءات الخاصة المؤقتة ١٥٥

١. لمحة عامة ١٥٥

٢. المخاوف ألاساسية ١٥٦

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٥٦

٤. التوصيات ١٥٦

المادة ٧: مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية ١٥٧

١. لمحة عامة ١٥٧

٢. المخاوف ألاساسية ١٥٩

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٥٩

٤. التوصيات ١٥٩

المادة ٨: مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار الدولية ١٦٠

١. لمحة عامة ١٦٠

٢. المخاوف ألاساسية ١٦٠

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦١

٤. التوصيات ١٦١

المادة ١٠: الحقوق المتساوية في التعليم والتدريب المهني ١٦١

١. لمحة عامة ١٦١

٢. المخاوف ألاساسية ١٦٢

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦٢

٤. التوصيات ١٦٢

المادة ١٢: الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية ١٦٣

١. لمحة عامة ١٦٣

٢. المخاوف ألاساسية ١٦٦

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦٤
٤. التوصيات ١٦٥
المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ١٦٥
١. لمحة عامة ١٦٥
٢. المخاوف ألاساسية ١٦٦
٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦٦
٤. التوصيات ١٦٦
المادة ١٥: المساواة أمام القانون ١٦٦
١. لمحة عامة ١٦٦
٢. المخاوف ألاساسية ١٦٧
٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦٧
٤. التوصيات ١٦٧
التوصية العامة رقم ١٩: العنف ضدّ المرأة ١٦٧
١. لمحة عامة ١٦٧
٢. المخاوف ألاساسية ١٦٨
٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة ١٦٨
٤. التوصيات ١٦٩
الخاتمة ١٧٠

خلاصة عامة

وقّعت بوركينا فاسو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، بدون تحفّظ، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، فيما تمّت المصادقة عليها في ١٤ تشرين ألاول/أكتوبر ١٩٨٧. عند مصادقة حكومة بوركينا فاسو على الاتفاقية، التزمت باتّخاذ كل الإجراءات الإدارية والقانونية والسياسية المطلوبة لمعالجة مشكلة التمييز ضدّ النساء والفتيات بأكبر قدر ممكن من الفعالية، ضمن المجالات الاجتماعية–السياسية والاقتصادية والثقافية. في هذا الإطار، يجدر بالحكومة، لضمان التطبيق الفاعل للاتفاقية في بوركينا فاسو، أن توحّد بنود هذه الوثيقة العالمية مع تشاريعها الوطنية.

جاءت صياغة تقرير الظل هذا كتكملة للبيانات المتضمّنة في التقرير الدوري السادس الذي أرسلته حكومة بوركينا فاسو إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة. لذا، يعتبر هذا التقرير بمثابة تقييم أعدّته مجموعة من منظّمات المجتمع المدني. وكلّنا أمل بأن يتيح هذا التقرير للجنة، بصفته ثمرة تنسيق بين عدة منظّمات للمجتمع المدني، اكتسابَ وجهة نظر متعمّقة إلى مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقية في بوركينا فاسو– ومن ثم المباشرة بإقامة حوار بنّاء مع الحكومة وبقية أصحاب المصلحة في ما يتعلق بكيفية تطبيق الاتفاقية على أفضل نحو.

تعطي قراءة تقرير الحكومة الانطباع بأنّ بوركينا فاسو قد تمكّنت من إنجاز تقدّمٍ ملحوظ خلال تطبيق الاتفاقية. ومع أنّ هذا ألامر صحيح إلى حدٍّ ما، إلا أنّ تقرير الظل هذا يسعى لا إلى تحديد العيوب والتحديات التي واجهتها الحكومة خلال تطبيقها الاتفاقية فحسب، بل يهمّه أيضاً توضيح درجة أخذ الحكومة توصيات اللجنة وملاحظاتها بعين الاعتبار.

يقوم هذا التقرير على المحاور ألاساسية التالية، استناداً إلى مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة:

- ادة ١: تعريف التمييز
- المادة ٤: الإجراءات الخاصة المؤقتة
- المادة ٧: مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة
- المادة ٨: مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار الدولية
- المادة ١٠: الحقوق المتساوية في التعليم والتدريب المهني
- المادة ١٢: الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية
- المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة
- المادة ١٥: المساواة أمام القانون
- التوصية العامة رقم ١٩: العنف ضدّ النساء والفتيات

المادة ١: تعريف التمييز

لا يتضمّن التشريع الوطني أي تعريف قانوني للتمييز كما هو منصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. لهذا ربّما، فضّل المشرّعون في بوركينا فاسو، في ما يتعلق بسنّ قانون الكوتا المتعلقة بزيادة تمثيل النساء ضمن هيئات صنع القرار، سنّ قانون حيادي ينصّ على تمثيل ٣٠٪ على ألاقل من كل نوع جنسي، لصون نزاهة القانون ألاساسي أي الدستور؛ علماً أنّ الدستور يمنع إلاجراءات التي تميّز نوعاً جنسياً على آخر أو على قطاع مهمّش من المجتمع. في هذا السياق، يجب إدراج الاتفاقية ضمن التشريع الوطني لضمان تطبيق بعض بنودها على نحو فعّال، وبالتالي تحقيق المساواة التي لا يمكن إرساؤها في بعض ألاحيان إلا عن طريق بعض إلاجراءات إلايجابية المؤقتة.

المادة ٤: إلاجراءات الخاصة المؤقتة

في ما يتعلق بإلاجراءات الجديدة، شكّل سنّ قانون الكوتا للوائح الانتخابية في الانتخابات التشريعية والقانونية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تقدّماً في المجال التشريعي، بالنظر إلى البيئة الاجتماعية القائمة. لكنّ ذلك القانون تضمّن عيوباً ملحوظة، ما حدّ من نطاق هدفه ألاول، أي إيجاد آلية فعالة لتعزيز مشاركة عدد كبير من النساء في المؤسسات السياسية. نتيجةً لذلك، لم يقدّم القانون تدابير إيجابية تصبّ في صالح النساء، ومن المحتمل ألا يُطبَّق إلا في ٩ دوائر من أصل ٤٥ خلال الانتخابات التشريعية.

تمّ اتّخاذ إجراءات أخرى، مثل تقديم منح المدارس الثانوية إلى الفتيات ورعاية ألامهات المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز. لكن لا بدّ من إلاشارة إلى أنّ المؤسسات المسؤولة عن تطبيق هذه التدابير لا تملك دوماً الموارد اللازمة أو آلاليات الملائمة لضمان سير العمل على أفضل نحو.

المادة ٧: مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

يتمتع الرجال والنساء بحقوق سياسية متساوية في بوركينا فاسو. لكنّ نسبة النساء المشاركات فعلياً في مجالات صنع القرار الحكومية، والبرلمانية، وإلادارية، والقضائية ما زالت متدنية جداً. ومن الملاحظ أيضاً تدني نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية الحزبية. تجدر إلاشارة إلى أنّ الانتخابات في بوركينا فاسو تستند إلى نظام القوائم، ولا يحتلّ رئاسة هذه القوائم إلا عدد قليل جداً من المرشّحات إلاناث، وهو أمرٌ كان ليعزّز فرص فوزهنّ في الانتخابات.

المادة ٨: مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار الدولية

نظرياً، يتمتّع الرجال والنساء بحقوق وفرص متساوية من حيث تمثيل الحكومة على المستوى الدولي. لكنّ نسبة النساء اللواتي يمثّلنَ بوركينا فاسو في المؤسسات والمنظّمات الدولية تبقى قليلة. لذا من الضروري أن تباشر الحكومة بتطبيق إجراءات مؤقتة خاصة من أجل زيادة مشاركة النساء في السلك الدبلوماسي.

المادة ١٠: الحقوق المتساوية في التعليم والتدريب المهني

تعتبر الجهود الموجّهة نحو الحدّ من الثغرات التربوية بين الفتيات والفتيان هائلة ومذهلة. فقد أدى تطبيق خطة السنوات العشر لتطوير التعليم ألاساسي إلى إنشاء عدة مدارس جديدة في ألاحياء، وتأمين المساعدة المالية للأهل، وتنظيم الحملات للتشجيع على انخراط الفتيات في المدارس. كما شدّدت الحكومة على أهمية تدريب النساء والفتيات اللواتي تركنَ المدرسة، أو لم يرتدنَ المدرسة قط، على القراءة والكتابة، من خلال زيادة عدد مراكز التدريب غير النظامية، واعتماد إجراءات العمل الإيجابية التي تصبّ في

مصلحة الفتيات. وقد ساهمت كلٌّ من هذه الإجراءات في زيادة عدد النساء والفتيات الملتحقات بالمدارس، والمتعلّمات للقراءة والكتابة. رغم هذه التطوّرات، تبقى نسبة الالتحاق أدنى في صفوف الفتيات بالمقارنة مع الفتيان.

في هذا الإطار، يجب أن تكثّف الحكومة جهودها وتحول دون تسرّب الفتيات من المدارس، لا سيّما على المستوى الثانوي والتعليم العالي وفي المناطق الريفية؛ وزيادة عدد المدرّسات الإناث ونوعية التعليم؛ إلى جانب مواصلة الجهود لاستئصال الأفكار النمطية المستندة إلى النوع الاجتماعي ضمن كتب الدراسة.

المادة ١٢: الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية

من وجهة نظر قانونية، ما من تمييز بين النساء والرجال على صعيد الاستفادة من الرعاية الصحية، لكنّ التفاوتات موجودة فعلاً. فاتّخذت حكومة بوركينا فاسو إجراءات من أجل تحسين وصول النساء إلى الرعاية الصحية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، كما بذلت جهوداً لمكافحة تأنيث فيروس الإيدز ومكافحة الملاريا، إضافةً إلى إنشاء بنى تحتية خاصة بالرعاية الصحية. وتولّت الحكومة، وبشكل ملموس، تغطية كلفة عمليات الوضع، جزئياً، فضلاً عن الرعاية الطارئة للمواليد وعمليات الولادة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في كلفة عمليات الوضع العادية والولادة بالعملية القيصرية. فضلاً عن ذلك، شدّدت الحكومة أيضاً على أهمية التخطيط الأسري الذي أصبح، منذ العام ٢٠٠٥، متوفّراً مجاناً في مراكز الرعاية الصحية في مختلف أنحاء الوطن.

لكنّ الحاجة ما زالت تدعو إلى بذل المزيد من الجهود للحدّ من نسبة وفيات الأمهات عند الوضع، وزيادة استخدام منشآت الرعاية الصحية، لا سيّما في المناطق الريفية، وتطبيق كلّ الخدمات التي تقدّمها الحكومة مجاناً.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

لا يعتبر التشريع في بوركينا فاسو تمييزياً على صعيد العلاوات الأسرية، لكنّ معظم النساء المتزوّجات لا يتلقين، عملياً، العلاوات الأسرية التي تُدفع مباشرةً إلى الأزواج الذكور. غير أنّ ربّات الأسر اللواتي يجنينَ راتباً، وقدّمنَ طلباً للحصول على المساعدة المالية، يتلقينَ علاوات من أجل أطفالهنّ.

اتُّخذت بعض التدابير لتعزيز حصول المرأة على التسليفات. فأنشئت مؤسسات للتسليفات البالغة الصغر، مثل صندوق الدعم الخاص بنشاطات المرأة المولّدة للدخل، وصندوق الدعم الخاص بنشاطات النساء المزارعات المولّدة للدخل. نسجاً على المنوال نفسه، أقرّت وزارة المالية خطة استراتيجية للتمويل البالغ الصغر في العام ٢٠٠٥.

رغم هذه الإجراءات، بقيت الجهود المبذولة من أجل تمكين النساء اقتصادياً عقيمة، سيّما وأنّ معظم النساء لا يستوفينَ المعايير المحدّدة من أجل تلقي التسليفات من المصارف التقليدية. فضلاً عن ذلك، ما زالت الشروط التي تفرضها المؤسسات ذات التمويل البالغ الصغر غير مناسبة أو فعالة، رغم أنها تبدو أكثر مرونة في الظاهر.

لا تعتبر القوانين في بوركينا فاسو تمييزية في ما يتعلق بحق المشاركة في النشاطات الترفيهية والرياضية والثقافية. لكنّ أعباء العمل المفرطة (في المناطق الريفية خاصةً)، والفقر بين النساء، وانعدام الأمن المتزايد، كلّ ذلك يحول دون مشاركة النساء في هذه النشاطات.

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

بنَت الحكومة محاكم جديدة في ألاقاليم، واستخدمت موظّفين للسجون، كما أصدرت، في تموز/يوليو ٢٠٠٩، مرسوماً يقضي بتوفير المساعدة القانونية للأفراد المحرومين والنساء بشكل خاص، بهدف تقريب النظام القانوني من الشعب وضمان تطبيق الأحكام

القانونية. رغم هذه الجهود، ما زال النظام القانوني عصياً على النساء لاسباب عدّة منها البعد الجغرافي والتكاليف وعدم إلالمام بالإجراءات القانونية.

التوصية رقم ١٩: العنف ضدّ المرأة

يعتبر العنف المنزلي/الزوجي والاستغلال المستند إلى المعتقدات الثقافية من أكثر المظاهر انتشاراً في بوركينا فاسو. يقع ضحية هذا الاستغلال ألاطفال والراشدون وأحياناً النساء المسنّات. كما تشهد المدارس أعمال عنف كذلك. باستثناء القوانين التي تجرّم نشر فيروس إلايدز عن قصد (٢٠٠٥)، وتشويه ألاعضاء التناسلية النسائية، إضافةً إلى إلاتجار بألاشخاص والممارسات المشابهة، ما زالت القوانين التي تحمي النساء والفتيات اللواتي وقعن ضحية الاستغلال غير متوافرة. غير أنّ تقدّماً ملحوظاً طرأ على معالجة نشاط تشويه ألاعضاء التناسلية النسائية، حيث ساهم تجريم هذه الممارسة في الحدّ من انتشارها بشكل كبير، وبالتحديد من ٧٠٪ إلى ٤٠٪. رغم ذلك، لا يمكن إلانكار أنّ هذه الممارسات باتت تحدث اليوم في سريّة متزايدة وفي سنّ أصغر فأصغر، ما يتطلّب اعتماد أقصى درجات التيقّظ لتجنّب أيّ تراجع في هذا المجال. فضلاً عن ذلك، اتّخذت وزارات العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، وتعزيز المرأة، وحقوق إلانسان، إجراءات لمساعدة الضحايا النساء واحالتهنّ إلى الجهات المختصة. بإلاضافة إلى ذلك، نُظّمت حملات توعية واعلام متعلقة بالتأثيرات المضرّة للعنف، إلا أنّ هذه إلاجراءات ما زالت غير كافية ولا مناسبة.

أعضاء الائتلاف الخاص بمراقبة كيفية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

١. جمعية صون حقوق ألاشخاص المعوّقين والدفاع عنها
٢. جمعية محاميات بوركينا فاسو
٣. جمعية النساء ألافريقيات المتخصصات في شؤون التواصل
٤. ائتلاف بوركينا فاسو لحقوق المرأة
٥. مركز الشباب للمعلومات السيبيرية بشأن المسيرة العالمية للنساء/التحرك الوطني في بوركينا فاسو
٦. المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا
٧. المركز الدولي للتدريب على ألابحاث– ألاعمال
٨. الخلية الوطنية لتعزيز قدرات منظّمات المجتمع المدني
٩. اللجنة التمثيلية لمنظّمات نساء بوركينا فاسو
١٠. مركز ألابحاث والتدخل حول النوع الاجتماعي والتنمية
١١. منتدى المربّيات ألافريقيات
١٢. مجموعة العمل لتعزيز مكانة المرأة في السياسة
١٣. حركة بوركينا فاسو لحقوق إلانسان والشعوب
١٤. المسيرة العالمية للنساء/التحرك الوطني لبوركينا فاسو
١٥. منظمة صوت النساء غير الحكومية
١٦. شبكة الشباب ألافريقي للصحة والتنمية/بوركينا فاسو
١٧. شبكة التواصل والمعلومات وتكوين النساء في المنظّمات غير الحكومية في بوركينا فاسو
١٨. أمانة السرّ الدائمة للجنة الوطنية الخاصة بمكافحة ممارسة ختان ألانثى
١٩. المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا

مقدّمة

منذ أن صادقت حكومة بوركينا فاسو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، قامت بنشر ستة تقارير حول وضع الإجراءات المتّخذة وما سُجّل من تقدّم لمعالجة التفاوت بين المرأة والرجل، وبين الفتيان والفتيات في المجالات الاجتماعية– السياسية والاقتصادية.

رغم وجود العديد من الجمعيات النسائية، ليس من نظام يخوّل منظّمات المجتمع المدني مراقبة كيفية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. فينحصر دور منظّمات المجتمع المدني حتى اليوم بالموافقة على التقارير الحكومية. وتساهم بعض الجمعيات، لدى تلقيها دعوة من وزارة تعزيز مكانة المرأة، في عملية إسباغ صفة قانونية على التقرير الرسمي، لكنها لا تملك أي فرصة للتعليق عليه أو المدافعة عن أولوياتها.

لما كان المعهد الديمقراطي الوطني متنبّهاً لعدم إلمام منظّمات المجتمع المدني بما يكفي بالاتفاقية المذكورة، فقد التزم بدعمها بغية تزويدها بالأدوات اللازمة لمراقبة مدى تطبيق الاتفاقية، وتوثيق ملاحظاتها بشكلٍ فعّال من خلال إعداد تقارير الظلّ.

عملية إنشاء الائتلاف الخاص بمراقبة كيفية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

أدركت منظّمات المجتمع المدني في بوركينا فاسو ضرورة أداء دورها في مراقبة السياسات المتنوّعة واستجواب الحكومة بشأن تطبيق الالتزامات التي أبدتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. هذه الرغبة هي التي دفعت منظّمات المجتمع المدني المشاركة في صون حقوق المرأة إلى مضافرة جهودها من أجل مراقبة كيفية تطبيق الاتفاقية. بالفعل، شاركت ١٩ منظّمة ناشطة في تعزيز حقوق المرأة، من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في ورشة عمل للتدريب والتباحث في الاتفاقية المذكورة، في ظلّ دعم فنيّ وماليّ من المعهد الديمقراطي الوطني. فأدّت ورشة العمل إلى إنشاء ائتلاف لمراقبة كيفية تطبيق الاتفاقية. وقد حدّدت المنظّمات، على امتداد هذه الورشة، ٧ مجالات مهمّة صمّمت على أساسها هذا التقرير الخاص بالمجتمع المدني، وهي:

١. إقرار إجراءات خاصة لدمج سياسات مراعية للنوع الاجتماعي عند إعداد الميزانية
٢. دعم مشاركة النساء في إدارة الحياة السياسية والعامة
٣. التعليم والتدريب المهني
٤. وصول المرأة إلى الرعاية الصحية
٥. التمكين الاقتصادي للمرأة وحصولها على المنتجات المالية والتسليفات بشكل خاص
٦. المساواة أمام القانون
٧. الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضدّ المرأة

تمّ إنشاء مجموعات عمل لتسهيل التفكير في هذه المحاور. فعُرض عمل المجموعات ضمن جلسة عامة، وأنشئت لجنة مهمّتها صياغة التقرير، ضمّت ٨ أعضاء اختيروا بناءً على كفاءتهم في المجالات التي تمّ تحديدها. وقد أصدرت اللجنة مسودّةً عن التقرير بعد حوالى أسبوع من العمل. فأقرّت المنظّمات التسع عشرة المبيّنة أدناه المسودّة خلال الجلسة العامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وذلك بعد دمج الملاحظات والتعديلات والمساهمات التي أدلت بها المنظّمات المشاركة منذ بداية تنظيم ورشة العمل.

يعتبر هذا التقرير الأول الذي أجمع عليه المجتمع المدني في بوركينا فاسو. وهو يوفّر تحليلاً دقيقاً للتقرير الحكومي السادس الذي يغطي فترة ٢٠٠١–٢٠٠٦. من جهتها، ستتولى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة مراجعة التقرير خلال جلستها الممتدة بين ٤ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

لائحة بالمشاركات في ورشة العمل التدريبية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

الترتيب	المنظّمة	أسماء المشاركات
١	جمعية صون حقوق ألاشخاص المعوّقين والدفاع عنها	إليزابيث كينتيغا
٢	جمعية محاميات بوركينا فاسو	فرانسلين تو–بودا كوروتيمي نازي–ساوادوغو ميمونة ديرمي–تراور
٣	جمعية النساء الأفريقيات المتخصصات في شؤون التواصل	بولين ياميوغو
٤	ائتلاف بوركينا فاسو لحقوق المرأة	مريم سيريما لاريسا زنغو–نانا إيفيت كومباور/تياندريبيوغو
٥	مركز الشباب للمعلومات السيبيرية بشأن المسيرة العالمية للنساء/التحرك الوطني في بوركينا فاسو	شايلا ساندرين سانويدي
٦	الخلية الوطنية لتعزيز قدرات منظّمات المجتمع المدني	فرانسواز بيوبار
٧	المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا	أمينا ناتا إليزابيث أودراوغو/بانس
٨	المركز الدولي للتدريب على ألابحاث– ألاعمال	جميلة سومبي– عطارة
٩	اللجنة التمثيلية لمنظّمات نساء بوركينا فاسو	مريم كادوا– كوسوبي راماتا أودراوغو
١٠	مركز ألابحاث والتدخل حول النوع الاجتماعي والتنمية	باسكالين كابور س.نوربير كامبير
١١	منتدى المربّيات ألافريقيات	س.بيرت أندريه ميدا– دابير
١٢	مجموعة العمل لتعزيز مكانة المرأة في السياسة	سيسيل سو– نونغيغناما مارلين زيبانغو
١٣	حركة بوركينا فاسو لحقوق إلانسان والشعوب	دوثييه سوما آنجيل ناكولما
١٤	المسيرة العالمية للنساء/التحرك الوطني لبوركينا فاسو	آوا أودراوغو
١٥	منظمة صوت النساء	كاتيا تابسوبا رودريغ بيلغو
١٦	شبكة الشباب ألافريقي للصحة والتنمية/بوركينا فاسو	داودا دجوما
١٧	شبكة التواصل والمعلومات وتكوين النساء في المنظّمات غير الحكومية في بوركينا فاسو	م. مادلين بوسي– بيترويبا
١٨	أمانة السرّ الدائمة للجنة الوطنية الخاصة بمكافحة ممارسة ختان النساء	كوروتوموأودراوغو
١٩	النساء، القانون والتنمية في أفريقيا	تارا ناكانابو هيرفيه دابون

اعتراف وتقدير

يتقدّم الائتلاف بالشكر من مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في بوركينا فاسو، السيدة أمينا تا فاي كاسيه، لدعمها وحرصها على نجاح المشروع، كما يشكر كل أعضاء فريق المعهد الديمقراطي الوطني.

فضلاً عن ذلك، يعبّر الائتلاف عن خالص شكره إلى السيدة دوريس مبومو، المستشارة الدولية، لمساهمتها في توضيح النصوص والإجراءات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.

تحليل مفصّل للتقرير الحكومي السادس بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، استناداً إلى المواد ومحاور التركيز الأساسية التي حدّدها الائتلاف

مقدّمة

بالنظر إلى أنّ التقرير الرسمي يغطي مجموعةً متنوّعة من الإجراءات القانونية والسياسية والإدارية التي اتّخذتها الحكومة من أجل تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، مادّةً بمادّة، فإنّ التقرير الموجود بين أيديكم يسعى إلى ما يلي:

١. تقديم الملاحظات على التقرير الرسمي

٢. تحديد المجالات الأساسية التي تستدعي المعالجة الفورية

٣. تحديد درجة الالتزام بالملاحظات والتوصيات التي قدّمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة إلى الحكومة، بعد مراجعتها لتقرير الحكومة الصادر في العام ٢٠٠٥.

٤. اقتراح توصيات لتمهيد الطريق أمام تطبيق الاتفاقية بشكل فعّال وناجح في بوركينا فاسو.

المادة ١: تعريف التمييز

١. لمحة عامة

تسلّط القوانين الوطنية في بوركينا فاسو الضوء على مبدأ المساواة بين الجنسين. لكنها لا تتضمّن تعريفاً قانونياً للتمييز وفقاً للمعايير الإلزامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بالفعل، ما زالت القوانين والممارسات التمييزية مستمرة، رغم أحكام المادة ١٥١ من الدستور: «يمكن للمعاهدات أو الاتفاقات التي تتمّ المصادقة عليها أن تنقض القوانين عند نشرها، استناداً، في حالة كل اتفاق أو معاهدة، إلى مدى التزام الطرف الآخر بتطبيقها.»

٢. المخاوف الأساسية

- إنّ المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وبروتوكولها الاختياري لا تكفي بحدّ ذاتها لتغيير المواقف والمسلكيّات التي ترسّخت على مرّ العصور، تحديداً بسبب تطبيق القانون العرفي والقانون الحديث في وقت واحد.

- بعد ٢٥ سنة من المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، ما زالت معظم القوانين التمييزية بحق النساء هي هي (خاصة تلك المتعلقة بحياة النساء ضمن الأسرة).

- لم تبد حكومة بوركينا فاسو أي استعداد لدمج تعريف مناسب للتمييز ضمن التشريع الوطني.

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة

ترتبط التوصيات التي رفعتها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة بالممارسات التقليدية أو العرفية المضرّة

التي تنتهك حقوق النساء، وتشكّل نوعاً من التمييز ضدّهنّ. فأوصت اللجنة بتوعية كل الفئات المجتمعية ومساعدة النساء على الاستعانة بالمواد القانونية من خلال تحسين إلمامهنّ بالمبادىء الأساسية القانونية.

بالرغم من إنشاء منظّمات جديدة هدفها تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها، وإقرار سياسات (السياسة الوطنية لتقدّم المرأة، السياسة الوطنية الخاصة بالنوع الاجتماعي) وخطط عمل، والمصادقة على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة، ما زال التمييز مستشرياً. ولم يكن تأثير الإجراءات الحكومية فاعلاً إلى هذا الحدّ.

٤. التوصيات

ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

- إزالة كل القوانين التمييزية بحقّ النساء بحلول العام ٢٠١٢، وخاصة البنود المتعلقة بتعدّد الزوجات من قانون الأسرة والأشخاص (المواد ٢٥٧–٢٦٢).

- إعادة صياغة كل القوانين التمييزية بحقّ النساء بحلول العام ٢٠١١، وخاصة توحيد سنّ الزواج القانونية للفتيات والفتيان (المادة ٢٣٨ من قانون الأسرة والأشخاص).

- تجسيد تعريف التمييز وجميع بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ضمن التشريع الوطني.

- ضمان الاستشهاد بالاتفاقية في المحاكم الوطنية.

- دمج الاتفاقية ضمن مقدّمة الدستور.

المادة ٤: الإجراءات الخاصة المؤقتة

١. لمحة عامة

رغم أنّ التقرير السادس الذي أعدّته الحكومة لم يأتِ على ذكر هذه النقطة، إلا أنّ الحكومة أقرّت عدداً من الإجراءات التي ساهمت إيجاباً في تعزيز المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم والوصول إلى الرعاية الصحية. من هذه الإجراءات، تدريب النساء والفتيات اللواتي تركنَ المدرسة أو لم يرتدنها قط على القراءة والكتابة، وبذل الجهود لابقاء الفتيات في المدارس، ورعاية الأمّهات المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وقد اتّخذت خطوات إيجابية أخرى مثل إعادة هيكلة وزارة تعزيز مكانة المرأة، وإقرار سياسة وطنية لتطوير مكانة المرأة، فضلاً عن سياسة وطنية خاصة بالنوع الاجتماعي ونشرها على نطاق واسع.

في العام ٢٠٠٩، سنّت حكومة بوركينا فاسو قانون كوتا يمكن القول إنّه سجل تقدّماً على الجبهة التشريعية، بالنظر إلى السياق الاجتماعي– الثقافي السائد حينها. لكنّ القانون تضمّن نواقص ملحوظة، مما حدّ من إمكانية تطبيق هدفه الأساسي، أي إيجاد آلية فعّالة لتعزيز مشاركة عدد كبير من النساء في المؤسسات السياسية. من هنا، من غير المؤكّد أنّ القانون سيُطبّق بدون مواجهة صعوبات جمّة، بالنظر إلى كلّ ما يعانيه من نواقص. بالفعل، لقد طرح القانون كوتا حيادية تفرض تمثيل ٣٠٪ من الرجال والنساء على الأقل، لكنها لا تنطبق على المناصب المنتخبة. كما إنه لا يضمن، بأي شكل من الأشكال، أي مناصب استراتيجية للنساء (تناوب بين النساء والرجال) على اللوائح الانتخابية من أجل زيادة فرص فوزهنّ في الانتخابات، وينطبق فقط على الدوائر الانتخابية التي تتضمّن أكثر من مقعدين. استناداً إلى التقسيم الحالي للدوائر الانتخابية، ينطبق القانون على ٩ من أصل ٤٥ دائرة انتخابية في الانتخابات

التشريعية. يبقى التبيّن إن كانت النساء في هذه الدوائر التسع سيتصدّرن اللوائح الانتخابية، بشكل يمكّنهنّ من الفوز بالمقاعد.

٢. المخاوف الأساسية

- لم تكن الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين مناسبة، لا بل أنّ الإجراءات التي تمّ اتّخاذها فعلاً لم تعد بالفائدة إلا على عدد محدود من النساء. يمكن الإشارة هنا إلى قانون الكوتا الذي يتضمّن عيوباً ملحوظة.

- رغم اتّخاذ بعض الإجراءات في مجال التربية والتعليم (كمِنح التعليم الثانوي للفتيات) ومجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز (رعاية الأمّهات المصابات)، لكن ما زالت الحاجة تدعو إلى موارد إضافية من أجل ضمان فعاليتها والعمل بآليات مناسبة لمراقبة كيفية تطبيقها.

- إنّ غياب الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي عن عملية إعداد الموازنة الخاصة بالحكومة المحلية والوطنية لا يسمح بتسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز مكانة المرأة.

- لا يتمّ اتّخاذ إجراءات مناسبة لتوزيع المبالغ الأساسية على الوكالات المسؤولة عن تنفيذ أهداف الحكومة. فالحصة المخصصة لوزارة تعزيز مكانة المرأة تبلغ في الوقت الحالي ٠.٠١٪ من الميزانية الوطنية.

٣. مدى الالتزام بملاحظات اللجنة النهائية

إلتزاماً من حكومة بوركينا فاسو بالتوصية رقم ٢٧٣ من ملاحظات اللجنة النهائية والمتعلّقة بعدم تطبيق الإجراءات الخاصة المؤقتة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، أقرّت الحكومة قانوناً ينصّ على كوتا وقدرها ٣٠٪ لكلّ نوع جنسي في اللوائح الانتخابية المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية. للأسف، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التوصية التي أجريت، أولاً، في العام ١٩٩٩، لم تُعتمد إلا بعد مرور ١٠ سنوات.

٤. توصيات الائتلاف

ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

- العمل مع أعضاء الهيئة التشريعية في بوركينا فاسو من أجل تحسين الإجراءات الخاصة بتطبيق قانون الكوتا (تقسيم الدوائر استناداً إلى أحكام قانون الكوتا مثلاً)، بحيث يصبح القانون فعّالاً وسارياً على صعيد تعيين المناصب الوطنية والدولية.

- المراجعة الفورية لمصطلحات الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي. تعتبر هذه الخطوة أساسية لأخذ احتياجات النساء والفتيات بعين الاعتبار، لا بل يجب أن تظهر في الميزانيات المفصّلة للقطاعات الوزارية والسلطات المحلية، بهدف تسليط الضوء على الإجراءات الحكومية التي تصبّ في مصلحة النساء.

- تدريب طاقم العمل الفنيّ المسؤول عن إعداد الميزانية على المستويات الوطنية والمحلية على كيفية صياغة الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي.

- زيادة ميزانية وزارة تعزيز مكانة المرأة حتى ٧٪ من الميزانية الوطنية على الأقل، وبالتالي السماح للوزارة باتّخاذ الخطوات الملموسة لتحسين ظروف عيش النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين.

المادة ٧: مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

١. لمحة عامة

تعزّز بوركينا فاسو مبدأ المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعامة من خلال التشريع الوطني الخاص بها. ويمكن تلمّس أثر المبدأ في ما يلي:

- الدستور، المادة ألاولى التي تؤكّد على رفض جميع أشكال التمييز.

- قانون ألاشخاص وألاسرة، البند الذي يمنح النساء حق ممارسة المهنة التي يقع عليها اختيارهنّ، دونما الحاجة إلى الحصول على ترخيص رسمي من أزواجهنّ.

- القانون ٠١٣–١٩٩٨ الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الذي ينصّ على المبادىء القانونية المطبّقة على الموظّفين الحكوميين، وينصّ أيضاً على مبادىء المساواة بين الجنسين في الوصول إلى مناصب الخدمة المدنية.

- القانون ٠١٤–٢٠٠١ الصادر في ٣ تموز/يوليو ٢٠٠١، المادة ١٦٢ منه تنصّ على قانون الانتخابات، والقانون ٠١٩–٢٠٠٩ المعدّل للقانون السابق الذكر، المادة ٢٤١ منه تنصّ على قانون الانتخابات في بوركينا فاسو.

رغم العدد الكبير لألاحزاب السياسية في بوركينا فاسو (حوالى ١٤٧)، لا تتولى النساء إلا مناصب قيادية قليلة. ويوكل إلى معظم النساء اللواتي لا يتحمّلن هذه المسؤوليات أدواراً مشابهة لتلك التي خصّ بها المجتمع المرأة بحكم التقاليد (الخزينة، توظيف النساء، تقدّم مكانة المرأة إلخ.). أما المناصب البارزة، كالرئاسة وإلانابة عن الرئيس وألامانة العامة، فنادراً ما تُمنح إلى النساء.

تستند الانتخابات إلى نظام اللوائح الانتخابية. يصبّ هذا النظام، مبدئياً، في مصلحة المرشّحين الذين يتصدّرون اللوائح، ومن الملاحظ بشكل عام أنّ عدداً بسيطاً جداً من النساء يحتلّ المراكز القليلة ألاولى من هذه اللوائح.

فضلاً عن ذلك، يعتبر الفقر ظاهرةً أنثوية بشكل متزايد، رغم عددٍ من إلاجراءات التي تطبّقها الحكومة وبعض المنظّمات غير الحكومية لتحسين وضع النساء المالي (صندوق الدعم والتسليفات البالغة الصغر). رغم ذلك، لا يخفى على أحد أنّ المشاركة في الحياة السياسية تكلّف مبالغ طائلة (المساهمات، السفر لحضور الاجتماعات، الحملات الانتخابية، إلخ.)

لم تقم الحكومة التي عادةً ما تقدّم التمويل الرسمي إلى ألاحزاب السياسية، ولا ألاحزاب السياسية نفسها، بإنشاء أنظمة أو طرق معيّنة لتوفير الدعم المادي إلى النساء المرشّحات للمناصب الانتخابية.

سُجّل تقدّم ملحوظ بفضل المبادرات الحكومية والخاصة التي نُفّذت في مجال تعليم النساء والفتيات، لا سيّما على صعيد تطوير مهاراتهنّ. ومردّ هذا التقدّم، بشكل جزئي، زيادة طفيفة في عدد النساء المتمتّعات بالمهارات اللازمة لشغل المناصب في المؤسسات الرسمية والخاصة. لكنّ عدد النساء في مناصب صنع القرار ما زال قليلاً (رئيسات المؤسسات الحكومية أو الخاصة، أمينات الشُعب الوزارية، مديرات، رئيسات أقسام وغيرها من المناصب المماثلة في العاصمة ومختلف أنحاء البلاد).

في التقرير الدوري السادس التي أعدّته حكومة بوركينا فاسو حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، تقرّ الحكومة بما يلي:

■ عدد النساء الممثّلات في مناصب صنع القرار قليل جداً؛ مثلاً، ضمن الحكومة، مجلس النواب، المناصب الإدارية والمحلية الرفيعة المستوى حيث تتمّ معالجة القضايا المتعلقة بالسياسة الوطنية وتطوير ألاقسام الإدارية والمناطق. (أنظر الاحصائيات).

وضع مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة				
	عدد النساء	عدد الرجال	المجموع	نسبة النساء (٪)
المسؤولون المنتخبون المحليون	٦٤٠٠	١١٤٧٧	١٧٨٧٧	٪٣٥.٨٠
منصب العمدة	٢٣	٣٣٦	٣٥٩	٪٦

المصدر: الائتلاف

وضع النساء في الجمعية الوطنية، على مدى ٣ ولايات				
السنوات	المجموع	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة النساء
٢٠٠٢–١٩٩٧	١١١	١٠٢	٩	٪٨.٠١
٢٠٠٧–٢٠٠٢	١١١	٩٨	١٣	٪١١.٧١
٢٠٠٧–٢٠١٢	١١١	٩٤	١٧	٪١٥.٣١

المصدر: الائتلاف

عدد الوزيرات بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠				
السنوات	المجموع	عدد الرجال	عدد النساء	نسبة النساء
٢٠٠٠	٣٦	٣٢	٠٤	٪١١.١١
٢٠٠٢	٣٠	٢٧	٠٣	٪١٠.٠٠
٢٠٠٤	٣١	٢٧	٠٤	٪١٢.٩٠
٢٠٠٥	٣٢	٢٨	٤	٪١٢.٥٠
٢٠٠٦	٣٤	٢٩	٥	٪١٤.٧٠
٢٠٠٧	٣٤	٢٩	٥	٪١٤.٧٠
٢٠٠٨	٣٥	٢٨	٧	٪٢٠.٠٠
٢٠٠٩	٣٦	٢٩	٧	٪١٩.٤٤
٢٠١٠	٣٥	٢٩	٦	٪١٧.١٤

المصدر: الائتلاف

- أما التحرّكات الأساسية التي ساهمت في تحسّن طفيف للتمثيل النسائي ضمن البرلمان والحكومة المحلية، فنفّذها المجتمع الوطني والجمعية الوطنية. وقد تمثّلت على الشكل التالي: المدافعة أمام القادة السياسيين من أجل تعزيز مكانة النساء على اللوائح الانتخابية؛ المدافعة أمام القادة القبليين والدينيين من أجل تعزيز مشاركة المرأة في السياسة؛ تشكيل كتلة حزبية خاصة بالنوع الاجتماعي؛ تنظيم منتدى حول التمثيل النسائي في هيئات صنع القرار؛ إعداد مشروع قانون ينصّ على كوتا تضمن تمثيل ٣٠٪ على ألاقل من كل نوع جنسي على اللوائح الحزبية.

في هذا الإطار، يأسف الائتلاف لمستوى الالتزام الضعيف الذي أبدته الحكومة، بحيث أنها لم تنجح في نفح ألامل في نفوس السكان بشكل عام والنساء تحديداً، كما إنها لم تنظّم أي مبادرة وطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.

فضلاً عن ذلك، يأسف الائتلاف لعدم اتّخاذ ألاحزاب السياسية أيّ إجراء من أجل تعزيز مشاركة المرأة السياسية.

٢. المخاوف ألاساسية

التمثيل المتدني للنساء عند تعيين الموظّفين في السلطتين التنفيذية والقضائية والإدارة العامة (مناصب الحكّام، المفوضية العليا، المحافظة، أطر العمل المؤسساتية ذات العمل المشترك على المستويات المركزية واللامركزية).

قانون الكوتا غير المتوافق مع طريقة رسم الدوائر الانتخابية (يمكن أن يبدأ تطبيق قانون الكوتا في الدوائر ذات المقاعد الثلاثة: ٩/٤٥؛ أما النظام الحالي، فيتضمّن دوائر انتخابية بمقعد أو مقعدين أكثر من الدوائر ذات المقاعد الثلاثة: ٣٦/٤٥).

غياب إلاجراءات المالية وإجراءات السلامة والتدريب وأي إجراءات أخرى تتّخذها الحكومة من أجل دعم النساء المرشّحات للمناصب.

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

أوصت اللجنة بتطبيق إجراءات خاصة مؤقتة وتحديد أهداف ملموسة، ضمن مهل زمنية خاصة، من أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة، وشغل مناصب صنع القرار. وقد أقرّت الحكومة فعلاً قانوناً يرسي كوتا وقدرها ٣٠٪ لكلّ نوع جنسي على اللوائح الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية. غير أنّ هذا الإجراء المؤقت لا يأخذ بعين الاعتبار الموظّفين المعيّنين، ولا يضمن نتائج الانتخابات التي تترشّح فيها النساء لمناصب محدّدة. كما أنّ هذا الإجراء لا يلتزم بتوصية اللجنة بتحديد هدف ملموس، ولا يتضمّن أيّ مهل زمنية ذات صلة.

٤. توصيات الائتلاف

ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

- دمج المادة ألاولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في دستور بوركينا فاسو. تعرّف المادة ألاولى بمعنى «التمييز» بحقّ النساء، ومن شأن تشريعها أن يفسح المجال أمام تطبيق أحكام المادة ٤.١ بشكل كامل.

- احترام المساواة عند تعيين الموظّفين على المستوى الوطني لاثبات استعداد الحكومة التام والتزامها بروح القوانين الوطنية والدولية مثل الدستور، بروتوكول مابوتو، إلاعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا ومنهاج عمل بيجين.

- الالتزام بخطوات محدّدة من أجل سدّ الثغرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الحياة السياسية والعامة.

- تشجيع ألاحزاب السياسية على تعزيز المساواة بين الجنسين في أنظمتها، عند تعيين الموظّفين، ولدى تمويل الحملات للمرشّحات إلاناث، وتطبيق إلاجراءات الانتخابية.

- تشجيع المرشّحات النساء وتثقيفهنّ بشأن واجباتهنّ الانتخابية.

- نسج المزيد من الشراكات مع المنظّمات غير الحكومية والمنظّمات المانحة من أجل تنظيم حملات التوعية الهادفة إلى تحسين مشاركة المرأة في السياسة.

- تعيين نساء لا يقلنّ كفاءةً عن الرجال في مناصب قيادية ضمن الحكومة.

- الاستناد إلى النصوص القانونية لتجنّب النفقات المكلفة وغير الضرورية لتنظيم الحملات الانتخابية الناجحة، وتقليص نفقات جميع الناخبين إلى أدنى حدّ، إلى جانب المساهمة في تشجيع النساء المرشّحات.

المادة ٨: التمثيل النسائي في هيئات صنع القرار الدولية

١. لمحة عامة

لا ينصّ أي قانون في بوركينا فاسو على التمييز عند منح فرص التمثيل الحكومي على المستوى الدولي أو المشاركة في نشاطات المنظّمات الدولية.

في الوقت الحالي، قلّة من النساء فقط معيّنات في المناصب الدولية (الدبلوماسية)، ويشاركن في عمل المنظّمات الدولية، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه:

الجدول: التمثيل النسائي في هيئات صنع القرار الدولية

المنصب	النساء	الرجال	المجموع	نسبة النساء (٪)
سفير	٠٤	٢٨	٣٢	١٢.٥
قنصل عام	٠	٥	٠٥	٠
موظّفو القنصليات	١٠	١٩	٢٩	٣٤.٤٨
موظّفو البعثات الدبلوماسية	٩١	١٥٤	٢٤٥	٣٧.١٤

(المصدر: وزارة الخارجية والتعاون إلاقليمي، شعبة الموارد البشرية، نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

٢. المخاوف ألاساسية

- العدد الهامشيّ للنساء في مناصب صنع القرار ألاساسية ضمن المنظّمات الدولية وسفارات بوركينا فاسو.

- انعدام الإجراءات الإيجابية المتّخذة لزيادة تعيين النساء في المناصب الدبلوماسية والمنظّمات الدولية.

٣. مدى الالتزام بملاحظات اللجنة النهائية

تعترف الحكومة في بوركينا فاسو، ضمن تقريرها الدوري السادس المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، أنه يجب بذل جهود كثيرة لتعزيز مشاركة النساء على مستوى التمثيل الدولي.

٤. توصيات الائتلاف

ينبغي أن تقوم الحكومة بما يلي:

إعداد جردة مستندة إلى النوع الاجتماعي لمواطني بوركينا فاسو المعيّنين في الخارج، من أجل مراقبة التغييرات في التمثيل النسائي على المستوى الدولي.

ضمان قدر أكبر من الشفافية في عملية التعيينات في المناصب الدولية.

تطبيق آليات الخاصة بتعزيز مشاركة النساء على المستوى الدولي.

التوصية بتعيين المزيد من النساء في المناصب الرفيعة المستوى ضمن المؤسسات والمنظّمات الدولية.

المادة ١٠: حقوق متساوية على مستوى التعليم والتدريب المهني

١. لمحة عامة

تمّ بذل جهود ملحوظة في هذا المجال، بهدف الحدّ من الثغرات الحالية على مستوى التعليم والتباين الواضح بين الفتيان والفتيات:

- تأمين أقساط مجانية للفتيات خلال السنة الدراسية ألاولى، بشكلٍ أدى إلى زيادة سنوية بنسبة ١٣.٧٪ (أنظر: الحولية الإحصائية السنوية الخاصة بالتربية والتعليم للعام ٢٠٠٦).

- وضع خطط عمل خاصة بالفتيات الصغيرات.

- تخصيص ٣٠٠ منحة دراسة ثانوية للفتيات، حصرياً، في ١٠ دوائر سجّلت النسبة ألادنى من انخراط الفتيات في المدارس بين ١٩٩٦ و٢٠٠١.

- منح ألاولويات للفتيات في ٦٠٪ من المساكن الجامعية.

رغم هذه الجهود، بقي التفاوت في نسبة الالتحاق بين الفتيان والفتيات مرتفعاً، إضافةً إلى معدّلات النجاح في الدراسة. ويُسجّل التفاوت نفسه في معدّلات إتقان الرجال والنساء للقراءة والكتابة (أنظر: التقرير الحكومي السادس).

٢. المخاوف الأساسية:

في ما يتعلق بتعليم النساء والفتيات وتدريبهنّ، أشار الائتلاف إلى ثلاث نقاط أساسية وردت في التوصيات المتعلقة بالملاحظات النهائية التي أبدتها اللجنة في العام ٢٠٠٥:

- طلب مساعدة دولية إضافية لتشجيع الفتيات على الالتحاق في المدارس ومتابعة تحصيلهنّ العلمي، بهدف الحدّ من نسبة التسرّب الدراسي.
- زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للقطاع التربوي وتوظيف المزيد من المدرّسين.
- الحدّ من صور النساء السلبية في النصوص المدرسية.
- ثني الأهالي عن تسديد مبالغ إلى جمعيات الأهل– المدرّسين، كشرط أساسي لابقاء التلاميذ في المدارس وتلقي دفاتر العلامات.

٣. مدى الالتزام بالتوصيات الخاصة بلجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

رغم الجهود المبذولة منذ العام ١٩٩٤ لانشاء «مدارس الفرص الثانية» في مدن واغادوغو، بوبو ديولاسو وتوغان، سُجلّت عدة نواقص على صعيد الموارد المالية، وانعدام الوعي تجاه استراتيجية إعادة دمج الأطفال الذين تركوا المدارس أو الذين لم يرتادوها قط. فضلاً عن ذلك، لا يقدّم تقرير الحكومة ما يكفي من الإحصائيات لتقييم التقدّم في مجال تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. ومع أنّ الحكومة اتّخذت خطوات ملحوظة من أجل تطبيق الملاحظات النهائية، لكن ما زالت الحاجة تدعو إلى تطبيق المزيد من الجهود لسدّ الثغرة بين الفتيان والفتيات، والنساء والرجال.

٤. توصيات الائتلاف

يجب أن تقوم الحكومة بما يلي:

الحدّ من نسبة التسرّب الدراسي لدى الفتيات

- تفعيل التطبيق النوعي لمدارس «الفرصة الثانية» من خلال وضع برنامج سنوي يحدّد كيفية التوسّع في إنشاء البنى التحتية، استناداً إلى نمط جغرافي منطقي يركّز على المناطق الريفية والمدن في آن.
- تأمين التعليم المجاني الكامل، مع توفير التدريب المتخصّص الهادف إلى تمكين الفتيات، على غرار مراكز التدريب والموارد التي أنشأتها بعض المنظّمات غير الحكومية المحلية في مرحلة تجريبية.
- إنشاء المدارس الداخلية للفتيات في كلّ إقليم وضمن الأقسام الإدارية التي تتوفّر فيها المدارس المتوسّطة.
- استئناف الإجراءات المطبّقة بعد العام ٢٠٠٠، من أجل توفير المنح للفتيات المنخرطات في المدارس الثانوية؛ تقديم المساعدة للفتيات بدون قيد أو شرط، مع تأمين المنح لمتابعة التحصيل العلمي في التعليم العالي.

زيادة الموارد المالية والموارد البشرية النسائية

- تنظيم ألاقساط المدرسية والمساهمات المحلية المتوفّرة لتغطيتها (إزالة المستحقات المتوجّبة للجمعيات الخاصة بألاهل والمدرّسين)، مما يتيح تطبيق مبادىء التعليم المجاني الكامل على نحو فعّال.

- تحسين نوعية طاقم التدريس.

- تعزيز نوعية التدريب وتوظيف المدرّسين الماهرين.

الحرص على إزالة الصور السلبية للمرأة من النصوص المدرسية ومواد التدريس

- الاستمرار في تنقيح النصوص المدرسية من خلال إزالة كل الأفكار النمطية الجنسية والأفكار النمطية التي تتناقلها وسائل الإعلام.

- دمج وحدة تدريبية حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، حقوق إلانسان، الجنسية، ثقافة الامتياز، الصحة الجنسية وإلانجابية وغير ذلك، ضمن ورش تدريب المدرّسين والمواد المستخدمة لتدريب المدرّسين.

- الاستمرار في توعية ألاهل وقادة المجتمعات المحلية بشأن أهمية تعليم الفتيات وقيمته.

- تحسين البنى التحتية ألاساسية (الطرق، المساكن، المياه، إلخ.) في ضواحي المدن والمناطق الريفية، بحيث يتمكّن المدرّسون من توفير مبادىء التعليم النوعي، وفي ظلّ شروط عمل فضلى.

المادة ١٢: الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية

١. لمحة عامة

وفقاً لمختلف النصوص الدولية المتعلقة بحقوق إلانسان التي صادقت عليها حكومة بوركينا فاسو، إضافةً إلى التشاريع التي تمّ إقرارها على المستوى الوطني، لا يتمّ التمييز بين الجنسين على صعيد الوصول إلى الرعاية الصحية. في هذا المجال، أقرّت حكومة بوركينا فاسو إجراءات لمكافحة الملاريا وانتقال فيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز من ألامّهات إلى أطفالهنّ.

فضلاً عن ذلك، اتّخذت إجراءات لجعل خدمات الرعاية الصحية النوعية بمتناول السكان، ومعالجة الحالات الطارئة الناشئة عند الولادة، بهدف المحافظة على صحة النساء وأسرهنّ. ويمكن الإشارة أيضاً إلى الجهود المبذولة من أجل خفض تكاليف عمليات الولادة (الطبيعية)، حيث انخفضت من ٤٥٠٠ فرنك إلى ٩٠٠ فرنك في المراكز الصحية والتعزيز الاجتماعي، فضلاً عن عمليات الولادة القيصرية التي انخفضت من ٥٥ ألف فرنك إلى ١١ ألف فرنك. كما لوحظ توسّع جدير بالتقدير في البنى الصحية المتعلقة بالرعاية الصحية. هذا ويشير التقرير الحكومي السادس إلى استخدام متزايد لمراكز الرعاية الصحية في المدن وألارياف على السواء.

٢. المخاوف ألاساسية

العوائق الاجتماعية– الثقافية التي تقف في وجه وصول المرأة إلى الرعاية الصحية. على سبيل المثال، تفيد ٧٤.٩٪ من النساء أنهنّ يطلبن إلاذن من أزواجهنّ أولاً قبل زيارة المستوصفات الصحية.[١٩]

١٩ اليونيسيف: ألارقام مستندة إلى البيانات المستخلصة من المسوح الديموغرافية والصحية، ٢٠٠٦.

عدم تسجيل تغيير في نسبة الوفيّات النفاسية، بل هي تنخفض بوتيرة بطيئة جداً. وقد ارتفع هذا المعدّل من ١٩٠.٧٩ لكلّ ١٠٠٠ امرأة إلى ١٩٢ لكلّ ١٠٠٠ امرأة.

الاستخدام غير المنتظم لوسائل منع العمل يؤثّر بشكل سلبي على صحة النساء والفتيات التناسلية، لا سيّما في المناطق الريفية. في ما يتعلق بالفتيات مثلاً، كشفَ مسحٌ للديموغرافيا والرعاية الصحية في العام ٢٠٠٣ أنّ المراهقات يحملن بشكل مبكر وغير مرغوب فيه، مما يؤثّر على صحتهنّ الجنسية وإلانجابية (١٤.٤٪ في المدن و٢٨.٤٪ في ألارياف)، كما كثرت حالات انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز.

تأنيث فيروس نقص المناعة/المكتسب، حيث لوحظ أنّ النساء يشكّلن الجزء ألاكبر من حالات إلاصابة؛ فمن أصل ٥١٤٤ حالة مبلّغ عنها، شكّلت النساء نسبة ٦٤.٣٪ منها (٣٣٠٩).

عدم ملاءمة البنى التحتية الخاصة بالرعاية الصحية، حيث تحتشد مراكز الرعاية الصحية في المدن.

الوضع الاقتصادي الضعيف للنساء في المناطق الريفية والمدن على السواء يشكّل عائقاً في وجه وصول النساء إلى الرعاية الصحية.

٣. مدى الالتزام بالتوصيات الخاصة بلجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

تغطي التوصيات التي يقدّمها الائتلاف إلى الحكومة كلاً من شؤون الصحة العامة والصحة إلانجابية.

في ما يتعلق بشؤون الصحة العامة، أوصت اللجنة بأن تتّخذ الحكومة إجراءات من أجل تحسين مستوى وصول النساء إلى الرعاية الصحية وما يتعلق بها من خدمات ومعلومات. وقد تمّ الالتزام بهذه التوصيات بشكل عام. بالفعل، تمّ اتّخاذ إجراءات لتحسين وصول النساء إلى الرعاية الصحية.

لكن ما زالت بعض النواقص مسجّلة على صعيد توزيع هذه إلاجراءات وتطبيقها. فالنساء المفترض بهنّ الاستفادة من إلاجراءات غير مدركات أنها مطبّقة، وبالتالي لا يستطعن المحافظة على حقوقهنّ. فضلاً عن ذلك، لم تكن إلاجراءات المتّخذة تلبّي، دوماً، ألاهداف المرجوّة. وما زال الانخفاض في معدّل الوفيات النفاسية هامشياً، وما زال فيروس إلايدز ذا وجه أنثوي. فمن أصل الحالات الـ٥١٤٤ المسجّلة في العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، شكّلت النساء نسبة ٦٤.٣٪ منها (أي ٣٣٠٩ نساء). فضلاً عن ذلك، أشارت إلاحصائيات الصادرة عن المركز الوطني لمكافحة إلايدز إلى أنّ ٧ من أصل كل ١٠٠ امرأة حامل كنّ مصابات بإلايدز في العام ٢٠٠٦، منهنّ ٢ إلى ٣ نساء معرّضات لنقل الفيروس إلى أطفالهنّ، في ظلّ غياب أيّ إجراءات وقائية.

أما نسبة النساء اللواتي يقصدنَ مراكز الرعاية الصحية، فما زالت منخفضة.

في ما يتعلق بالصحة إلانجابية، أوصت اللجنة بأن تركّز الحكومة أكثر على الصحة إلانجابية وخدمات التوعية الجنسية، وبالتحديد التخطيط ألاسري، من أجل تحقيق ألاهداف التالية: الوقاية من عمليات إلاجهاض السرية؛ زيادة خدمات منع الحمل؛ الترويج للتربية الجنسية من خلال استهداف الفتيات والفتيان على السواء؛ والتشديد على الوقاية من الحمل المبكر وألامراض المنقولة جنسياً.

اتّخذت الحكومة إجراءات من أجل تحسين الصحة الجنسية وإلانجابية للنساء والفتيات، منها صياغة سياسة ومعايير للخدمات الخاصة بالصحة إلانجابية في العام ١٩٩٩، وتطبيق برنامج تجريبي لتعزيز الصحة الجنسية وإلانجابية بين المراهقين في العام ٢٠٠٤، إلى جانب تطبيق خطة استراتيجية للشباب. كما أقرّت الحكومة أحكاماً تشريعية لحماية الصحة الجنسية وإلانجابية للنساء والفتيات، لا سيّما من خلال القانون ٤٩-٢٠٠٥ الصادر في ٢١ كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمتعلق بالصحة إلانجابية.

من الملاحظ أنّ الحكومة قد أحاطت المشاكل التي تواجهها النساء والفتيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية باهتمام خاص. غير أنّ الأمر ما زال يشهد نواقص عديدة؛ فما زالت رعاية النساء والفتيات المصابات بفيروس الإيدز طفيفة، وما زال الحمل المبكر والمفاجيء يسبّب مشاكل للفتيات، وما زالت المعلومات المتوفّرة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية غير متوافرة للنساء في المناطق الريفية. فتبقى هؤلاء النساء، مثلاً، غير واعيات للإجراءات المتّخذة من أجل الحدّ من عدد عمليات الولادة القيصرية على سبيل المثال.

٤. توصيات الائتلاف

يجب أن تقوم الحكومة بما يلي:

- إنشاء المزيد من مراكز التدريب والاستعلامات المتعلقة بالصحة الإنجابية للشباب، في المراكز الخاصة بالشباب.
- تأمين مساعدات كاملة لتوفير خيارات العلاج للنساء والفتيات وألاطفال المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.
- ضمان توفّر كل العلاجات المجانية أو خيارات المساعدة التي أقرّتها الحكومة.
- التشديد على مراقبة عمل موظّفي الرعاية الصحية بشكل خاص (استقبال المرضى، نوعية الرعاية إلخ.)
- تحسين عملية دعم الموظّفين والدعم المادي لمراكز الرعاية الصحية في المناطق الريفية.
- نشر المزيد من التوعية من خلال حملات مرتبطة بفيروس نقص المناعة المكتسب وغيره من ألامراض المنقولة جنسياً.
- مأسسة البيانات وعملية جمع الإحصاءات خلال زيارات المرضى في ما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، من أجل تقييم مدى مكافحة المشكلة وصياغة الاستراتيجيات الخاصة بمعالجتها.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنساء

١. لمحة عامة

في العام ٢٠٠٤، أقرّت الحكومة سياسةً وطنية لتعزيز مكانة المرأة، وأنشأت شعبتين في وزارة تعزيز مكانة المرأة: الشعبة ألاولى مسؤولة عن صياغة وتطبيق استراتيجيات لتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، والشعبة الثانية مسؤولة عن صياغة استراتيجيات مناسبة لاسباغ قيمة أكبر على خبرات المرأة.

وقد اتّخذت بعض الإجراءات لتشجيع حصول المرأة على التسليفات. فأنشئت مؤسسات لتقديم التسليفات البالغة الصغر مثل صندوق الدعم لألانشطة النسائية المدرّة للمدخول، فضلاً عن صندوق الدعم لألانشطة المدرّة للمدخول الخاصة بالنساء المزارعات. نسجاً على المنوال نفسه، أقرّت وزارة المالية والموازنة خطة استراتيجية للمبالغ الصغيرة في العام ٢٠٠٥.

لكن رغم هذه الإجراءات، بقيت الجهود المبذولة لتمكين النساء عقيمة، خاصة وأنّ معظم النساء واجهنَ صعوبة في الإيفاء بالمعايير المطلوبة لتلقّي التسليفات من المصارف التقليدية، زد على أنّ الشروط التي تفرضها مؤسسات المبالغ الصغيرة ما زالت غير ملائمة وغير فعّالة، بالرغم من أنها تبدو أكثر مرونة في الظاهر.

جديرٌ بالذكر أنّ القوانين الوطنية في بوركينا فاسو ليست تمييزية في ما يتعلق بحقّ المشاركة في النشاطات الترفيهية والرياضية والثقافية، غير أنّ أعباء العمل المفرطة (في المناطق الريفية بشكل خاص)، والفقر بين النساء، إضافة إلى انعدام الأمن المتزايد، كلّ ذلك يعيق من ممارسة النساء لهذه النشاطات.

٢. المخاوف الأساسية

- لما كانت النساء لا يملكن الضمانات الكافية للحصول على تسليفات من المؤسسات المعنيّة، تراهنّ يكتفينَ بالتمويل غير الرسمي أو القروض البالغة الصغر التي لا تفي بحاجاتهنّ في أغلب الأوقات.

- عدم وجود إجراءات فعالة لمكافحة الفقر بين النساء فضلاً عن الإجراءات وآلاليات غير المناسبة للحصول على التسليفات (ضرورة تسديد رهن لا يتناسب مع قدرات النساء، ومعدّلات الفائدة المرتفعة، إضافة إلى الإجراءات المعقّدة للحصول على التسليفات، والمهل الزمنية لتسديد القروض).

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

بذلت الحكومة جهوداً لدراسة توصيات اللجنة المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للنساء. رغم ذلك، ما زالت بعض الثغرات موجودة عند تطبيق الإجراءات المتعلقة بتعزيز وصول النساء إلى قطاع العمل، والتسليفات وألاراضي والموارد ألاخرى.

٤. توصيات الائتلاف

يجب أن تقوم الحكومة بما يلي:

- تنظيم حملات توعية تستهدف الرجال والنساء تتعلق بمنح التسليفات ومسؤولية إعادة التسديد.

- اعتماد إجراءات جديدة لمنح التسليفات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء، بمن فيهنّ النساء المعوّقات أو المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

- تبسيط إجراءات منح التسليفات للنساء والسكان المعرّضين للخطر.

- إيجاد فرص من خلال التخفيف من الانعزال الإقليمي وتنظيم إنتاج السلاسل ومعالجتها وتسويقها.

- إنشاء مصرف ذي فروع لامركزية يقدّم منتجات تناسب نشاطات النساء.

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

١. لمحة عامة

يترسّخ مبدأ المساواة بين الجنسين أمام القانون ضمن دستور بوركينا فاسو، وبقية ألادوات القانونية مثل قانون ألاشخاص وألاسرة، القانون الزراعي واصلاح ألاراضي، القانون الجنائي وقانون العمل. فضلاً عن ذلك، بنت الحكومة محاكم جديدة كما وظّفت قضاة جدد وموظّفين مسؤولين عن السجون، لتحسين مستوى استفادة المجتمعات المحلية من الخدمات القانونية العامة. كما صدر

مرسوم خاص بتأمين المساعدة القانونية لألافراد والنساء المحرومين بشكل خاص في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩.[٢٠] رغم هذه الجهود، ما زالت النساء لا يستفدن من النظام القانوني بسبب المسافة الجغرافية، والتكلفة وانعدام المعرفة بالإجراءات القانونية.

٢. المخاوف الأساسية

- عدم الإلمام بالإجراءات القانونية وتعقيداتها، لا سيّما في حالات التعدي على سلامة النساء الجسدية أو المعنوية (الاغتصاب، تشويه الأعضاء التناسلية النسائية، تعنيف النساء، الزواج بالإكراه).

- صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية: رفض الأشخاص القائمين بالتنفيذ مزاولة عملهم أو امتناعهم عن ذلك (على سبيل المثال، تصفية الممتلكات المشتركة أو الوصاية على الأطفال في حالات الطلاق).

- استمرار القوانين التمييزية. فيعتبر نصّ قانون الأسرة والأشخاص المتعلق بخيار تعدّد الزوجات، في المادة ٢٥٧ وما يليها، تمييزياً ضدّ النساء.

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة

بشكل عام، تنصّ كل القوانين الدستورية والتشريعية على مبدأ المساواة بين الجنسين أمام القانون. لكنّ الأحكام المسبقة، الفقر، الأمية وعدم إلمام النساء بهذه النصوص القانونية يقوّض أسس هذه المساواة عملياً.

٤. توصيات اللجنة

يجب أن تقوم الحكومة بما يلي:

- توفير المساعدة القانونية لجميع النساء المعدمات من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من هذه المساعدة.

- الحرص على صياغة أحكام المحكمة بأسرع وقت ممكن، وإصدارها بدون كلفة إضافية، وتنفيذها بدون التعارض بأي شكل من الأشكال مع القوانين التي أصبحت نهائية ومدوّنة بلغة لا تقبل الجدال.

- تطبيق العقوبات في حال عرقلة تحقيق العدالة.

- تحقيق التناغم بين التشاريع الوطنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.

التوصية العامة ١٩: العنف ضدّ النساء

١. لمحة عامة

تشكّل القضايا المتعلقة بالعنف ضدّ النساء مشكلةً على الصعيد الصحي فضلاً عن كونها انتهاكاً لحقوق الإنسان. وكانت بوركينا فاسو، خلال مصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ النساء، قد اعترفت، قانوناً، بالعنف المرتكب بحقّ النساء

٢٠ المرسوم رقم ٢٠٠٩–٥٥٨ الذي ينصّ على الحماية القانونية في بوركينا فاسو.

والفتيات في بوركينا فاسو. فلا يخفى على أحد أنّ النساء والفتيات في بوركينا فاسو يتعرّضن لعدة أنواع من العنف.[٢١] غير أنّ الدراسات أظهرت أنّ العنف الأسري/المنزلي والثقافي هو الأكثر انتشاراً. فقد كشفت دراسة صادرة عن وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني أنّ النساء المسنّات، والفقيرات، والأرملات، والعاقرات و/أو المخلّفات (من قبل أطفالهنّ) متّهمات غالباً بأنهنّ «آكلات للروح»، مما يدفع بالمجتمع إلى طردهنّ من قراهنّ وأسرهنّ. فضلاً عن ذلك، أشار التقرير نفسه إلى أنّ ربات البيوت اللواتي لا يوافقن على ممارسة الجنس يتعرّضن للتعنيف ويعشن في صدمة دائمة، وأنّ النساء اللواتي يتميّزن، وفقاً للتقرير، «بأعين حمراء، لا أسنان، شعر زائد» يُتّهمن أيضاً بأنهنّ «آكلات للروح». أخيراً، ذكر تقريرٌ حول وضع التحرش الجنسي بالفتيات في المدارس، المنشور في العام ٢٠٠٨، أنّ مرتكبي هذه الجرائم غالباً ما يكونون من الأساتذة– ٢١٩/١٤٩ حالة في المدن و٢١٩/٧٠ حالة في الأرياف.

في ما عدا القوانين التي تجرّم النشر المقصود لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسل ألايدز (٢٠٠٥) وتشويه ألاعضاء التناسلية النسائية والاتّجار بألاشخاص والممارسات المتصلة بذلك، تنعدم التشريعات التي تحمي النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحية العنف. ولكن تقدمًا بارزًا حصل على صعيد تشويه ألاعضاء التناسلية النسائية. فتجريم هذه الممارسة ساهم في تخفيض انتشارها الذي تراجع من ٧٠٪ إلى ٤٠٪. لكن لا يمكن أن ننسى أن هذه الممارسة تتمّ في سرية متزايدة وفي أعمار أصغر أكثر فأكثر، ما يتطلب تيقّظًا أكبر لتجنّب التراجع في هذا المجال.

اتّخذت بعض إلاجراءات، لا سيّما من قبل وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، ووزارة تعزيز مكانة المرأة ووزارة حقوق إلانسان، من أجل تقديم المشورة للضحايا إلاناث وإحالتهنّ إلى الجهات المختصة. وقد شملت هذه إلاجراءات تنظيم حملات إعلامية وحملات توعية حول التأثيرات المؤذية للعنف، غير أنّها بقيت بمجملها غير كافية وغير مناسبة.

٢. المخاوف ألاساسية

- غياب التشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي/ألاسري، الاقتصادي، السياسي/إلاداري والثقافي، فضلاً عن العنف في المدارس وفي مكان العمل.[٢٢]

- غياب سياسة وطنية لمكافحة العنف ضدّ النساء والفتيات في بوركينا فاسو.

- عدم ملاءمة و/أو غياب مراكز الرعاية المناسبة (المراكز المتخصّصة، المسكن، دعم/تدريب النساء/الفتيات اللواتي وقعنَ ضحية الاستغلال أو هنّ في أوضاع حرجة).

- غياب آلية وطنية محددة لمراقبة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقييم عملية تطبيقها في بوركينا فاسو.

٣. مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة

إقرار تشريع جديد لمكافحة جريمة العنف ضدّ النساء والفتيات:

- حتى اليوم، لم تتّخذ حكومة بوركينا فاسو أيّ إجراءات قانونية لمكافحة العنف ضدّ النساء والفتيات وفقاً للتوصيات المطروحة.

٢١ العنف ألاسري/المنزلي (الجنسي، الاغتصاب الزوجي، سفاح القربى، التحرّش الجنسي/الجسدي، الضرب، الشطب، العنف النفسي/العاطفي، النقل المتعمّد لفيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز، إلخ.)

٢٢ الاستغلال الاقتصادي (منع النساء من شغل وظيفة أو تنفيذ ألانشطة المدرّة للمدخول، مصادرة ممتلكات النساء المالية، تدمير الملكيات، إلخ.)

- مع أنّ قانون ألاشخاص وألاسرة يصبّ في مصلحة النساء، لكن ما زال من الصعب تنفيذه بسبب الازدواجية بين القانون الحديث والقانون العرفي، إلى جانب عوامل أخرى.

تطبيق إلاجراءات وألانشطة المتعلقة بنشر المعلومات والتربية، بالتعاون مع صانعي السياسات، والقيّمين على العادات وألاعراف، وقادة الرأي والمجتمعات المحلية، للمساعدة في القضاء على العنف ضدّ النساء والفتيات:

- تولّت الحكومة تنفيذ نشاطات التوعية والمدافعة من خلال وزارة تعزيز مكانة المرأة، وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني ووزارة حقوق إلانسان، فضلاً عن عدة منظّمات معنيّة بالمرأة وحقوق إلانسان.

إقرار تشريع جديد

- في ما خلا النصّ القانوني المتعلق بالتحرّش الجنسي في مكان العمل (قانون العمل ٢٠٠٤)، القانون ٤٩-٢٠٠٥ الصادر في ٢١ كانون ألاول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمتعلق بالصحة إلانجابية، القانون ٠٣٠-٢٠٠٨ الصادر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ والمتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/إلايدز وحماية حقوق ألافراد المتعايشين معه، والقانون ٠٢٩-٢٠٠٨ الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ الذين يدين «إلاتجار بألاشخاص والممارسات المتعلقة به»، لا يمكن القول إنه تمّ سنّ أحكام قانونية خاصة بالعنف ضد النساء والفتيات.

- لم يتمّ تنفيذ هذه النصوص كما يجب، ولم تخلّف تأثيراً يذكر على المذنبين بارتكاب جرائم متعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

إعداد لائحة مفصّلة بالخدمات الحكومية التي يستفيد منها ضحايا العنف، بما في ذلك الانتفاع من الخدمة ونطاقها وفعاليتها.

لا تتناسب ألانظمة المطبّقة في الوقت الراهن للانتفاع من الخدمات مع مكافحة العنف المرتكب بحقّ النساء والفتيات في بوركينا فاسو.

- في الحالات النادرة التي قدّمت فيها النساء/الفتيات الضحايا أدلة طبية أو قانونية، لم تتمّ معاقبة مرتكبي الجرم إلا نادراً. في حالات المدرّسين، يتمّ نقلهم، في أفضل ألاحوال، إلى مراكز أخرى أو استدعاؤهم، في الحالات القصوى، ومن ثمّ إطلاق سراحهم في وقت لاحق نتيجة تمتّعهم بالحماية من سلطات عليا.

- تشترط المؤسسات القانونية وشبه القانونية (النظام القانوني، وكالات إنفاذ القوانين، الدرك) توفّر أدلة مادية على وقوع العنف، وهذا ما لا يستطيع الضحايا تأمينه في أغلب ألاحيان بسبب ما يلي: غياب الدعم الطبي والنفسي والقانوني؛ عدم توافر المعلومات الكافية لدى بعض المؤسسات شبه القانونية؛ عدم إلمام معظم الضحايا بالقوانين؛ عدم تطبيق القوانين كما يجب؛ الفقر الذي يحول دون رفع الطلبات لدى المستويات العليا من نظام العدالة؛ عدم التنسيق بين المؤسسات والضحايا؛ وعدم وجود أي ملاجىء أو مراكز لمساعدة ألامهات الشابات المنفيات أو المبعدات عن عائلاتهنّ.

تجدر إلاشارة إلى أنّ أغلبية الخدمات التي تستفيد منها ضحايا العنف من النساء تقدّمها المنظّمات غير الحكومية المعنيّة بشؤون المرأة التي أصبحت تتمتّع بخبرات في مجال الاستشارات، وتأمين المساعدة القانونية والطبيّة، بدون تلقي أي مساعدة من الحكومة.

٤. توصيات الائتلاف

يجب أن تقوم الحكومة بما يلي:

- إقرار تشريع جديد حول العنف بحقّ النساء والفتيات: العنف ألاسري/المنزلي، العنف الثقافي، الاغتصاب والتحرّش الجنسي في المدارس.

- تنظيم الجهود والاستراتيجيات، بشكل موحّد وضمن روح من إلاجماع، من أجل الوقاية من العنف ومكافحته والاعتناء بالضحايا (المسائل المتعلقة بالتربية، العلاج النفسي، السلامة والصحة).

- مراجعة القانون الجنائي لإلايفاء بثلاث احتياجات طارئة: أ) التحقيق في العنف المرتكب؛ ب) معاقبة المذنبين وإلغاء الحصانة في هذا المجال؛ ج. التعويض على الضحايا لما تعرّضوا له من أذى.

- إنشاء مراكز متخصّصة/ملاجىء فضلاً عن نظام لإلايفاء بالاحتياجات الطبية، النفسية والقانونية لضحايا العنف، مجاناً، ضمن مراكز النساء الكائنة في كلّ من ألاقاليم الخمسة وألاربعين وضمن دوائر المدينة.

- اتّخاذ إلاجراءات اللازمة لدمج المواد ٥، ٦، ١١، ١٣ و١٦ من الاتفاقية ضمن الوثائق الوطنية الخاصة بسياسات النوع الاجتماعي.

- إنشاء وحدة مسؤولة عن مراقبة عملية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بوركينا فاسو وتقييمها.

الخاتمة

أقرّت الحكومة إجراءات تشريعية وسياسية، لا سيّما في ما يتعلّق بالصحة الإنجابية والجنسية، والإتجار بالأشخاص، ومشاركة النساء في مؤسسات صنع القرار، والتخفيف من تكاليف عمليات الولادة، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتعزيز الآليات المؤسساتية. فضلاً عن ذلك، اتّخذت الحكومة إجراءات لتعزيز شراكاتها مع المجتمع المدني وشركائها في التنمية. وسُجّل تقدّمٌ ملحوظ في نسبة التحاق الفتيات بالمدارس، ووصول النساء والفتيات إلى الرعاية الصحية. لكنّ تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ما زال يطرح إشكالية، على ضوء عوامل عدّة، منها: البيئة الاجتماعية الثقافية التي لا تصبّ في مصلحة النساء؛ الموارد الضعيفة والإمكانيات المحدودة لوزارة تعزيز مكانة المرأة المسؤولة عن القضية؛ الالتزام الضعيف بالاتفاقية من قبل القوى الفاعلة الأساسية؛ وعدم التنسيق بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني وبقية القوى الفاعلة المشاركة في الميدان.

إلى جانب إلاجراءات المذكورة في التقرير الحكومي للقضاء على التمييز المستمرّ ضدّ النساء، وبالتالي احترام حقوقهنّ ألاساسية، يجب الاستثمار في المحاور التالية لحماية ما سُجّل من تقدّم وتجنّب أيّ تراجع:

- رفض كل القوانين التمييزية.

- تعزيز تطبيق الوثائق الوطنية والدولية لضمان المساواة بين الجنسين.

- العمل من أجل استئصال المواقف الاجتماعية التي تعرقل المساواة القانونية والفعلية بين الرجال والنساء.

- تحسين مستوى حصول النساء على المعلومات القانونية، السياسية والاقتصادية، والمعلومات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي.

- دمج الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي ضمن كل القوانين والسياسات والبرامج.

- إقرار قانون متعلّق بالعنف ضدّ النساء والفتيات.

- إقرار إجراءات مناسبة وجديدة لمنح التسليفات، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء، كالنساء المعوّقات والنساء المتعايشات أو المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

- الحرص على توفّر كل العلاجات المجانية أو خيارات المساعدة التي أقرّتها الحكومة.

- الالتزام باتخاذ خطوات محدّدة تجاه معالجة الثغرات في الحياة السياسية والعامة على صعيد النوع الاجتماعي.

- تحديد المؤشّرات المتعلّقة بمراقبة وتقييم التطوّر الذي يطرأ على وضع النساء.

- ضمان الدعم المستمرّ (الموارد المالية والبشرية) من وزارة تعزيز مكانة المرأة، للسماح للوزارة بأداء دورها القيادي في تطبيق الاتفاقية ومراقبتها بشكل أفضل.

مراقبة المتابعة الحكومية

Monitoring Government Follow-Through

الهدف

تراقب منظمات المجتمع المدني، في أغلب الأحيان، كيف تقوم الحكومات بتطبيق القرارات الرسمية. وقد طُبّق هذا النوع من مراقبة العمليات السياسية– أو ما يشير إليه هذا الدليل بمراقبة المتابعة الحكومية– على عدة عمليات مختلفة الطابع، مثل تنفيذ اتفاقات تقاسم السلطة، وسياسات العنف المنزلي، وإلاصلاحات الانتخابية، وإلاصلاحات الدستورية. يمكن أن تكون مراقبة المتابعة الحكومية وسيلةً فعّالة تزيد من سرعة استجابة الحكومة، سيّما وأنها تكشف إن كانت القرارات الرسمية قد أثمرت عن التغييرات الموعود بها أم لا.

من جهته، يدعم المعهد الديمقراطي الوطني مبادرات مراقبة المتابعة الحكومية من أجل:

- زيادة الوعي العام تجاه مدى تطبيق الحكومات للقرارات وانفاذها؛
- زيادة الضغط والتأثير على الحكومات كي تلتزم بالقرارات؛
- زيادة درجة تطبيق القرارات وانفاذها؛
- تحسين مستوى إدارة الحكم.

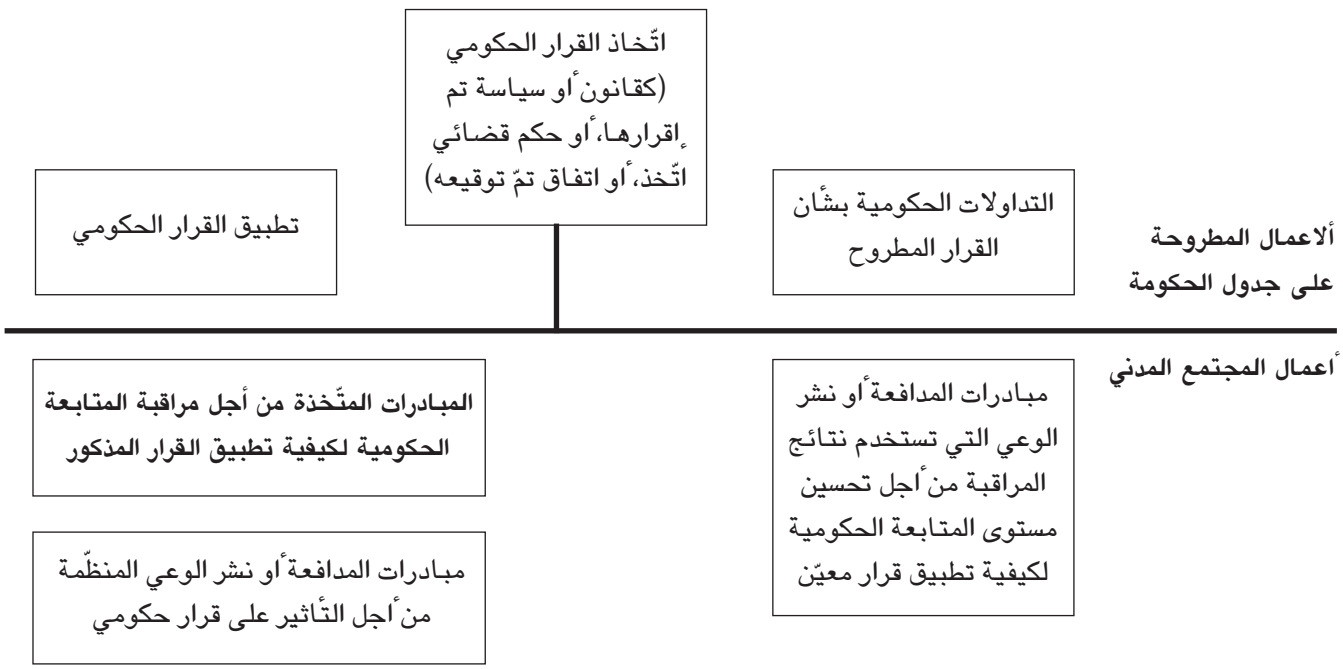

فيما تعدّ بعض المنظمات مبادرات بهدف مراقبة المتابعة الحكومية فقط لا غير، يعمد البعض الآخر إلى المزج بين هذا النوع من المراقبة من جهة وحملات المدافعة أو التوعية من جهة أخرى، بهدف التأثير على القرارات الحكومية. بعد أن يتمّ اتخاذ القرار، تراقب المجموعات المدنية حكومتها لتتأكّد إن كانت تنفّذ هذا القرار بشكل فعّال. من شأن مراقبة المتابعة الحكومية أن تؤمّن المعلومات اللازمة حول كيفية تطبيق السلطات المختصة لقرار معيّن، مما يساهم في تعزيز المبادرات اللاحقة التي تنظّمها المجموعة المدنية في مجال المدافعة أو نشر الوعي.

يحدّد هذا القسم كيف يمكن للمجموعات المدنية أن تراقب متابعة الحكومة لطريقة تطبيق القرارات، مستنداً إلى تجربة شريك المعهد الديمقراطي الوطني في زمبابوي، أي منظمة «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني»، وهو ائتلاف من ٣٠ منظمة مجتمع مدني في زمبابوي، تشكّل بعد توقيع اتفاق تقاسم السلطة بين الحزب السياسي الحاكم، أي الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية والحزبين السياسيين المعارضين التابعين لحركة التغيير الديمقراطي. وقد تمّ توقيع اتفاق تشارك السلطة، المعروف باسم الاتفاق السياسي العالمي،

كوسيلة لتشكيل حكومة شاملة يمكنها أن تحلّ ألازمات السياسية والاجتماعية الاقتصادية المستمرّة التي تواجهها البلاد. في هذا السياق، سهّلت جمعية «محامي زمبابوي من أجل حقوق الإنسان»، اعترافاً منها بقدرة الاتفاق على إعادة العمل بالديمقراطية، إنشاء «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني»، لمراقبة كيفية تطبيق الاتفاق السياسي العالمي. ولا بدّ من القول إنّ هذه المبادرة لم ترمِ إلى دعم مساءلة الحكومة وشفافيتها فحسب، بل أنشئت أيضاً لبناء ثقة الشعب بالإجراءات.

مرحلة الإعداد للمراقبة

غالباً ما تدعو الحاجة إلى تشكيل ائتلافات عند مراقبة كيف تتابع الحكومة الوطنية تطبيقَ القرارات، وبالتحديد تلك التي تشمل عدة مجالات وتمتدّ على مناطق جغرافية متنوّعة. فالائتلافات تجمع تحت سقفها نقاط قوة جميع المشاركين فيها، أي المنظمات ذات المصالح المتنوّعة، والخبرات المتنوّعة، والجماهير المتوزّعين في مناطق جغرافية متنوّعة. وبالتالي، عندما يتطرق قرار الحكومة إلى أكثر من قضية واحدة، من الأرجح أن تحرز الائتلافات نجاحاً أكبر، بالمقارنة مع المنظمة الواحدة، عند حشد الخبرات والموارد المطلوبة لجمع المعلومات اللازمة على امتداد بقعة جغرافية كبيرة، وبما يشمل القرار المعنيّ بمختلف جوانبه.

لكنّ الائتلافات ليست ضرورية دوماً، مثلاً عند مراقبة المبادرات المتعلقة بتنفيذ قرارات الحكومات المحلية التي تؤثّر على مناطق جغرافية محصورة وعدد محدود من السكان. فلا يستدعي هذا الأمر، بالضرورة، شبكة المعارف الواسعة التي تتمتع بها الائتلافات عادة. حتى وإن كانت المسألة تتعلق بمراقبة تطبيق قرارات حكومية على امتداد الوطن بأكمله، فليست الائتلافات ضرورية حكماً إذا كان القرار يتطرّق إلى جانب واحد من قضية معيّنة. على سبيل المثال، يمكن أن تقوم إحدى المنظمات التي تنفّذ حملة مدافعة عن قضية معيّنة بمراقبة تطبيق قرار متعلق بحملتها، لكنّ خبرتها الكافية في هذا المجال لن تستدعي دعماً من ائتلاف بحاله. من هذا المنطلق، قرّرت بعض المجموعات المدنية، عند مراقبة القرارات الحكومية المتعددة الأوجه، على المستوى الوطني، أن تركّز فقط على جانب القرار الذي يصبّ في مجال خبرتها واهتمامها.

خلال مرحلة الإعداد للمراقبة، ركّزت المجموعات بشكل أساسي على صياغة استراتيجية وأدوات للمراقبة. لكن يجدر بأي مجموعة من المنظّمات، عند التعاون في ما بينها، أن تركّز كذلك على طريقة تطوير الائتلاف الحديث. وقد قامت المجموعات بذلك من خلال سلسلة من الخطوات تمثّلت على الشكل التالي:

- تنظيم ورشة عمل أو اجتماع لحشد ممثّلي منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمشروع– إما كمجموعات متباينة أو كأعضاء في الائتلاف– من أجل وضع مفهوم لمشروع المراقبة.
- صياغة مذكّرة تفاهم وتوقيعها لتوضيح ألادوار والمسؤوليات والتوقعات المتبادلة لأعضاء الائتلاف.
- تحديد رؤيا واضحة وهدف للائتلاف.

استعدّت كل من المجموعات الفردية والائتلافات لمراقبة مدى نجاح الحكومة في متابعة عملها من خلال:

- تحديد ألاهداف العامة والخاصة ونتائج مشروع المراقبة؛
- صياغة استراتيجية، وخطة عمل، ومهلة زمنية، وآليات لرفع التقارير من أجل توجيه أنشطة المشروع؛
- تحديد معايير استناداً إلى خطة الحكومة الخاصة بتطبيق القرار، إذا لم يكن من خطة تطبيقية محددة، صغ خطة معقولة استناداً إلى السياق السياسي وإلامكانيات الحكومية. من شأن هذه المعايير أن توجّه أنشطة المراقبة الخاصة بالائتلاف؛
- صياغة أدوات مراقبة معيارية، كسجل العمل الخاص بالمراقبة، بحيث يتمّ جمع المعلومات بشكل موحّد؛
- تعيين أدوار ومسؤوليات محدّدة لجمع المعلومات وتحليلها.

في زمبابوي، لم يكن أكثرية أعضاء ائتلاف «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني» قد شاركوا قبلاً في أنشطة مراقبة الحكومة، لكنهم كانوا مستعدين للتعلم وتطبيق التقنيات التي تعرّفوا إليها من خلال سلسلة الاستشارات التي أجروها مع المعهد الديمقراطي الوطني. خلال الاجتماع ألاول، قرّرت المنظمة أن تراقب كيفية تطبيق سبعة أقسام من الاتفاق السياسي العالمي– وهي إعادة

النهوض الاقتصادي على المستوى الاقتصادي، المساعدة الإنسانية والغذائية، الإصلاح الدستوري، الانتقال السياسي والعدالة السياسية، التحول المؤسساتي واحترام حقوق الإنسان. وقد تمّ توزيع الأعضاء أنفسهم ضمن سبع مجموعات، اتفقت كل واحدة منها على جمع المعلومات بشأن قسم محدد من الاتفاق السياسي العالمي. وما لبث الائتلاف أن حدّد معايير استناداً إلى خطة التطبيق المحددة في الاتفاق، وصاغ خطط عمل شهرية لأنشطة المراقبة الخاصة به.

مرحلة جمع البيانات

عند جمع البيانات بغرض مراقبة المتابعة الحكومية، استخدمت المجموعات المدنية الأدوات المعيارية التي تمّ إعدادها خلال المرحلة التحضيرية، من أجل جمع المعلومات بشكل موحّد ومن مصادر مختلفة. وقد استخدم المتطوعون والموظفون المسؤولون عن جمع المعلومات، سواء أكانوا تابعين لمنظمة واحدة أم لائتلاف، الأدوات نفسها حرصاً على جمع النوع نفسه من المعلومات، ووفقاً للوسائل نفسها– حتى ولو كانت مجالات المراقبة مختلفة عن بعضها البعض. فسهّل هذا الأمر من تصنيف البيانات وتحليلها بعد الانتهاء من عملية جمعها. ولا يخفى على أحد أنّ توحيد أدوات وأساليب جمع البيانات يضفي دقة على البحث، ويزيد تالياً من شرعية نتائج البحث.

راقبَ أعضاء ائتلاف «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني» التقدم الذي سجّلته الحكومة في تطبيق الاتفاق السياسي العالمي. أما سبيلهم إلى ذلك، فمن خلال دراسة البيانات الصحفية الصادرة عن الحكومة، واجراء مقابلات أساسية ودقيقة، وتنظيم الحوارات ذات الطابع غير الرسمي مع الخبراء في ألاقسام السبعة من الاتفاق المذكور. ولضمان تنفيذ عملية المراقبة بشكل موحّد، صاغ الائتلاف أداةً نموذجية لرفع التقارير، من شأنها أن تسجّل مدى التزام الحكومة بتنفيذ بنود ألاقسام السبعة الخاصة بالاتفاق السياسي العالمي. في آذار/مارس ٢٠٠٩، اجتمع أعضاء الائتلاف لتبادل المعلومات التي جمعوها خلال المراقبة وتحليلها. وما لبثوا أن جمعوا نتائج بحثهم وتحاليلهم ضمن تقريرين صدرا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩.

نفّذت المنظمات ألاعضاء في الائتلاف أنشطة المراقبة بشكل مستقل، فجمعت البيانات وحلّلتها بانتظام استناداً إلى مدى تطبيق المعايير والمبادىء التوجيهية المناسبة. وما لبثت هذه النتائج أن عُرضت على بقية أعضاء الائتلاف خلال اجتماعات منتظمة من أجل جمع المعلومات وتبادل الخبرات أثناء جمع البيانات. بعد ذلك، أصبح بإمكان مجموعة صغيرة من موظّفي المنظمات أن تنظّم المعلومات وتحلّلها. جديرٌ بالذكر أنّ هذه المجموعات قد حشدت البيانات من خلال:

- فحص البيانات الصحفية الصادرة عن الحكومة؛
- مراقبة التغطية الإعلامية للقرار المعنيّ وكيفية تطبيقه؛
- إجراء مقابلات أساسية للحصول على المعلومات من المواطنين؛
- تنظيم حوارات ذات طابع غير رسمي مع خبراء في مجالات القرار المعنيّ؛
- تنظيم اجتماعات وطاولات مستديرة مع أعضاء الهيئات التشريعية لتبادل المعلومات.

النتائج والمبادرات التالية

في معظم الحالات، كانت المجموعات الفردية والائتلافات تستخدم المعلومات والتحاليل لاصدار تقارير مراقبة. تعلّق هذه التقارير، استناداً إلى البيانات التي تمّ جمعها من مختلف أصحاب المصلحة، على مدى فعالية الحكومة في تطبيقها للقرار الذي اتّخذته– مسلّطةً الضوء على مواطن النجاح والثغرات في عملية التطبيق. وهي تقدّم أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة الثغرات في عملية المتابعة. لكنّ هذه التقارير لا تعتبر منتجات نهائية لعملية المراقبة.

سواء كانت المجموعات تعمل كائتلاف أو بشكل مستقل، فقد عمدت إلى استخدام نتائج التقرير لتنفيذ مبادرات أخرى موجّهة نحو تحقيق تغيير ملموس. ومن هذه المبادرات، النشاطات التي انطلقت عندما كانت الحكومة ما زالت تتداول في القرار المذكور. فيمكن أن تكون المجموعات قد دافعت، خلال ذلك الوقت، عن إقرار قانون أو سياسة، أو توقيع اتفاق بين المسؤولين الحكوميين، أو عن حكم قضائي معيّن. فضلاً عن ذلك، استخدم

أعضاء الائتلاف المعلومات المحددة في التقارير للمدافعة عن تطبيق القرارات الحكومية بشكل أفضل. وقد روّجت المجموعات للتقارير من خلال المؤتمرات الصحفية، إلانترنت، الصحف، النقاشات الخاصة ونقاشات الطاولة المستديرة العامة. ولا يخفى على أحد أنّ هذه التدابير تستطيع أن تنشر الوعي على المستويات المحلية، والوطنية، لا بل الدولية أيضاً، حول التطور الذي أحرزته الحكومة في تطبيق قرارها. فاستخدمت المجموعات حملات التوعية هذه لممارسة ضغط التدقيق العام، بحيث تدفع الحكومة إلى تحسين أدائها عند تطبيق قرارها.

في محاولة لإحداث التغييرات الهادفة استناداً إلى نتائج البحث، أعلنت «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني»، من خلال المؤتمرات الصحفية والإنترنت والصحف والنقاشات مع القادة في زمبابوي، عن النتائج التي توصّلت إليها في اثنين من تقاريرها. وقد أصبحت هذه التقارير أدوات قيّمة بفضل الجهود التي بُذلت من أجل نشر الوعي حيال تطبيق الاتفاق السياسي العالمي، والمدافعة عن اعتماد الإصلاحات التي ينصّ عليها الاتفاق. وتعتبر تقارير المراقبة تقييمات مفصّلة لكيفية تطبيق الاتفاق المذكور، كما إنها تشكّل مصادر قيّمة لمعلومات موضوعية ضمن بيئة ذات أقطاب متعددة.

يمكن أن تؤدي إحدى المبادرات المصمّمة لمراقبة المتابعة الحكومية إلى تنظيم مبادرات أخرى، موجّهة بدورها نحو مساءلة الحكومات. فإذا اعتبر ائتلاف أو مجموعة أنّ سوء إدارة التمويل هو السبب ألاساسي لعدم تطبيق القرار الحكومي كما يجب، يمكنه حينئذ تنظيم مبادرة لمراقبة الميزانية، فتكون خير مشروع مراقبة في هذا المجال. ولما كانت مراقبة الميزانية، ومبادرات المدافعة المتعلّقة بالميزانية، وتتّبع أثر النفقات تُنفّذ عادةً على المستوى المحلي، فإنّ المجموعات التي تهتمّ عادةً بمتابعة عمل الحكومات المحلية ستعتبر هذا النوع من المشاريع مثيراً للاهتمام على نحو خاص. فضلاً عن ذلك، عمدت بعض المجموعات إلى استخدام المعلومات التي جمعتها من مبادرة واحدة، لتطبّقها على مبادرة أخرى في مجال مراقبة القرارات الحكومية. ومع أنّ المبادرات آلانفة الذكر كانت قد نُظّمت على الصعيد الوطني، لكن أمكن تنفيذها من قبل مجموعات تعمل على المستوى المحلي أيضاً.

بحلول منتصف العام ٢٠٠٩، انتقل الاهتمام في زمبابوي من الاتفاق السياسي العالمي إلى ضرورة اعتماد دستور جديد قبل الانتخابات المقرّرة في أيار/مايو ٢٠١١. رداً على ذلك، اجتمعت جمعية محامي زمبابوي من أجل حقوق الإنسان، وشبكة دعم الانتخابات في زمبابوي، ومشروع السلام في زمبابوي– وهي ثلاث منظمات مشاركة بقوة في مراقبة قسم الإصلاحات الدستورية في الاتفاق السياسي العالمي– لتشكيل مشروع المراقبة المستقلة للدستور في زمبابوي. وقد اعتمد أعضاء هذا الائتلاف على المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة خلال مراقبة الاتفاق السياسي العالمي من أجل مراقبة عملية مراجعة الدستور، وهذا هو أضخم مشروع من هذا النوع في زمبابوي.

١٤. التقرير ألاول ّلالية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني– زمبابوي

١٥. التقرير الثاني ّلالية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني– زمبابوي

١٤. التقرير ألاول ّلالية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني- زمبابوي

في ما يلي مثال عن تقرير مراقبة صدر عن الائتلاف الشريك للمعهد الديمقراطي الوطني في زمبابوي، أي «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني». يحلّل هذا التقرير كيفية تطبيق الحكومة للاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. وهذا هو الجزء ألاوّل من تقرير بجزأين صادر عن الائتلاف المذكور.

لمحة عامة

في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، قصد مواطنو زمبابوي صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية، والجمعية التشريعية، والمقاعد الشاغرة في الرئاسة ومجلس الشيوخ. كانت فترة الاستعداد للانتخابات هادئة نسبياً بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، فتدنّت نسبة التقارير التي سجّلت وقوع حوادث عنف قبل عملية التصويت. لكن استشرت أشكال العنف الجليّة كالتخويف وتسييس المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية والخطط العامة. رغم ذلك، مع ظهور نتيجة التصويت البرلماني، لاحظ المراقبون الإقليميون والمحليون أنّ الانتخابات قد جرت في بيئة مساعدة نسبياً، رغم أنّ التأخير في الإعلان عن النتائج كان مدعاةً للقلق. لكن اتّضح أنّ التأخير الملحوظ في الإعلان عن نتائج الانتخابات كان مرتبطاً بنتائج الانتخابات الرئاسية.

في نهاية الأمر، احتاجت لجنة زمبابوي الانتخابية إلى أكثر من شهر للكشف عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي أظهرت أنّ المرشّح مورغان تسفانغيراي من حركة التغيير الديمقراطي قد فاز على شاغل المنصب الحالي، أي روبرت موغابي من الاتحاد الوطني الافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية. وفي رأي قابل للأخذ والرد، اتّضح أنّ مرشّح حركة التغيير الديمقراطي لم يجمع ما يكفي من الأصوات لتجنّب خوض جولة ثانية ضدّ المرشّح الذي احتلّ المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات. ويشكّ البعض في أنّ الاتحاد الوطني الافريقي لم يحرز نتيجةً مرضية، وأنه ما تجنّب الفشل الذريع إلا نتيجة تلاعب لجنة زمبابوي الانتخابية بالأرقام؛ وهذا ما تثبته الفترة الطويلة وغير المسبوقة التي احتاجت إليها اللجنة كي تعلن عن النتائج. أخيراً، حدّدت لجنة زمبابوي الانتخابية تاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ موعداً للجولة الثانية من الانتخابات.

ما إن صدر موعد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في الجريدة الرسمية، حتى أضرم هذا الأمر شعلة غير مسبوقة من العنف السياسي والانتقامي على امتداد الوطن بأكمله، مارسه بشكل أساسي زعماء الاتحاد الوطني الأفريقي، والأعضاء والمناصرون، وقدامى الحرب، وأعضاء الميليشيات الشباب، ولسوء الحظ بمشاركة من وكالات إنفاذ القوانين مثل جهاز الشرطة والعسكرية. في هذا الإطار، لقي أداء هذه الجهات الرسمية وغير الرسمية دعماً صريحاً من الرئيس روبرت موغابي الذي أعلن أنّ القلم لا يمكنه الانتصار على السلاح. ومع أنّ الاتحاد الوطني الأفريقي كان ينوي المضيّ قدماً في الانتخابات، في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، دون منافس له في المقابل، لكن الكل بات يعلم، بمن فيهم مناصروه الأوفياء، أنّ هذه الانتخابات المزعومة مجرّد خدعة، وبالتحديد بسبب المستويات الفاضحة من العنف والتخويف اللذين مارسهما الحزب قبل الانتخابات. نتيجةً لذلك، افتقر هذا «الانتصار الكاسح» المزعوم إلى الشرعية المحلية والدولية. من جهتهم، أعلن المراقبون النزيهون المعتمدون على المستوى الإقليمي وما دون الإقليمي، كالممثلين المنتدبين من برلمان عموم أفريقيا أنّ عملية التصويت كانت مشحونة بالعنف لدرجة أنها لم تمثّل إرادة الشعب على الإطلاق.

تجدر الإشارة إلى أنّ بعثات المراقبة لم تدعُ كلها إلى تنظيم انتخابات جديدة، بل فضّلت دعم عملية الوساطة التي أطلقتها الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي بعد ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧. فقد أدّت الانتخابات الكارثية المذكورة إلى مفاوضات عسيرة شاركت فيها ألاحزاب السياسية الثلاثة الكبرى، فضلاً عن كتلة الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي، والاتحاد ألافريقي وغيرها من الهيئات الدولية النافذة، أثمرت في نهاية ألامر عن توقيع مذكّرة التفاهم في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وقّع على مذكّرة التفاهم هذه تسفانغيراي بالنيابة عن حركة التغيير الديمقراطي– تسفانغيراي، موغابي بالنيابة عن الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية، أرثور موتامبارا بالنيابة عن حركة التغيير الديمقراطي– موتامبارا، وثابو مبيكي بصفته مسهّلاً منتدباً من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي. وقد مهّد هذا ألامر الطريق أمام تنظيم محادثات تدعمها الجماعة الإنمائية ويضمنها الاتحاد ألافريقي، أدّت في نهاية ألامر إلى توقيع الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. طُرح هذا الاتفاق كخيار لحلّ ألازمة المتعددة ألاوجه في زمبابوي، والمباشرة بمشروع إعادة العمل بحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن إعادة إعمار البلاد وتطويرها.

لكنّ عملية تشكيل الحكومة بقيت، فعلياً، تصطدم بعدة عراقيل– لا سيما الاختلاف حول توزيع الحقائب الوزارية ألاساسية، فضلاً عن استمرار تصرّف الاتحاد الوطني الأفريقي بسوء نية، من خلال تنفيذ عمليات الخطف/الاختفاءات القسرية وغيرها من أشكال

انتهاك حقوق الإنسان. غير أنّ قرار المجلس الوطني لحركة التغيير الديمقراطي بالانضمام إلى الحكومة الدامجة لكل الأطراف، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وما تلا ذلك من إقرار التعديل التاسع عشر للدستور الذي أدى إلى تشكيل الحكومة رسمياً في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عنى أنّ الحكومة ستتمكّن أخيراً من إطلاق عجلة أعمالها بنجاح.

بناءً على هذه الخلفية، أعلنت منظّمات المجتمع المدني في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أنها شكّلت آلية مراقبة وتقييم مستقلة، لتقيّم كيفية تطبيق الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، بشكل يعيد العمل بمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. فضلاً عن ذلك، تُطبَّق آلية المراقبة لا بهدف تحقيق المساءلة والشفافية فحسب، بل كإجراء من شأنه بناء الثقة بالنسبة إلى الشعب. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب قد أنشأ هيئة مراقبة خاصة، هي اللجنة المشتركة للمراقبة والتطبيق التي تتألّف من ممثلين عن الأحزاب الثلاثة. لكنّ منظمات المجتمع المدني أدركت حجم التسويات التي ستضطر هذه الهيئة إلى إجرائها– سيما وأنّ المجتمع المدني قد أُقصي تماماً عن العمليات التي أدت إلى صياغة الاتفاق المذكور وإقراره– ودعت بالتالي إلى اعتماد آلية مراقبة مستقلة.

تعتبر منظمات المجتمع المدني هيئات مستقلة، محايدة وغير منحازة، وظيفتها الأساسية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والعدالة والتطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تحسين مصالح المجموعات المهمّشة والمستضعفة.[٢٣] وهي تبقى الجهات الموثوق بها بالنسبة لشريحة كبيرة من السكان، من خلال أنظمتها الممثلة للقواعد الشعبية. وكان إعلان ٢٥ شباط/فبراير نفسه ذروة اجتماعات عُقدت مع مختلف منظمات المجتمع المدني، تمّ فيها الاتفاق على علامات محدّدة فتوزيعها على منظّمات معيّنة استناداً إلى مواردها، وقدراتها، وخبراتها التقنية. من هنا، يمثّل التقرير الأول الذي يغطي الفترة الممتدة من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ ثمرة هذه الاجتماعات، كما يعتبر اجتماعاً بين النشاطات الميدانية واتفاق الأحزاب السياسية الثلاثة.

١. إعادة النهوض على المستوى الاقتصادي

١.١ الخلاصة

اهتمّت المجموعة العاملة على إعادة النهوض في المجال الاقتصادي بمسألة إنشاء المجلس الاقتصادي الوطني بشكل خاص، وبكيفية مساهمة ذلك في عملية تخطيط اقتصادي أكثر تنوّعاً. وهي تجري أيضاً تقييماً لعملية التدقيق الشامل في الأراضي فضلاً عن تدقيق مالي للدين العام. لكنّ هذا المجال لم يشهد إلا تقدّماً بسيطاً جداً حتى يومنا هذا، أو قل إنه لم يشهد تقدماً على الإطلاق. من هذا المنطلق، اقتصرت عملية التقييم على سلسلة من الأحداث والعمليات البعيدة نسبياً عن الأحكام الشرطية للاتفاق السياسي العالمي.

١.٢ الالتزام

أعلن البنك المركزي في زمبابوي عن نيّته إلغاء كل الإجراءات شبه الضريبية، فكانت خطوة ترحيبية مهّدت نحو التزامه الكامل بالقانون الخاص بالمصارف المركزية. سعياً لتحقيق هذه الغاية، تمّ تثبيت سوق العملات من خلال آلية تعدّد العملات التي خفّفت من ضغوطات التضخم المالي التي خلّفتها العملة المحلية. فأدى هذا الأمر إلى تسديد الأجور والرواتب بالعملة الأجنبية، مما خفّف أيضاً من تآكل الادخارات.

من الإجراءات الأخرى التي اتّخذت بغية تأمين النمو الاقتصادي، تخفيف القيود على سوق القطع، بالتحديد تخفيض السقف النقدي المحدّد للمستوردين، مما يمكّن التجار من إعادة تخزين بضائعهم بشكل أسرع، والمنتجين من استيراد المواد الأولية، ويقلّص بالتالي حجم السوق الموازية للسلع. وبفضل التخفيف من الرقابة على تسديد الديون الخارجية، بدون موافقة مسبقة من هيئة الرقابة على سوق القطع، لم يعد من حاجة للحصول على العملات الأجنبية من السوق الموازية، فأوجد ذلك حافزاً لسريان المال عبر الأقنية الرسمية.

٢٣ الإعلان الصادر عن الندوة: المجتمع المدني والعدالة في زمبابوي. جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣

بالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض نسبة اقتطاع العملات ألاجنبية من إيرادات المصدّرين، من ١٥٪ إلى ٧.٥٪ من الإيرادات، فكانت النتيجة أن أصبح بمقدور المصدّرين اليوم الاحتفاظ بـ٩٥٪ من إيراداتهم. وليس هذا فحسب، بل تمّ إبطال مهلة الواحد والعشرين يوماً المخصصة لتحويل حسابات العملات ألاجنبية إلى العملة المحلية، مما سمح للمصدّرين بالاحتفاظ بعملاتهم ألاجنبية إلى أجل غير محدود. فضلاً عن ذلك، لم يعد البنك المركزي في زمبابوي يشترط على الباعة تسليم ٥٪ إلى البنك بعد تسديد ثمن رخصة تبلغ ٢٥ دولاراً أميركياً، وتُدفع لمرة واحدة. ولا يخفى على أحد أنّ هذه خطوة أساسية، لا سيّما وأنّ قسماً كبيراً من الاقتصاد اليوم يتمتع بطابع غير نظامي.

وكان إلغاء الرقابة على ألاسعار قد خلّف تأثيراً محفّزاً على إنتاجية المصنّعين الذين بدأوا يبيعون سلعهم مقابل أسعار تنافسية، كما زاد من مستويات تخزين السلع لدى تجار التجزئة. في هذا السياق، أجرى البنك المركزي في زمبابوي أيضاً مراجعة مالية لبرنامج مكننة المزارع، كما استضاف قمة أصحاب المصلحة في مجال السياحة، التزاماً منه بهذا الاتفاق. لكن لا بدّ من القول إنّ المراجعة المالية المذكورة لم تكن مستقلة أو محايدة؛ فقد افتقرت مجالات الاختصاصات والإجراءات إلى الشفافية اللازمة، مما أضفى صعوبة على مراقبة التقدّم وتحديد المساءلة والعقوبة المناسبة. في ظلّ هذه ألاجواء، ازدادت المزاعم بشأن دور حاكم المصرف المركزي، وبقية كبار الموظفين في المصرف، في النشاطات التي زعمت المراجعة المالية أنها ستعالجها؛ مع العلم أنه لا يجدر بالمصرف أو كبار المسؤولين فيه أن يؤدي أي دور في مثل هذه المراجعة المالية وإجراءات التحقيق. لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ المراجعة المالية يمكن أن تستخدم لتحقيق أهداف خبيثة، كملاحقة أعضاء أحد ألاحزاب السياسية قضائياً، مع حماية آخرين متّهمين بارتكاب جرائم عدة من التدقيق والملاحقة القضائية المحتملة.

١.٣ عدم الالتزام

لا شكّ في أنّ عجز الحكومة الدامجة لجميع ألاطراف عن إنشاء المجلس الاقتصادي الوطني، قبل إطلاق برنامج إعادة النهوض الاقتصادي على المدى القصير، كان مخالفةً صريحة للاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب الذي يوكل إلى المجلس مسؤولية «تقديم النصح للحكومة، صياغة الخطط والبرامج الاقتصادية بانتظار أن تقرّها الحكومة». يعني ذلك أنه لم يتم أخذ مختلف ألاصوات والمصالح بعين الاعتبار عند تنفيذ العمليات الرامية إلى إعادة الاستقرار والنموّ الاقتصاديين في زمبابوي.

فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ إقرار الخصخصة كجزءٍ من إجراءات تحقيق الاستقرار على المدى القصير يخالف أهداف إعادة النهوض الاقتصادي، كما هو منصوص عليها في الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. فعملياً، لا يمكن خصخصة شركات غير فاعلة مثل تلك التي تتمّ خصخصتها في زمبابوي. بالإضافة إلى ذلك، تستند الخصخصة إلى فلسفة تحررية لا تملك مجال تطبيق واسع في زمبابوي، لا سيّما بعد إقرار برنامج التكيّف الهيكلي الاقتصادي. وبالتالي، فإنّ دمج الخصخصة في عملية تحقيق الاستقرار القصير المدى يخالف أهداف الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب.

٢. المساعدة إلانسانية والغذائية

١.٢ الخلاصة

يعترف الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب بحقّ المواطنين بالحصول على المساعدة إلانسانية والمساعدة من الدولة بغض النظر عن العرق، إلاثنية، النوع الاجتماعي أو الانتماء السياسي. لكنّ النشاطات المتعلقة بهذه العمليات ما زالت تفتقر إلى الشفافية والمساءلة اللازمة.

٢.٢ الالتزام

يبدو أنّ توزيع المساعدات الغذائية مستمرّ في مختلف أنحاء البلاد. فقد أبلغت ٤٨ دائرة من أصل ٦٢ عن تنظيم الوكالات الإنسانية لنشاطات توزيع الغذاء في مناطقها. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المساعدة لا تغطي إلا حالات الضعف البالغ كما إنها لا تفي بالشروط المطلوبة عادةً.

فضلاً عن ذلك، ساهمت القوى الفاعلة الإقليمية، بدورها، في جهود المساعدة الإنسانية، مثل مساهمة الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي في تقديم المساعدات الزراعية.

٣.٢ عدم الالتزام

ما زالت تُسجّل حالات عن أشخاص مُنعوا عن المساعدات الغذائية الحكومية أو المساعدات التي توزّعها المنظمات غير الحكومية، بسبب انتمائهم السياسي، سواء الضمني أو المعلن عنه. أما المسؤولون عن هذا ألامر، فهم القادة القبليون وأعضاء المجلس التشريعي؛ وهي ظاهرة تعزّز المحسوبيات السياسية التي باتت متفشية وموثّقة منذ ما قبل تشكيل الحكومة الدامجة لألاطراف المختلفة.

من جهتها، فشلت السلطات المعنية في تطبيق آليات هدفها مراقبة المساعدات بشكل فعّال، والتأكد من الشفافية في توزيع ألاموال واستخدامها. فقد كانت المساعدات النقدية التي ثمّنها الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي من أجل تعزيز الزراعة محاطةً بسرية تامة ومفتقرة إلى الشفافية، مما دعا في نهاية ألامر إلى إجراء تدقيق مالي. لكنّ الإجراءات والحصيلة لهذه المراجعة المالية لم تكن بالشفافية المطلوبة، كما إنها لم تعزّز الثقة العامة المطلوبة في العملية.

٣. الإصلاح الدستوري

١.٣ الخلاصة

أوكل إلى المجموعة المسؤولة عن الإصلاح الدستوري مهمة مراقبة عملية إعداد الدستور، كما هو منصوص عليه في المادة ٦ من الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. وعليها، في هذه الحالة، أن تأخذ بعين الاعتبار نقاطاً معيارية متنوّعة، هي المحدّدة في الملحق «أ» المرفق بهذا الكتاب. جديرٌ بالذكر أنّ هذه النقاط المعيارية هي نتاجٌ للعملية الاستشارية الواسعة التي جرت بين مجموعات مدنية، في محاولة منها لقياس، بواسطة ألادلة التجريبية، مدى التقدّم الحاصل في تطبيق الاتفاق السياسي المذكور أعلاه. هنا، لن تكتفي المجموعة بمراقبة إجراءات المادة ٦، ولكنها ستهتمّ أيضاً بمدى التزام هذه العملية بالإجراءات والنقاط المرجعية التي يعتمدها المجتمع المدني، كما هو مبيّن في مختلف الوثائق، على غرار «ألازمة في زمبابوي»، «القرارات الناتجة عن مؤتمر جميع أصحاب المصلحة للعام ٢٠٠٥»، و«ميثاق الشعب في زمبابوي».

وتراقب المجموعة عملية إعداد الدستور، فضلاً عن محتويات الدستور نفسها. يشمل هذا ألامر إنشاء آليات متنوّعة، كلجنة الاختيارات البرلمانية واللجان الفرعية التابعة لها وغيرها من آلاليات التي من شأنها أن توجّه عملية المراقبة. ولعلّ المبدأ ألاساسي في هذه العمليات هو ضرورة اعتماد مقاربات تشاورية وتشاركية، وأن يكون رأي المواطنين لا مسموعاً فحسب، بل مأخوذاً بعين الاعتبار خلال مختلف مراحل العملية.

٢.٣ الالتزام

بدءاً من نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، لم تكن عملية الإصلاح الدستوري قد بدأت بشكل جديّ بعد. وبالتالي، فقد تمّ الالتزام بجميع المهل الزمنية.

في هذا الإطار، عقد وزير الشؤون البرلمانية والدستورية عدة اجتماعات ذات طابع غير رسمي مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، لمناقشة مخاوفهم، والتعبير عن مخاوفه الخاصة أيضاً، وتقديم النصح بشأن بعض الخطوات التي ستُنفّذ بهدف جعل هذه العملية أكثر تشاورية ودمجاً وتشاركية. من القضايا التي يجب معالجتها وتلك التي أخذها الوزير ومنظمات المجتمع المدني بعين الاعتبار، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، تركيبة لجنة الاختيارات البرلمانية واللجان الفرعية (التي تخضع، بحسب منظمات المجتمع المدني، لمراقبة مفرطة من الهيئة التشريعية، ناهيك عن عدم تمثيلها للمصالح القطاعية والاجتماعية)، فضلاً عن مسألة إبطال المراقبة البرلمانية لمحتويات المسوّدة النهائية، وخطر أن يعدّلها البرلمان بموجب استفتاء ما، من دون أن ننسى الاستخدام غير المقبول لدستور «مسودّة كاريبا» كنقطة انطلاق للعملية. وعليه، تمّ التطرق إلى هذه القضايا كلها، واعتُبرت العملية التشاورية وانفتاح الوزير علامةً إيجابية.

٣.٣ عدم الالتزام

لم يراعِ الدستور الحالي لزمبابوي عملية صياغة الدستور وفقاً لشروط المادة ٦ من الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب (التعديل ١٩). يشير هذا التعديل إلى الجدول ١٠ (المحدّد لاجراءات المادة ٦) الذي أُدرج، في ألاصل، كجزء من التعديل عندما كان هذا ألاخير لا يزل مشروع قانون؛ لكنه ما لبث أن أقصي عنه عند توقيع مشروع القانون وصدوره كقانون في الجريدة الرسمية. من هنا، من المخاطر المحتملة في هذا الإطار عدم وجود مهلة زمنية قانونية لعملية صياغة الدستور، زد على أنّ العملية لن تكون قائمة على أسس راسخة، ولن يكون بالإمكان تنفيذها على أرض الواقع. من جهته، أكّد وزير العدل والشؤون القانونية في البرلمان على أنّ المادة ٦ لا تتمتع بأي تأثير دستوري، وهي معتمدة «لاهداف تتعلق بالإعلام العام» فقط لا غير.[٢٤]

غير أنّ هذا ألامر يقدّم، في الوقت نفسه، فرصةً سانحة، بما أنه يفسح المجال أمام إجراء تحسينات على المادة ٦، لجعلها أكثر إدماجاً وتشاورية وتشاركية.

لكن، ليس من الواضح بعد إن كانت «مسودّة كاريبا» ستشكّل أساساً لعملية صياغة الدستور. فقد تنوّعت الخطابات العامة التي أُلقيت في هذا المجال بتنوّع ألافراد المعنيين والاحتياجات الواجب تلبيتها، من أجل تجنّب المزيد من الحيرة بين العامة.

إلى جانب عملية صياغة الدستور، سُجّلت حالات ملحوظة لعدم الالتزام ببعض الإجراءات وألاحكام الشرطية الخاصة بدستور زمبابوي الحالي، كما تمّ تعديله بموجب دستور زمبابوي (التعديل رقم ١٩).

وكان التعديل رقم ١٩ نفسه قد أُقرّ بدون مساهمة من العامة، وبما يخالف القاعدة المتّفق عليها. بدوره، لقي مشروع قانون مجلس ألامن الوطني المعاملة السريعة نفسها، أي بدون إفساح المجال لمساهمة من العامة، وفي غياب لجنة مكوّنة بطريقة مناسبة وشفافة للقواعد وألانظمة الدائمة، وعدم تشكيل لجنة برلمانية قانونية.

فضلاً عن ذلك، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، حلف أمام الرئيس موغابي ٤١ وزيراً حكومياً و١٩ نائباً عن الوزير في خطوة تعتبر انتهاكاً مباشراً للدستور الذي نصّ، في الجدول ٨ منه (البرنامج الدستوري الوحيد المخوّل منح الشرعية

٢٤ الوزير باتريك شيناماسا– أنظر هانسارد في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

للحكومة الدامجة لجميع ألاطراف) على تعيين ٣١ وزيراً حكومياً و١٥ نائباً عن الوزير. من شأن هذا أن يهزّ من هيبة الدستور، وقوانين الدولة واجراءاتها.

٤. الانتقال السياسي والعدالة السياسية

١.٤ الخلاصة

تهتمّ هذه المجموعة بمسائل المساواة، والمداواة الوطنية، والالتحام الوطني، والقيادة القبلية، وبرنامج التدريب الوطني للشباب والمساءلة على يد القادة أنفسهم. ومع أنّ أحد التطورات الإيجابية هو تعيين وزراء مسؤولين عن المداواة الوطنية، إلا أنّ تفشّي العنف السياسي والانتقامي يخلّف تأثيرات سلبية على مدى الالتزام بالاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، زد على أنّ عدم اتّخاذ قادة الحكومة والموظفين المعنيّين للتحركات المناسبة ضدّ المسؤولين عن الجرائم قد أثّر سلباً على إمكانيات تحقيق المصالحة الوطنية، وعزّز، عوضاً عن ذلك، ثقافة اللاعقاب. لكن ما زال من المبكّر جداً تقييم الإجراءات الظاهرة والعملية التي اعتمدت لتصويب الخلل التاريخي في طريقة تطوّر المناطق. هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فمن العناصر الحيوية ألاخرى التي ما زال من المنتظر تطبيقها لتحقيق المداواة الوطنية، إعادة تصوّر برنامج التدريب الوطني للشباب، ونزع الصفة السياسية عن القادة القبليين، فضلاً عن تدريب عناصر الشرطة والجيش على مبادىء حقوق الإنسان.

٢.٤ الالتزام

اعتبر تعيين ثلاثة وزراء دولة مسؤولين عن المداواة الوطنية آليةً إيجابية نحو إنشاء هيئة خاصة بالمداواة الوطنية والمصالحة في المستقبل. فضلاً عن ذلك، إنّ المشاركة بين الوزراء ومنظمات المجتمع المدني لتبادل النصح والتوصيات بشأن هيكلية عمل سليمة للمداواة الوطنية لابرز دليل على المشاركة المدنية.

لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التشاورات جرت بدون مشاركة أحد الوزراء الثلاثة، هو الوزير جون نكومو؛ مما يعتبر مؤشراً سلبياً على مدى استعداد ممثّل الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية وحزبه لحمل هذه القضايا على محمل الجد.

٣.٤ عدم الالتزام

ما زال من المنتظر إرساء آليات للعدالة الانتقالية، كآلية رفع التوصيات إلى الحكومة بشأن مسائل المصالحة والمداواة الوطنية. فضلاً عن ذلك، كانت عملية التشاورات مع العامة محدودة جداً في الغالب، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي.

لم يصل العنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان ألاخرى إلى نهايتها. فشهدت كل من مناطق موتوكو، باهيرا، زيمونيا، نيانغا، موتاري، أودزي، بينهالونغا، إبوورث، غوكوي، شيريدزي وبندورا حالات مقلقة من العنف الانتقامي الذي اندلع بعد انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٨. وكانت هذه ألاحداث قد نشبت بعد محاولات استعادة الملكيات المصادرة، على يد أعضاء ومناصري الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية تحديداً الذين صادروا الملكيات ممّن صوّتوا، برأيهم، لحركة التغيير الديمقراطي في آذار/مارس ٢٠٠٨. ولعلّ الاعتداء على أحد الناشطين في الحركة في غلينفيو، فضلاً عن أشخاص آخرين في أحد اجتماعات الحركة، لابرز مثال على عدم إحراز أي خطوة نحو المداواة الوطنية. بالإجمال، تمّ تسجيل حوالى ٢٥ قضية اعتداء خلال هذه الفترة، من دون أن تتمّ ملاحقة أيٍّ من الجناة قضائياً، بالرغم من أنهم كانوا شخصيات معروفة في مجتمعهم. يعتبر هذا اتهاماً موجّهاً ضد وزارة الخارجية، والضباط المسؤولين، والعناصر المساعدة في جيش الجمهورية الزمبابوية، فضلاً عن المدّعي العام.

جاء تعيين أمناء السرّ الدائمين، من طرف واحد هو رئيس الجمهورية، ليرسم شكوكاً حول قدرة الحكومة الدامجة على العمل، أو على ألاقل استعدادها لتسهيل العملية الانتقالية. زد على ذلك أنّ التعيينات لم تكن متوافقة البتة مع مبدأ تقاسم السلطة، حيث كان من الواجب تعيين أمناء السرّ بالتوافق أو بالتشاور مع بقية المسؤولين في الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. فكانت النتيجة أن أضعف الرئيس روبرت موغابي، من خلال اتّخاذ قرار أحادي الجانب، فرص المداواة الوطنية في زمبابوي بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك، أدلى زعماء الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية، في ما يخالف روح المداواة الوطنية، بخطابات تحرّض على الانشقاق والكراهية. ومن هؤلاء مسؤولون حكوميون مثل وزير الدفاع (امرسون منانغاغوا)، الرئيس روبرت موغابي والسيدة ألاولى اللايدي غرايس موغابي الذين أدلوا بخطابات يمكن تصنيفها ضمن إطار خطابات الكراهية، وهي ما زالت تعرقل عملية تطبيق الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. على سبيل المثال، بثّ تلفزيون «زد تي في»، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، خطاب الرئيس موغابي الذي استخفّ فيه بالنقاط المرجعية الخاصة بالحكومة، كحرية إلاعلام على سبيل المثال، معتبراً إياها «غير منطقية» ونتاجاً من نتاجات الغرب.

فضلاً عن ذلك، ما زالت عملية منح «مركز البطل القومي» لألاشخاص قراراً حزبياً بامتياز، يتّخذه المكتب السياسي للاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي، عوضاً عن الحكومة نفسها. ولعلّ أبرز مثال على هذا ألامر هو إسباغ هذا اللقب على الجنرال المتقاعد الراحل فيتاليس زفيناڤاش.

لم يتمّ اتخاذ تدابير (تشريعية أو إدارية) لضمان الحيادية السياسية في أوساط الزعماء القبليين. وقد تفاقم هذا الوضع بعد حذف مشروع قانون الملحق التاسع من دستور زمبابوي (التعديل رقم ١٩) الذي يضمن الحيادية السياسية للزعماء القبليين، واسقاطه من القانون النهائي، بحيث لم يعد يتمتع بأي سلطة أو تأثير دستوري.

تجدر إلاشارة إلى أنّ التعيينات السياسية ما زالت لا تراعي الكوتا المعترف بها دولياً على صعيد المساواة بين الجنسين في الوزارات وألاقسام والمؤسسات الحكومية.

٥. التحوّل المؤسساتي

١.٥ خلاصة

يجب مقارنة عمل المؤسسات الرسمية بأحكام الدستور والقوانين الدولية والقواعد والمعايير إلاقليمية والدولية، للتحقق إن كانت هذه المؤسسات قد خطت خطوةً تحوّلية على المستويين الوطني والمحلي. لكن يبقى هذا ألامر إحدى القضايا ألاقل التزاماً بروح ونص الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، في ظل غياب أيّ جهد للمباشرة بعملية إلاصلاح والتحول الحيوية.

٢.٥ الالتزام

غير مثبت.

٣.٥ عدم الالتزام

في ما يتعلّق بموضوع تحوّل السلطة التنفيذية، لم تظهر أي علامات تغيير في العقلية، وبالتحديد على صعيد تنظيم عمل الحكومة بما يتوافق مع الموارد المتوافرة، وبشكلٍ يسيّر الأعمال بطريقة مناسبة ومستمرّة ويضمن المساءلة أمام المكلّفين بالضرائب وبقية

الشركاء المموّلين. فضلاً عن ذلك،إنّ عدم التقيد بعدد الوزراء ونوّاب الوزراء، كما هو منصوص عليه في الملحق الثامن من الدستور، قد خلّف عبئاً إدارياً وماليا غير مستدام وغير مبرّر على الخزينة وعلى الشعب الغارق في المعاناة. كما أوحى ذلك أيضاً بأنّ الخصوم السياسيين قد ضافروا جهودهم ووافقوا، بشكل مشترك، على انتهاك الدستور لصالح تصريف الشؤون السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فشلت المؤسسات القائمة على إحقاق العدل، كالشرطة، مكتب المدعي العام، السلطة القضائية، دائرة السجون، ووزارة العدل والشؤون القانونية، في تقديم إلاثباتات على أي علامة تحوّلية أو عودة إلى الالتزام بصلاحياتهم الدستورية.

في الواقع، ما زالت شرطة جمهورية زمبابوي تنفّذ القوانين بطريقة منحازة، وما زالت ثقافة اللاعقاب التي يتمتع بها عناصر الشرطة المنتهكين لحقوق الإنسان على حالها. فالتقارير الموثّقة التي تثبت تورّط الشرطة (على مستوى القيادة كما مستوى الضباط الأفراد) في الاعتداء على المزارع محفوظة في السجلات. زد على ذلك أنّ الشرطة قد امتنعت عن التحقيق في جرائم العنف السياسي أو الانتقامي المذكورة سابقاً التي ارتكبها أشخاص معروفون، كما أهملت اعتقالهم أو ملاحقتهم قضائياً. في هذا الإطار، أصبحت الحاجة ملحة إلى مراجعة المنهاج التدريبي الذي يجب أن يخضع له الضباط، وإلى الاستعانة بخبراء من المجتمع المدني، استعداداً للمباشرة بعملية إعادة توجيه الأشخاص المعنيّين وإرشادهم. فضلاً عن ذلك، ما زالت عمليات الاستقطاب والتدريب والانضباط تفتقر إلى الشفافية والمساءلة. ولعلّ أكثر ما يشغل البال هو استخدام أسلحة الحرب خلال تنفيذ العمليات العادية لضبط الأمن. في هذا السياق، من الضروري جداً توقيف تسليح الشرطة بالرشاشات بصفة اعتيادية، على يد الشرطة نفسها، وبالتالي العودة إلى ضبط الأمن مدنياً.

أما الخلاف على تعيين المدّعي العام، فلم يتم حلّه بعد. فقد فشل مكتب المدّعي العام، والمدّعي العام نفسه، في العمل باستقلالية وحيادية وموضوعية. في الواقع، تثبت بعض الحالات الموثّقة تدخل المدّعي العام في دور الشرطة والهيئة القضائية ووظيفتهما (لا سيما محاكم القضاة)، وبالتحديد في حملات إلاغارة على المزارع وما تلا ذلك من مظاهر عنف. وقد أشير أيضاً إلى دور هذا المكتب في التحريض على تحدّي ألاحكام التي أصدرتها الجماعة إلانمائية للجنوب ألافريقي، بناءً على أسس قانونية غير مشروعة.

فضلاً عن ذلك، بقي تصرّف المدّعي العام في القضايا المتعلقة بالمحتجزين السياسيين يفضح تدخله السياسي في استقلالية المحاكم، وتحريض السلطة التنفيذية على تحدي أوامر المحكمة، ناهيك عن الاضطهاد السياسي والتطبيق الاختياري للقانون بما يضرّ بالخصوم السياسيين للاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية. ولعلّ أداء المدّعي العام في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، في قضايا الدولة ضد جيستينا موكوكو وآلاخرين؛ الدولة ضد كيزيموزي دلاميني وآلاخرين؛ الدولة ضد كونسيليا شينانزافانا وآلاخرين، حين وافق على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بكفالة شرط أن يسحبوا كل الدعاوى المرفوعة ضدّه في المحاكم، هو دليلٌ واضح على انعدام الاستقلالية والحيادية، فضلاً عن تجاوز الحقوق والحريات ألاساسية التي يضمنها الدستور. وليس هذا فحسب، بل استمرّ مكتب المدّعي العام أيضاً في انتهاك القسم ١٢١ من القانون الجنائي للقواعد إلاجرائية وقواعد إلاثبات، لمنع خروج المعتقلين السياسيين بكفالة.

بدورها، تستمرّ المحاكم في إصدار ألاحكام البعيدة عن الحيادية أحياناً. ففي ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ مثلاً، وفي إطار الجلسة المنعقدة للبحث في طلب الكفالة في قضية جيستينا موكوكو ضد الدولة، أصدر القاضي قراراً مثيراً للجدل بردّ الطلب، مبرّراً ضرورة وضع المتّهمة في السجن الاحتياطي قبل إصدار أمر الكفالة، رغم أنّ هذا القرار تعرّض للطعن. في هذا السياق، تشير هذه السابقة، بشكل واضح، إلى تنازل المحاكم عن واجبها بحماية حقوق ألافراد، مخلّفةً إياهم لنزوات وتجاوزات السلطة التنفيذية ووكلائها الذين لا يخضعون لاي مساءلة. من ألامثلة ألاخرى على ذلك، القضية الموثّقة لرئيس القضاة الذي تلقى تعليمات من مكتب المدّعي العام، في إطار اجتماع مع الشرطة وممثلي وزارة العدل (دايفيد مانيوتا، ألامين العام الدائم)، تقضي برفض كفالة بعض الخصوم السياسيين وتسريع ملاحقة وادانة المزارعين الذين يلازمون أراضيهم، ويتّمتعون بحماية أحكام الجماعة إلانمائية للجنوب ألافريقي وأوامر أخرى من المحاكم المحلية. فضلاً عن ذلك، لم تُبذل أي محاولات ملحوظة لمعالجة الشوائب المؤسساتية التي تعانيها المحاكم (العليا والمحلية منها)، ولم يُبتّ بعد في إقرار مدونة السلوك الخاصة بالمسؤولين القضائيين، كما ما زال حكم القانون يتعرّض لانتهاكات عدة بدون أي سبيل للمعالجة.

٦. احترام حقوق إلانسان

١.٦ خلاصة

أظهرت الفترة الخاضعة للمراجعة نضال الدولة المستمرّ من أجل الالتزام بمعايير حقوق إلانسان الدولية وإلاقليمية والمحلية. واستمرّ عناصر الشرطة وضباط السجون في تصرّفاتهم وميولهم البعيدة كل البعد عن روح الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب ونطاقه. في الواقع، لعلّ مؤشرات الالتزام الدنيا لم تتمثّل إلا في إطار الاجتماعات ذات الطابع السياسي. أما بالنسبة لظاهرة الاعتقالات والتوقيفات التي طالت المدافعين عن حقوق إلانسان، والتنفيذ الجائر للقسم ١٢١ من القانون الجنائي للقواعد إلاجرائية وقواعد إلاثبات، فاستمرّت بدون أي توقّف أو ردع.

٢.٦ الالتزام

تحقّق احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، ضمن إطار الاجتماعات السياسية في الغالب. فقد تمكّنت حركة التغيير الديمقراطي من تنظيم مهرجان انتخابي في مدرّج غلاميس الرياضي إثر تولي رئيس الوزراء لمنصبه، وتمكّنت منظمات المجتمع المدني من تنفيذ نشاطات في بعض المجالات التي كانت تعتبر محظورة في السابق. من الأمثلة على ذلك، منظمة «زيمرايتس» (حقوق زمبابوي) التي تمكّنت من عقد اجتماعات في نيشورو ومازيفا. أما الوجه الأخير للالتزام، فكان تنفيذ أمر الكفالة الممنوح إلى جستينا موكوكو وغيرها من المعتقلين السياسيين في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، بعد لائحة طويلة من التحديات المسبقة.

٣.٦ عدم الالتزام

شهدت الفترة الخاضعة للمراجعة تعطيلاً واحداً طال اجتماعاً ذا طابع قانوني، جمع رئيس الجمعية الدستورية الوطنية، مادوك شيفازا، ومنتدى الشباب. كما تمّ تسجيل توقيفات واعتقالات غير قانونية، وانتهاكات لحقوق إلانسان ارتكبها رجال الشرطة وبقية القوى الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، في حوادث شارك فيها ٧٢ طالباً من طلاب جامعة زمبابوي، ناهيك عن الاحتجاز المستمرّ لجيستينا موكوكو، وكريس دلاميني، وغيرهم من الموقوفين السياسيين. وقد تمّ توقيف ناشطين من مجموعة الضغط «نساء زمبابوي ينهضنَ» في إطار تظاهرتهم التقليدية في عيد فالنتاين، لكنّ هذه المرة ذهبت الشرطة حدّ توقيف المحامين الذين يمثّلون المتظاهرين أيضاً. بدورهم، واجه المتظاهرون في الجمعية الدستورية الوطنية المصير نفسه في مازفنغو. كما سُجّلت صراعات طويلة لتأمين العلاج الطبي الذي حُرم منه المحتجزون السياسيون في سجن شيكوروبي، حيث تصرّف مسؤولو السجن بقسوة ووحشية في منع العلاج عن المساجين. من الاعتقالات المعروفة ألاخرى خلال هذه الفترة، توقيف كريس جاريت ومزارعين أربعة آخرين في متابليلاند الشمالية، فضلاً عن اختطاف نائب الوزير وأمين الخزينة الوطني في حركة التغيير الديمقراطي، روي بينيت، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتوقيفه بعد ذلك.

٧. حرية التعبير

١.٧ خلاصة

تبقى البيئة الإعلامية في زمبابوي قمعية، من دون أي تحرّك ملحوظ نحو الالتزام بالقوانين. وقد سرت تكهنات وأقاويل حول إنشاء صحيفة يومية جديدة (نيوز دايلي)، فضلاً عن منشور آخر لم يُعرف اسمه. وما زالت حرية وسائل الإعلام بعد تعبيرها عن رأيها مهدّدة بالخطر في زمبابوي، حتى في ظل تأكيد الأحزاب السياسية على التزامها بنصّ الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب وروحه.

٢.٧ الالتزام

حثّ رئيس لجنة التطبيق والمراقبة المشتركة لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، ويلشمان نكيوب، وسائل الإعلام الخاصة والعامة على التخلي عن لغة الحقد والكراهية، والعمل على تعزيز المداواة الوطنية. من جهته، وعد نائب الوزير الجديد لشؤون الإعلام والمعلومات والإعلان، جايمسون تمبا، بإحياء حرية الإعلام في زمبابوي من خلال إعادة فتح المنشورات المغلقة فوراً، وتحرير الموجات الهوائية بما يتوافق مع المادة ١٩ من الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. رغم ذلك، لم يتمّ تطبيق أي تحركات ملموسة لتحقيق هذه الوعود قط.

٣.٧ عدم الالتزام

في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، كتبت لجنة حماية الصحافيين إلى رئيس الوزراء الجديد في زمبابوي، مورغان تسفاغيراي، لتحثّه على التحرك من أجل التخلّص من قوانين الإعلام القمعية، ورفع الحظر عن عدة صحف مثل «دايلي نيوز» التي أغلقتها لجنة الإعلام والمعلومات– وهو جهاز تنظيمي قانوني للإعلام– قبل ست سنوات. رغم ذلك، لم يتّخذ أعضاء الهيئات التشريعية أي تحرّك لمعالجة هذه القضية من خلال إبطال أي إجراء أو طرح أي تعديل تشريعي في البرلمان.

بقيت التغطية الإجمالية في وسائل الإعلام الرسمية منحازة نحو الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية، مع تهميش فعاليات مهمة مثل المؤتمرات الصحفية وزيارات المستشفيات التي كان يقوم بها رئيس الوزراء وأعضاء حزبه، لمصلحة نشاطات الاتحاد الوطني الأفريقي. ويورد الجدول أدناه مراجعة مفصّلة للتقارير والأخبار التي صبّت في هذا الإطار.

لكنّ البيئة السياسية بقيت متقلّبة، كما ظهر من خلال توقيف الشاعر جوليوس شنغونو البالغ من العمر ٦٣ عاماً، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بعد تصريحاته التي اعتبرتها الشرطة مفسدة. وكان السيد شنغونو قد أوقف لفترة وجيزة بعد قصيدة بعنوان «زيّي»، بيّنت كيف يستغل رجال الشرطة زيّهم لضمان استمراريتهم في الظروف الصعبة. تمّ توثيق هذه القضية، فضلاً عن قضية بارزة أخرى، هي قضية الصحافي العامل لحسابه، أندرسون مانير، الذي بقي مسجوناً في سجن شيكوروبي ذي الإجراءات المشددة، بتهم تتعلق بالإرهاب، إلى جانب مخطوفين وموقوفين آخرين.

صحيح أنّ هذه الإحصائيات تظهر تحسّناتٍ ملحوظة في طريقة تغطية وسائل الإعلام الرسمية لأبرز الأحزاب السياسية في البلاد، إلا أنها لا تعالج بشكل كامل مقدار الانحياز الذي ما زال يقوّض مصداقيتها عند تغطية نشاطات الحكومة الدامجة. وقد تجلى هذا الانحياز بشكل أساسي من خلال فرض رقابة على نشاطات واعلانات مهمة لحركة التغيير الديمقراطي؛ عن طريق تقديم التقارير من وجهة نظر مغرضة، وتبديل الأولويات وطريقة ترتيب التقارير.

في شهرَي شباط/فبراير وآذار/مارس، لم تتطرّق وسائل الإعلام إلا نادراً إلى قضايا حرية التعبير. ففيما أذاعت وسائل الإعلام الرسمية ١٥ تقريراً متعلقاً بقضايا الإعلام، اكتفت وسائل الإعلام الخاصة بإذاعة سبعة. من جهتها، تعهدت الحكومة الدامجة بضمان «إعلام حر ومتنوّع» بما يتوافق مع المادة ١٩ من الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. لكنّ تحليل برامج وسائل الإعلام كشف أنّ الحكومة الدامجة بثّت رسائل متضاربة بشأن قضية حرية الإعلام وحرية التعبير.

الصورة ١: التقارير المتعلقة بألاحزاب في صحف الحكومة			
الواسطة إلاعلامية	ألاحزاب السياسية		
	الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي- الجبهة الوطنية	حركة التغيير الديمقراطي-تسفانجيراي	حركة التغيير الديمقراطي-موتامبارا
ذا هيرالد	١٢	٢٥	٤
كرونيكل	١٦	٩	٧
ذا صانداي مايل	٥	٢	١
ذا صانداي نيوز	١	٢	٢
مانيكا بوست	٤	٤	١
المجموع	**٣٨**	**٤٢**	**١٥**

الصورة ٢: تقارير مؤسسة إلارسال الزمبابوية حول ألاحزاب في الحكومة الدامجة			
المحطة	ألاحزاب السياسية		
	الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي- الجبهة الوطنية	حركة التغيير الديمقراطي-تسفانجيراي	حركة التغيير الديمقراطي-موتامبارا
زد تي في	٧٨	٣٤	٧
سبوت إف إم	٤٣	٢٠	٢
راديو زمبابوي	٣٢	٢٢	٣
المجموع	**١٥٣**	**٧٦**	**١٢**

الصورة ٣: توزيع ألاصوات في صحف الحكومة			
الواسطة إلاعلامية	أصوات ألاحزاب السياسية		
	الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي- الجبهة الوطنية	حركة التغيير الديمقراطي-تسفانجيراي	حركة التغيير الديمقراطي-موتامبارا
ذا هيرالد	١٢	٣٣	٤
كرونيكل	٢٢	١١	٧
ذا صانداي مايل	٥	٣	١
ذا صانداي نيوز	١	٣	٢
مانيكا بوست	٤	٧	١
المجموع	**٤٤**	**٥٧**	**١٥**

الصورة ٤: توزيع ألاصوات في مؤسسة إلارسال الزمبابوية			
المحطة	أصوات ألاحزاب السياسية		
	الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي- الجبهة الوطنية	حركة التغيير الديمقراطي-تسفانجيراي	حركة التغيير الديمقراطي-موتامبارا
زد تي في	٨٤	٣٥	٥
سبوت إف إم	٤٥	١٧	٣
راديو زمبابوي	٢٤	١٨	١
المجموع	١٥٣	٧٠	٩

١٥. التقرير الثاني لآلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني

التقرير الثاني لآلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني هو مثال آخر عمّا تستطيع أن تنتجه مبادرة مراقبة تطبيق السياسات.

آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني

نيسان/أبريل ٢٠٠٩

خلاصة وافية

في نيسان/أبريل، سجّلت آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني التزاماً بالاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب من ناحية، وعدم التزام من ناحية أخرى، في ما يصبّ في إطار سبع فئات عامة. ويمكن إيجاز نتائج تقرير شهر نيسان/أبريل كما يلي:

١. إنتعاش إقتصادي

الالتزام

- محادثات ثلاثية الأطراف بين المنظمات العمالية والشركات التجارية والحكومة بموجب هيكلية عمل محفل التفاوض الثلاثي الذي تمّ إحياؤه.
- فريق عمل متخصص في الرياضة، السياحة، الصورة والاتصالات، تمّ تشكيله لتعزيز السياحة قبل بدء كأس العالم للعام ٢٠١٠.
- تخطيط مالي متوسط وطويل المدى تطرحه الحكومة الدامجة.
- تأمين خطوط ائتمانية من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجنوب أفريقيا وبوتسوانا.
- إلغاء نظام تسديد أجور الموظفين الحكوميين من خلال القسائم.

عدم الالتزام

- لم يكن المجلس الاقتصادي الوطني، وهو هيئة إلزامية بموجب الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، قد تأسّس بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل.
- تمّت صياغة البرامج الاقتصادية، كخطة إعادة النهوض الاقتصادي القصيرة المدى، وتطبيقها بدون استشارة العامة أو بدون مساهمة من المجلس الاقتصادي الوطني.
- تعطّل الإنتاج الزراعي بسبب موجة جديدة من التعدي على المزارع؛ تواطؤ القوى الأمنية التابعة للدولة؛ عدم اتخاذ الحكومة الدامجة لأي خطوة حاسمة.
- لم يتمّ تشجيع المانحين الدوليين على دعم عملية الانتعاش الاقتصادي في زمبابوي بسبب مواطن الضعف في حكم القانون.

٢. المساعدة إلانسانية والغذائية

الالتزام

- تمكّنت منظمات العون الدولية من العمل بدون تدخل سياسي.
- همود وباء الكوليرا، بسبب تدخلات منظمات المساعدة إلانسانية جزئياً.

عدم الالتزام

- توزيع المساعدة الغذائية والزراعية المموّلة من الحكومة على أشخاص من انتماءات سياسية معيّنة في عدة أنحاء من البلاد، ويشرف على هذه العمليات مسؤولون يعيّنهم الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي عوضاً عن مسؤولي حركة التغيير الديمقراطي الذين فازوا بالانتخابات.
- تراجع توزيع المنظمات الدولية للمساعدات في ٢٦ من أصل ٦٢ دائرة.
- لم تتّخذ الحكومة الدامجة أي خطوة لإصلاح أحوال السجون.

٣. إلاصلاح الدستوري

الالتزام

- لجان الاختيار البرلمانية التي تمّ إنشاؤها قبل يوم واحد من انقضاء المهلة النهائية المنصوص عليها في الاتفاق المشترك بين ألاحزاب في ١٣ نيسان/أبريل.

عدم الالتزام

- بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل، لم يكن المعنيّون قد أسّسوا بعد اللجان الفرعية التابعة للجنة الاختيار البرلمانية التي يفترض بها أن تشمل ممثلين عن المجتمع المدني.
- لم يتمّ إجراء تحضيرات ملحوظة لمؤتمر جميع أصحاب المصلحة الذي ينصّ الاتفاق المشترك بين ألاحزاب على عقده بحلول ١٣ تموز/يوليو.
- سيطرت ألاحزاب السياسية على عملية إلاصلاح الدستورية؛ ولم تتمكّن لجنة الاختيار البرلمانية ووزير الشؤون الدستورية والبرلمانية من إجراء استشارات عامة ملحوظة أو إشراك المجتمع المدني ضمن مناقشات حول كيفية تنفيذ عملية صياغة الدستور.

٤. العدالة السياسية والانتقال السياسي

الالتزام

- تقلّص حالات العنف السياسي التي أبلغ عنها المجتمع المدني.
- نزع الصفة السياسية عن توزيع المساعدات الغذائية الحكومية في بعض مناطق البلاد.
- السماح للمجتمع المدني بإدارة البرامج الموجّهة نحو إنهاء العنف وتشجيع المداواة الوطنية من دون تدخل الدولة.

عدم الالتزام

- استمرار العنف في التأثير على البيئة السياسية بشكل خطير.
- ما زالت إدارة الخدمات الاجتماعية مسيّسة إلى حدٍّ كبير في أنحاء عدة من البلاد.
- إقصاء المسؤولين المنتخبين من حركة التغيير الديمقراطي– تسفانغيراي، ومنعهم من أداء واجباتهم. أما المسؤول عن ذلك، فمرشّحو الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية الذين سقطوا في الانتخابات.
- عدم تمكّن الحكومة الدامجة من اتّخاذ خطوات لضمان التوزيع العادل للموارد الوطنية ضمن المناطق الجغرافية.

٥. التحوّل المؤسساتي

الالتزام

- غير مثبت

عدم الالتزام

- اعتقال ثلاثة من مسؤولي السجون لدورهم المزعوم في إنتاج وثائقي حول أحوال سجون زمبابوي.
- قيام الشرطة والمسؤولين العسكريين باعتقالات غير مرخّص بها، وحظر المهرجانات السياسية من دون مبرّر.
- تعرّض المدافعين عن حقوق إلانسان، والناشطين السياسيين، والصحافيين للاضطهادات من خلال الاعتقالات، التوقيفات والملاحقات القضائية.
- إطلاق سراح إدمور هوارار، أحد الناشطين في الاتحاد الوطني ألافريقي، بناءً على أوامر من وزير العدل باتريك شيناماسا، رغم وجود دليل دامغ على تورّطه في قضية احتيال.

- عدم اتخاذ الحكومة أي خطوات من أجل نزع الصفة السياسية عن مؤسسات الدولة، رغم الشروط التي يفرضها الاتفاق المشترك بين الأحزاب بتدريب القوى العسكرية وبذل الجهود اللازمة لإعادة العمل بحكم القانون.

٦. احترام حقوق الإنسان

الالتزام

- تنظيم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للمهرجانات والاجتماعات وورش العمل في ظل تدخل سياسي بسيط نسبياً.
- الإعلان عن تشكيل لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي؛ لكن لم يتم تحديد دور المجتمع الأوسع لحقوق الإنسان في تشكيل هذه اللجنة.

عدم الالتزام

- لجوء عناصر أمن الدولة، على نحو واسع، لسياسة العنف، والترهيب، والاعتقالات والملاحقات القضائية بحقّ المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين والصحافيين.
- عدم اتّخاذ الحكومة الدامجة أي خطوات من أجل تحديد مكان الناشطين المفقودين في حركة التغيير الديمقراطي.
- اعتقال طلاب الجامعات أو طردهم إثر تنظيم احتجاجات سلمية بسبب الأقساط.
- غارات جديدة على المزارع بتسهيل من عناصر أمن الدولة؛ تورّط مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى؛ وعدم اتخاذ الحكومة الدامجة أي تحركات حاسمة.

٧. حرية التعبير

الالتزام

- التحضير لإطلاق صحيفة يومية مستقلة جديدة.

عدم الالتزام

- عدم إنشاء الحكومة الدامجة، بحلول نهاية نيسان/أبريل، للجنة الزمبابوية المسؤولة عن شؤون الإعلام، مما يلقي بظلال الشك على عملية تسجيل دور إعلامية جديدة وصحافيين جدد.
- عدم تمكّن المؤسسات الإعلامية الرسمية من توفير تغطية عادلة ومتوازنة.
- اعتقال صحافيين لنشرهم مقالات تنتقد عناصر أمن الدولة؛ وتعرّض آخرين لملاحقة قضائية مستمرة بسبب تهم ملفّقة.

■ تهديد وزير الإعلام ويبستر شامو بأنّ «المنظمات الإخبارية التي تتحدى القوانين» وتنشر «مداولات الحكومة بدون ترخيص... تواجه خطر العقاب.»

مقدّمة

في ما يلي التقرير الثاني عن «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني»، وهي مجموعة من المنظمات الزمبابوية التي اجتمعت لتقييم كيفية تطبيق الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب– المبرم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨– وتقييم عمل الحكومة الدامجة التي تأسّست بموجب هذا الاتفاق. وفيما غطى التقرير الأول الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٨، اكتفى هذا التقرير بتغطية شهر نيسان/أبريل فقط. أما بالنسبة لبقية ولاية الحكومة الدامجة، فستنشر «آلية المراقبة الخاصة بالمجتمع المدني» تقارير شهرية خاصة بتلك الفترة.

في نيسان/أبريل، اتّخذت الحكومة خطوات عدة من أجل تطبيق الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. فتمّ تشكيل لجنة الاختيار البرلمانية للإشراف على عملية صياغة الدستور، كما سُمح لمنظمات العون الدولية بالعمل على نطاق واسع بدون أي تدخل، وأطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين من قبضة الشرطة. رغم ذلك، فشلت الحكومة الدامجة في نزع الصفة السياسية عن المؤسسات الحكومية، ولم تقم بتنفيذ العديد من الخطوات الملموسة التي نصّ عليها الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. على سبيل المثال، لم تشكّل الحكومة الدامجة بعد مجلساً اقتصادياً وطنياً، أو لجاناً فرعية تابعة للجنة الاختيار البرلمانية. فضلاً عن ذلك، استمرّت مظاهر العنف وانتهاك حكم القانون في شهر نيسان/أبريل بتشويه معالم البيئة السياسية في زمبابوي.

١. الانتعاش الاقتصادي

١.١ خلاصة

في نيسان/أبريل، طبّقت الحكومة الدامجة إجراءات من شأنها تشجيع الاستقرار المالي إنعاش الاقتصاد في زمبابوي. لكنّ الحكومة لم تلتزم بالشروط المحدّدة ضمن الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، وبالتحديد تلك التي نصّت على إنشاء مجلس اقتصادي وطني وتشجيع الإنتاج الزراعي. فضلاً عن ذلك، ساد التردّد في أوساط المانحين الدوليين بسبب عدم الالتزام بحكم القانون، مما زعزع إمكانيات الإنعاش الاقتصادي الذي يعتمد، أساساً، على دعم الموازنة وميزان المدفوعات.

٢.١ الالتزام

كانت خطة الإنعاش الاقتصادي القصيرة المدى– التي تمّ توقيعها في شهر آذار/مارس– خطوةً أولى أساسية اتّخذتها الحكومة الدامجة من أجل الإيفاء بموجباتها الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. لكنّ هذه الحكومة ليست، كما هو مذكور في الاتفاق، مسؤولةً عن صياغة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي فحسب، بل أيضاً عن تطبيق هذه الاستراتيجية ومعالجة قضايا عدّة مثل الأمن الغذائي، الفقر، التضخم المالي، معدّلات الفائدة وأسعار الصرف. في نيسان/أبريل، اتّخذت الحكومة الدامجة إجراءات ظاهرة، بهدف تنفيذ الخطة المذكورة أعلاه والتشجيع على الإنعاش الاقتصادي في زمبابوي.

لعلّ إحدى الخطوات الملحوظة كانت استئناف المحادثات ضمن منتدى المفاوضة الثلاثية الذي جمع تحت سقفه قادة ورؤساء من الشركات التجارية، والنقابات العمالية، والحكومة. فناقش هذا المنتدى الذي التأم، للمرة الأولى منذ توقّف المحادثات، في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ مسائل متنوّعة متعلقة بعلاقات العمل وإعادة النهوض على المستوى الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، شكّلت الأطراف المشاركة في المنتدى لجنةً فنية من أجل تقييم الاتفاقات التي أبرمت قبل توقّف المحادثات منذ سنتين.

في نيسان/أبريل، سعت الحكومة الدامجة إلى تعزيز قطاع السياحة عن طريق تشكيل فريق عمل معنيّ بشؤون الرياضة والسياحة والصورة والتواصل، برئاسة أمين سرّ الإعلام والإعلان جورج شارامبا. فأوكل إلى فريق العمل هذا تطبيق البرامج التي ستعيد إلى زمبابوي مكانتها كمقصد سياحي أساسي. كما طُلب من هذا الفريق، بشكل أساسي، تجهيز البلاد للفرص الاقتصادية التي ستوفّرها بطولة كأس العالم في جنوب أفريقيا للعام ٢٠١٠.

فضلاً عن ذلك، بدأت الحكومة الدامجة بالعمل على خطة اقتصادية، لاستكمال خطة الإنعاش الاقتصادي القصيرة المدى بخطط متوسطة وطويلة المدى، من أجل تعزيز الاستقرار المالي والنموّ الاقتصادي. فأعلن نائب وزير التخطيط الاقتصادي وتعزيز الاستثمار أنّ تطوير هذه الخطة «يرتبط بأصحاب المنفعة». لكن يجب التريّث لرؤية كيف ستأخذ الحكومة الدامجة بعين الاعتبار آراء الشعب فتدمجها ضمن الخطط الاقتصادية المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة الدامجة، في نيسان/أبريل، في تأمين خطوط ائتمان من الدول المجاورة. فتلقّت زمبابوي تعهدات بالاستفادة من خطوط ائتمانيّة يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، تقدّمه كلّ من الجماعة الإنمائية للجنوب ألافريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب ألافريقي، فضلاً عن تعهدات ثنائية أخرى من جنوب أفريقيا وبوتسوانا. وأشار وزير الصناعة والتجارة، ويلشمان إنكيوب، إلى إمكانية تمديد هذا الخط الائتماني من أجل المقاولين وأصحاب المشاريع لمساعدتهم في إعادة تحريك عجلة الاقتصاد المحلي في زمبابوي. لكن ليس من الواضح بعد ما هي الشروط التي يجب الإيفاء بها بهدف الاستفادة من خطوط الائتمان هذه، كما ليس من الواضح كذلك مدى سهولة حصول الشركات الزمبابوية على هذه الائتمانات. لكن من المفترض أن تكون معايير القروض التي تعتمدها المصارف ميسّرة إلى حدٍّ ما، في حال كانت الحكومات المعنيّة تضمن الحصول على هذه القروض. رغم ذلك، تبقى بيئة العمل الخاصة بالشركات الزمبابوية عدائية، وبالتالي من المرجّح أن تكون سياسة تقديم القروض التي تعتمدها المصارف حذرة نوعاً ما. في نهاية ألامر، ما زال من المنتظر معرفة مقدار التسليفات التي ستقدّمها المصارف فعلاً، عوضاً عن مجرّد تأمينها وفقاً لشروط معيّنة.

أخيراً، ألغت الحكومة، في نيسان/أبريل، نظام التسديد بالقسائم الذي كان يستفيد منه الموظفون في القطاع العام، ممكّنة إياهم من استلام أجورهم بالعملة الصعبة. ومع أن مستوى أجور هؤلاء الموظفين كان قضيةً ما تزال تشغل البال العام، إلا أنّ تمكينهم من قبض أموالهم بشكل مباشر قد حسّن مصير العاملين الذين كانوا يواجهون مصاعب جمّة عند محاولة ردّ قيمة القسائم في المصارف.

٣.١ عدم الالتزام

كما هو مشار إليه أعلاه، شهد شهر نيسان/أبريل تطبيق عدة مبادرات اقتصادية. يمكن أن تساعد هذه البرامج الحكومة الدامجة في تحقيق الهدف المنصوص عليه في الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، أي الاستقرار الاقتصادي والنموّ. لكن في ظل غياب الدعم للموازنة وميزان المدفوعات، من ألارجح أن يبقى تأثيرها هامشياً. من هنا، لا يكتفي الاتفاق السياسي المشترك بالحثّ على تحقيق إلانعاش الاقتصادي بشكل عام، بل يفرض أيضاً التزامات خاصة على الحكومة الدامجة. لكنّ الحكومة لم تلتزم بالشروط الملموسة التي ينصّ عليها الاتفاق.

أما ألاهمّ من ذلك، فكان ضرورة إنشاء الحكومة الدامجة لمجلس اقتصادي وطني بحلول نهاية نيسان/أبريل. فوفقاً للاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، يجدر بالمجلس– الذي سيضمّ ممثّلين عن ألاحزاب السياسية الموقّعة وقطاعات اقتصادية متنوّعة أخرى– أن يكون الهيئة التي تصوغ الخطط والبرامج الاقتصادية. أما دور الحكومة الدامجة، فهو الموافقة على البرامج التي يعدّها المجلس الاقتصادي الوطني. من هنا، سجّلت الحكومة الدامجة انتهاكاً للاتفاق عندما قامت بإعداد البرامج الاقتصادية وتطبيقها بنفسها، قبل تشكيل المجلس. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الهدف ألاساسي من إنشاء المجلس الاقتصادي الوطني هو مراعاة آراء ومصالح مختلف أصحاب المصلحة خلال عملية صنع القرارات الاقتصادية. زد على أنّ صياغة خطة الإنعاش الاقتصادي

القصيرة المدى من جانب واحد– هو الحكومة الدامجة–، وما تلا ذلك من تطبيق للبرامج الاقتصادية من دون مساهمة العامة، ينتهك روح الاتفاق السياسي القائل بالشمولية والتشاور.

بالإضافة إلى ذلك، يلزم الاتفاق السياسي المشترك الأحزابَ السياسية بـ: «توفير الظروف الملائمة التي تضمن أنّ الموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ سيكون إنتاجياً.» لكن، في نيسان/أبريل، تعرّض الإنتاج الزراعي لأخطار جسيمة نتيجة موجة جديدة من الغارات على المزارع التي تزامنت مع موسم الحصاد. وفي أغلب الأحيان، كان نتاج المزارع يفسد على الأشجار أو في مستودعات التخزين، بسبب منع العمّال من مزاولة أعمالهم نتيجة قمع المحتلّين. تجدر الإشارة إلى أنّ الاعتداء على المزارع كان يتمّ، في عدة حالات، بقيادة مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الدامجة أو الأحزاب السياسية، أو بالنيابة عنهم. كما كانت هذه الغارات تلقى، غالباً، دعماً من الشرطة أو الضباط العسكريين. من هذا المنطلق، يُعدّ هذا التعطيل لِلأعمال في المزارع انتهاكاً مباشراً للتعهدات التي تقدّمت بها الأحزاب، بموجب الاتفاق المذكور، بتعزيز الإنتاجية الزراعية.

في شهر نيسان/أبريل أيضاً، ضعفت قدرة الحكومة الدامجة على ضمان «الاستقرار والنمو الاقتصاديين في زمبابوي»، وتراجعت بالتالي قدرتها على الإيفاء بموجباتها المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المشترك، وذلك نتيجة الامتناع المستمرّ عن الالتزام بحكم القانون في البلاد. من جهتهم، أعلن العديد من المانحين الدوليين أنهم لن يوفّروا المساعدات أو الائتمانات لزمبابوي، قبل أن تثبت الحكومة الدامجة قدرتها على تولي زمام الأمور في ظل بيئة وسلوك غير ديمقراطيين، وتأمين أدنى معايير المساءلة والشفافية. وكان هؤلاء المانحون، ومنهم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، قد استشهدوا بالغارات على المزارع، والاعتقالات السياسية، وانتهاكات الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، كأسباب لعدم تأمين المساعدات التي يمكن أن تقلب اقتصاد زمبابوي الضعيف رأساً على عقب.

٢. المساعدة الإنسانية والغذائية

١.٢ خلاصة

أدى الموسم الزراعي الأخير إلى هبوط حاد في إنتاج المحاصيل، نتيجة انعدام المساهمات الزراعية والثورات الاجتماعية وتشريد عمال المزارع. بالتالي، برزت حاجة ماسة إلى تأمين مساعدات غذائية وإنسانية. ومع أنّ المنظمات الدولية قد نجحت، إلى حدٍّ كبير، في توزيع المساعدات الغذائية بدون تدخلات سياسية، إلا أنّ العديد من المنظمات خفّفت من عملياتها في نيسان/أبريل، مخلّفةً بعض القطاعات في زمبابوي ضعيفةً، تعاني نقصاً حاداً في الغذاء. في غضون ذلك الوقت، كانت المساعدات الغذائية والمساهمات الزراعية الحكومية تُوزّع غالباً على ضوء اعتبارات سياسية، كما أنّ الوضع في سجون زمبابوي استمرّ بالتدهور بدون أن تتّخذ الحكومة الدامجة أي تحركات لمعالجة الأزمة.

وحدها مناطق معزولة في البلاد أبلغت عن جنيها لمحصول وافر خلال الموسم الزراعي الأخير، وبالتالي كان من الضروري التنبه إلى أهمية توزيع المساعدات الغذائية في نيسان/أبريل. خلال هذا الشهر، أبلغت ٣٢ من أصل ٦٢ دائرة عن وجود وكالات إنسانية لتوزيع المساعدات الغذائية في المناطق التي تعاني ضعفاً شديداً وحساسية بالغة. وكانت المساعدات الغذائية قد تراجعت في ٢٦ دائرة، رغم ورود تقارير من الأسر في العديد من هذه المناطق عن عدم توفّر مؤن غذائية كافية.

في نيسان/أبريل، كانت منظمات العون قادرة، في الغالب، على العمل بدون تدخلات سياسية. ولم تقم أيٌّ من منظمات المجتمع المدني في القطاع الإنساني بالإبلاغ عن حالات مُنعت بموجبها من العمل. فضلاً عن ذلك، كانت عدة منظمات قد أشارت إلى عدم رغبتها في نسج شراكات مع هيئات من الحكومة الدامجة، سيّما وأنّ هذه الشراكة قد تزعزع قدرتها على الوصول إلى جميع المجموعات الحساسة. ولعلّ تراجع المساعدات الإنسانية مردّه، بشكلٍ كامل، إلى تقلّص حجم المساعدات من البرنامج الغذائي العالمي وغيره من المنظمات الدولية.

تشير تقارير صادرة عن بعض وكالات ألامم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية ومكتب ألامم المتحدة لتنسيق المساعدات إلانسانية، إلى انخفاض إجمالي في حالات الكوليرا المبلّغ عنها. لكن رغم هذا الانخفاض إلايجابي، حذّرت مجموعة الصحة الزمبابوية، العاملة ضمن هيكلية عمل مكتب تنسيق المساعدات إلانسانية، من إمكانية اندلاع الوباء من جديد طالما أنّ المياه والبنى التحتية لشبكة الصرف الصحي ما زالت على حالها.

٢.٢ عدم الالتزام

مع أنّ الوكالات الدولية والمنظمات المحلية قد تمكّنت، في شهر نيسان/أبريل، من توزيع المساعدات الغذائية بدون أي تدخلات، إلا أنّ توزيع المساهمات الغذائية والزراعية الحكومية خضع لدرجة عالية من التسييس. ففي نيسان/أبريل، ومع أنّ عمليات مجلس تسويق الحبوب كانت محدودةً للغاية، لكن وردت تقارير عن استغلال آليات توزيع الغذاء في المناطق التي كان فيها المجلس ناشطاً. على سبيل المثال، لم يُسمح لأعضاء المجلس من حركة التغيير الديمقراطي بإدارة عمليات توزيع الغذاء ضمن إطار مجلس تسويق الحبوب. عوضاً عن ذلك، تولى أداء هذه المهمة أعضاء الظل من الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية، حتى في ظل حضور أعضاء المجلس المنتخبين أنفسهم.

في ظل انتشار تقارير عن فساد المحاصيل ألاخيرة، أصبحت المساعدات الغذائية ضرورية للغاية في نيسان/أبريل بهدف القضاء على شبح المجاعة في عدة مناطق من البلاد. لكن مكتب تنسيق المساعدات إلانسانية أشار، في تقريره الصادر في نيسان/أبريل، إلى أنّ بعض المنظمات قد توقّفت عن تمويل البرنامج الموسمي لتغذية المجموعات الحساسة، محافظةً فقط على عملية التوزيع ضمن إطار النشاطات المضمونة على مدار السنة. وأضاف التقرير أنّ المساعدات الغذائية قد تراجعت في ٢٦ من أصل ٦٢ دائرة. وكانت العديد من ألاسر التي تراجعت نسبة استفادتها من هذه المساعدات قد باتت في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، ولم يعد في مقدورها إلايفاء باحتياجاتها الغذائية.

أما ظروف النزلاء في السجون في مختلف أنحاء زمبابوي، فتتدهور بسرعة، نظراً لانعدام الغذاء، والخدمات الطبية غير الكافية، وعدم توفّر الملابس والملاءات الملائمة. في نيسان/أبريل، لم تكن الحكومة الدامجة قد اتّخذت خطوات ملموسة لمعالجة الوضع الذي بات يزداد سوءاً مع بداية الفصول الباردة. من جهتها، أوردت جمعية زمبابوي للوقاية من الجرائم واعادة تأهيل المجرمين أنّ نزيلَين على ألاقل يقضيان في السجن يومياً بسبب الجوع والمرض. كما إنّ العديد من المساجين لا يملكون ملابس كافية، ويُجبرون على التجوّل في السجن عراة، مما يشكّل انتهاكاً صريحاً للحق في الكرامة إلانسانية. في هذا إلاطار، سجّلت منظمات المجتمع المدني الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب ألاحمر من أجل تقييم الوضع في السجون، ودعت الحكومة الدامجة إلى العمل بشكل وثيق مع هذه اللجنة لضمان احترام حقوق المساجين.

٣. إلاصلاح الدستوري

١.٣ خلاصة

في شهر نيسان/أبريل، عيّنت الحكومة الدامجة لجنة اختيار برلمانية، ملتزمة بذلك بالمدة الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. لكن لم تُبذل جهود كبيرة لإلاثبات أنّ الحكومة الدامجة ستسهّل تطبيق عملية إصلاح دستوري مستندة فعلياً إلى الشعب؛ لا بل بقيت العملية المنصوص عليها في المادة ٦ من الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب حكراً على أعضاء المجلس التشريعي في البلاد دون غيرهم. نتيجةً لذلك، لم يعد الشعب يهلّل لهذه العملية بمجرياتها الحالية، فباتت تعتبر مسألة نخبوية، شبيهة بالمفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب.

٢.٣ الالتزام

تنصّ المادة ٦ من الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب على إنشاء لجنة اختيار برلمانية خلال الشهرين ألاولين بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وقد اعتبر تاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المهلة النهائية لتشكيل هذه اللجنة. في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلن رئيس مجلس النواب عن تشكيل لجنة اختيار برلمانية تضمّ ٢٥ عضواً. وفقاً لقرار صادر عن لجنة ألانظمة والقوانين الدائمة، اختار الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية تسعة أعضاء، واختارت حركة التغيير الديمقراطي– تسفانغيراي تسعة أعضاء، فيما اختارت حركة التغيير الديمقراطي– موتامبارا ثلاثة، إلى جانب عضو واحد اختاره الرؤساء. فضلاً عن ذلك، تمّ اختيار ثلاثة أعضاء على يد رؤساء الجلسات في البرلمان. وقد تمثّلت مختلف ألاحزاب في اللجان كما يلي:

حركة التغيير الديمقراطي – تسفانغيراي

- أموس شيبايا
- غلاديس دوب
- إيان كاي
- سيفاس ماكويانا
- إيفلين ماسايتي
- إديتور ماتاميسا
- دوغلاس موانزورا
- جابولاني ندلوفو
- براين تشوما
- جيسي مايومي
- غيفت شيمانيكيري

حركة التغيير الديمقراطي – موتامبارا

- دايفيد كولتار
- دالوموزي كومالو
- إدوارد مكوسي

الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية

- فلورا بوكا
- والتر شيداكوا
- إدوارد شيندوري شينينغا
- جورام غومبو
- مارتن كومالو
- بول مانغوانا
- تامبودزاي موهادي
- أوليفيا موكينا

- مونيكا موتسفانغوا
- توكوزاني ماتوتو

الرؤساء

- الرئيس فورتشون سارومبيرا

لا يحدّد الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب من سيكون رئيس لجنة الاختيار البرلمانية، مما تسبّب بجدال محتدم بين الحكومة الدامجة والمجتمع المدني. في ٢١ نيسان/أبريل، تمّت تسمية دوغلاس موانزورا من حركة التغيير الديمقراطي– تسفانغيراي وبول مانغوانا من الاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية كرئيسين مشتركين للجنة الاختيار، مع اقتراح ألاحزاب السياسية إمكانية استبدالهما برئيس مستقل من خارج البرلمان. في أيار/مايو، أُضيف السيناتور دايفيد كولتارت إلى الرئاسة المشتركة كممثل عن حركة التغيير الديمقراطي– موتامبارا. حتى هذا اليوم، ليس من الواضح بعد إن كان القيّمون عن الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب ما زالوا يفكّرون في رئاسة مستقلة للجنة.

٣.٣ عدم الالتزام

كانت المهلة النهائية الوحيدة المتعلقة بعملية صياغة الدستور في شهر نيسان/أبريل هي ١٣ نيسان/أبريل، أي تاريخ إنشاء لجنة اختيار برلمانية. كما ذُكر أعلاه، تمكّن المعنيون من الالتزام بالمهلة النهائية. لكن للمادة ٦ جوانب إلزامية أخرى لا تستوجب أيّ مهل نهائية ملموسة. في هذا إلاطار، يعتقد البعض، بالنظر إلى عدم تحرك الحكومة الدامجة ولجان الاختيار الخاصة بها، أنّ نشاطات إلاصلاح الدستوري، كما هي محددة في المادة ٦، لن تبصر النور بشكل كامل.

لا بدّ من إلاشارة أيضاً إلى فشل لجنة الاختيار البرلمانية في إنشاء اللجان الفرعية. فالاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب يدرج إنشاء اللجان الفرعية كأولى مهام لجنة الاختيار. بالفعل، يفترض باللجان الفرعية أن تكون آلالية التي يعبّر من خلالها المجتمع المدني عن مساهماته في عملية صياغة الدستور. من هذا المنطلق، إنّ عدم إنشاء هذه الهيئات يشكّك في مدى التزام صانعي القوانين في اعتماد مقاربة شمولية نحو إلاصلاح الدستوري.

فضلاً عن ذلك، من الواجبات ألاساسية الملقاة على عاتق لجنة الاختيار، وفقاً للمادة ٦، المشاركة في المشاورات العامة. صحيح أنّ وزير الشؤون الدستورية والبرلمانية، إريك ماتيننغا، قد خاطب المجتمع المدني، إلا أنّ لجنة الاختيار لم تشرك الشعب بعد في ما يتعلق بعملية صياغة الدستور المناسبة. لا شكّ في أنّ هذا ألامر يثير القلق، خاصة وأنّ المهلة الزمنية لاستضافة مؤتمر جميع أصحاب المصلحة في ١٣ أيلول/سبتمبر باتت وشيكة. فبدون إجراء مشاورات هادفة حول كيفية تنظيم المؤتمر وتحديد الجهات المشاركة فيه، سيضطر المسؤولون إلى تأجيله أو أنه سيمسي حدثاً تهيمن عليه ألاحزاب السياسية. فضلاً عن ذلك، إنّ القدرة على إشراك عامة الناس في العملية ما زالت تصطدم بعدّة عراقيل بسبب انعدام التعددية وانتشار القيود على وسائل إلاعلام (أنظر أدناه).

فيما تحدّد المادة ٦ أنّ لجنة الاختيار يجب أن تكون مؤلّفةً من ممثّلين عن ألاحزاب، تشدّد الوثيقة نفسها على ضرورة أن تكون عملية صنع القرار «شاملة وديمقراطية» و«مستندة إلى تحرّكات الشعب». لكن، عندما تمّ دمج الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب ضمن التعديل ١٩، لم تتمّ إضافة المادة ٦ إلى القانون الصادر (رغم أنها كانت قد أُدرجت في مشروع القانون الذي صادق عليه البرلمان)، مما أوحى أنّ ألاحزاب السياسية تستطيع تعديل عملية صياغة الدستور، قانونياً، بدون انتهاك الدستور أو بدون تعديلات دستورية إضافية. ومع أنّ هذا إلاغفال يُفسح المجال أمام التلاعب السياسي بعملية إلاصلاح الدستوري، إلا أنه يقدّم إلى القادة السياسيين أيضاً فرصة تعديل المادة ٦، بشكلٍ يدمج الشعب على نحوٍ أفضل في عملية صياغة الدستور. على سبيل المثال، يمكن إضافة أعضاء المجتمع المدني إلى لجنة الاختيار، أو يمكنهم ترؤس اللجان الفرعية، كما يمكن منح مؤتمر جميع أصحاب المصلحة السلطة النهائية

لإعداد اقتراح دستوري يتمّ طرحه على طاولة الاستفتاءات. من شأن هذه التغييرات أن تجسّد روح الشمولية والمشاركة العامة التي ترتبط بالاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. لكن في الوقت الذي ألزم فيه هذا الاتفاق السياسي الأحزابَ باحترام التعديل الدستوري ١٩ (المؤسّس للحكومة الدامجة)، لم يتوفّر أي بند مشابه يشترط إقرار دستور جديد، تتمّ الموافقة عليه من خلال استفتاء يُجرى عبر البرلمان. في هذا الإطار، ما زالت الحاجة تدعو إلى توفّر أكثرية الثلثين، وهي أكثرية لا يستطيع أي حزب أن يجمعها بمفرده. يفترض هذا الأمر أنّ النتاج النهائي قد يكون ثمرة تسوية بين الأحزاب السياسية في البرلمان عوضاً عن كونه مساهمةً من العامة.

٤. العدالة السياسية والانتقال السياسي

١.٤ خلاصة

في نيسان/أبريل، لاحت بعض بوادر التقدّم في حقل العدالة السياسية والانتقال السياسي. فتراجع مستوى العنف في بعض المناطق وبدأ بعض المسؤولين الحكوميين بتنفيذ مسؤولياتهم بطريقة أكثر حيادية وأقل انحيازاً. لكنّ الحكومة الدامجة لم تتمكّن من بذل جهود مرضية لاحتواء الترهيب والمضايقات السياسية، وتعزيز بيئة سياسية مفتوحة. فضلاً عن ذلك، لم تدرج الحكومة الدامجة المجتمع المدني عند وضعها وتطبيقها لبرامج من أجل تعزيز المداواة الوطنية.

٢.٤ الالتزام

في نيسان/أبريل، أشارت بعض منظمات المجتمع المدني إلى انخفاض بسيط في حالات العنف الواردة من مختلف أنحاء البلاد. فبعض المناطق التي كانت في السابق «محظورة» على مناصري حركة التغيير الديمقراطي أعيد افتتاحها في الظاهر، مع تمكّن الحركة من إدارة اجتماعات استشارية فيها. كما أشارت بعض التقارير إلى أنّ توزيع المساعدات لم يكن مسيّساً في بعض المناطق. على سبيل المثال، في «غوتو وسط المدينة»، بدأ محافظ المقاطعة الذي كان قد رفض حصول المسؤولين في حركة التغيير الديمقراطي على المساهمات الزراعية يسمح لاحد ألاعضاء في الحركة بشراء مثل هذه المؤن. ومع أنّ التحسينات التي طرأت في مجال العنف السياسي ونزع الصبغة السياسية عن طريقة توزيع الخدمات كانت صغيرة نسبياً، لكن يجب عدم الاستخفاف بالتغييرات الملحوظة في مسلكيات أو سياسات بعض المسؤولين في الحكومة وألاحزاب السياسية.

فضلاً عن ذلك، بدا من الواضح أنّ الحكومة الدامجة تبذل جهداً لضمان تمثيل النساء في المناصب الحكومية الجديدة.

في مجال المداواة الوطنية والانصهار والوحدة، تمكّن المجتمع المدني من إدارة عدة برامج موجّهة نحو إنهاء ثقافة العنف وخطاب التعصّب والكراهية الذي ميّز انتخابات العام ٢٠٠٨. فساهم بعض المسؤولين المنتخبين من حركة التغيير الديمقراطي–تسفانغيراي والاتحاد الوطني ألافريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية، بشكل ناشط، في تشجيع المصالحة والتعايش السلمي. من جهتهم، عقد وزراء الدولة المسؤولون عن المداواة الوطنية اجتماعاً تشاورياً مع قادة الكنائس المحلية، وناقشوا آليات المصالحة والعدالة المحتملة.

٣.٤ عدم الالتزام

رغم انخفاض بسيط في حالات العنف المبلّغ عنها، استمرّت الاعتداءات والتخويف في التأثير على البيئة السياسية بشكل خطير خلال شهر نيسان/أبريل. وكانت الكثير من أحداث العنف التي أبلغت عنها منظمات المجتمع المدني مرتبطة بالاعتداءات على المزارع (أنظر ٦. احترام حقوق الإنسان). لكن سُجّلت أيضاً اعتداءات على التجمعات الحزبية أو اعتداءات بسبب الانتماء الحزبي. أما المعتدون، فكانوا من كلا تكتّلَي الاتحاد الوطني ألافريقي وحركة التغيير الديمقراطي. من جهتها، كانت الشرطة ترفض، في أغلب ألاحيان، التحقيق في هذه ألاحداث.

في مناطق عدة، بقيت إدارة الخدمات الاجتماعية مسيّسة إلى حدّ كبير. فوردت تقارير عدة من منظمات المجتمع المدني عن توزيع المساعدات الزراعية بناءً على انتماءات سياسية. ففي «ماشونالاند الشرقية»، تمّ بيع المؤن الزراعية إلى أفراد معيّنين منتسبين إلى الاتحاد الوطني ألافريقي. وما لبث هؤلاء ألافراد أن باعوا هذه المؤن بدورهم إلى عامة الشعب بأسعار خيالية.

في نيسان/أبريل، تعرّضت نشاطات بعض المسؤولين المنتخبين من حركة التغيير الديمقراطي–تسفانغيراي، ضمن دوائرهم الانتخابية، للعرقلة من قبل مسؤولين محليين تابعين للاتحاد الوطني ألافريقي. وفي «موتاسا الشمالية»، حُرم أحد النواب الحاليين المنتسبين إلى حركة التغيير الديمقراطي–تسفانغيراي من الوصول إلى مكتبه الانتخابي الذي بات يُستخدم كمكتب للاتحاد الوطني ألافريقي. وقد وقعت حوادث أخرى في أنحاء أخرى من البلاد.

ومع أنّ وزراء الدولة المسؤولين عن المداواة الوطنية قد بذلوا بعض الجهود للتباحث مع المجتمع المدني في السبل المناسبة لتحقيق العدالة والمصالحة، إلا أنّ هذه المشاورات لم تكن لا عامة ولا شمولية. بالإضافة إلى ذلك، تحدّث هؤلاء الوزراء بسخرية عن مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى مناقشة آليات المداواة الوطنية والعدالة الانتقالية.

فضلاً عن ذلك، لاحظت منظمات المجتمع المدني أنه، ابتداءً من نهاية نيسان/أبريل، لم تتّخذ الحكومة الدامجة أي خطوات ملحوظة للإيفاء بموجباتها في ما يتعلق بضمان توزيع عادل للموارد الوطنية بين المناطق الجغرافية. وقد أظهر القادة القبليون، خلال ورش العمل التي عقدتها منظمات المجتمع المدني، عدم ثقتهم في الحكومة الدامجة، مشيرين إلى أنّ الموظفين الحكوميين لم يبذلوا أي جهد للاتصال بهم بهدف شرح شروط الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب. في الواقع، المحاولات الوحيدة التي ذكرها القادة القبليون في هذا المجال هي المحاولات التي قام بها الاتحاد الوطني ألافريقي لتشجيعهم على الالتزام بـ«النظام القديم».

٥. التحول المؤسساتي

١.٥ خلاصة

في نيسان/أبريل، لم تظهر الهيئات والمؤسسات العامة استعداداً للتقدّم نحو خطوة أكثر قانونية، وشفافية، وخضوعاً للمساءلة في مجال تقديم الخدمات لشعب زمبابوي. فاستمرّت شرطة جمهورية زمبابوي، ودوائر سجون زمبابوي، ووزارة العدل، ومكتب المدّعي العام، بشكل أكثر تحديداً، في إسناد عملياتها اليومية إلى اعتبارات سياسية تصبّ في مصلحتها، مما جعلها تفشل في تأمين بيئة سياسية مستقرة في البلاد. فضلاً عن ذلك، لم تفِ الحكومة الدامجة بشروط الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، وبالتحديد من ناحية تطبيق البرامج الموجّهة نحو ضمان حكم القانون. في هذا الإطار، لم يتمّ اتخاذ أي خطوة واضحة لضمان استقلالية مؤسسات الدولة أو التزامها بالدستور، أو القوانين الوطنية، أو المعايير الإقليمية والدولية.

٢.٥ الالتزام

غير مثبت.

٣.٥ عدم الالتزام

يشترط الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب ألا تكون مؤسسات الدولة جميعها خاضعة للسيطرة السياسية. لكن في نيسان/أبريل، أظهرت هيئات الدولة، كالقوات الموحّدة ونظام تطبيق العدالة، انعداماً في مستوى الاستقلالية ونزعةً إلى تنفيذ واجباتها على ضوء الانتماءات السياسية.

في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بثّت مؤسسة جنوب أفريقيا للإرسال وثائقياً حول وضع السجون في زمبابوي ضمن برنامج «مهمة خاصة». فتمّ اعتقال ثلاثة من مسؤولي السجون الذين اشتبه بتورّطهم في إنتاج الفيلم، في ٣ نيسان/أبريل، ووجّهت إليهم تهم استناداً إلى قانون الأسرار الرسمية. ومع أنّ التهم سقطت في وقت لاحق، تمّ صرفهم بسرعة من دائرة السجن، وتوجيه تهم جديدة إلى اثنين منهم.

في دائرة «بوهيرا»، حرّض عناصر من الجيش على الاعتقالات، متعدّين بذلك على واجبات جهاز الشرطة. فتشير التقارير إلى أنّ ضباط الجيش في تلك المنطقة قد أعطوا أوامر إلى القضاة والمسؤولين في المحاكم حول كيفية التعامل مع المشتبه بهم. فضلاً عن ذلك، استمرّ ضباط الشرطة في الدائرة باعتقال الأشخاص بناءً على انتماءاتهم السياسية. في بعض الأماكن، استخدمت الشرطة نفوذها لمنع نشاطات سياسية عامة، على غرار حظر المهرجانات التي تنظّمها حركة التغيير الديمقراطي. كما انتشرت في مختلف أنحاء البلاد تقارير مماثلة عن إساءة استغلال عناصر الشرطة وضباط الجيش لسلطاتهم.

لعلّ الاستمرار في اعتقال واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين السياسيين، والصحافيين يظهر عدم التحول المؤسساتي في جهاز الشرطة، ودوائر السجون، ومكتب المدعي العام. وكان المسؤولان في حركة التغيير الديمقراطي، كيسيموسي دلاميني وغاندي مودزنغوا، فضلاً عن المصوّر الصحافي الذي يعمل لحسابه، أندريسون مانيير، الذين اختطفوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ما يزالون قيد الاعتقال بحلول نهاية نيسان/أبريل بموجب تهم يُعتقد أنها ملفّقة. ومع أنّ الثلاثة كانوا قد حصلوا على إذن بإطلاق سراحهم بموجب كفالة في ٩ نيسان/أبريل، إلا أنّ مكتب المدّعي العام ما لبث أن استأنف أمر الكفالة. ووافق القاضي بونو على الاستئناف، رغم أنّ مهلة الاستئناف المحدّدة ضمن قانون الإجراءات القانونية والإثباتات بسبعة أيام كانت قد انقضت. زد على ذلك أنّ الدفاع لم يتلقّ إشعاراً بالاستئناف قط. من هذا المنطلق، تمّ توقيف الأشخاص الثلاثة من جديد، ونُقل دلاميني ومودزنغوا تحت مراقبة الشرطة إلى مستوصف «آفينيو»، حيث خضعا لعلاج طبي جرّاء الإصابات التي منيا بها على يد موظفي الدولة، خلال فترة اختطافهما واحتجازهما بعيداً عن الأنظار. فضلاً عن ذلك، ما زال الكثير من الناشطين والصحافيين الآخرين، مثل جيستينا موكوكو، يواجهون صعوبات في الحصول على كفالة، ويواجهون خطر الملاحقة القضائية بناءً على تهم لا أساس لها من الصحة.

في نيسان/أبريل، تلاعب وزير العدل، باتريك شيناماسا، بالقوانين ليطلق سراح الحاكم السياسي السابق لمقاطعة «ماسفينغو»، إدمور هوارايري، المنتسب للاتحاد الوطني ألافريقي، والذي كان قد نصّب نفسه رئيس نقابة عمال مصانع السكر في زمبابوي، واتهم بسرقة ٣٨٠ طن من السكر. وكان المدّعون العامون في «شيريدزي» قد أصيبوا بالذهول لدى إطلاق سراح السيد هوارايري، في ظل وجود ٣٠٠ شخص مستعدّين لاعتلاء المنصة وإلادلاء بشهادتهم ضده. وقد أشار مسؤولون في وزارة العدل إلى أنّ الوزير شيناماسا قد أمر، شخصياً، بإطلاق سراح السيد هوارايري، مخالفاً بذلك ما نصّ عليه القانون.

دعا الاتفاق السياسي المشترك بين ألاحزاب، أيضاً، الحكومة الدامجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل نزع الصفة السياسية عن مؤسسات الدولة وإعادة العمل بحكم القانون. على سبيل المثال، يشترط الاتفاق أن يخضع أعضاء القوات الموحّدة لتدريب في مجال حقوق إلانسان، والقانون إلانساني، والقوانين التشريعية. صحيح أنّ المجتمع المدني قد نظّم ورش عمل تدريبية ضيّقة النطاق، لكن لم يتمّ تطبيق أو مناقشة برنامج شامل أو جدول للتدريب. كما أنّ الحكومة الدامجة لم تفِ بموجباتها ولم تنفّذ مبادرات هدفها ضمان «التزام المؤسسات بمبادىء حكم القانون»، كما إنها لم تجرّم أولئك الذين انتهكوا قوانين المؤسسات الحكومية ولم تنزع الصبغة السياسية عن سياسات التوظيف. باختصار، لم تتّخذ الحكومة الدامجة إلا خطوات بسيطة جداً من أجل نقل مؤسسات الدولة نحو الديمقراطية، هذا إن تحرّكت فعلاً.

٦. احترام حقوق إلانسان

١.٦ خلاصة

في نيسان/أبريل، وعدت الحكومة الدامجة بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في وقت قريب، على أن تكون مفوّضة دستورياً. لكنّ الحكومة

لم تحقّق تقدّماً ملحوظاً لضمان احترام حقوق الإنسان على أرض الواقع. بالفعل، اندلعت موجة جديدة من العنف ضدّ المزارع التي يملكها البيض لتهدّد من مصداقية الحكومة الدامجة في هذا المنظار.

٢.٦ الالتزام

مع أنّ مناخ حقوق الإنسان في زمبابوي لم يشهد تحسينات جذرية في شهر نيسان/أبريل، إلا أنّ هذه الفترة كشفت عن بعض التوجهات الإيجابية. فقد استطاعت ألاحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، إلى حدٍّ كبير، الاستفادة من حرية تكوين الجمعيات، ونظّمت العديد من المهرجانات والاجتماعات العامة وورش العمل. ومع أنّ حركة التغيير الديمقراطي– تسفانغيراي قد أفادت أنّ أحد مهرجاناتها الانتخابية قد ألغي بسبب حظر من الشرطة، إلا أنّها تمكّنت من عقد مهرجانات كبيرة أخرى بدون وقوع حوادث تُذكر. من جهتها، لاحظت بعض منظمات حقوق الإنسان المحلية، في أغلب ألاحيان، تحسّن مستوى الوصول إلى العامة في المناطق الريفية، مع سماح ضبّاط الشرطة بتنظيم التجمعات لا بل تأمينهم الحماية من دون تردد.

في نيسان/أبريل، أعلن وزير الدولة في حكومة رئيس الوزراء، غوردن مويو، أنّ لجنة حقوق الإنسان الزمبابوية ستبصر النور في أيار/مايو. ويإمكان اللجنة، إذا مُنحت الاستقلالية الفعلية والصلاحيات المناسبة، أن تثبت مدى التزام الحكومة الدامجة بالدفاع عن حقوق الإنسان في زمبابوي. لكنّ الحكومة لم تشر إلى الطريقة التي ستعتمدها لاختيار أعضاء اللجنة، كما إنها لم تقدّم أي دلالة على أنّ المجتمع ألاوسع المعنيّ بحقوق الإنسان سيشارك في تشكيل اللجنة.

٣.٦ عدم الالتزام

كما أشير إليه في الفقرة أعلاه، لم يتمّ احترام حكم القانون، مما أدى إلى توقيفات اعتباطية، واعتقالات، وملاحقة قضائية للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين والصحافيين. كما استمرّ استغلال العنف والترهيب كأداة سياسية يلجأ إليها عناصر أمن الدولة وبعض العناصر في مجتمع زمبابوي. فضلاً عن ذلك، لم تتّخذ الحكومة الدامجة أي تدابير لتحديد مكان الناشطين السبعة في حركة التغيير الديمقراطي الذين تمّ اختطافهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. من جهتها، أشارت منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع ضحايا العنف السياسي إلى أنّ العدد الفعلي لألاشخاص المفقودين هو أكثر بكثير، وأنّ المفقودين السبعة هم، فقط، الذين شهد بعض الناس على اختطافهم.

في نيسان/أبريل، تظاهر العديد من الطلاب الجامعيين ضد أقساط التعليم الباهظة. في بعض الحالات، تمّ الاعتداء على الطلاب واعتقالهم. في ٢٢ نيسان/أبريل، تمّ اعتقال ٢٢ طالباً من جامعة زمبابوي الكبرى خلال تظاهرة سلمية، واعتقالهم لمدة وصلت إلى سبعة أيام. بالإضافة إلى ذلك، اعتقل بعض الطلاب خلال تظاهرة مشابهة في الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا. أما ضبّاط الشرطة، فما زالوا يستندون إلى قانون الأمن والنظام العام القمعي لتبرير توقيف واعتقال الأفراد الذين يمارسون حقهم بحرية التجمّع.

في غضون ذلك الوقت، تكثّفت الاعتداءات على المزارع التي يملكها البيض. وقد ترافقت هذه الحوادث مع تعدّيات خطيرة على المزارعين الذين غالباً ما كانوا يحتاجون إلى عناية طبية نتيجةً لذلك؛ لا بل سُجّلت حالة وفاة واحدة جرّاء هذه الاعتداءات. وقد تلقّت إحدى المنظمات غير الحكومية، «وحدة الخدمات الاستشارية»، ١٥ زبوناً جديداً في نيسان/أبريل، منهم الكثير ممّن وقعوا ضحية الاعتداءات على المزارع في مدينة «شيغوتو». وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الغارات على المزارع قد تمّت، في كثير من الحالات، بمساعدة من عناصر الجيش أو الشرطة. في إحدى الحالات المعروفة، استعانت إدنا مادزونغوي، رئيسة مجلس الشيوخ، بعناصر شرطة لحراسة المنزل الذي ضمّته إلى ممتلكاتها بعد إبراز رسالة ملكية مزوّرة. في وقت لاحق، أقدم حراسها على تعذيب وقتل رجل زعموا أنه كان يسرق البرتقال من المزرعة ذات ليلة. إلى جانب ذلك، تعرّض العديد من العمّال وأصحاب المزارع للاعتقال على يد الشرطة بعد أن حاولوا مقاومة الاعتداءات غير القانونية على ممتلكاتهم.

٧. حرية التعبير

١.٧ خلاصة

لم تسجّل البيئة الإعلامية في زمبابوي أي تغيير في نيسان/أبريل. فلم يتمّ تسجيل وسائل الإعلام الجديدة، ولم تقدم المؤسسات الإعلامية الرسمية على تعديل ممارساتها، فيما ظلّ الصحافيون يتعرّضون للترهيب والمضايقات المستمرة. لكنّ الإعلان عن احتمال صدور صحيفة يومية جديدة يزرع الأمل بنقل مجموعةٍ متنوّعة من الآراء إلى الشعب.

٢.٧ الالتزام

صحيح أنّ الجهود المبذولة في نيسان/أبريل لتغيير الأنظمة القانونية الرسمية لوسائل الإعلام كانت بسيطة جداً، إلا أنّ عدة تطوّرات في البلاد أشارت إلى أنّ الأصوات الجديدة ستشق طريقها قريباً إلى الصحافة الشعبية. وقد أوحت بعض التقارير الإعلامية أنّ قسم التحرير في صحيفة «ذا هيرالد» سيتعرّض لتغييرات في القريب العاجل. فإذا حدثت هذه التغييرات فعلاً، قد تساعد الموظفين في الصحيفة المذكورة على نقلها إلى معايير الموضوعية والصحافة السليمة. في نيسان/أبريل أيضاً، أعلن تريفور انكيوب، ناشر صحيفتي «ذا ستاندارد» و«ذا إنديبانداند»، عن تعيين أسماء لامعة للعمل في «نيوزداي»، وهي صحيفة يومية جديدة يأمل إطلاقها خلال الأشهر القليلة المقبلة. فضلاً عن ذلك، سرت إشاعات في الوسط الإعلامي وخارجه عن احتمال إطلاق صحيفة يومية مستقلة على يد ناشري المجلة الأسبوعية «فاينانشال غازيت». ومع أنّ الوضع القانوني لتسجيل هذه الوسائل الإعلامية الجديدة ما زال مبهماً، إلا أنّ إضافة صحف يومية مستقلة قد يقدّم حلولاً بديلة عن «ذا هيرالد» ويجبر هذه الصحيفة على نشر تقارير متينة كي تتمكّن من التنافس في السوق.

٣.٧ عدم الالتزام

يلزم الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب الحكومةَ الدامجة بتسجيل وسائل الإعلام والصحافيين، فوراً، وإعادة تسجيلهم وفقاً لقانون خدمات الإرسال وقانون الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية. لكنّ قانون التعديل (رقم ١٩) الخاص بدستور زمبابوي أمر بفكّ لجنة الإعلام والمعلومات، وهي السلطة المسؤولة عن تسجيل وسائل الإعلام والصحافيين، واستبدلها بلجنة الإعلام الزمبابوية. ورغم الوعود بأنّ هذه اللجنة ستتشكّل بحلول نهاية نيسان/أبريل، لكن ما زال يُنتظر من البرلمان تشكيل هذه الهيئة، وبالتالي لم يتم بعد تسجيل وسائل الإعلام والصحافيين المستقلين.

فضلاً عن ذلك، لم تشهد المؤسسات الإعلامية الرسمية الحالية، مثل مؤسسة زمبابوي القابضة للإرسال و«زمبابيرز» أنماط التغيير التي ينصّ عليها الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب. فما زال الاتحاد الوطني الأفريقي في زمبابوي– الجبهة الوطنية يُصوّر بطريقة إيجابية ومنحازة، فيما الأنشطة السياسية لحركة التغيير الديمقراطي نادراً ما تحظى بتغطية تُذكر، أو أنها تُغطّى من منظور سلبي. أما إذا لقي المسؤولون في الحركة تغطية، فإنها تكون عادةً في سياق الأعمال الحكومية المنفّذة خارج إطار الحكومة. في الواقع، ما زال الإعلام يغيّب الأخبار المتعلقة بحركة التغيير الديمقراطي.

في شهر نيسان/أبريل أيضاً، استمرّت المضايقات والترهيب حيال الصحافيين الزمبابويين. فأعيد اعتقال المصوّر الصحافي، شادريك مانيير، بحلول نهاية الشهر، إثر قرار من قاضي المحكمة العليا بالموافقة على استئناف الدولة لشروط الكفالة، رغم أنّ المدّة المحدّدة لتقديم طلب الاستئناف كانت قد انقضت. أما المحرّر والصحافي في صحيفة «كرونيكل» التي تسيطر عليها الدولة، فقد وُجّهت إليه تهم قذف وافتراء في «بولاوايو»، لنشره تحقيقاً يزعم أنّ الشرطة متورطة في فضيحة الذرة في مجلس تسويق الحبوب.

تلقى البيئة الإعلامية القمعية تشجيعاً من ضبّاط يحتلون أعلى المراتب في الحكومة الدامجة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، هدّد وزير الإعلام ويبستر شامو بأنّ «الوسائل الإخبارية التي تتحدى القوانين» وتبثّ «مداولات الحكومة بدون إذن... تجازف بتعرّضها للعقاب.»

من الضروري أن يكون الإعلام، لا سيما الإعلام الإلكتروني، مفتوحاً على تعددية وسائل الإعلام بهدف نشر قيم الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، وتعزيز النقاش حول القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية وصياغة الدستور.

الخاتمة

في نيسان/أبريل، اتّخذت الحكومة الدامجة خطوات ملحوظة لتطبيق الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب وحلّ الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في زمبابوي. وقد تمّ إحراز تقدّم بشكل خاص من خلال تطبيق برامج لإعادة النهوض الاقتصادي وتحرير بيئة العمل من أجل منظمات المساعدة الدولية، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

لكنّ الحكومة الدامجة لم تتمكّن من الإيفاء بالعديد من شروط الاتفاق. فلم تبذل، على وجه التحديد، جهوداً كافية لإعادة العمل بحكم القانون في البلاد. فضلاً عن ذلك، استمرّ العنف والاضطهاد السياسي في التأثير بشكل ملحوظ على البيئة السياسية في البلاد. كما أنّ المساحة السياسية لمساهمة المجتمع المدني وعامة الشعب في عملية صياغة الدستور وغيرها من المسائل المهمة لم تكن كافية. زد على ذلك أنّ الحكومة الدامجة لم تطبّق الكثير من الخطوات الملموسة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المشترك بين الأحزاب، مثل تشكيل مجلس اقتصادي وطني وتدريب الدوائر الموحّدة. لهذا، لم يشعر الشعب أنّ الحكومة الدامجة قد أرضت توقعاتهم من حيث سرعة وجدية التزامها بالاتفاق. في هذا الإطار، من الضروري أن تعالج الحكومة هذه المشاكل خلال الأشهر القادمة للتأكد من تحقيق الوعود التي يقدّمها الاتفاق.

المراقبة المتعلقة بالحملات

Campaign-Related Monitoring

الهدف

تعتبر المراقبة المتعلقة بالحملات عمليةً من جزءين، تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني في الفترات الانتخابية لتساهم في تحسين مستوى مساءلة المسؤولين في القطاع العام أمام الجمهور الانتخابي. فاستخدمت مجموعات المراقبة، سعياً منها لمعالجة مختلف العيوب التي تعاني منها المساءلة على المستويين المحلي أو الوطني، مجموعةً متنوعة من الوسائل لاشراك الأحزاب السياسية والمرشّحين في الفترة المؤدية إلى الانتخابات والفترات التي تلي ذلك. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى وجود ثلاث وسائل أساسية استخدمها الشركاء المحليون للمعهد الديمقراطي الوطني بنجاح: أدلة الناخبين، البرامج الخاصة بالمجتمعات المحلية والحملات القائمة على التعهدات. فأما أدلة الناخبين، فتضمّ معلومات عن مسيرة المرشّحين السياسية، وأولوياتهم على صعيد السياسات، وبرامج الحملات الانتخابية التي يعلنون عنها قبيل اليوم الانتخابي. وأما البرامج الخاصة بالمجتمعات المحلية، فهي عبارة عن مجموعة من الأولويات السياسية التي يرتّبها أفراد في المجتمع ويعرضونها عادةً على المرشّحين والأحزاب السياسية خلال فترة الحملات الانتخابية. وكانت المجموعات الأهلية قد صاغت هذه البرامج لتؤثّر على مواقف المرشّحين، بحيث يكونون أكثر تمثيلاً لأولويات المواطنين. من شأن هذا الأمر أن يمنح هذه المجموعات، في وقت لاحق، فرصة محاسبة المسؤولين الفائزين في الانتخابات على الوعود التي أطلقوها في فترة الحملة الانتخابية، بعد فوزهم في الانتخابات. وأما الحملات القائمة على التعهدات، فهي مبادرة سابقة للانتخابات تطلب المجموعات الأهلية، بموجبها، من المرشّحين الاستمرار بدعم مجموعةٍ من المبادىء أو اتخاذ تحركات محددة في حال فوزهم في الانتخابات. وقد استخدمت المنظمات الأهلية، في المقام الأول، هذا التكتيك للتخفيف من درجة الفساد، من خلال مساءلة المسؤولين الحكوميين على التعهدات التي قدّموها بإدارة الحكم الرشيد عند فوزهم في الانتخابات. ولا ريب في أنّ هذه التكتيكات الثلاثة تتيح للمواطنين إعلام المرشّحين والأحزاب السياسية بتوقعاتهم، وبأنهم سيدققون في أداء المسؤولين في القطاع العام بناءً على هذه التوقعات.

يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني، في العادة، دعمه إلى مبادرات المراقبة المتعلقة بالحملات، سعياً لتحقيق النتائج التالية:

- الجمهور الانتخابي يصبح أكثر وعياً لخلفية المرشّح، وبرنامجه الانتخابي وسجل الأصوات التي تصبّ في مصلحته؛
- أخذ أولويات المواطنين بعين الاعتبار على امتداد فترة الحملات الانتخابية؛
- الحفاظ على سجل عام بالوعود التي أطلقت في فترة الحملات الانتخابية؛
- محاسبة المسؤولين المنتخبين، بعد الانتخابات، على الوعود التي أطلقوها خلال الحملات الانتخابية؛
- توطيد المواطنين والمسؤولين المنتخبين لعلاقات بنّاءة في ما بينهم؛
- تمثيل الأولويات السياسية لمصالح المواطنين على وجه أكثر دقة.

يحدّد هذا القسم كيف يمكن للمجموعات أن تخطّط وتطبّق مبادرات مراقبة متعلقة بالحملات. ومع أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يأخذ بعين الاعتبار شراكته مع مجموعةٍ متنوّعة من المنظمات ذات التجارب الطويلة، إلا أنه يستند، في هذا القسم، إلى خبرات ثلاث منظّمات بالذات. ففي العام ٢٠٠٧، نسج المعهد شراكةً مع «نيوزبرايك»، وهي مجموعة فيليبينية تأسّست في العام ٢٠٠١ على يد صحافيين في مجال التحقيقات، بغرض دعم عملية مراقبة انتخابات منتصف الولاية. خلال فترة الحملات الانتخابية المستمرة لثلاثة أشهر، والممهِّدة لانتخابات أيار/مايو، عمل المعهد مع «نيوزبرايك» لإصدار دليلين إلكترونيين للناخب. في ألبانيا، تعاون المعهد الديمقراطي الوطني في العام ٢٠٠٧ مع مجموعات من المجتمع المحلي من أجل صياغة برامج محلية في الفترة السابقة للانتخابات، ومن ثم تنفيذ أنشطة متابعة في الفترة اللاحقة

لها. في الوقت عينه، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الائتلاف الألباني لمكافحة الفساد، بهدف تنظيم «حملة المراقبة من أجل إدارة الحكم الرشيد». فاعتبرت هذه الحملة حملة تعهدات، أقدم فيها مرشّحو المدن والولايات والبلديات على توقيع تعهدات، وعدوا بموجبها بزيادة نسبة مساءلتهم أمام المواطنين وتحسين درجة الشفافية الحكومية.

مرحلة المراقبة ما قبل الانتخابات

أدلة الناخبين

قامت المجموعات بصياغة أدلة للناخبين ونشرها في الفترة السابقة للانتخابات، بهدف تزويد الناخبين بالمعلومات اللازمة حول المرشّحين ومواقفهم بشأن القضايا التي تهمّ المواطنين. تشكّل الأدلة أيضاً طريقةً لنشر سجل بمواقف المرشّحين، بحيث تتمكّن مجموعات المراقبة من استخدام هذه المعلومات في فترة ما بعد الانتخابات وما يتعدّاها، لمساءلة موظفي القطاع العام استناداً إلى مواقفهم أثناء الحملات. ويمكن نشر هذه الأدلة إما إلكترونياً وإما كنسخة ورقية، كما يمكن أن تصدر أحياناً كملاحق في الصحف. أما السبيل لإصدار أدلة الناخبين هذه، فمن خلال:

- تنظيم المنتديات أو الحوارات العامة من خلال جمع المعلومات حول أولويات المواطنين، وتحديد أكثر هذه القضايا إلحاحاً؛
- إعداد «رزمة بالمعلومات حول أدلة الناخبين» تتضمّن أسئلة متعلقة بمواقف المرشّحين حيال القضايا التي تهمّ المواطنين، فضلاً عن التوجيهات المتعلقة بكيفية إرسال الإجابات؛
- توزيع رزمة المعلومات المتعلّقة بأدلة الناخبين على المرشّحين؛
- نشر رزمة إلكترونية بالمعلومات حول أدلة الناخبين على المواقع الإلكترونية للمنظّمات المعنيّة، كي يتمكن أصحاب المصلحة الآخرون من طباعتها واستعمالها لحملات مراقبة مستقلة أخرى، أو لتوعية المواطنين حيال أهمية أدلة الناخبين؛
- جمع إجابات المرشّحين عن الأسئلة المندرجة ضمن رزمة المعلومات المتعلّقة بأدلة الناخبين؛
- نشر معلومات حول السير الذاتية للمرشّحين، وإجاباتهم عن الأسئلة الواردة في أدلة الناخبين، سواء إلكترونياً أم ورقياً؛
- الترويج لأدلة الناخبين من خلال نشرها على المواقع الإلكترونية، ولوائح البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، والصحف، والراديو والمنتديات العامة.

قوبلت هذه الاستراتيجية بنجاح باهر في الفيليبين، حيث أحيطت أدلة الناخبين باهتمام إعلامي ملحوظ، واستقبل الموقع الإلكتروني لـ«نيوزبرايك» قدراً هائلاً من الزيارات.

اعتمدت «نيوزبرايك» العملية المبيّنة أعلاه لإصدار دليلين إلكترونيين للناخبين، ونشرهما على موقع www.philvoters.net. ركّز دليل الناخبين الأول على مواقف المرشّحين في مجلس الشيوخ بشأن القضايا الثلاث التي تحتلّ الأولوية بالنسبة للمواطنين: النفقات الحكومية على المشاريع المحلية التي تهدف إلى انتزاع الدعم السياسي لمرشّح معيّن، وتأمين الوظائف، والإصلاح السياسي. أما دليل الناخبين الثاني، فركّز على مواقف المرشّحين والأحزاب السياسية بشأن أبرز ثلاث قضايا تهمّ الناخبين الشباب: الحصول على مستوى تعليمي نوعي، والحصول على وظائف محترمة داخل البلاد، وإصلاح مجلس الشباب.

برامج المجتمعات المحلية

خلال فترة ما قبل الانتخابات، أصدرت المجموعات المدنية برامج للمجتمعات المحلية، كما نظّمت منتديات عامة لعرض هذه البرامج، من أجل التأثير على برامج الأحزاب والمرشّحين. فقدّمت هذه المنتديات فرصة إلى المواطنين لحفظ سجلات بالوعود التي أطلقها المرشّحون أثناء الحملات الانتخابية، من أجل استخدامها إذا دعت الحاجة عند متابعة نشاطاتهم بعد الانتخابات. ولا شكّ في أنّ المنظمات المدنية التي تملك روابط متينة في المجتمع على المستوى المحلي هي أفضل من طبّق استراتيجية المراقبة هذه. فأعدّت المجموعات المذكورة برامج المجتمع المحلي كي يصبح المرشّحون والبرامج الحزبية أكثر تمثيلاً لأولويات المواطنين، لكن من غير المرجّح أن يحدث هذا إذا لم يكن القيّمون على هذه البرامج على علاقة متينة بالشعب الذي يزعمون أنهم يمثّلونه. زد على ذلك أنّ الطبيعة الشعبية لبرنامج المجتمع المحلي يشجّع أيضاً على التحركات السياسية على المستوى المحلي. وقد أعدّت المجموعات برامج المجتمع المحلي من خلال:

- إعداد استبيان يسأل المواطنين عما هي، برأيهم، القضايا الأكثر إلحاحاً ضمن مجتمعهم المحلي؛

- نشر الاستبيان على أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع المحلي، مع ضمان شمل النساء، الشباب، المسنّين، الأشخاص المعوّقين وغيرهم من السكان المهمّشين بحكم التقاليد؛

- جمع الاستبيانات؛

- استخدام النتائج المتأتية عن إجابات الاستبيان لتحديد أولويات المجتمع المحلي؛

- جمع الأولويات ضمن برنامج للمجتمع المحلي بصيغة تشبه برنامج المرشّح الانتخابي؛

- عرض برنامج المجتمع المحلي على المرشّحين والأحزاب السياسية خلال الاجتماعات الفردية والمنتديات العامة والنقاشات؛

- حمل المرشّحين والأحزاب السياسية على الاستجابة للمطالب المبيّنة في البرامج.

استند المرشّحون التواقون إلى إجابة عن أسئلة ناخبيهم المحتملين إلى برامج المجتمعات المحلية، لصياغة الرسائل والسياسات التي تعالج أولويات المواطنين المبيّنة في هذه البرامج. خلال المنتديات والنقاشات العامة، عالج بعض مرشّحي الحكومات المحلية، بشكل مباشر، الأولويات المحلية المنصوص عليها في هذه البرامج، لا بل عرضوا بعض الحلول المرتكزة على السياسات. فما كان من المجموعات إلا أن سجّلت الوعود التي أطلقها المرشّحون في النقاشات والمنتديات العامة والخطابات، من أجل مساءلة المسؤولين المنتخبين، بعد الانتخابات، بناءً على الوعود التي قدّموها في فترة الحملات.

قدّم المعهد الديمقراطي الوطني، قبل الانتخابات المحلية في ألبانيا، المساعدة إلى شركائه المحليين لتنظيم ٢٧ اجتماعاً عاماً في مختلف أنحاء البلاد، كي يتمكّن ٥٠ مرشّحاً لمنصب العمدة من عرض برامجهم الانتخابية على ناخبيهم. فشارك ما مجموعه ١٧٠٠ مواطن في الاجتماعات. وقد تمكّن المشاركون من طرح أسئلتهم على

المرشّحين للاستفهام عن السبل التي سيعتمدونها لمعالجة مشاكلهم الأكثر إلحاحاً في حال فوزهم في الانتخابات، ولجعل إدارتهم أكثر شفافية.

الحملات القائمة على تعهدات

خلال الفترة السابقة للانتخابات، عمدت المجموعات الراغبة في إرساء أسس مراقبة السلوك الحكومي، في فترة ما بعد الانتخابات، بتنظيم حملات قائمة على التعهدات. فأشرف على تنظيم هذه الحملات منظمات المجتمع المدني الوطنية أو ائتلاف من المنظمات المدنية التي تزاول أنشطتها ضمن مساحة جغرافية واسعة النطاق، أو التي تملك معارف تربطها بالأحزاب السياسية، أو تتمتع بقدرة عالية على إدارة العلاقات مع وسائل الإعلام. لكن لكي تكون هذه الحملات هادفة، تتطلّب مشاركة المرشّحين، والأحزاب السياسية، والإعلام والمواطنين أنفسهم في هذه العملية. فبدون وجود مواطنين مهتمين بمساءلة الموظفين في القطاع العام على ما قدّموه من وعود، لن يشعر المسؤولون بحافز للالتزام بهذه الوعود. في هذا السياق، يمكن أن تكون وسائل الإعلام آليةً للتوعية ومساءلة المسؤولين الحكوميين، من خلال نقل وقائع توقيع التعهد قبل الانتخابات، والترويج لمدى التزام المرشّحين بهذا التعهد ما بعد الانتخابات. في هذا الإطار، شملت الحملات القائمة على التعهدات سلسلةً من الخطوات، هي:

- صياغة وثيقة التعهد التي تحدّد السلوك المرجوّ بعد الانتخابات. قد يتعهد المرشّح بالالتزام بمبادئ إدارة الحكم الرشيد أو معايير مكافحة الفساد، أو قد يكون تعهداً بالموافقة على حلّ مشكلة مهمّة معيّنة في حال فوزه في الانتخابات؛

- الاجتماع بالمرشّحين من أجل شرح الحملة القائمة على التعهدات وتشجيعهم على توقيعها؛

- تنظيم احتفال ضخم، يُمهَّد له بإعلانات متكرّرة (الأفضل عبر التلفزيون)، حيث يوقّع أبرز المرشّحين على التعهد؛

- إعداد ونشر ملصقات وأزرار وصور لاصقة لشعار حملة التعهد؛

- الاجتماع المستمرّ بممثّلي الأحزاب السياسية وغيرهم من المرشّحين لشرح الحملة القائمة على التعهد، وكسب الدعم للحملة وتشجيع المرشّحين على التوقيع؛

- الترويج المستمرّ للحملة عبر التلفزيون، المقابلات إلاذاعية والمؤتمرات الصحافية.

لا تعتبر الحملات القائمة على التعهد، بحدّ ذاتها، مبادرات للمراقبة، ولكنها تمهّد الطريق أمام المراقبة بعد الانتخابات، حيث يستطيع المواطنون أن يحمّلوا المسؤولين المنتخبين مسؤولية التعهدات التي وقّعوها. ولما كانت هذه الحملات تلقى دعاية كبيرة، فإنّ المسؤولين غالباً ما يكونون تحت ضغط كبير ومجهر إعلامي قويّ، مما يعتبر تكتيكاً حذقاً لمساءلة القادة المنتخبين على المستوى الوطني. في ألبانيا، أصبحت «مبادرة المراقبة من أجل إدارة الحكم الرشيد»، التي نظّمها الائتلاف الألباني لمكافحة الفساد، الأساس لمبادرة مراقبة ناجحة، واسعة النطاق، في مجال إدارة الحكم الرشيد.

مرحلة المراقبة ما بعد الانتخابات

أدلة الناخبين

أوجدت أدلة الناخبين ألاسس لتنظيم نشاطات المتابعة، الهادفة لزيادة نسبة المساءلة بين القادة المنتخبين والمواطنين. فأشرفت المجموعات المدنيّة على متابعة النشاطات المندرجة ضمن أدلة الناخبين، في مرحلة ما قبل الانتخابات، بطريقتين. فأما ألاولى، فهي مراقبة مرحلة ما بعد الانتخابات وإعداد التقارير استناداً إلى المعلومات التي تمّ جمعها في دليل الناخبين. بالفعل، بإمكان المواطنين ومنظمات المجتمع المدني استخدام المعلومات المبيّنة في أدلة الناخبين كمؤشرات عند مراقبة سلوك المسؤولين بعد الانتخابات، فيدافعون عن التغيير أو يعملون مع المسؤولين الجدد في القطاع العام لتحسين مستوى مساءلتهم أمام الناخبين. وأما الطريقة الثانية، فهي الاستمرار في إنتاج أدلة الناخبين على مدى سلسلة من الانتخابات، لمراقبة كيف تتغير مواقف المرشّحين وأولويات المواطنين بمرور الوقت. ولا ريب في أنّ هذا ألامر قد ساعد المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على تحديد التوجهات في هذا المضمار. وليس هذا فحسب، لا بل إنّ الاستخدام المستمرّ لادلة الناخبين قد يساهم أيضاً بتحقيق تغيير أكثر انتظاماً. فمع تحوّل أدلة الناخبين لتكون جزءاً من المشهد السياسي، سيتوقّع المرشحون السياسيون وألاحزاب السياسية أن تراقب المجموعات المدنيّة أعمالهم ووعودهم وتسجّلها، وأنهم سيكونون مساءلين أمام المواطنين. بالفعل، من ألارجح أن يعدّل المسؤولون في القطاع العام سلوكهم، عندما تكون الأضواء مسلّطة عليهم، بحيث يكونون مساءلين أكثر فأكثر أمام المواطنين.

برامج المجتمعات المحلية

استخدمت مجموعات المراقبة المهارات والمعارف والخبرات التي اكتسبتها قبل الانتخابات، لمراقبة إن كان المسؤولون الفائزون في الانتخابات يعملون على تحقيق وعودهم الانتخابية. كما حاولت المجموعات المحافظة على الحوار بين المواطنين والمسؤولين في القطاع العام كوسيلة لتوطيد العلاقات البناءة، وانشاء ثقافة تشاركية يمكن فيها مناقشة القضايا وألافكار بشكل مفتوح. فضلاً عن ذلك، نظّمت المجموعات المدنية منتديات عامة، وشاركت في المجالس البلدية من أجل مناقشة القضايا التي طُرحت خلال الحملة. كما عقدت المجموعات اجتماعات فردية مع رؤساء البلدية والممثلين عنها. من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ هذه المبادرات الخاصة بفترة ما بعد الانتخابات قد استندت إلى برامج المجتمع المحلي والمنتديات العامة المنظّمة قبل الانتخابات، لتدعم المشاركة في عملية المراقبة. من جهتها، وسّعت المنظمات ألاهلية الحيّز السياسي المخصص للمجتمع المدني كي تتواصل مع القادة المنتخبين، بحيث يتباحثون في عدة مواضيع، منها:

- مدى التقدّم في تنفيذ الوعود الانتخابية؛
- برامج المجتمعات المحلية؛
- الطرق التي يعتمدها المسؤولون الحكوميون لتحسين أدائهم؛
- كيفية تجسيد أولويات المواطنين ضمن السياسات وقرارات إعداد الميزانية.

صحيحٌ أنّ هذا النوع من التشارك بين المواطنين والمسؤولين في القطاع العام يحدث عادةً على المستوى المحلي، إلا أنّ بعض المجموعات المدنية قد تمكّنت من مناقشة هذه القضايا مع مسؤولين حكوميين على المستوى الوطني.

في إلباسان، ألبانيا، شارك ستة طلاب ممثلين عن منظمة مدنية شريكة للمعهد الديمقراطي الوطني في اجتماعات مجلس البلدية، ليتأكدوا من إيفاء رئيس البلدية بالوعود

التي أطلقها أثناء الحملة الانتخابية، بتزفيت وانارة أقنية الصرف الصحي في حيّ «٥ ماجي». لكن عندما لم يخصّص رئيس البلدية الأموال اللازمة لمشروع كهذا ضمن الموازنة، ما كان من المجموعات المدنية إلا أن شكّلت فريق رصد لمراقبة تطبيق المشروع.

في دائرة «فلور» الانتخابية ٩٦ في البانيا، نظّمت المجموعات المدنية اجتماعاً عاماً مع نائب المنطقة. حضر الاجتماع ١٢٠ شخصاً، وارتكز النقاش على أداء النائب، استناداً إلى الوعود التي أطلقها أثناء الحملة، وخططه من أجل السياسات المقبلة.

في غرابيان– الواقعة في دائرة فلور أيضاً– فضّل ممثلو المنظمات المدنية عقد اجتماع خاص مع نائب المنطقة من أجل مناقشة كيفية متابعته لوعوده الانتخابية بتحسين الطريق الأساسية للقرية.

الحملات القائمة على التعهدات

بهدف تغيير مسلكيات المسؤولين في القطاع العام، تُنفّذ حملات قائمة على تعهدات في مختلف أنحاء البلاد لجذب قدر أكبر من الاهتمام الإعلامي. فقد اكتشف شركاء المعهد الديمقراطي الوطني أنّ التغطية الإعلامية الواسعة تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الحملات القائمة على التعهدات. جديرٌ بالذكر أنّ المبادىء المبيّنة في التعهد قد استخدمت كمعيار لمراقبة القادة المنتخبين، والاعتراف بأولئك الذين نفّذوا وعودهم، وكشف أولئك الذين لم يفعلوا. من هنا، توفّر الحافز المطلوب الذي دفع المسؤولين إلى تنفيذ وعودهم، ويُقصد بذلك حافز الحصول على تقدير إيجابي ومساحة إعلامية كبيرة نتيجة إقرارهم الممارسات أو المبادىء المبيّنة في التعهد. لذا، استخدمت مجموعات المراقبة التعهدات التي تمّ التوقيع عليها في فترة الحملات كأساس لأنشطة ما بعد الانتخابات، مطبّقةً الخطوات التالية:

- صياغة استمارة مراقبة؛
- تحديد المجتمعات المحلية التي وقّع فيها المسؤولون الفائزون في الانتخابات على تعهدات؛
- إنشاء مجموعة مراقبة من ١٠–١٥ مواطناً ناشطاً في كلٍّ من المجتمعات المحدّدة أعلاه؛
- الاجتماع بالمسؤولين في الحكومات المحلية لشرح تفاصيل المشروع، وإعلامهم بأنهم سيقومون بمراقبتهم؛
- تدريب مجموعات المراقبة على كيفية تقييم المسؤولين في الحكومات المحلية وملء استمارات المراقبة؛
- عقد اجتماعات تقييم مسبقة مع المسؤولين في الحكومات المحلية ومجموعات المراقبة، كي يتمكّن المسؤولون من التحدث عن إنجازاتهم وجهودهم المستمرة؛
- توفير أي دعم لازم عند قيام مجموعات المراقبة المحلية بمراقبة المسؤولين المحليين وتحليل أدائهم؛
- جمع النتائج التي توصّلت إليها مجموعات المراقبة المحلية، وعرض المعلومات ضمن بطاقات لتقييم الأداء؛
- عقد اجتماعات منتظمة مع المسؤولين المحليين الخاضعين للمراقبة، بهدف إطلاعهم على بطاقات تقييم الأداء، ومناقشة النتائج وتوفير المعلومات الارتجاعية؛
- تنظيم حفل للاعتراف بإنجازات المسؤولين الذين سجلوا أعلى النقاط.

في ألبانيا، خلال مرحلة «حملة مراقبة إدارة الحكم الرشيد» في فترة ما بعد الانتخابات، شاركت المجموعات المدنية في اجتماعات المجالس البلدية لتحدّد إلى أي مدى انهمك المسؤولون الفائزون في الانتخابات في تنفيذ تعهداتهم. فقامت مجموعات مدنية في ٤٥ بلدية ومحلية بتقييم أداء رؤساء البلديات والممثلين المحليين الذين كانوا قد وقّعوا التعهد قبل الانتخابات، استناداً إلى استمارة صادرة عن الائتلاف الألباني لمكافحة الفساد. وقد انتهت المبادرة بمائدة مستديرة كرّمت ١٠ رؤساء بلديات سجّلوا أعلى النقاط على بطاقات التقييم.

الديمقراطية وادارة الحكم في ألبانيا

موجز عن مراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات والمراقبة المرتبطة بالحملات

Democracy and Governance in Albania

A Budget Monitoring and Tracking and Campaign-Related Monitoring Vignette

خلفية البرنامج وسياق تطبيقه

عندما أطلق المعهد الديمقراطي الوطني، في العام ٢٠٠٤، برنامجاً للديمقراطية وإدارة الحكم في ألبانيا يمتدّ على ثلاث سنوات، ومن تمويل الوكالة الأميركية للتنمية الديمقراطية، كانت ألبانيا تحرز تقدّماً ملحوظاً منذ الاضطرابات الأهلية في أواخر التسعينات. لكنّ التطور الديمقراطي في ألبانيا اصطدم بمستوىً عالٍ من الفساد كان قد تجذّر في الانقسام الحاصل بين النخبة الحاكمة والمواطنين على مختلف مستويات الحكم. ورغم وجود آليات لمشاركة المواطنين في الحكومات المحلية، كأن تكون الموازنات المحلية مفتوحة على التعليقات العامة، إلا أنّ هذه الآليات نادراً ما استخدمت. عوضاً عن ذلك، باتت القرارات تُتّخذ على ضوء المصالح الشخصية للمسؤولين السياسيين والحكوميين. وقد اعتقد الكثير من أفراد الشعب أنّ المواطنين لا يتمتعون بالقوّة اللازمة لإصلاح مشاكلهم ضمن مجتمعاتهم المحلية.

صحيح أنّ ألبانيا وضعت مجموعة من قوانين مكافحة الفساد، إلا أنها نادراً ما كانت تطبّقها بشكل فاعل. ومردّ ذلك بشكل أساسي إلى عدم استعداد القادة السياسيين لذلك، هم الذين لم يروا في تغيير المسلكيات الفاسدة ما يعود عليهم بالفائدة. ومع أنّ أطر العمل القانونية كانت مطبّقة على نحو واسع في العام ٢٠٠٤، واصلاحات الهيئة القضائية والإدارة العامة تجري على قدم وساق، لكن ما زالت مشكلة محاربة الفساد على المستوى السياسي موجودة، والجهود المبذولة لمعالجة الفساد لا تخلّف تأثيراً ملحوظاً.

لمحة عن البرنامج وغرضه

رداً على التحديات المنتشرة في مجال إدارة الحكم، أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني برنامج الديمقراطية وادارة الحكم في ألبانيا، بمساعدة اتحاد من منظمات التنمية الدولية. وقد تضمّن هذا الاتحاد المعهد الديمقراطي الوطني، «شركاء من أجل التغيير الديمقراطي»، و«المجلس الدولي للتبادل والأبحاث»، إضافةً إلى شريك محلي هو «الائتلاف ألالباني لمكافحة الفساد». هدف برنامج الديمقراطية وادارة الحكم في ألبانيا إلى تعزيز العملية الديمقراطية والتخفيف من الفساد من خلال زيادة مشاركة

مراقبة الانتخابات المحلية

رغم أنّ أنشطة المراقبة المرتبطة بالحملات يمكن أن تتّصل بمراقبة الانتخابات المحلية وغيرها من المبادرات الرامية إلى دعم حرية الأنظمة والعمليات الانتخابية وعدالتها، إلا أنّ الكتيّب لا يتعمّق في هذه العلاقة.

تستند مراقبة الانتخابات المحلية إلى حق المواطنين في المشاركة في الحكومة، وهو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الحقوق الانتخابية. في هذا الإطار، شاركت المئات من المنظمات والائتلافات في حملة مراقبة غير منحازة للانتخابات في بلادها، كما أنّ عدد المنظمات المحلية العاملة من أجل تعزيز العمليات الانتخابية الديمقراطية ما زال إلى ارتفاع. بالإضافة إلى ذلك، تتراوح أنشطة مراقبة الانتخابات المحلية بين إجراء إحصاء عام للأصوات أو «الفرز السريع»، مراقبة سجل الناخبين، مراقبة الإعلام، تحليل أطر العمل القانونية للانتخابات الديمقراطية ومراقبة التكنولوجيات الإلكترونية الخاصة بالانتخابات. ويمكن القول إنّ مراقبة المنظمات المحلية غير المنحازة للانتخابات تساعد في زيادة مستوى الثقة العامة بالعملية الانتخابية. فهي تردع المخالفات والتلاعب بالانتخابات، وتكشفها في حال حدوثها، كما تؤمّن سبيلاً مهماً كي يشارك المواطنون في العمليات الانتخابية، وتزوّد المجتمعات المحلية والدولية بمعلومات مهمة حول نزاهة الانتخابات، فضلاً عن توصيات لتحسين العملية.

المواطنين في أبرز القضايا الخاصة بإدارة الحكم، وإعداد حكومات محلية ووطنية أكثر استجابةً لاحتياجات الشعب، وتشجيع المواطنين على أن يكونوا أكثر تشاركية وتواصلاً. وقد قامت استراتيجية المعهد الديمقراطي الوطني لإيفاء بهذه الأهداف على دعم مجموعة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالمجتمع المحلي، بما في ذلك مراقبة الميزانية، المدافعة عن الميزانية، تتبّع أثر النفقات، إعداد برامج المجتمع المحلي والحملات القائمة على التعهد.

النشاطات الخاصة بمراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات

مبادرات المجموعات المدنية

بدأت المجموعات المدنية في مختلف أنحاء ألبانيا، من خلال برنامج الديمقراطية وإدارة الحكم في ألبانيا، بالمشاركة في العمليات الخاصة بالميزانية، عن طريق مراقبة إلى أي مدى تعكس ميزانيات الحكومات المحلية أولويات المواطنين. فاستخدمت المجموعات، أولاً، الاستبيانات التي صاغتها، بمشورة من المعهد الديمقراطي الوطني، من أجل تحديد أولويات الجماعات على صعيد الميزانية. وما لبثت أن راقبت الاجتماعات الخاصة بالميزانيات المحلية، استناداً إلى أوراق عمل خاصة بمراقبة الميزانية، لمعرفة إلى أي مدى قامت الحكومة بمعالجة الأولويات المذكورة. بعد ذلك، صاغت المجموعات، بناءً على نتائج المراقبة، اقتراحات لإيجاز أولويات المواطنين على صعيد الميزانية. ومن المنظمات المدنية ما استخدم الاقتراحات كأساس للتعاون مع المسؤولين المحليين حول عملية صياغة الميزانيات، ومنها ما استخدمها لإعداد حملات المدافعة المرتبطة بالميزانية. في العديد من المجتمعات المحلية، حيث استجابت الحكومات المحلية لجهود المجموعات المدنية من خلال صياغة مسودات الميزانيات التي تعكس أولويات المواطنين، أشرفت المجموعات على تتبّع أثر النفقات وتقييم مستوى تطبيق الخدمات العامة.

مبادرة ميزانية «صن شاين»

بهدف دعم المجموعات المدنية في عملية مراقبة الميزانية، ومبادرات المدافعة وتتبّع أثر النفقات، تعاون المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه في وضع المعايير الخاصة بميزانية «صن شاين». فتمّت صياغة هذه المعايير الاثني عشر، وتوزيعها على المسؤولين في الحكومات المحلية لمساعدتهم في صياغة ميزانيات شفافة ومساءلة، وعلى المواطنين لاستخدامها في مراقبة عمليات إعداد الميزانية وتحليلها. ولتشجيع الحكومات المحلية على المشاركة والالتزام، أجرى المعهد الديمقراطي الوطني وجمعية البلدات ألالبانية تدريبات حول المعايير المطبّقة على محافظي البلديات ورؤساء المجالس البلدية الـ٢٠٨ في ألبانيا. وقد تمّ توزيع المعايير على المواطنين بشكل موسّع كي يستخدموها عند مراقبة عمليات إعداد الميزانية في مجتمعاتهم.

النشاطات المرتبطة بالحملات

بما أنّ ألبانيا كانت قد نظّمت انتخابات تشريعية في العام ٢٠٠٥ وانتخابات محلية في العام ٢٠٠٧، فقد استكمل برنامج الديمقراطية وإدارة الحكم في ألبانيا تأييده للمراقبة الخاصة بالميزانية من خلال دعم المبادرات المرتبطة بالحملات الانتخابية. فدعم البرنامج المذكور مبادرات البرامج المخصصة للناخبين قبيل انتخابات ٢٠٠٥ التشريعية، ومبادرة إدارة الحكم الرشيد قبيل انتخابات ٢٠٠٧ البلدية.

مبادرات البرامج المخصصة للناخبين

في العام ٢٠٠٥، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المجموعات المدنية في خمس مناطق انتخابية عبر ألبانيا، خلال إعدادها برامج مخصصة للناخبين توجز أولويات المواطنين في ما يتعلق بالقضايا المحلية. وما لبثت المجموعات أن عرضت هذه البرامج على الأحزاب السياسية والمرشّحين النيابيين، خلال فترة الحملات الانتخابية. كل ذلك سمح للمجموعات المدنية بزيادة وعي المرشّحين تجاه أولويات المواطنين في ما يتعلق بالقضايا المحلية، كما ساعد المرشّحين على إدراج هذه الأولويات ضمن برامجهم الانتخابية. في بعض المناطق الانتخابية، استند المواطنون إلى البرامج المخصصة للناخبين كأساسٍ لتنظيم النقاشات.

بعد الانتخابات، قارنت المجموعات المدنية الوعود التي أطلقها الفائزون في الانتخابات بنشاطاتهم وأعمالهم بعد الانتخابات، مستندةً إلى البرامج المخصصة للناخبين كعلامات لتحديد مدى معالجة المسؤولين لأولويات المواطنين. في بعض هذه المناطق الانتخابية، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المواطنين على

تنظيم اجتماعات عامة مع النواب، من أجل مناقشة إنجازاتهم على امتداد ألاشهر الستة ألاولى من توليهم منصبهم، فضلاً عن أولوياتهم بالنسبة إلى المستقبل. وتمّ توزيع محاضر هذه الاجتماعات على العامة، لتزويد ألاشخاص الذين لم يتمكّنوا من الحضور بالمعلومات اللازمة. كما استخدمت هذه المحاضر كسجل لمساعدة المواطنين على تحديد التقدّم الذي يحرزه النواب في تلبية احتياجات المواطنين خلال مدة ولايتهم.

مبادرة إدارة الحكم الرشيد

طبّق الائتلاف ألالباني لمكافحة الفساد، قبل انتخابات العام ٢٠٠٧ المحلية، مبادرةً لإدارة الحكم الرشيد، تمكّنت المنظمة، بموجبها، من إقناع ٧١٢ مرشّحاً بلدياً بتوقيع تعهد سابق للانتخابات، يلتزمون فيه بالحكم وفقاً للمعايير ألاساسية الخاصة بإدارة الحكم الرشيد. إثر الانتخابات، نسّق المعهد الديمقراطي الوطني مع الائتلاف ألالباني لتنظيم المرحلة الثانية من المبادرة، وقد نصّت على استخدام بطاقات تقييم لإدارة الحكم الرشيد، يراقب المعنيّون بموجبها كيف يعمل الفائزون الجدد من أجل تنفيذ التعهدات التي أطلقوها قبل الانتخابات. وقد اختتمت مبادرة إدارة الحكم الرشيد من خلال مائدة مستديرة اعترفت بإنجازات العمدات الذين نفّذوا ما كانوا قد وعدوا به.

النتائج

نشاطات مراقبة الميزانية وتتبّع أثر النفقات

- في العام ٢٠٠٧، نجح سكّان مدينة «داجك» في تطبيق حملة مدافعة من أجل إعادة ترميم طريق من «داجك» إلى «بنتار». وقد أشرف المواطنون على إتمام المشروع بأكمله، بعد أن كانوا قد اجتمعوا بعمدة المدينة وموظفيه ثلاث مرات، كما تولوا مراقبة عملية المزايدة على عقد البناء.

النشاطات المتعلقة بالحملات

- قبل الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧، نظّمت المجموعات المدنية ٢٧ حدثاً عاماً، حضره أكثر من ١٧٠٠ مواطن و٥٠ مرشّحاً. في هذا الإطار، وفّرت البرامج المخصّصة للناخبين أبرز النقاط المطروحة على النقاش خلال تلك الاجتماعات، مما ساعد في تركّز النقاشات المنظّمة خلال الحملات حول مواضيع أساسية، أكثر من ذي قبل.

التوصيات

- من ألارجح أن يشارك المواطنون بنسبة أكبر، ويشجّعوا غيرهم على المشاركة، إذا تمكّنوا من لمس فوائد فورية ومباشرة لعملهم. لذا، قبل المشاركة في مبادرة لمراقبة العملية السياسية، إحرص على وجود حيّز سياسي كاف لتحقيق قدر بسيط من التغيير الملموس على ألاقل.

- عند إعداد البرامج، خذ بعين الاعتبار الإمكانيات والاحتياجات والمصالح المتنامية للمشاركين المحليين، عوضاً عن الاتكال على نماذج البرامج الموجودة سلفاً فقط.

- من الضروري إنشاء شبكة من المجموعات المدنية كي يكون صوتها أعلى وأقوى على المستوى الوطني، لكن يجب أن يعزّز المعهد الديمقراطي الوطني الاتصال بين المجموعات المدنية كي يتمكّن من تحقيق ذلك.

- يجب نسج الشراكات مع المنظمات المحلية التي تملك القدرة على استيعاب المساعدات، وتبدي اهتماماً باستلامها.

- يجب توقيع مذكّرات التفاهم لتوضيح أدوار كل منظمة مساهمة في الشراكة، فضلاً عن مسؤولياتها وتوقعاتها.

أدوات المراقبة المتعلقة بالحملات

Campaign-Related Monitoring Tools

١٦. مجموعة التوجيهات الخاصة بأدلة الناخبين إلاقليمية – كمبوديا

١٧. عدة المسح لادلة الناخبين– الفيليبين

١٨. استبيان البرنامج الخاص بالمجتمعات المحلية– ألبانيا

١٩. البرنامج الخاص بالمجتمعات المحلية في سينيج– ألبانيا

٢٠. أداة مراقبة أداء النواب– ألبانيا

٢١. التعهد بإدارة الحكم الرشيد– ألبانيا

٢٢. استمارة المراقبة لإدارة الحكم الرشيد– ألبانيا

١٦. مجموعة التوجيهات الخاصة بأدلة الناخبين الإقليمية – كمبوديا

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني مجموعةً من التوجيهات الخاصة بأدلة الناخبين، بهدف صياغة أدلة إقليمية موجّهة نحو الناخبين في كمبوديا، استعداداً لانتخابات الجمعية الوطنية. وتشكّل هذه الخطوة مثالاً عن كيفية إعداد المنظمات لمشروع نموذجي من أجل كسب التزام المرشّحين والأحزاب السياسية. تتضمّن المجموعة أيضاً أسئلة للمرشّحين، وشرحاً لكيفية صياغة هذه الأسئلة.

أدلة الناخبين إلاقليمية لانتخابات الجمعية الوطنية للعام ٢٠٠٣

برعاية المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

مجموعة التوجيهات

مقدّمة

قدّم المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية دعوةً إلى حزبكم للمشاركة في برنامجه الهادف إلى إصدار أدلة إقليمية للناخبين، وهي أداة توعية مهمّة للناخبين في المرحلة الممهّدة لانتخابات الجمعية الوطنية المقرّر تنظيمها في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٣. إنّ المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية، غير منحازة، تعمل من أجل تعزيز الديمقراطية ونشرها في مختلف أنحاء العالم. وكان المعهد قد عمل مع عدة أحزاب سياسية ومنظمات مدنية في كمبوديا، منذ العام ١٩٩٢، وهو يتمتع بخبرة في تنظيم عدد من البرامج المتعددة ألاحزاب الناجحة والبرامج المتعلقة بالانتخابات.

يخطّط المعهد الديمقراطي الوطني لاصدار ١٢ دليلاً إقليمياً للناخبين، تسلّط الضوء على أحزاب متعددة، أي بمعدّل دليل واحد في كلٍّ من ألاقاليم الاثني عشر. وهو يزمع نشرها على نحوٍ واسع في فترة الحملات المؤدية إلى انتخابات العام ٢٠٠٣. من المتوقع أن تكون هذه ألادلة أداةً مهمة تمكّن الناخبين، ضمن ألاقاليم المعنية، من الاطلاع على برامج ألاحزاب السياسية كي يتمكّنوا من اتخاذ قرارٍ أكثر وعياً أمام صناديق الاقتراع. في هذا إلاطار، سيصدر المعهد الديمقراطي الوطني أدلة الناخبين المتعددة ألاحزاب في ألاقاليم الاثني عشر التالية: سيام ريب، باتامبانغ، بانتاي مينكي، كامبومنغ شنانغ، كومبونغ شام، كرايتي، تاكيو، كامبوت، كامبونغ سبو، براي فنغ، سفاي ران وكاندال.

إذا اختار حزبكم الاستفادة من هذه الفرصة، نطلب منكم تزويدنا بإجابات خطية بمعدّل أربعة أسئلة عن كل إقليم يسمّي فيه حزبكم مرشّحين عنه. وقد صاغ المعهد الديمقراطي الوطني هذه ألاسئلة ألاربعة على أساس كل إقليم على حدة، واستناداً إلى النتائج التي أثمرت عنها سلسلةٌ طويلة من جلسات النقاش بين الناخبين ضمن ألاقاليم المعنية، من أجل تحديد أبرز المخاوف والقضايا التي تشغل البال العام في كلّ إلاقليم. وبالتالي، تُمثّل هذه ألاسئلة أبرز المخاوف المتجذّرة في عقول الناخبين الكمبوديين ضمن إلاقليم المستهدف.

محتويات مجموعة التوجيهات الخاصة بأدلة الناخبين

ترمي مجموعة المعلومات هذه إلى تزويد حزبك بكافة المعلومات اللازمة كي يتمكّن من المشاركة بنجاح في هذا البرنامج. وهو يتضمّن على وجه التحديد ما يلي:

- اتفاق حول القواعد والتوجيهات وإلارشادات التي تنظّم سير برنامج أدلة الناخبين (التوقيع إلزامي لضمان المشاركة)؛

- معلومات عامة حول كيفية اختيار ألاسئلة الخاصة بأدلة الناخبين؛
- لائحة بألاسئلة الخاصة بأدلة الناخبين، على أساس كل إقليم على حدة؛
- قرص ممغنط صغير كي يحصل المعهد الديمقراطي الوطني على نسخة إلكترونية عن إلاجابات.

للاستفسار عن أي سؤال حول برنامج أدلة الناخبين، يمكن الاتصال بـ:

السيد بريب كول، المسؤول عن البرنامج
هاتف: ٠١٢ ٨٧٧ ٨٣٣

السيد شهاي ساراث، المنسّق الميداني
هاتف: ٠١٢ ٩٣٩ ٧٦٨

أدلة الناخبين الإقليمية لانتخابات الجمعية الوطنية للعام ٢٠٠٣

برعاية المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

اتفاق حول القواعد والتوجيهات والإرشادات

يحرص المعهد الديمقراطي الوطني، قبل كل شيء، على إصدار أدلة إقليمية للناخبين من أجل ضمان الحيادية والنزاهة، إلى جانب منح الأحزاب فرصة عرض أفكارها، والناخبين فرصة اكتشاف كيف تنوي هذه الأحزاب الاستجابة لمخاوفهم الأساسية.

من هنا، يتطلّع المعهد الديمقراطي الوطني إلى إيجاز القواعد والتوجيهات التالية لضمان العمل بمعايير العدالة والنزاهة في هذا البرنامج.

القواعد والتوجيهات

١. أي حزب أو مرشّح لا يلتزم بمعايير أو آداب المهنية يُجرّد من أهلية المشاركة في برنامج أدلة الناخبين، بدون تحذير مسبق، وبناءً على قرار من المعهد الديمقراطي الوطني وحده.

٢. يتمثّل أحد أهداف هذا البرنامج بإثبات أنّ الأحزاب السياسية في كمبوديا قادرة على عرض البرامج الحزبية من دون التهجم على بقية الأحزاب بطريقة شخصية أو غير مهنية. من هنا، يجوز للأحزاب أن تناقش، عند إجابتها عن الأسئلة المحددة، السياسات والبرامج السياسية والقضايا التي تواجه الناخبين في منطقتهم فقط.

٣. يجب أن تثبت الأحزاب الفرق بين السياسات التي تفضّلها وسياسات أي حزب آخر، لكن بطريقة بنّاءة ومبنية على الحقائق فقط.

٤. لا يجوز للأحزاب مناقشة أي مسائل شخصية تتعلق بأي مرشّح آخر، كما لا يجوز لها استخدام الكلمات المهينة أو التهجم على شخص مرشّح/حزب آخر.

التعليمات

١. يجب أن يقدّم حزبك إلى المعهد الديمقراطي الوطني خلاصة تتضمّن ٢٥٠ كلمة، تشمل معلومات عامة عن الحزب أو تاريخه أو سيرته.

٢. يجب أن يقدّم حزبك إلى المعهد الديمقراطي الوطني صورةً عن شعاره، وصورة لرئيسه، كي يتمّ إدراجهما ضمن دليل الناخب.

يجب أن يجيب حزبك عن كل ألاسئلة في كلٍّ من المقاطعات الاثنتي عشرة التي هو مسجّل في دوراتها الانتخابية. أما إذا اختار عدم إلاجابة عن أحد ألاسئلة، فسينشر المعهد الديمقراطي الوطني بقية إجاباتك.

٤. لا يجوز أن تفوق كل إجابة الـ٢٠٠ كلمة. إذا تجاوز حزبك في إجابته هذا العدد المحدد من الكلمات، يحتفظ المعهد الديمقراطي الوطني بحقه في اقتطاع جزء من إلاجابة.

٥. يجب أن يتأكد حزبك من أنّ إلاجابات واضحة وموجزة وخالية من ألاخطاء إلاملائية وأخطاء القواعد والترقيم. سيقوم المعهد الديمقراطي الوطني بطباعة إلاجابات تماماً كما وصلته، ولن يقوم بأي تصحيحات.

٦. يجب أن تسلّم ألاحزاب قرصاً ممغنطاً صغيراً يقدمه المعهد الديمقراطي الوطني، يتضمّن نسخةً إلكترونية عن إجاباتها.

يجب أن يسلّم حزبك كل هذه المواد المطلوبة إلى المعهد الديمقراطي الوطني بأسرع وقت ممكن، على ألا يتأخر موعد التسليم عن نهار الاثنين ٩ حزيران/يونيو، الساعة الخامسة مساءً. إذا لم يرسل حزبك هذه إلاجابات في الوقت المناسب، يخسر حقّ مشاركته في هذا البرنامج. لن يحصل حزبك على فرصة أخرى لمراجعة إجاباته، فاحرص إذاً على أن تكون جميع إلاجابات كاملة وجاهزة للطباعة عند إرسالها، بما يتوافق مع القواعد والتوجيهات المحددة ههنا.

إذا كان حزبك يوافق على هذه القواعد والمبادىء والتوجيهات، فإنّ المعهد الديمقراطي الوطني يطلب من ممثل الحزب التوقيع أدناه لإثبات التزامك بهذا البرنامج. يعتبر التوقيع على هذا الاتفاق إلزامياً لضمان المشاركة في البرنامج.

يثبت هذا التوقيع التزام حزبي بهذا البرنامج بالتوافق مع الشروط المحددة أعلاه. إذا لم يتمكّن حزبي من إلايفاء بهذه الشروط والمسؤوليات، أدرك وأعي أنه سيُقصى من المشاركة في البرنامج.

اسم ممثّل الحزب	التاريخ

أدلة الناخبين الإقليمية لانتخابات الجمعية الوطنية للعام ٢٠٠٣

برعاية المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

معلومات عامة حول اختيار الأسئلة

تعاون المعهد الديمقراطي الوطني، سعياً منه لتحديد الأسئلة الخاصة ببرنامج دليل الناخبين، مع المنظمات غير الحكومية المحلية في كل إقليم، لتنظيم سلسلة مطوّلة من مجموعات النقاش، من أجل تحديد القضايا الأكثر إلحاحاً في كل إقليم. وقد عُرفت سلسلة منتديات النقاش العامة هذه باسم «المبادرة الديمقراطية من خلال النقاش المحلي المستدام». قدّمت هذه المنتديات إلى المواطنين فرصة مناقشة أبرز القضايا التنموية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعهم المحلي. وقد عُقدت الجلسات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو لإتاحة وقت كاف للتحضير لهذا البرنامج. من جهته، خصّص المعهد الديمقراطي الوطني جهوده ليضمن أنّ البرنامج قد نُظّم بطريقة عادلة، محايدة وموضوعية.

فضلاً عن ذلك، تعاون المعهد الديمقراطي الوطني، في ما يتعلق بكلّ مجموعة نقاش، مع شركائه من المنظمات غير الحكومية المحلية ليضمن مشاركة متوازنة. وقد أجريت النقاشات المقرّرة لجميع الدوائر الانتخابية في كلٍّ من ألاقاليم المستهدفة الاثني عشر (سيام ريب، باتامبانغ، بانتاي مينكي، كامبومنغ شنانغ، كومبونغ شام، كرايتي، تاكو، كامبوت، كامبونغ سبو، براي فنغ، سفاي ران وكاندال). كما تمّ تنظيم ١٤٣ مجموعة نقاش في مختلف أنحاء ألاقاليم الاثني عشر.

اختار المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه من المنظمات غير الحكومية المحلية المشاركين في جلسات «المبادرة الديمقراطية من خلال النقاش المحلي المستدام» بناءً على معايير صارمة. فقد تمّ اختيار المشاركين من مختلف المحلات في كلٍّ من الدوائر الانتخابية ضمن ألاقاليم الاثني عشر. وكان أن ضمّت المجموعة ٢٠ مشاركاً يعكسون تمثيلاً عادلاً على المستوى الجغرافي ومستوى النوع الاجتماعي.

في ما يلي المعايير الخاصة باختيار المشاركين لمجموعات النقاش:

- يجب أن يكون كل المشاركين ما فوق الثامنة عشرة من العمر (سنّ التصويت القانوني).
- يجب أن تفرز المنظمات غير الحكومية المشاركين للتأكد من أنهم لا يمثّلون أي جهة منحازة أو أنهم لن يطرحوا أي قضية أو نشاطات منحازة خلال الاجتماع. فهذا المنتدى هو مكان لقاء لجميع الموطنين لمناقشة مشاكل محلية مهمة، بعيداً عن أي تأثير منحاز سياسياً.
- يجب أن يكونوا أفراداً ناشطين في المجتمع، لهم معارف نافذون ويستوعبون مشاكل مجتمعهم.

- في حالة مجموعات القطاعات المهنية (الصحة، التعليم، إلخ.)، يجب أن يتضمّن المشاركون موظّفين في القطاع العام، منظمات غير حكومية، وممثّلين عن القطاع الخاص.
- يجب أن يكون لكلّ المشاركين المهنيّين وظيفة على مستوى المحلة وما دون، بشكل يضمن مشاركتهم على المستوى المحلي.
- يجب تمثيل ١٠٠٪ من المحلات على مستوى الدوائر الانتخابية.
- يجب أن يملك المشاركون مستوىً أساسياً من القراءة والكتابة.

مجموعات السكان (مجموعات التركيز)

١. المزارعون والصيادون

- إيجاد توازن بين مختلف قطاعات الزراعة
- إيجاد توازن بين المزارعين العاملين في ألاراضي المروية وغير المروية
- إيجاد توازن بين المزارعين الذين يملكون ألاراضي (٣–٥ هكتارات وما دون) وأولئك الذين يملكون أقل من هكتار واحد.

٢. النساء

- إيجاد توازن بين الموظفات في القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- إيجاد توازن بين النساء الشابات والنساء ألاكبر سناً.

٣. المجلس المحلي

- تعدّد ألاحزاب عند إلامكان (يمكن استقطاب أعضاء المجلس المحلي بشكل يضمن تمثيل ألاحزاب المتعددة)

٤. الموظفون في القطاع العام

- إيجاد توازن بين المدراء وأصحاب الاختصاصات (رئيس التنمية الزراعية/الريفية في المحلة، المرشدين في مجال التنمية الريفية/الزراعية إلخ.)
- إيجاد توازن بين القطاعات

٥. الشباب

- يجب أن يكون ٦٠٪ من الشباب من الذين يرتادون المدارس والجامعات و٣٠٪ ممّن لا يفعلون.

يجب أن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٢ سنة.

٦. **المجتمع المدني**

- المنظمات غير الحكومية المسجّلة وغير المسجّلة والمنظمات أو الجمعيات المستندة إلى المجتمع المحلي.
- إيجاد توازن بين القطاعات

٧. **أصحاب الاختصاصات في قطاع التربية**

- إيجاد توازن بين المدراء وأصحاب الاختصاصات (مدراء المدارس، المدرّسون إلخ.)
- إيجاد توازن بين أصحاب الاختصاصات في القطاع العام والقطاع الخاص

٨. **القطاع الخاص**

- إيجاد توازن بين القطاعات (التجارة، الخدمات، الزراعة، الصحة إلخ.)

٩. **العاملون في القطاع الطبي**

- إيجاد توازن بين المدراء وأصحاب الاختصاصات والقطاع الخاص (رئيس المركز الصحي، ألاطباء/الممرّضون، القابلات، المستوصفات الخاصة، الصيدليات، إلخ.)

١٠. **المسنّون**

- ألاشخاص ما فوق الـ٥٥ من العمر
- يجب أن يفدوا من مختلف القطاعات

١١. **العمّال**

- يجب أن يكونوا ما فوق الـ١٨ من العمر وأن يبلغوا السن القانونية للتصويت
- يجب أن يكونوا ناشطين في مجال العمل
- يجب إيجاد توازن بين العاملين في المزارع والعمّال في المصانع (عندما يكون ذلك ممكناً)

عُقدت كل جلسات «المبادرة الديمقراطية من خلال النقاش المحلي المستدام» على مستوى الدوائر الانتخابية في مواقع محايدة وغير منحازة.

وفّرت البيانات المستخلصة من مجموعات النقاش معلومات قيّمة للمعهد الديمقراطي الوطني حول أبرز القضايا التي تؤثّر على الأشخاص في هذه الأقاليم. وقد جمع المعهد هذه المعلومات العامة لصياغة الأسئلة وإعداد أدلة الناخبين. جدير بالذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد شارك، دون غيره، في الصياغة النهائية للأسئلة، بما يصبّ في مصلحة مراعاة معايير الحيادية والعدالة مع الأحزاب السياسية كافة.

أدلة الناخبين إلاقليمية لانتخابات الجمعية الوطنية للعام ٢٠٠٣

برعاية المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

أسئلة أدلة الناخبين (وفقاً لألاقاليم)

بانتاي مينكي

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري، بشكل يوفّر مخزوناً مناسباً للمياه من أجل الزراعة؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يفعل حزبكم لزيادة عدد المدارس في بانتاي مينكي؟

السؤال ٣: الشؤون الاجتماعية

ماذا يقترح حزبكم لمعالجة مأزق الفقراء والمعدومين في بانتاي مينكي؟

السؤال ٤: الاقتصاد

ما هو الحلّ الذي يقدّمه حزبكم لتثبيت أسعار السلع في ألاسواق المحلية؟

باتامبانغ

السؤال ١: الاقتصاد

ماذا يقترح حزبكم لمعالجة مأزق الفقراء والمعدومين في باتامبانغ؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يفعل حزبكم لمعالجة مشكلة نقص المدارس الابتدائية في باتامبانغ؟

السؤال ٣: ألامن الاجتماعي

ماذا يقترح حزبكم لازالة خطر ألالغام ألارضية في باتامبانغ؟

السؤال ٤: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري، بشكل يوفّر مخزوناً مناسباً للمياه من أجل الزراعة؟

كومبونغ شام

السؤال ١: الاقتصاد

هل يدعم حزبكم اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة أسعار المنتوجات المحلية في ألاسواق، بغية تحسين مدخول المنتجين المحليين؟ إذا أجبتم بنعم، فما هي التدابير التي ستتّخذونها؟ أما إذا أجبتم بكلا، فاذكروا السبب.

السؤال ٢: ألامن الاجتماعي

ماذا يقترح حزبكم للجم انتشار العنف المحلي في كومبونغ شام؟

السؤال ٣: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد موارد الماء المتوفّرة للمزارعين في كومبونغ شام؟

السؤال ٤: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدرّسين في المدارس الابتدائية في كومبونغ شام؟

كامبومنغ شنانغ

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري والسدود في كامبومنغ شنانغ؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة بناء المدارس في كامبومنغ شنانغ ولتحسين مستوى الاستفادة من فرص التعليم؟

السؤال ٣: الصحة

ماذا يمكن أن يفعل حزبكم ليضمن بناء المزيد من المستشفيات والمستوصفات، بهدف تأمين مستوى أساسي من الرعاية الصحية في كامبومنغ شنانغ؟

السؤال ٤: الاقتصاد

هل يشعر حزبكم أنه يجب وضع حدٍّ لتدفق المنتجات ألاجنبية إلى داخل البلاد بهدف الترويج للسلع المنتجة محلياً؟ لمَ أو لمَ لا؟

كامبونغ سبو

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لزيادة مخزون الماء المخصص لريّ ألارز وغيره من المنتجات الزراعية في كامبونغ سبو؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدرّسين المختصين في مدارس كامبونغ سبو الابتدائية؟

السؤال ٣: الصحة

ماذا يقترح حزبكم لزيادة مخزون ألادوية في المستشفيات والمستوصفات المحلية في كامبونغ سبو؟

السؤال ٤: القانون

ماذا يقترح حزبكم للجم مستوى الفساد والظلم ضمن السلطات المحلية في كامبونغ سبو؟

كامبوت

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري والسدود في كامبوت بما يصبّ في مصلحة التنمية الزراعية؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدارس الابتدائية في كامبوت وتحسين مستوى الوصول إلى الفرص التعليمية؟

السؤال ٣: الصحة

ماذا يقترح حزبكم لبناء المزيد من المستشفيات والمستوصفات في كامبوت؟

السؤال ٤: النقل

ماذا يقترح حزبكم لبناء الطرق ضمن القرية الواحدة وفي ما بين القرى في كامبوت وكذلك لصيانتها؟

كاندال

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري والسدود في كاندال؟

السؤال ٢: ألامن الاجتماعي

ماذا يقترح حزبكم للحد من انتشار الاستغلال والعنف المنزلي في كمبوديا؟

السؤال ٣: الاقتصاد

هل يدعم حزبكم تخفيف معدّل الفائدة للتشجيع على الاقتراض، بما يصبّ في مصلحة التنمية الاقتصادية في كمبوديا؟ لمَ أو لمَ لا؟

السؤال ٤: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لتشجيع التلاميذ على عدم ترك المدرسة؟

كرايتي

السؤال ١: الاقتصاد
ماذا يفعل حزبكم للتشجيع على تصدير السلع الكمبودية إلى ألاسواق ألاجنبية؟

السؤال ٢: الزراعة
ماذا يقترح حزبكم لمساعدة المزارعين في كرايتي بحيث يتمكّنون من شراء المزيد من بذور ألارز أملاً في زيادة محاصيلهم؟

السؤال ٣: الصحة
ماذا يقترح حزبكم لمعالجة انعدام مياه الشرب السليمة في كرايتي؟

السؤال ٤: التعليم
ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدارس الابتدائية في كرايتي؟

براي فنغ

السؤال ١: الزراعة
ماذا يقترح حزبكم لتحسين نظام الري والسدود في براي فنغ؟

السؤال ٢: التعليم
ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدارس الابتدائية في براي فنغ؟

السؤال ٣: الصحة
ماذا يقترح حزبكم لتحسين أداء ألاطباء والطاقم الطبي في براي فنغ؟

السؤال ٤: النقل
ماذا يقترح حزبكم لبناء الطرق ضمن القرية الواحدة وفي ما بين القرى في براي فنغ وكذلك لصيانتها؟

سيام ريب

السؤال ١: التعليم
ماذا يقترح حزبكم لبناء المزيد من المدارس في سيام ريب؟

السؤال ٢: الزراعة
ماذا يقترح حزبكم لمعالجة نقص بذور ألارز والخضروات ألاخرى بشكلٍ يؤدي إلى الحد من إلانتاج الزراعي؟

السؤال ٣: النقل

ماذا يقترح حزبكم لمعالجة مشكلة انعدام الطرق السالكة في سيام ريب؟

السؤال ٤: الاقتصاد

ماذا يقترح حزبكم لتحسين استثمار رُووس ألاموال بما يصبّ في مصلحة التنمية الاقتصادية في سيام ريب؟

سفاي ران

السؤال ١: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين مهارات المزارعين؟

السؤال ٢: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدارس في سفاي ران؟

السؤال ٣: الاقتصاد

ماذا يقترح حزبكم لمعالجة احتياجات الفقراء في سفاي ران، لا سيما أولئك الذين لا يملكون ما يكفي من الغذاء؟

السؤال ٤: القانون

ماذا يقترح حزبكم للجم انتشار العنف المنزلي في سفاي ران؟

تاكيو

السؤال ١: النقل

ماذا يقترح حزبكم لتحسين نوعية الطرقات في تاكيو؟

السؤال ٢: الزراعة

ماذا يقترح حزبكم لتحسين مخزون الماء المخصص للزراعة؟

السؤال ٣: الاقتصاد

ماذا يقترح حزبكم لتحسين معايير العيش للفقراء والمحرومين في تاكيو؟

السؤال ٤: التعليم

ماذا يقترح حزبكم لزيادة عدد المدارس من أجل تحسين الفرص التعليمية؟

١٧. عدة المسحٍ لادلة الناخبين

أشرف على صياغة هذا المرجع كل من المعهد الديمقراطي الوطني و«إنترنيوز»، شريك المعهد في الفيليبين، خلال الفترة الممهدة لانتخابات مجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٧. وهو يقدّم مثالاً، من وجهة نظر مختلفة، عن كيفية صياغة دليل للناخب من أجل المرشّحين، كما يورد أمثلةً عن ألاسئلة الواردة في المسح وشرحاً لطريقة صياغتها.

عدة المسح لأدلة الناخبين

٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧
[اسم المرشّح]

مرشّح لعضوية مجلس الشيوخ، [الحزب أو الائتلاف]
[عنوان المركز الرئيسي]

من خلال:
[اسم الشخص المسؤول عن الاتصالات، أو اسم المرشّح]

حضرة _____ :

تحية وبعد،

تعدّ مجلة «نيوزبرايك أونلاين»، الصادرة عن «المجموعة الإعلامية للثقة العامة»، أدلةً للناخبين تتضمّن مواقف مرشّحي مجلس الشيوخ بشأن بعض القضايا والقطاعات المحدّدة. وقد أجري مسحٌ لمختلف المرشّحين السبعة والثلاثين لعضوية مجلس الشيوخ، بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وهي منظمة غير حكومية، غير منحازة، تعمل من أجل تعزيز الديمقراطية ونشرها في مختلف أنحاء العالم. (للمزيد من المعلومات حول المعهد، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: www.ndi.org).

ندعوكم إلى المشاركة في **المسح رقم ١**، حيث سيُطلب منكم الإجابة، خطياً، عن **ثلاثة أسئلة** – عن استغلال المال العام لأغراض انتخابية، برنامج العمل التشريعي، والإصلاحات الاقتصادية والانتخابية. سيتمّ تحميل إجاباتكم عن هذه الأسئلة قبل أسابيع من انتخابات منتصف الولاية في موقع إلكتروني خاصّ بالمشروع (www.philvoters.net)، يمكن الوصول إليه من الصفحة الرئيسة لـ«نيوزبرايك أونلاين» (www.newsbreak.com.ph).

نطلب منكم إرسال إجاباتكم بحلول يوم **الثلاثاء ١٠ نيسان/أبريل**. يمكنكم إرسالها عبر إحدى الطرق التالية:

بريد إلكتروني – elections2007@newsbreak.com.ph (يجب أن تكون الوثائق مطبوعة بصيغة «وورد». نرجو منكم الكتابة في خانة «الموضوع»: المسح رقم ١ – المعهد الديمقراطي الوطني – شهرة المرشّح)

فاكس – ٦٨٧-٥٥٢٨ (إلى: ميريام غرايس غو/المسح رقم ١ – المعهد الديمقراطي الوطني)

بريد عادي – إلى: ميريام غرايس غو، غرفة ١٤٠٢-أ البرج الغربي، مركز سوق ألاوراق المالية في الفيليبين، طريق «إكستشانج»، مركز أورتيغاس، مدينة بازيغ (يجب أن تكون الوثائق مطبوعة بصيغة «وورد»)

سنبلّغكم حالما نتسلّم إجاباتكم.

تتضمّن عدة المسح الوثائق التالية:

معلومات عامة حول اختيار أسئلة المسح

قواعد المسح، المبادىء التوجيهية والتعليمات (يجب إرسال نسخة موقّعة إلى «نيوزبرايك أونلاين»، مرفقة بالإجابات عن أسئلة المسح)

أسئلة المسح.

للاستفسار، يمكن الاتصال بنا على الرقم ٥٥٢٣– ٦٨٧ و٥٥٢٥– ٦٨٧.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،

ميريام غرايس أ. غو
مديرة المشروع

مع ملاحظات:

غليندا م. غلوريا
المديرة التنفيذية في المجموعة الإعلامية للثقة العامة

معلومات عامة حول اختيار أسئلة المسح

خلال تحديد ألاسئلة الخاصة بالمسح رقم ١ من مشروع دليل الناخبين، قامت «نيوزبرايك أونلاين» والمعهد الديمقراطي الوطني بمراجعة لائحة من القضايا الوطنية، التي تستدعي تحرّك المشرّعين أو التي يمكن معالجتها عن طريق التشريع، وهي بالتحديد:

١. استغلال المال العام لأغراض انتخابية

ساد اعتقاد عام– ومردّه إلى نتائج البحث التي نشرتها منظمات الرصد ووكالات المراجعة المالية ووسائل الإعلام المكافحة للفساد– بأنّ أعضاء الهيئات التشريعية غالباً ما يسيئون استعمال المال العام، المقصود به تقديم خدمات إلى الناخبين، من أجل تحقيق أغراض انتخابية. لكن من الممكن تفادي هذا التحويل غير القانوني أو غير المناسب للأموال إذا كان الناخبون يملكون لوائح واضحة ومحدّدة للمشاريع، فيراجعون أداء كل مشرّع بالنسبة إلى كلّ مشروع.

٢. برنامج العمل التشريعي حول أمن الوظائف وفرص العمل

أظهرت المسوح الفصلية لشركة الاستطلاع «نبض آسيا»، طيلة ثماني سنوات تقريباً، أنّ الفيليبينيين الذين بلغوا سنّ الاقتراع تنتابهم أربعة مخاوف رئيسية تعتبر «الأشدّ إلحاحاً» بالنسبة إليهم. من هذه المخاوف العثور على وظيفة مربحة والمحافظة عليها. في هذا الإطار، حرصنا على الاستفهام من المشرّعين عن كيفية تخطيطهم، بحكم وظيفتهم التشريعية، لتوفير الوظائف للناخبين. وترتبط معظم المخاوف الشخصية الأخرى للفيليبينيين بكيفية الحصول على وظيفة مربحة، أي ما يكفي لتمكينهم من تأمين مأكلهم كل يوم وتوفير المستوى التعليمي المناسب لهم ولأولادهم.

٣. الإصلاح السياسي والانتخابي

في كلّ مرة يتمّ التطرق إلى مسألة مراجعة الدستور، يتعرّض المشرّعون لتهجّمات شديدة اللهجة تتّهمهم بدعم التغييرات التي تصبّ في مصلحتهم فقط، وتحويل نظر العامة بعيداً عن الحسنات الممكنة لمختلف الاقتراحات الأخرى. من هذه التغييرات المقترحة تبديل شكل الحكم من الرئاسي إلى البرلماني– وهذه مسألة رسمت مؤخراً حداً فاصلاً بين أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين لها ونوّاب المناطق المؤيّدين. فكيف سيكون موقف المجموعة التالية من أعضاء مجلس الشيوخ بشأن هذه القضية؟

المعهد الديمقراطي الوطني/ألبانيا
الاستبيان الخاص ببرنامج المجتمع المحلي

التاريخ _____ الرمز _____ المحلة/البلدية _____ البلدة/القرية _____

ما هي أبرز القضايا التي يجب أن تحلّها الحكومة المحلية في بلدتك/قريتك على صعيد المحاور التالية؟

إختر ثلاثة مواضيع من كلّ مربّع، وصنّفها وفقاً للعلامات التالية:
١– القضية ألاهم؛
٢– ثاني أهمّ قضية؛
٣– ثالث أهمّ قضية

كيف يمكن أن تكون الحكومة المحلية أكثر شفافية بالنسبة إلى المواطنين؟	كيف يمكن مراقبة تطبيق هذه القضايا؟	كيف يمكن أن تساهم شخصياً في بعض المجالات؟
____ نشر الإعلانات عن اجتماعات المجالس المحلية	____ عقد اجتماعات منتظمة لمساءلة المسؤولين المحليين	____ الوقت
____ نشر القرارات الصادرة عن المجالس	____ المشاركة في اجتماعات المجالس المحلية	____ المهارات المهنية
____ تنظيم اجتماعات دورية مع المواطنين	____ إنشاء مجالس للمواطنين بالقرب من البلدية/المحلة	____ التفاني
____ مكتب استعلام خاص بالمواطنين	____ المراقبة المباشرة	____ غير ذلك _____
____ غير ذلك _____	____ غير ذلك _____	

البنى التحتية	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية
____ الماء	____ قضايا الملكية	____ التعليم
____ شبكة أنابيب الماء	____ الوظائف	____ الدورات التدريبية المهنية
____ جمع النفايات والتخلّص منها	____ التسليفات	____ الصحة العامة
____ إنارة الطرقات	____ الزراعة	____ التقاليد الثقافية
____ المساحات الخضراء العامة	____ الفلاحة	____ المساعدة الاجتماعية أو الاقتصادية
____ الطرقات	____ سياسات مشجّعة على تنفيذ المشاريع	____ غير ذلك _____
____ المدارس	____ السياحة	
____ النقل في المدن	____ غير ذلك _____	
____ المراكز الصحية		
____ خدمات تأمين الرخص المدنية		
____ غير ذلك _____		

١. هل يمكن أن تقوم بحملة مدافعة من أجل تنفيذ ألاولوية ألاهم بالنسبة إليك؟ نعم/كلا
٢. هل كنتَ لتشارك كمراقب محلي في الانتخابات المحلية؟ نعم/كلا
٣. هل ستصوّت في الانتخابات المحلية؟ نعم/كلا

١٨. برنامج المجتمع المحلي في سينيج

يشكّل هذا مثالاً عن برنامج المجتمع المحلي الذي طبّقه المواطنون في سينيج، ألبانيا، استناداً إلى المعلومات التي تمّ جمعها من خلال المسح وبقية المناقشات بين أفراد المجتمع. يوجز هذا المثال أولويات المجتمع وقد تمّ عرضه على المرشّحين خلال الفترة الممهدة للانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧.

المعهد الديمقراطي الوطني– المجتمع المدني

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦– كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نفّذت ٥٧ مجموعة محلية (منها ٣٤ في المناطق الجديدة إضافةً إلى المناطق القديمة حيث كان المنتدى المدني ناشطاً)، في شمال ألبانيا وجنوبها ووسطها، النشاطات التالية من خلال اعتماد منهجيتين غير رسميتين:

١. تنفيذ مسح لبرامج المجتمعات المحلية (٢٤٨٠)

٢. تنظيم نقاشات مع أفراد المجتمع المحلي من خلال التجوّل من باب إلى باب، ومن حيّ إلى حيّ، مما أسفر عن تحديد ٨٨ أولوية، يتعلق معظمها بضرورة تحسين البنى التحتية، وإدارة الحكم بشكل أكثر شفافية.

نسخة عن البرنامج الخاص بالمجتمع المحلي في سينيج

نحن مواطنون من محلة سينيج التي تشكّل جزءاً من الدائرة الانتخابية # ٤٩.

تضمّ مجموعتنا مزارعين، مدرّسين، ممرّضين، ميكانيكيين، أطباء بيطريين، ربات منازل/أرباب منازل، وغيرهم من السكان في المحلة. يستند التزامنا إلى مشاركة المواطنين الحرة والطوعية في تحسين حياة الجماعة. تغطي تجربتنا فترة ٣–٤ سنوات وقد شملت تنفيذ نشاطات عدة مثل: اجتماعات مع ممثّلين منتخبين للتحقق من مدى إيفائهم بوعودهم، والمشاركة في اجتماعات المجلس المحلي حول قضايا الموازنة، وتنظيم المشاريع المحلية المشتركة التي ساهم فيها المواطنون طوعياً، فضلاً عن المشاركة في الحوارات بين المواطنين ورجال السياسة. من هذا المنطلق، بصفتنا مواطنين وناخبين مسؤولين، قمنا، عشية **الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧**، بصياغة برنامج المجتمع المحلي والإعلان عنه.

هدفنا:

- تعزيز جسور التواصل بين المواطنين والممثّلين المنتخبين.
- أن نصبح جزءاً من عملية صنع القرار ذات الطابع الديمقراطي والشفاف بهدف تطوير المجتمع المحلي.
- عرض أولوياتنا بشكل واضح، إلى جانب الحلول البديلة التي يقترحها المرشّح لمنصب العمدة.
- تمثيل جميع المجموعات المحلية خلال النقاشات مع المرشّح لمنصب العمدة.
- استخدام البرنامج كأداة قوية تمكّن من التصويت للمرّشحين الأكثر إيحاءً بالثقة.

قامت صياغة البرنامج الخاص بالمجتمع المحلي على عملية جمع المعلومات الارتجاعية من المواطنين، استناداً إلى استبيان تمّ توزيعه على عدد تمثيلي من المواطنين، ومع مراعاة التوازن على صعيد النوع الاجتماعي والفئة العمرية. بعد إجراء تحليل متعمّق للبيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبيان، تمّ تحديد ما يلي:

عشية الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧، حدّد المواطنون في سينيج قضية تحتلّ الأولوية بالنسبة إليهم: إعادة بناء شبكة الأنابيب في سينيج.

من الأولويات الأخرى التي حدّدها المواطنون في سينيج عشية الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧: أ) **البنى التحتية**: شبكة أنابيب، مياه الشرب، الطرقات، ب) **التنمية الاقتصادية**: فرص الحصول على القروض، الوظائف الجديدة، تطوير الزراعة؛ ج) **التنمية الاجتماعية**: الدورات التدريبية المهنية، المساعدة الاجتماعية/المساعدة الاقتصادية، التعليم؛ د) **الشفافية**: نشر قرارات المجلس، تنظيم اجتماعات دورية مع المواطنين، إنشاء مكتب الاستعلامات الخاص بالمواطنين؛ ه) **العلاقة بين الممثّل المنتخب والمواطنين**: إنشاء مجالس للمواطنين بالقرب من مكاتب الحكومة المحلية وضمان مشاركتها في اجتماعات المجلس المحلي، تنظيم اجتماعات دورية لمساءلة الممثّلين المنتخبين.

نحن، مواطنو محلة سينيج، نؤمن أننا سنساهم في تطوير برامجكم الملموسة، استناداً إلى قضايانا ومخاوفنا. بصفتنا مواطنين وناخبين، سندافع، بالتعاون مع ممثّلي الحكومة المحلية، عن إيجاد حلول للقضايا التي تحتلّ الأولوية بالنسبة إلينا.

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

١٩. أداة مراقبة أداء الناخبين

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه في ألبانيا أداةً كي يستعملها المواطنون لمراقبة النوّاب الفائزين في الانتخابات، بعد فوزهم. فيقوم المواطنون بتحديد الوعود التي أطلقها النوّاب خلال حملاتهم، ومن ثم يعلّقون على جهود النواب لإلايفاء بهذه الوعود. بعد ذلك، يرسلون الاستمارات إلى النوّاب لتحسين مستوى تواصلهم مع ناخبيهم.

أداة مراقبة أداء النوّاب

هي:

أداة مراقبة بسيطة، سهلة الفهم، عملية، يمكن أن يستخدمها المواطنون الذين يريدون تحمّل المسؤولية ونسج علاقات تعاونية فعّالة مع أعضاء البرلمان.

هدفها:

- مراقبة أداء النائب استناداً إلى الأولويات التي حدّدها خلال الحملات.
- تشجيع النائب على الالتزام بوعوده.
- تعزيز استمرارية العلاقات والاتصالات بين الناخبين والنواب.

تقوم أداة المراقبة هذه على صفحتين:

الصفحة الأولى تتضمّن معلومات عامة حول النائب، مثل: عنوانه، وظيفته في اللجنة البرلمانية، أولوياته، الوعود التي قدّمها أثناء الحملات بتمثيل مصالحكم كناخبين والدفاع عنها. وتعتبر الصفحة الأولى ثابتة لا تتغيّر، يطّلع عليها المواطنون متى شاؤوا خلال عهد النائب المعنيّ.

الصفحة الثانية تستخدم كإحالة عن الصفحة الأولى. بعد الاطلاع على معلومات كاملة عن النائب، والاستماع إلى وعوده وأولوياته التي عبّر عنها خلال الحملة الانتخابية، ستتمكّنون، أنتم كمواطنين، من مراقبة وتقييم التغييرات التي جرت، وتدوين هذه التغييرات في الصفحة الثانية بشكل منتظم.

تتضمّن الصفحة الثانية بعض المؤشرات التي تقيس التغييرات: مدى تطوّر أداء النائب في ما يتعلق بتنفيذ الأولويات التي عبّر عنها خلال الحملات الانتخابية، دعم الناخبين من خلال طريقة تصويته في البرلمان، حضوره للجلسات الانتخابية، بناء الثقة مع الناخبين، مسؤولياته في الدائرة الانتخابية وأخلاقيات النائب.

الصفحة –١–

أداة مراقبة أداء النوّاب

اسم النائب _____

الحزب السياسي _____

١. هل هذه هي الولاية ألاولى للنائب الذي يمثّلك؟

أ) نعم ب) كلا ج) لا أعرف

–إذا كان الجواب نعم، فما هو الحزب السياسي الذي يمثّله؟

٢. ما هي اللجان البرلمانية التي يشارك فيها النائب الذي يمثّلك؟

عنوان ومعلومات الاتصال في تيرانا:

عنوان ومعلومات الاتصال بمكتبه:

عنوان ومعلومات الاتصال بمكتب الحزب:

٣. عدّد ٥ أولويات لحملته:

١. _____

٢. _____

٣. _____

٤. _____

٥. _____

٤. تقوم الحملة الانتخابية على:

- استخدام الكتيّبات
- الاجتماع بالمواطنين
- جلسات الاستماع العامة
- النقاشات المباشرة
- الجدالات المتلفزة
- الصحف
- الطواف من باب إلى باب

الصفحة -٢-

أداة مراقبة أداء النوّاب

حضرة النائب المحترم، _____

هذه أداة مراقبة تعكس كيفية تفكير المواطنين استناداً إلى أدائكم في البرلمان ومشاركتكم كممثّلين عن مصالح الناخبين. لا تعتبر هذه الأداة وسيلةً لتسجيل المعارضة؛ بل تساعد على سدّ الثغرة بين النوّاب والناخبين وتحسين التواصل في ما بينهم.

١. مدى التقدّم في تنفيذ الأولويات الخمس:

أ) صياغة التشاريع ب) القوانين البرلمانية ج) النقاشات ضمن اللجان
د) التوسّط لدى الوحدات الحكومية المحلية والمركزية هـ) لم يتمّ تسجيل أي تقدّم و) لا أعرف
(اختر أكثر من احتمال واحد)

٢. حضور الجلسات البرلمانية:

أ) كان متواجداً ب) لم يكن متواجداً ج) لا أعرف
(اختر احتمالاً واحداً)

٣. الاجتماع بالناخبين:

أ) الاجتماعات الخاصةً ب) إلاعلانات المسبقةً ج) الاجتماعات العامة
(اختر أكثر من احتمال واحد)

٤. مكتبه الانتخابي مفتوح أمام الناخبين في:

التاريخ: _____

الساعات: _____

٥. يحافظ على علاقاته بالناخبين من خلال:

أ) الكتيّبات ب) الاجتماعات المحلية ج) الاجتماعات في تيرانا
د) الاستبيانات هـ) الطواف من باب إلى باب و) وسائل إلاعلام
(اختر أكثر من احتمال واحد)

٦. هل تعتقد أنّ نائبك يعمل من أجل:

أ) مصالح الناخبين ب) مصالحه الشخصية ج) مصالح مجموعته
د) مصالح بلده
(اختر أكثر من احتمال واحد)

التعليقات _____

_____

_____

٢٠. التعهد بإدارة الحكم الرشيد

صاغ هذا التعهد شريك المعهد الديمقراطي الوطني في ألبانيا خلال الفترة الممهّدة لانتخابات منصب العمدة في العام ٢٠٠٧. يعد المرشّح، من خلال التوقيع على التعهد، بأن يحكم، في حال فوزه، بشفافية ويعمل من أجل تطبيق مبادىء المساءلة على يد الشعب.

تعهد المرشّح

أنا الموقّع أدناه، السيد/السيدة .....، مرشّح/مرشّحة الحزب ..... عن منصب العمدة في بلدية/محلة .....، أتعهد، بموجب هذه الوثيقة بتطبيق المبادىء العامة التاليةٍ لادارة الحكم الرشيد:

مبادىءٍ ادارة الحكم الرشيد

وسائل ٍادارة الحكم الرشيد:

(١) التركيز على هدف الهيئة المعنية والنتائج بالنسبةٍ الى المجتمع المحلي، كالمواطنين والمستفيدين من الخدمات، مع تصوّر رؤيا معيّنة للمحلة وتطبيقها
(٢) تعاون أعضاء الهيئة والضباط من أجل تحقيق الهدف العام استناداً إلى وظائف وأدوار محدّدة بوضوح
(٣) تعزيز قيم الهيئة واثبات قيمٍ ادارة الحكم الرشيد من خلال المسلكيات والتصرّفات
(٤) اتّخاذ القرارات الواعية والشفافة الخاضعة للمراجعة والتدقيق، وادارة المخاطر
(٥) بناء قدرات أعضاء الهيئات والحرص على أن يكون الضباط– ومنهم ضباط إنفاذ القوانين– قادرين على تنفيذ واجباتهم بشكل فعّال
(٦) المشاركة مع الشعب وبقية أصحاب المصلحة لبسط مبادىء المساءلة الفاعلة على يد عامة الناس.

٢١. استمارة مراقبة إدارة الحكم الرشيد

صاغ المعهد الديمقراطي الوطني وشريكه في ألبانيا هذه الاستمارة كأداة يراقب بموجبها المواطنون إلى أي مدى تمكّن العمدات الجدد الذين وقّعوا على التعهد من إلايفاء بوعودهم ما بعد الانتخابات.

«لعلّ إدارة الحكم الرشيد هو أهم عامل لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية» ألامين العام ألاسبق لألامم المتّحدة كوفي أنان

استمارة مراقبة إدارة الحكم الرشيد

أتعهد: بإدارة مبادىء الحكم الرشيد وتشجيع المواطنين على المشاركة بشكل ناشط في تطوير جماعاتهم.

١. هل يوفّر العمدة إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بكافة الاجتماعات العامة، ضمن حدود الشروط القانونية؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

٢. هل يشجّع المجلس البلدي على مشاركة المواطنين في اجتماعات المجالس البلدية، لا سيّما الاجتماعات المتعلقة بالموازنة؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

٣. هل ينظّم العمدة والمجلس البلدي اجتماعات عامة ويأخذون تعليقات المواطنين بعين الاعتبار؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

أتعهّد: بالتحلي بمميزات القائد ضمن المجتمع المحلي ونسج الشراكات الفاعلة

٤. هل يردّ العمدة على مجموعات المجتمع المحلي ويسهّل من نسج الشراكات؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

أتعهّد: بأداء دور مساعد لحماية مصالح الشعب والاستفادة من الموارد إلى أقصى حد

٥. هل يعمل العمدة من أجل توفير المساحات الخضراء وتنظيم التقسيم المديني؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

٦. هل يؤمّن العمدة الحماية ضدّ ورش البناء غير المشروعة؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

أتعهّد: باتّخاذ القرارات الشفافة وتقديم أفضل نوعية من الخدمات المحلية

٧. هل يقدّم العمدة والمجلس البلدي إشعارات وتفسيرات في ما يتعلق بقرارات الحكومة المحلية؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

٨. هل يقدّم العمدة تقاريره إلى المجلس بشأن الوضع الاقتصادي والمالي للمجتمع المحلي كل ٦ أشهر على ألاقل، وفي كل مرّة يطالبه المجلس بذلك؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

٩. هل يقدّم العمدة والمجلس خدمات محلية على درجة عالية من الجودة؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

أتعهد: تطوير قدرات أعضاء الهيئة ليكونوا فعّالين في أداء واجباتهم اليومية، والتحلي بدرجة عالية من النزاهة والصدق ضمن الحكومة المحلية.

١٠. هل يمثّل العمدة نموذجاً يُحتذى به لمكافحة الفساد المحلي؟

أبداً	كلا عادةً		إجمالاً	دائماً
١	٢	٣	٤	٥

أمثلة _____

_____

_____

مراقبة العملية السياسية: لمحة عامة

Political-Process Monitoring: *A Global Overview*

في ما خلا المعهد الديمقراطي الوطني، تعمل منظمات عدة حول العالم من أجل دعم برامج مراقبة العملية السياسية وتطبيقها. في هذا الإطار، يقدّم القسم التالي أمثلةً حول السبب الذي يدفع بقية المنظمات إلى تصميم هذه المبادرات وتطبيقها، والسبل التي تستخدمها لذلك.

مراقبة الميزانية/ الميزانية التشاركية/ المدافعة المتعلقة بالميزانية/ تتبّع أثر النفقات

ظهر مفهوم الميزانية التشاركية في بورتو أليغري، البرازيل، عام ١٩٨٩.[٢] منذ ذلك الحين، ازدادت مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في الممارسات المتعلقة بالميزانية، لتشمل مئات المنظمات المعنيّة بهذا الموضوع في أكثر من مائة دولة. في العام ١٩٩٧، تشكّلت الشراكة الدولية بشأن الميزانية للتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني حول العالم، بهدف بناء قدرتها على فهم الميزانيات الحكومية وتحليلها، والمشاركة في العمليات ذات الصلة بالميزانية، وتنظيم حملات مدافعة قائمة على الأدلة. سعياً لتحقيق ذلك، نظّمت الشراكة الدولية بشأن الميزانية دورات تدريبية، كما قدّمت المساعدة المالية والتقنية، واعتبرت محوراً للمعلومات حول العمليات المتعلقة بالميزانية، وقامت بقياس درجة الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في عملية إعداد الميزانية، وبنت كذلك شبكات دولية وإقليمية ذات صلة بالميزانية.[٣]

في أوغندا، اجتمعت بعض منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والمنظمات الدينية في العام ١٩٩٦، لتشكيل ائتلاف عُرف باسم «شبكة الديون الأوغندية». تمثّلت مهمّتها «بالمدافعة عن السياسات المناصرة للفقراء ومشاركتهم الكاملة في التأثير على السياسات المرتكزة على الفقر، ومراقبة استخدام الموارد العامة، مع التأكد من إدارة الموارد المقترضة والوطنية بطريقة مفتوحة ومساءلة وشفافة بحيث تعود بالفائدة على الشعب الأوغندي».[٤] وقد أطلقت الشبكة مبادرة المدافعة المتعلقة بالميزانية في العام ١٩٩٩، للتأكد من أنّ وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعدّ وتطبّق ميزانيات مناصرة للفقراء، بحيث يتم تحصيل المداخيل وتوزيعها وانفاقها بشكل مؤيّد للاستراتيجيات المرتكزة على الفقر.[٥] ولتحقيق هذه الأهداف، قامت شبكة الديون الأوغندية بتحليل ومراجعة الاقتراحات المتعلقة بنفقات ميزانيات الحكومات المحلية والوطنية؛ نسج شراكات بين منظمات المجتمع المدني وأصحاب المزارع الصغيرة وصانعي السياسات المشاركين في عملية إعداد الميزانية؛ دراسة وتقييم مشاريع الضرائب المقترحة على صعيد الحكومات المحلية والوطنية؛ تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على إعداد الميزانيات التشاركية؛ تنفيذ برامج تجريبية خاصة بالحكومات المحلية حول الميزانية التشاركية؛ ومساعدة اللجان الحكومية على اكتساب المعارف والمهارات لتطبيق البرامج الخاصة بالميزانية التشاركية.[٦]

نجاحات المجتمع المدني في عمله على الموازنة

في جنوب أفريقيا، أثمر التعاون بين المجتمع المدني والبرلمان عن تخصيص الحكومة لنفقات إضافية من أجل إعالة الأطفال القادمين من أسر فقيرة ومتدنية الدخل. فكانت النتيجة صياغة سياسات حكومية توسّع من نطاق الأهلية، وتزيد حجم المنح المخصصة، كما تحسّن مستوى الاتصال بالمجموعات المستهدفة، بحيث أصبح ٨٠٪ من الأطفال المؤهلين يستفيدون من الإعالة اليوم.

في الهند وأوغندا، قام المجتمع المدني بمراقبة الموازنات على مستوى الدوائر الانتخابية والمستوى المحلي، مما أدى إلى انخفاض واضح في مستوى الفساد على صعيد تأمين الخدمات العامة ضمن مجال الصحة والتربية.

٢ «الميزانية التشاركية: بورتو أليغري»، http://www.participedia.net/wiki/Participatory_Budgeting:_Porto_Alegre ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الإنترنت، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣ الشراكة الدولية بشأن الميزانية، http://www.internationalbudget.org/ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٤ «عن الشبكة»، http://www.udn.or.ug/aboutus.htm شبكة الديون الأوغندية، ٢٠٠٢، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠

٥ «مبادرة المدافعة المتعلقة بالميزانية»، http://www.udn.or.ug/bai.htm شبكة الديون الأوغندية، ٢٠٠٢، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠

٦ http://www.udn.or.ug/bai.htm ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠

أما في باكستان، فقد استخدم المجتمع المدني أدوات مراقبة الموازنة لتتبّع معدّل ونوعية إنفاق الأموال المخصصة للإغاثة وإعادة الإعمار بعد الزلزال. فسلّطت هذه الجهود الضوء على المشاكل الملحوظة في إدارة الأموال المخصصة لإعادة الإعمار وتطبيق الخطط الخاصة بهذا المجال.

«تاريخنا». الشراكة الدولية في مجال الميزانيات. ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.
http://www.internationalbudget.org/who-we-are/?fa=history#impact

المراقبة التشريعية

تأسّست مجموعة المراقبة البرلمانية في العام ١٩٩٥ بجهدٍ من ثلاث منظمات للمجتمع المدني في جنوب أفريقيا– «بلاك ساش»، لجنة حقوق الإنسان و«إيداسا». هدفت المجموعة إلى تزويد المجتمع المدني بسجلٍّ عام عن إجراءات عمل اللجان البرلمانية. وهي تواظب، منذ العام ١٩٩٨، على نشر محاضر غير رسمية عن اجتماعات اللجان البرلمانية، عبر موقعها الإلكتروني، دوّنها مواطنون مدرَّبون على المراقبة، إلى جانب وثائق أخرى تمّ توزيعها خلال إجراءات عمل اللجان. فضلاً عن ذلك، تنشر المجموعة، منذ العام ٢٠٠٧، تسجيلات صوتية عن كل اجتماع. في الواقع، تؤمن مجموعة المراقبة البرلمانية أنّ وضع هذا النوع من معلومات بمتناول الشعب يمكن أن يعزّز قدرات منظمات المجتمع المدني، ويمكّنها من الضغط والتأثير على برلمان جنوب أفريقيا لإقرار بعض التشريعات والمسائل المتعلقة بالديمقراطية وإشراف الهيئة البرلمانية على السلطة التنفيذية.[٧]

من جهته، تأسّس مركز مبادرات السلام والتنمية في باكستان في العام ٢٠٠٣، لتعزيز حسّ المواطنية، بناء السلام وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهو يسعى إلى تعزيز السياسات العامة ومبادرات المجتمع المدني، والتأثير عليها من خلال عملية مدافعة وبناء للقدرات، قائمة على البحث. من مجالات العمل الخمسة للمركز، مشروع «الرصد والتنمية على المستوى التشريعي». يهدف هذا المشروع إلى زيادة مشاركة المواطنين في العمليات التشريعية والديمقراطية، وإسنادها إلى أسس مؤسساتية، وهو يمكّن المركز من مراقبة وتحليل أداء أعضاء الهيئة التشريعية على المستوى الإقليمي والوطني، ونشر الوعي تجاه الأدوار والمسؤوليات التشريعية، والمدافعة عن إجراء الإصلاحات، وبناء قدرات أعضاء الهيئة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني، كما ينظّم حوارات حول السياسات.[٨]

تقارير الظل

تأسّس المرصد الدولي لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء حول حقوق النساء كمنظّمةٍ تُعنى بحقوق الإنسان، وتتعاون مع بقية المنظمات المعنيّة بشؤون المرأة، من أجل تحسين تدفق المعلومات بين المستويين المحلي والعالمي حول اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[٩] ويعمل المرصد، منذ العام ١٩٩٧، مع ممثّلين عن منظّمات المجتمع المدني من حوالى ١٢٧ دولة، على مشروع «من العالمية إلى المحلية»، بهدف تسهيل مشاركته في عملية المراجعة التي تقوم بها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. فاستخدم المشاركون في المشروع تقارير الظل كمدخلٍ إلى عملية المراجعة. وقد عملوا، خلال صياغتهم لهذه التقارير، بالتنسيق مع مجموعات نسائية أخرى من أجل تسليط الضوء على القضايا الحرجة التي تؤثّر على النساء في بلادهم، ومدى تقدّم حكومتهم في تطبيق أحكام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. فضلاً عن ذلك، يقدّم المرصد دعمه إلى المجموعات النسائية من خلال تزويدها بالمبادىء التوجيهية حول تقارير الظل، والمساعدة التقنية لكتابة التقارير وصياغتها، كما ساعد في توزيع التقرير على أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[١٠]

ما إن يتمّ إصدار تقارير الظل وتوزيعها، حتى يباشر المشاركون في مشروع «من العالمية إلى المحلية» بممارسة الضغط والتأثير على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، استناداً إلى نتائج تقارير الظل، ويراقبون عملية مراجعة التقرير الخاص بحكومتهم. من جهته، يقدّم المرصد الدولي لمنطقة آسيا والمحيط

٧ «عن مجموعة المراقبة البرلمانية»، http://www.pmg.org.za/about مجموعة المراقبة البرلمانية، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠

٨ المبادرات الخاصة بمركز السلام والتنمية، باكستان، http//www.cpdi-pakistan.org/ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٩ «لمحة تاريخية ومعلومات عامة» http://www.iwraw-ap.org/organisation/background.htm المرصد الدولي لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء حول حقوق النساء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٠ «من العالمية إلى المحلية: المنظمات غير الحكومية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.» http://www.iwraw-ap.org/organisation/aboutus/local_global.htm المرصد الدولي لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء حول حقوق النساء. ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. زيارة الموقع في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

الهادىء حول حقوق النساء دعمه لهذه المرحلة من المشروع عن طريق تنظيم الجلسات التدريبية، إبداء الملاحظات حول عملية المراجعة، عقد الاجتماعات مع أعضاء اللجنة المذكورة، تنظيم جلسات استخلاص معلومات في ما يتعلق بعملية المراجعة، إضافةً إلى إجراء تمرين تخطيطي لتحديد الخطوات المقبلة.[١١]

من إنجازات مشروع «من العالمية إلى المحلية»

في الجلسة الثامنة عشرة الخاصة باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لقيت حكومة زمبابوي تقديراً لإبطالها قانون سنّ الرشد القانونية للعام ١٩٨٢ الذي يحرم النساء من وضع الراشدين القانوني. لكنّ الحكومة ما لبثت أن أعلنت، عند عودتها إلى الوطن، عن نيّتها إعادة العمل بالقانون. عندئذ، قامت أربع ناشطات زمبابويات، كنّ قد شاركنَ في مشروع «من العالمية إلى المحلية» وراقبنَ طريقة مراجعة اللجنة لالتزام حكومتهنّ، بالاستناد إلى خبراتهنّ في ألامم المتحدة لفضح هذا التناقض في تصرّفات دولتهنّ. فكانت النتيجة أن سحبت الحكومة نيّتها بإعادة العمل بالقانوني التمييزي.

«من العالمية إلى المحلية: المنظمات غير الحكومية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.» http://www.iwraw-ap.org/organisation/aboutus/local_global.htm المرصد الدولي لمنطقة آسيا والمحيط الهادىء حول حقوق النساء. ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. زيارة الموقع في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

استخدمت المنظمات تقارير الظل لمراقبة كيفية تطبيق الدولة لبقية الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى. فقام ائتلاف الشبان العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وهو ائتلاف دولي من ١٦٠٠ قائد شاب وحلفائهم الأكبر سناً، بصياغة ١٦ تقرير ظل مكيّفاً حسب الدولة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. نظرت التقارير، التي ركّزت في المقام الأول على الدول الأفريقية، إلى مدى اتّباع الحكومات لأحكام «إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز»، الصادر عن ألامم المتحدة– الذي يهتمّ أساساً بالتبعات التي يخلّفها هذا الأمر على الشباب.[١٢] من جهتها، صاغت الشبكة ألاوروبية لمكافحة العنصرية، في العام ٢٠٠٩، ٢٢ تقرير ظل مكيّفاً حسب الدولة، و٢٥ تقريراً آخر في العام ٢٠٠٨، تركّز جميعها على وضع العنصرية والممارسات التمييزية في الدول ألاعضاء للاتحاد ألاوروبي. وقد أصدرت الشبكة ألاوروبية لمكافحة العنصرية تقارير الظل هذه لتقدّم حلاً بديلاً عن البيانات التي تجمعها الدولة، ولتزويد الدول ألاعضاء في الاتحاد ألاوروبي بفكرة عن آراء منظمات المجتمع المدني بمشكلة العنصرية.[١٣]

مراقبة المتابعة الحكومية

تمثّل شبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي ائتلافاً من المنظمات غير الحكومية التي تعمل، منذ العام ٢٠٠٠، على إنشاء شراكات تضمن أن تكون السياسات والاستراتيجيات والتحركات الحكومية موالية للفقراء، وتخلّف تأثيراً مباشراً على الحدّ من الفقر في ملاوي. في هذا الإطار، تطبّق شبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي، بهدف تعزيز التوزيع العادل للفرص الاجتماعية والاقتصادية، عدداً من الاستراتيجيات التي تشمل مراقبة التأثير الذي تخلّفه سياسات الحكومة على المجتمعات المحلية. لذا توفّر شبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي الموارد والتدريب والدعم اللازم لأعضائها، خلال مراقبتهم متابعة الحكومة لقراراتها المتعلقة بالسياسات. في المقابل، ترسل المنظّمات ألاعضاء المعلومات للشبكة بشأن كيفية تنفيذ الخدمات العامة وغيرها من القضايا ألاساسية على المستوى المحلي.[١٤] وقد استطاعت شبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي وشركاؤها أن تتعاون معاً من أجل تنظيم النقاشات العامة وحملات المدافعة حول القضايا المتعلقة بالسياسات، مما أدى إلى نتائج ملموسة في مختلف الدوائر تقريباً، بما في ذلك:

- إعادة افتتاح مستشفى في دائرة شيتيبا؛
- إعادة تركيب خزّانات الماء المشتركة في دائرة شيتيبا؛

١١ http://www.iwraw-ap.org/programmes/globaltolocal.htm ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠

١٢ «المراجع» http://www.youthaidscoalition.org/resources.html ائتلاف الشبان العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٣ «المنشورات: تقارير الظل.» http://www.enar-eu.org/Page_Generale.asp?DocID=15294&langue=EN الشبكة ألاوروبية لمكافحة العنصرية. ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٤ شبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي، http://www.mejn.mw/index.html ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

- افتتاح مصنع لتعليب البندورة في دائرة مانغوشي؛
- تأمين أدوية وسيارة إسعاف لمستشفى في دائرة مشينجي؛
- إتمام مشروع لبناء الطرق في دائرة مشينجي؛
- إعادة افتتاح سجن في دائرة نسانجي.[١٥]

تأسّس ائتلاف المجتمع المدني للتعليم الأساسي النوعي في العام ٢٠٠١ لمراقبة سياسة التربية التي تنتهجها الحكومة الملاوية، والتأثير عليها. صحيحٌ أنّ الحكومة بدأت بتطبيق مبدأ التعليم الأساسي المجاني في ملاوي في العام ١٩٩٤، إلا أنّ هذا الأمر غالباً ما يتأثّر بظروف التعليم غير الآمنة، والمدرّسين الذين لا يتمتعون بمستوىً كاف من الكفاءة، وعدم توفّر النصوص والمواد الدراسية الملائمة. وفي ظلّ توفّر أكثر من خمسين منظّمة عضو وتسع دوائر انتخابية، يدافع ائتلاف المجتمع المدني عن توفير التعليم الأساسي النوعي للجميع بشكل أسرع. لكن بهدف دعم حملات المدافعة والتوعية حيال قضية التعليم، وظّف الائتلاف مراقبين من المجتمعات المحلية لجمع الأدلة حول تقديم خدمات التعليم الرسمي في ملاوي. فجمع هؤلاء المراقبون استراتيجيات مراقبة الميزانية وتطبيق السياسات، لتتبّع أثر النفقات على قطاع التعليم وإجراء المسوح اللازمة من أجل تحديد درجة رضى المواطنين عن خدمات التعليم. بعد ذلك، يقوم الائتلاف بمقارنة المعلومات بين ما يحدث في المدارس فعلياً وما وعدت الحكومة بتأمينه في وثيقة استراتيجيات الحدّ من الفقر الخاصة بالحكومة. وحرصاً على أن يكون لجهوده التأثير الأكبر، يقدّم الائتلاف تقارير بالنتائج التي توصّل إليها إلى البرلمان والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام.[١٦]

المراقبة المتعلقة بالحملات

تجمع «بودر تشيدادانو»، وهي منظمة أرجنتينية من منظمات المجتمع المدني منتسبة إلى منظمة الشفافية الدولية، معلومات حول المرشّحين للمناصب العامة منذ العام ١٩٩٣. وتهدف هذه المنظمة، من خلال مبادرة المراقبة المتعلقة بالحملات، فضلاً عن مبادرات أخرى، إلى تعزيز مشاركة المواطنين، وزيادة الشفافية الحكومية ووضع المعلومات بمتناول الشعب. قبل الانتخابات، عمدت المنظّمة إلى إرسال استبيانات إلى مختلف المرشّحين، حيث طلبت منهم تحديد برامجهم على صعيد السياسات، وذكر انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، وخلفياتهم ومسيراتهم المهنية ومداخيلهم. ما إن يملأ المرشّحون الاستمارة ويعطون الإذن بنشر المعلومات الخاصة بهم، حتى تقوم المنظّمة بنشر نتائج البحث ضمن قاعدة بياناتها الإلكترونية المخصّصة للمرشّحين. وهكذا، تقوم «بودر تشيدادانو»، في كلّ دورة انتخابية في الأرجنتين، بجمع معلومات عن المرشّحين ونشرها. من شأن هذا الأمر أن يتيح للمواطنين ومنظّمات المجتمع المدني مراقبة مواقف المرشّحين بمرور الوقت، وإحداث تغيير أكثر انتظاماً في المستقبل. ولما كان هذا النوع من المراقبة يصبح جزءاً من المشهد السياسي، فقد بدأ المرشّحون السياسيون والأحزاب يأخذون بعين الاعتبار أنّ المواطنين سيحاسبونهم على وعودهم– مما يوفّر الحافز اللازم لتغيير سلوكهم.

١٥ نيام غاينور، مراجعة للنشاطات والتأثيرات، برنامج الدوائر الانتخابية الخاص بشبكة العدالة الاقتصادية في ملاوي، ٢٠٠٥.
http://cdg.lathyrus.co.uk/docs/MonitorGovPol.pdf

١٦ رافاييل موينينغوي، «التعليم النوعي يبقى حلماً بعيد المنال» ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ألاخبار من الموقع الإلكتروني الخاص بأفريقيا:
http://www.news-fromafrica.org/newsfromafrica/articles/art_9116.html،
كما ورد عن منظمات «كافود»، «المساعدة المسيحية» و«تروكير». «سياسات مراقبة الحكومة: أداة للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا».
http://www.ansa-africa.net/uploads/documents/publications/Monitoring_Government_Policies.pdf

أدوات إضافية

Additional Tools

تقييم القدرات

■ أداة تقييم القدرات الخاصة بمظمة «كير» في الصومال– البيانات ألاساسية

أعدّت منظمة «كير» هذه القائمة المرجعية لاجراء مسح للموارد والقدرات والممارسات لأيّ شريك محتمل. يمكنك عندئذ جمع النقاط المرتبطة بكل فئة، فالحصول على رقم يمثّل قوة المنظمة الشريكة المحتملة، وهذا بدوره يشكّل جزءاً من قرارك النهائي بتنفيذ الشراكة أم لا.

بناء الائتلافات

■ أفضل الممارسات الخاصة بالائتلاف: المعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة

يوجز هذا النص بعضاً من أفضل الممارسات التي تعتمدها الائتلافات السياسية الناجحة، كما يحدّد القضايا التي يجب أن تفكّر فيها ألاحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني والمجموعات ألاخرى عند محاولة بناء ائتلاف جديد، أو تعزيز ائتلاف حالي. من المواضيع التي يغطّيها النصّ: بناء الائتلافات، صيانتها، تحديد أنظمتها، الاتصالات، الاستهداف والتوعية، إدارة الموارد والاستراتيجية الانتخابية.

■ نموذج مذكّرات التفاهم الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني

صاغ المعهد الديمقراطي الوطني هذا المرجع ليكون دليلاً للموظفين والشركاء عند صياغة مذكّرات التفاهم.

تحديد مواصفات المجتمعات المحلية

■ دليل مقابلات لوضع خارطة مواصفات المجتمعات المحلية ومصادر قوّتها– خاص بالبنك الدولي

صاغ البنك الدولي هذا المرجع لتوجيهكم أثناء إجراء مقابلات مع أبناء المجتمع المحلي، في محاولة لوضع خارطة لمواصفات المجتمع المحلي. وهو يتضمّن أفضل الممارسات لكيفية إجراء المقابلات، ونماذج عن ألاسئلة التي يمكن طرحها على أعضاء المجتمع المحلي، فضلاً عن أفضل الممارسات لجمع المعلومات المفيدة والنوعية من تلك المقابلات.

■ أداة لوضع خارطة لمواصفات المجتمعات المحلية (فلنوحّد ألادوات آلان!)

يقدّم هذا المرجع بعض المعلومات ألاساسية حول عملية وضع خارطة مواصفات المجتمعات المحلية، وكيفية تطبيق خطوة كهذه، وكيفية استخدام الخارطة. وهو يتضمّن أيضاً مثالاً عن خارطة مواصفات المجتمع المحلي في سريلنكا.

التخطيط الاستراتيجي

■ أداة التخطيط الاستراتيجي– خاص بالحلف العالمي لمشاركة المواطن

يقودكم هذا الكتاب، الصادر عن الحلف العالمي لمشاركة المواطن، خطوةً بخطوة، إلى عملية التخطيط الاستراتيجي، منطلقاً من تحديد إن كانت منظمتكم بحاجة إلى عملية تخطيط استراتيجي أم لا. وهو يتضمّن أيضاً أدوات واقتراحات لتحقيق النجاح (مثل الاستبيانات والقوائم المرجعية).

تنظيم منتدى عام

■ دليل المعهد الديمقراطي الوطني ومركز التربية المدنية نحو تنظيم المنتديات العامة

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني هذا الدليل، بالشراكة مع مركز التربية المدنية، لارشاد المنظمات المدنية، خطوةً بخطوة، إلى كيفية تنظيم المنتديات العامة. وهو عبارة عن مجموعة من الدروس المستخلصة التي تمّ جمعها خلال تطبيق المعهد لبرنامج إدارة الحكم في باكستان.

National Democratic Institute
455 Massachusetts Ave, NW, 8th Floor, Washington, DC 20001-2621
p: 202.728.5500 | f: 888.875.2887

صياغة الرسائل

■ ورقة عمل المعهد الديمقراطي الوطني لصياغة الرسائل

يندرج هذا المرجع ضمن قسم صياغة الرسائل في كتيّب المعهد الديمقراطي الوطني لتدريب المدرّبين على تقنيات المدافعة. وهو يرشدكم إلى أبرز الخطوات المتّبعة عند صياغة الرسائل– من تصميمها وكتابتها إلى مراجعتها وتنقيحها. كما يقترح عليكم نقاطاً للتفكير فيها في كل خطوة، بما في ذلك تحديد هدفكم، تحديد جمهوركم المستهدف، واستخدام ألامثلة لسرد القصة المتعلقة برسالتكم.

المدافعة

■ قائمة المعهد الديمقراطي الوطني المرجعية لاختيار قضية

وضع المعهد الديمقراطي الوطني هذا المرجع، كجزء من كتيّبه التدريبي الخاص بالمدافعة للعام ٢٠٠٢. وهو يقدّم نصائح وقائمة مرجعية لاختيار قضية من أجل حملة المدافعة.

■ ورقة عمل المعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالناخبين، الحلفاء والخصوم

هذا المرجع مقتطف من كتيّب المعهد الديمقراطي الوطني لتدريب المدرّبين على تقنيات المدافعة، وهو يصف مواقف الناخبين خلال عملية مدافعة. كما يصف كيفية الاستفادة من الحلفاء، ويتطرق إلى مختلف أنواع الخصوم المعارضين لحملة المدافعة، ويناقش كيفية تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهكم.

■ جدول استرايتيجة المدافعة الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني

يقدّم هذا الجدول، المقتطف من الكتيّب التدريبي الخاص بالمدافعة، الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، معلومات مفصّلة يمكن استخدامها لتنظيم الحملات ووضع هيكلها التنظيمي. وهو يتضمّن معلومات حول كيفية تحديد الأهداف العامة والخاصة، تحديد القوى الفاعلة الأساسية والخطط التكتيكية، وإيجاد الحيّز اللازم للتفكير في الاعتبارات التنظيمية.

■ الخطط التكتيكية الخاصة بالمدافعة: كيف تكون فعالاً– خاص بالمعهد الديمقراطي الوطني

هذا المرجع مقتطف من كتيّب المعهد الديمقراطي الوطني لتدريب المدرّبين على تقنيات المدافعة، الصادر في العام ٢٠٠٢. وهو يقدّم معلومات حول كيفية تحسين مهارات صياغة الرسائل، التوعية المدنية، التفاعل مع وسائل إلاعلام، إعداد العرائض وتنظيم الحملات الخاصة بكتابة الرسائل.

المدافعة

■ كتيّب «الضغط والتأثير على البرلمان في قيرغيزستان من أجل المصلحة العامة»

تحمل هذه الوثيقة عنوان «الضغط والتأثير على البرلمان في قيرغيزستان من أجل المصلحة العامة»، وهي مقتطفة من الكتيّب التدريبي الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني، ومصمّمة لمساعدة الناشطين على ممارسة الضغط والتأثير بصورة فعّالة. كما إنها تقدّم النصح لمساعدة المواطنين على ممارسة الضغط والتأثير بهدف الاجتماع بأعضاء الهيئات التشريعية.

■ ممارسة الضغط والتأثير على البرلمان: دليل للمنظمات غير الحكومية– خاص بالمعهد الديمقراطي الوطني

يقدّم هذا الدليل فكرةً عن المقاربات والخطط التكتيكية المعتمدة للمدافعة عن القضايا في البرلمان، بما في ذلك: نظرة عامة إلى حملات الضغط والتأثير، ممارسة الضغط والتأثير على النوّاب ألافراد، ممارسة الضغط والتأثير على الكتل الحزبية وارسال الاقتراحات إلى اللجان البرلمانية.

تعتبر هذه المراجع متوفّرة في وثيقة مكمّلة يمكن الحصول عليها من فريق المشاركة المدنية الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني. Civic_DC@ndi.org